

جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

بعنوان:

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في
الجزائر (1989-2012)

إشراف الأستاذ الدكتور:

البشير عبد الكريم

من إعداد الطالب:

ضيف احمد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الجزائر -3-	أستاذ التعليم العالي	أ.د. خالفي علي
مقرا	جامعة الشلف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. البشير عبد الكريم
عضوا	جامعة الجزائر -3-	أستاذ التعليم العالي	أ.د. رعاد علي
عضوا	جامعة البليدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. دراوسي مسعود
عضوا	جامعة بومرداس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلوناس عبد الله
عضوا	جامعة الجزائر -3-	أستاذ محاضر (أ)	د لسود صادق

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿...إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾

الآية 28 من سورة فاطر

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور " البشير عبد الكريم " الذي صخر جزء من وقته وجهده في متابعة هذا البحث من أوله إلى آخره، فكانت توجيهاته القيمة وملاحظاته النيرة حافزا وسندا قويا في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وتسخير جزء من وقتهم الثمين لقراءتها وتمحيصها.

وفي الأخير أرف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة، أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى زوجتي الكريمة و شريكة حياتي التي قاسمتني عناء انجاز هذا العمل.

إلى ابنتي كوثر وابني محمد سامي حفظهما الله.

إلى جميع إخوتي كل باسمه.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة (ضيف، طهراوي دومة).

إلى كل الأصدقاء.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة-

ضيف أحمد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
I	شكر وتقدير.
II	إهداء.
III	فهرس المحتويات.
X	قائمة الجداول والأشكال.
III	قائمة الملاحق.
أ-خ	المقدمة.
66-2	الفصل الأول: الفصل الأول: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية.
2	تمهيد.
2	المبحث الأول: التنمية الاقتصادية ومقوماتها.
2	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأبعادها.
2	1- تعريف التنمية الاقتصادية.
5	2- أبعاد التنمية الاقتصادية.
6	المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.
6	1- المصادر المحلية.
8	2- المصادر الخارجية.
9	المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.
9	1- تعريف النمو الاقتصادي .
12	2- قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له.
14	3- علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.
15	المبحث الثاني: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي.
15	المطلب الأول: إسهام النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.
16	1- أفكار و رواد المدرسة الكلاسيكية.
20	2- نظرية النمو الكلاسيكية.
20	3- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

21	المطلب الثاني: إسهام النظرية الكنزنية في النمو الاقتصادي.
21	1-فرضيات وأسس النظرية الكنزنية.
23	2 - نموذج هارود - دومار (Harrod- Domar) للنمو الاقتصادي.
26	3- الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزنية.
27	المطلب الثالث: إسهام النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.
28	1- فرضيات و اسس النظرية النيوكلاسيكية.
29	2- النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي سولو- سوان Solow-Swan .
36	3- نموذج ميد (J.E.Meade) للنمو الاقتصادي 1961.
40	4- تقييم النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.
42	المبحث الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الذاتي).
43	المطلب الأول: نموذج ROMER "تراكم رأس المال المادي ، رأس المال التكنولوجي".
43	1- نموذج رومر ROMER الأول "تراكم رأس المال المادي" 1986.
51	2- نموذج رومر ROMER الثاني "تراكم رأس المال التكنولوجي" 1990.
54	المطلب الثاني: نموذج روبرت لوكاس Lucas "تراكم رأس المال البشري" 1988.
54	1- عرض النموذج.
56	2- أثر تراكم رأس المال البشري على النمو.
58	المطلب الثالث: نموذج بارو Barro.(تراكم رأس المال العام) 1990.
58	1- تعريف رأس المال العام ودوره في الاقتصاد.
59	2- عرض نموذج BARRO (1990).
61	المطلب الرابع: بعض النماذج الأخرى الحديثة المفسرة للنمو الذاتي.
61	1- نموذج "AK" (Rebelo) 1991.
63	2- نموذج قروسمان و هييلمان 1991 (Grossman et Heplman).
64	3- نموذج اجيون و هويت 1992 (Aghion et Howitt).
66	خلاصة الفصل.
116-68	الفصل الثاني: السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي.
68	تمهيد.
68	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها التاريخي.
68	المطلب الأول: تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

69	1- الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي.
69	2- الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي.
70	3- الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي.
70	4- دور الدولة في ظل العولمة.
71	المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي.
71	1- تعريف السياسة المالية.
72	2- التطور التاريخي للسياسة المالية.
76	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.
76	1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
76	2- تحقيق التنمية الاقتصادية.
77	3- تحقيق العمالة الكاملة.
77	4- توزيع الدخل.
77	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي.
78	المطلب الأول: السياسة الضريبية وأثرها على النشاط الاقتصادي.
78	1- ماهية الضريبة والتنظيم الفني لها.
86	2- المشاكل التطبيقية للضريبة.
90	3- السياسة الضريبية أدواتها و آثارها على النشاط الاقتصادي.
93	المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وأثرها على النشاط الاقتصادي.
93	1- ماهية النفقات العامة وأسباب تزايدها.
98	2- ترشيد سياسة الإنفاق العام والاتجاهات الحديثة لإصلاحها.
103	3- آثار النفقات العامة.
105	المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة وأثرها على النشاط الاقتصادي.
106	1- مفهوم عجز الموازنة وأسبابه.
107	2- العجز الموازي في الفكر الاقتصادي وأنواعه.
108	3- التمويل بالعجز كسياسة مالية مؤثرة في النشاط الاقتصادي.
111	المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية.
111	المطلب الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة.
111	1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة.

112	2- السياسة المالية في الدول المتقدمة.
113	المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول النامية.
113	1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية.
114	2- السياسة المالية في الدول النامية.
116	خلاصة الفصل.
170-118	الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي.
118	تمهيد
119	المبحث الأول: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير .
119	المطلب الأول: نموذج التوازن الاقتصادي الكلي IS-LM.
119	1- التوازن في سوق الإنتاج واستنتاج منحنى IS.
125	2- التوازن في السوق النقدي (LM).
129	3- التوازن الشامل حسب نموذج IS-LM.
132	المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي حسب نموذج IS-LM.
132	1- دور سياسة الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي.
138	2- دور السياسة الضريبية في دعم النمو الاقتصادي.
140	3- الفعالية النسبية للسياسة المالية.
142	المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية وأثرها على تحفيز النمو الاقتصادي.
142	1- الجدل الفكري حول السياسة المالية والنقدية.
144	2- ضرورة الجمع بين السياسة المالية والنقدية في تحفيز النمو الاقتصادي.
146	المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
146	المطلب الأول: مساهمة السياسة المالية في تراكم رأس المال البشري .
147	1- مفهوم رأس المال البشري ومؤشرات قياسه.
151	2- رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.
153	3- السياسة المالية و أثرها على رأس المال البشري .
157	المطلب الثاني: مساهمة السياسة المالية في البحث والتطوير و رأس المال التكنولوجي.
157	1- مفهوم البحث والتطوير وعلاقته برأس المال التكنولوجي.
160	2- رأس المال التكنولوجي والنمو الاقتصادي.
161	3- السياسة المالية ودورها في تنمية البحث والتطوير ورأس المال التكنولوجي.

166	المطلب الثالث: مساهمة السياسة المالية في مشروعات البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص.
166	1- مفهوم البنية التحتية (الأساسية).
167	2- الاستثمار في البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي.
168	3- الاستثمار في البنية التحتية و ضرورة إشراك القطاع الخاص.
170	خلاصة الفصل.
211-172	الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012.
172	تمهيد.
172	المبحث الأول: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر 1989-2012.
173	المطلب الأول: التضخم و البطالة.
173	1- التضخم.
177	2- البطالة والتشغيل.
183	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي.
183	1- تحليل ميزان المدفوعات الجزائري.
189	2- المديونية الخارجية.
193	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي .
195	المبحث الثاني: القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر .
195	المطلب الأول: أهمية التنوع الاقتصادي و قياسه.
195	1- مفهوم التنوع الاقتصادي ومؤشراته.
196	2- قياس درجة التنوع الاقتصادي.
197	المطلب الثاني: أهم القطاعات الاقتصادية المحركة للنمو في الجزائر.
198	1- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي.
199	2- قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل- هيرشمان.
201	المطلب الثالث: واقع القطاع الخاص في الجزائر وضرورة تنميته.
201	1- مساهمة القطاع الخاص و القطاع العام في الإنتاج المحلي الإجمالي.
204	2- عراقيل تنمية القطاع الخاص في الجزائر.
206	المبحث الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي للجزائر للفترة (1989-2012).
206	المطلب الأول: مفهوم المربع السحري وأهدافه.

206	1- مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره.
207	2- شكل المربع السحري ومدى تعارض أهدافه.
208	المطلب الثاني: تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر عن طريق مربع كالدور للفترة (1990-2012).
211	خلاصة الفصل.
278-213	الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012.
213	تمهيد.
214	المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على السياسة المالية.
214	المطلب الأول: السياسة المالية قبل الإصلاحات الاقتصادية.
214	1- السياسة المالية المتبعة خلال فترة التنمية اللامركزية (1980-1989).
215	2- النتائج الاقتصادية خلال الفترة (1980-1988).
217	المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي.
217	1- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول (1989 STAND-BY 1).
218	2- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني (1991 STAND BY 2).
219	3- اتفاق الاستعداد الائتماني أبريل 1994.
220	4- اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 - ماي 1998.
222	المطلب الثالث: تدابير المالية العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
222	1- تدابير السياسة الضريبية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.
223	2- تدابير سياسة الإنفاق الحكومي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.
225	المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر ومدى دعمها للنمو الاقتصادي.
225	المطلب الأول: تطور السياسة الضريبية ومدى اهتمامها بالنمو الاقتصادي.
226	1- تطور الإيرادات العامة للدولة ومساهمة الجباية الضريبية فيها.
229	2- هيكل الإيرادات الضريبية والضغط الضريبي وأثره على النشاط الاقتصادي.
232	3- تدابير السياسة الضريبية المدعمة للاستثمار والنمو في الجزائر.
236	المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام والعجز الموازي في الجزائر.
236	1- ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وأسبابها.
241	2- تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر.

247	3- العجز الموازي في الجزائر أسبابه وكيفية تمويله.
250	المطلب الثالث: برامج الإنفاق الحكومي المدعمة للنمو الاقتصادي للفترة 2001-2012.
250	1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
254	2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
258	3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
262	المبحث الثالث: دراسة اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
262	المطلب الأول: بعض الدراسات حول علاقة مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.
263	1- علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي.
264	2- علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي.
265	المطلب الثاني: تقدير أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (النموذج الأول).
266	1- دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالنموذج.
268	2- صياغة النموذج القياسي و تقديره.
269	3- الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج.
271	المطلب الثالث: تقدير أثر الإنفاق على رأس المال البشري و البنية التحتية على النمو الاقتصادي (النموذج الثاني).
272	1- دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالنموذج.
275	2- صياغة النموذج القياسي و تقديره.
275	3- الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج.
278	خلاصة الفصل.
280	الخاتمة
286	قائمة المراجع
296	الملاحق

فهرس الجداول والأشكال البيانية

فهرس الجداول

الصفحة	البيان	الترقيم
136	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لبعض الدول النفطية	الجدول (3-01)
154	الإنفاق الحكومي على التعليم حسب المنطقة لسنة 2004	الجدول (3-02)
159	اختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول النامية والمتقدمة	الجدول (3-03)
160	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المتقدمة والنامية	الجدول (3-04)
162	معدل الإنفاق على البحث والتطوير من PIB ونصيب الجهات الممولة له (1990-1995)	الجدول (3-05)
175	تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم في الجزائر للفترة 1980-1989	الجدول (4-01)
176	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1989-2012	الجدول (4-02)
179	نسبة تعداد السكان حسب الشرائح العمرية من إجمالي عدد السكان	الجدول (4-03)
181	تطور عدد العاطلين عن العمل و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)	الجدول (4-04)
184	تطور رصيد ميزان المدفوعات و مكوناته للفترة (1991-2012)	الجدول (4-05)
186	تطور رصيد الميزان الجاري ومكوناته للفترة (1997-2012).	الجدول (4-06)
187	تطور مكونات الميزان التجاري للفترة (1997-2012)	الجدول (4-07)
188	تطور رصيد ميزان العمليات الراسمالية ومكوناته للفترة (1997-2012).	الجدول (4-08)
191	تطور المديونية الخارجية ونسبتها الى الدخل الوطني للفترة (1989-2011).	الجدول (4-09)
193	تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للجزائر وبعض الدول العربية.	الجدول (4-10)
194	تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي خلال الفترة (1989-2012) .	الجدول (4-11)
198	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000-2012	الجدول (4-12)
200	قيمة مؤشر هرفندل- هيرشمان (H.H) في الجزائر للفترة 2000-2012	الجدول (4-13)
200	تطور معدل نمو مؤشر H.H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر	الجدول (4-14)
203	نسب مساهمة القطاع الخاص والعام حسب القطاعات الاقتصادية 2000-2012	الجدول (4-15)
209	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر 1990-2012.	الجدول (4-16)
214	تطور الإيرادات والنفقات العامة و رصيد الميزانية للجزائر في الفترة (1980-1988)	الجدول (5-01)
216	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1980-1988)	الجدول (5-02)
217	تسيقات البنك المركزي إلى الخزينة العمومية	الجدول (5-03)
224	تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام %	الجدول (5-04)

226	تطور نسبة الجباية الضريبية وغير الضريبية، والجباية البترولية للإيرادات العامة للدولة للفترة 1992-2012	الجدول (5-05)
228	نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة	الجدول (5-06)
229	تطور مكونات الإيرادات الضريبية للجزائر 2003-2012.	الجدول (5-07)
231	تطور مستوى الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 2003-2012	الجدول (5-08)
237	تطور النفقات العامة الاسمية والحقيقية ونصيب الفرد من النفقات الحقيقية	الجدول (5-09)
241	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر (1990-2012).	الجدول (5-10)
244	هيكل نفقات التسيير في الجزائر للفترة (1993-2011).	الجدول (5-11)
246	تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر للفترة (1993-2011).	الجدول (5-12)
247	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1994-2012	الجدول (5-13)
249	تطور عجز الموازنة العامة وطرق تمويلها للفترة (1994-2012).	الجدول (5-14)
251	هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004	الجدول (5-15)
252	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (2001-2004).	الجدول (5-16)
253	تطور معدلات النمو الحقيقية القطاعية للفترة 2001-2004	الجدول (5-17)
255	المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	الجدول (5-18)
256	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي للفترة (2005-2009).	الجدول (5-19)
257	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي لبعض القطاعات الرئيسية للفترة (2005-2009).	الجدول (5-20)
260	توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	الجدول (5-21)
266	البيانات المستخدمة في تقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي (النموذج الأول)	الجدول (5-22)
273	البيانات المستخدمة في تقدير أثر الإنفاق على رأس المال البشري والبنية التحتية على النمو الاقتصادي (النموذج الثاني).	الجدول (5-23)

فهرس الأشكال

الصفحة	البيان	الترقيم
17	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	الشكل (01-1)
22	محددات الطلب الكلي عند كينز	الشكل (02-1)
32	توازن منحني سولو	الشكل (03-1)
33	تحرك مخزون رأس المال في نموذج سولو	الشكل (04-1)
35	نموذج سولو في حالة التقدم التقني	الشكل (05-1)
39	نموذج النمو المتوازن لدى ميد	الشكل (06-1)
41	التقارب بين الاقتصاديات في النماذج النيوكلاسيكية	الشكل (07-1)
43	عوامل النمو الاقتصادي الداخلي (الذاتي)	الشكل (08-1)
62	شكل توضيحي لنموذج "AK"	الشكل (09-1)
110	منحني لافر.	الشكل (01-2)
118	آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل	الشكل (01-3)
120	دالة الاستهلاك بدلالة الدخل المتاح	الشكل (02-3)
124	اشتقاق منحني IS من خلال منحني الاستثمار والادخار	الشكل (03-3)
125	منحني IS (الدخل بدلالة سعر الفائدة)	الشكل (04-3)
128	اشتقاق منحني LM من خلال العرض والطلب على النقود	الشكل (05-3)
129	منحني LM (الدخل بدلالة سعر الفائدة)	الشكل (06-3)
130	التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في آن واحد	الشكل (07-3)
133	اثر زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	الشكل (08-3)
141	فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحني IS	الشكل (09-3)
142	فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحني LM	الشكل (10-3)
144	تداخل السياسة المالية مع السياسة النقدية في تحقيق هدف النمو الاقتصادي	الشكل (11-3)
176	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1989-2012)	الشكل (01-4)

فهرس الجداول والأشكال البيانية

178	تطور معدل نمو السكان في الجزائر للفترة 1989-2012	الشكل (4-02)
180	تطور عدد السكان حسب الفئات العمرية في الجزائر	الشكل (4-03)
183	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1989-2012)	الشكل (4-04)
184	تطور رصيد ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (1991-2012)	الشكل (4-05)
186	علاقة رصيد ميزان المدفوعات بتغيرات أسعار النفط العالمية	الشكل (4-06)
192	تطور نسبة المديونية الخارجية إلى الدخل الوطني للفترة (1989-2011)	الشكل (4-07)
194	تطور بعض معدلات النمو الاسمية والحقيقية للنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1989-2012)	الشكل (4-08)
199	تطور معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للفترة (2001-2012)	الشكل (4-09)
201	تطور معدل نمو مؤشر H.H ومعدل نمو سعر البترول في الجزائر	الشكل (4-10)
202	نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر.	الشكل (4-11)
207	المربع السحري لكالدور	الشكل (4-12)
209	المربع السحري لكالدور في الجزائر لأربعة فترات	الشكل (4-13)
215	تطور معدل النمو الاسمي للإيرادات والنفقات العامة للفترة (1980-1988)	الشكل (5-01)
227	تطور معدلات النمو الاسمية للإيرادات العامة للدولة مقارنة بمعدلات نمو الجباية البترولية والجباية الضريبية.	الشكل (5-02)
238	تطور النفقات العامة والاسمية والحقيقية للفترة 1989-2012	الشكل (5-03)
239	تطور نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية في الجزائر للفترة (1989-2012)	الشكل (5-04)
242	تطور نسب نفقات التسيير والتجهيز من النفقات العامة ومعدل نمهما.	الشكل (5-05)
244	تطور هيكل نفقات التسيير	الشكل (5-06)
267	تطور متغيرات النموذج للفترة 1989-2012.	الشكل (5-07)
268	أثر المزاومة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام في الجزائر (1990-2012).	الشكل (5-08)
274	تطور نفقات الصحة والتعليم ، نفقات البنية التحتية بالقيم الحقيقية للفترة (1989-2012).	الشكل (5-09)

المقدمة

المقدمة:

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، و تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي. ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية " التنمية" قضيتها الرئيسية، وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة - المادية والبشرية - لتحقيق ذلك الهدف الكبير، وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية التي تبنتها لتحقيق هدف التنمية، بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الاستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية وللحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم.

من البديهيات المتداولة في الاقتصاد أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر ومناسب، ولذلك أصبح النمو الاقتصادي العامل الأساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الدول. تتميز اغلب الدول المتقدمة بمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة عكس الدول النامية التي تتميز بمعدلات نمو منخفضة جدا، باستثناء بعض الدول النفطية التي يتحكم في معدل نموها إيرادات المحروقات. وتنبع أهمية النمو الاقتصادي في آثار الإيجابية على الاقتصاد الوطني والمجتمع، حيث يعطي دفعة قوية لاستثمارات جديدة مما ينتج فرص عمل وقدرة شرائية أكبر لأفراد المجتمع.

لقد اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي، حيث ترجع الدراسات الكلاسيكية النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل والرأس المال، إلا أن الأبحاث الحديثة المتعلقة بنظريات النمو الداخلي بينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر البلدان يعود إلى عوامل أخرى كاستثمار في رأس المال البشري، ورأس المال التكنولوجي، و السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، بالإضافة الى عوامل أخرى سياسية واجتماعية وحتى ثقافية. كما أنه لا يكفي تحقيق معدل نمو مرتفع فقط، وإنما يجب الحفاظ على استدامة هذا المعدل في الأجل الطويل.

ومن أهم السياسات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي السياسة المالية، حيث أنها تستطيع أن تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المختلفة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص رفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال أدواتها المختلفة التي تعتبر من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية والتي تتميز بسهولة التحكم فيها من طرف الحكومة.

لقد شهدت السياسة المالية في الجزائر عدة إصلاحات مما جعلها تحظى بجانب من الاهتمام من صانعي القرار، وتمثل في الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها منذ سنة 1989، والتي كانت تهدف إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وكذا تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتواصل. ومن بين أهم البنود التي تم التركيز عليها في هذه الإصلاحات بند المالية العامة سواء كان من جانب الإيرادات العامة أو النفقات العامة، وذلك لزيادة

مردودية كل منهما والتقليل من الهدر والتبذير. كما لوحظ الاعتماد الكبير على السياسة المالية في إنعاش النمو الاقتصادي مؤخرا ابتداء من سنة 2001 عن طريق انتهاج برنامج الاقتصادية والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وكذا البرنامج الخماسي الأخير (2010-2014)، والتي خصصت لهما ميزانية ضخمة لم يسبق للجزائر أن أنفقتها. و من هنا تبرز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة أساسا فيما يلي: ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم؟

التساؤلات الفرعية:

- ولأجل الإلمام بجوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح هذه التساؤلات:
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية، وما هي أهم محدداته؟
- ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي عامة و على النمو الاقتصادي خاصة؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي طويل الأجل (المستديم) وما أهم محدداته؟
- فيما تتمثل محركات النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وما مدى اهتمام السياسة المالية في تحقيقه؟
- كيف يمكن تفعيل السياسة المالية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم؟

فرضيات البحث:

- للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا طرح الفرضيات التالية:
- إن تطور نظريات النمو الاقتصادي أدى إلى ظهور مفهوم جديد للنمو الاقتصادي، والذي يعرف بالنمو الاقتصادي المستديم "طويل الأجل"، و هو النمو الذي يتميز بالانتظام والديمومة، وتكون تذبذباته طفيفة عبر السنوات ولا يخضع لقطاع معين على حساب القطاعات الأخرى.
- للسياسة المالية دور هام في التأثير على النشاط الاقتصادي والنمو، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من ضعف الانتاج و ضعف القطاع الخاص.
- النمو الاقتصادي في الجزائر يخضع بالدرجة الأولى إلى تغيرات أسعار المحروقات، كما يتميز بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا وعدم استدامته.
- يمكن للسياسة المالية للدولة أن تدعم النمو الاقتصادي، وذلك باستعمال السياسة الانفاقية و الضريبية بحيث تكونان متكاملتين وتؤثران على النمو الاقتصادي في الأجل القصير و الطويل.
- تحقيق نمو اقتصادي مستديم لا يتحقق إلا إذا اهتمت الدولة بالاستثمار في الجانب البشري وزيادة الإنفاق في مجالات البحث والتطوير.

أهمية البحث:

تتحلى أهمية بحثنا هذا في كون أن الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستديم لتقليل الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي (قطاع المحروقات)، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في الرفع من النمو الاقتصادي والحفاظ عليه إذا ما استخدمت أحسن استخدام. كما تتحلى أهميته كذلك في كون الجزائر تتوفر على موارد مالية هامة في الفترة الأخيرة، والتي كانت ناتجة عن الارتفاع في أسعار البترول. وهذا ما يجعل الدولة قادرة على التدخل والتأثير أكثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي اللازم لإحداث تنمية اقتصادية.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1989-2012)، وما هي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو، وكذا اقتراح بعض الآليات التي تفعل من هذه السياسة اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف فرعية أخرى يمكن إدراجها فيما يلي:

- دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملاءمتها للاقتصاد الجزائري.
- معرفة العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر.
- دراسة تطورات المالية العامة للجزائر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.
- إعطاء بعض الآراء في كيفية استعمال السياسة المالية للتمكن من حفز النمو الاقتصادي بناء على التجارب السابقة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني في حالة الجزائر، وبالتحديد دراسة مالية الدولة بمكوناتها وكذا مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب الزمني فسنعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2012، واختيارنا لهذه الفترة لم يكن عشوائيا بل مبرر بحيث تمثل سنة 1989 بداية الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي من خلالها حاولت الجزائر الخروج من الاقتصاد الاشتراكي المبني على الربيع إلى الاقتصاد الرأسمالي المبني أساسا على الاقتصاد الخاص و التفتح على العالم الخارجي.

المنهج المتبع:

بناء على التساؤلات والفرضيات المصاغة سنعتمد في دراستنا على المنهج الاستنباطي، من خلال التحليل الوصفي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى التحليل البياني والرياضي كلما سمحت الفرصة بذلك. كما ساستخدم المنهج الاستقرائي في تحليل و تفسير البيانات الإحصائية. المتعلقة بتطورات مكونات المالية العامة للدولة وكذا

النمو الاقتصادي. كما سأستخدم بعض النماذج الاقتصادية التي تمكننا من قياس مدى تأثير كل من النفقات العامة والضرائب على النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فبالنسبة للعوامل الذاتية فيتمثل في ميولي إلى البحث في جانب المالية العامة وآثارها الاقتصادية، وكذا توفر الإحصائيات لأجل التحليل والدراسة، كما دفعني كذلك لاختيار هذا الموضوع قلة الدراسات التي تناولته على الأقل بالنسبة لحالة الجزائر.

أما الدوافع الموضوعية فتتمثل في الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر و المتمثلة في عدم استقرار معدلات النمو وخضوعها إلى تغيرات أسعار البترول الدولية، بالإضافة إلى توفر موارد مالية ضخمة يمكن استغلالها والاستفادة منها من أجل دعم النمو والخروج من اقتصاد الريع إلى اقتصاد السوق.

الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات عاجلت إشكالية أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، ولكنها في الغالب ركزت على إحدى أدوات السياسة المالية (السياسة الضريبية أو سياسة الإنفاق العام)، ومن بين أهم الدراسات السابقة للموضوع التي أطلعت عليها ما يلي:

1- دراسة بعنوان " **FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH** " من إعداد **JOURNAL OF** Martin Zagler و Georg Dürnecker وهي دراسة نظرية منشورة في مجلة **ECONOMIC SURVEYS Vol. 17, No. 3** بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرض فيها الباحثان الإطار النظري لعلاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك بإدخال نماذج النمو الداخلي التي تركز على النمو طويل الأجل " المستلزم"، وبيننا في هذه الدراسة مختلف النماذج القياسية التي تربط بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي سواء من جانب السياسة الضريبية أو سياسة الإنفاق العام، وذلك من خلال دالة كوب دوغلاس وتوسيعها بإدخال عناصر الضرائب والإنفاق الحكومي. ولقد ركزا في هذه الدراسة النظرية على دور الإنفاق الحكومي على البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة لما لهما من أثر إيجابي على تطور رأس المال البشري، وبالتالي رفع النمو الاقتصادي. كما أن الإنفاق على البحث والتطوير R & D دور مهم في تطوير رأس المال البشري الذي بدوره مهم جدا في دعم النمو الاقتصادي. كما بينا بأن الضرائب لها أثر مهم في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية تمويل جانب الإنفاق العام الذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، أو من ناحية الأثر المباشر للضرائب على النمو الاقتصادي من خلال منح تحفيزات وإعفاءات للمستثمرين وبالتالي زيادة الاستثمار والنمو.

2- دراسة بعنوان " **فعالية السياسة المالية بالجزائر - مقارنة تحليلية وقياسية-**" من إعداد شيبي عبد الرحيم بطاهر سمير، و تتمثل هذه الدراسة في مقالة منشورة في مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي

للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير 2010، حيث تناولت الدراسة فعالية السياسة المالية في الوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي وتوظيف الأجيال في الجزائر، وتوصلا الباحثان إلى أن اعتماد السلطات على الإيرادات النفطية في رسم السياسة المالية أضفى عليها ميزة الضعف في تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل. أما الدراسة القياسية فبينت بأن علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي كانت من جانب واحد فقط، حيث النمو الاقتصادي هو الذي يتحكم في السياسة المالية وليس العكس، وبالتالي يمكن قبول قانون واجنر في الجزائر. أما النمو الاقتصادي فتتحكم فيه تغيرات أسعار البترول العالمية، وهذا دليل واضح على عدم فعالية السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي والتوظيف، كما أن السياسة المالية ذات الطابع الكنزوي المتبعة في الجزائر عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بهدف زيادة العرض لم يكن لها أي أثر، وذلك راجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.

3- دراسة بعنوان "محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1970-2004)"، من إعداد عماد الدين أحمد المصباح، وهذه الدراسة تتمثل في أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، حيث أشار في دراسته إلى مختلف النظريات المفسر للنمو الاقتصادي، وخاصة نظريات النمو الداخلي. كما اختار الباحث مجموعة من المحددات التي اعتبرها مؤثرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP وبالتالي مؤثرة على النمو الاقتصادي، و من بين هذه المحددات أشار إلى السياسة المالية وما لها من أثر على النمو الاقتصادي، حيث بين الإطار النظري لهذه العلاقة ثم اختبرها على الاقتصاد السوري من خلال نموذج قياسي، حيث أعطت نتائج التقدير علاقة موجبة بين الضرائب والنمو الاقتصادي و هي نتيجة متعارضة مع النظرية الاقتصادية، أما جانب الإنفاق العام فقسمه إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز حيث كانت العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي علاقة موجبة بمعدل 0.35 أما الإنفاق الاستثماري فكانت علاقته موجبة كذلك ولكن بمعدل أقل (0.28). كما قدر نسبة الإنفاق الحكومي من حجم الناتج المحلي الإجمالي المثلي بـ 16.5% والتي بلغت كمتوسط لسنوات الدراسة 33.1%، أما العبء الضريبي الأمثل في الاقتصاد فقدره بـ 17.1% والذي بلغ كمتوسط لسنوات الدراسة 12.9%، وعليه نصح بزيادة معدلات الضريبة والتخفيض من حجم الإنفاق الحكومي.

4- دراسة بعنوان: « Dépenses publiques Productives, Croissance a long terme et Politique économique Essai d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie » Présentée Par Ahmed Zakane

وهذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر، سنة 2003، حيث سرد الباحث في البداية الإطار النظري لعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال طرح النظريات الاقتصادية الأساسية الداعمة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذا دراسة أهم النماذج الاقتصادية المتعلقة بعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي من خلال نظريات النمو الداخلي. أما في الدراسة التطبيقية فقام بتحليل تذكيري للنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة مختلف الفترات التي مر بها الاقتصادي الجزائري منذ

الاستقلال، كما قام بمحاولة تقدير دالة الإنتاج للاقتصاد الجزائري إلا أن المعلومات المتحصل عليها كانت غير معنوية. وفي الأخير قام بدراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي، وذلك بتقسيم رأس المال البشري إلى عدة أقسام حسب المستوى التعليمي (ابتدائي، ثانوي، جامعي)، ثم علاقة الإنفاق على البنية التحتية بالنمو الاقتصادي وذلك بتقسيم البنية التحتية إلى عدة أقسام: بيئة تحتية اقتصادية، بيئة تحتية اجتماعية، بيئة تحتية إدارية، بيئة تحتية تعليمية.

5- دراسة بعنوان " أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة" من إعداد سلوى عبد الرحمان العيسي، وتمثل هذه الدراسة في رسالة ماجستير في الاقتصاد، بكلية العلوم الإدارية، بجامعة الملك سعود، سنة 2006، حيث تطرقت الباحثة في الفصول النظرية إلى الأساس النظري للدراسة وذلك بالتطرق إلى الإنفاق الحكومي وأهم آثاره على النشاط الاقتصادي، و خاصة على النمو الاقتصادي. كما تطرقت إلى تطور وضع الموازنة العامة في الدول محل الدراسة، حيث كانت النتائج متشابهة في الدول الثلاث، حيث انتهجت هذه الدول سياسة مالية توسعية خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات، إلا أن هذه السياسة تغيرت منذ عام 1993 وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية المتسمة بالتقشف المالي. أما الجانب التطبيقي فكان دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للدول الثلاث، وذلك من خلال نموذج انحدار متعدد يشمل النمو الاقتصادي مقاسًا بالنتائج المحلي الإجمالي ومجموعة من المتغيرات المستقلة، والتي تشمل الإنفاق الحكومي وعرض النقود M2 والتكوين الرأسمالي الثابت الخاص ومتغير صوري يعكس المراحل الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول نتيجة لتغيرات أسعار النفط. وخلصت الدراسة إلى أن الدول الثلاثة متشابهة من حيث الاعتماد في تمويل نفقاتها الحكومية من الإيرادات البترولية، كما بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل في البلدان الثلاثة.

6- دراسة بعنوان " الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية وقياسية -حالة الجزائر- " من إعداد بختاش راضية، وتمثل هذه الدراسة في رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، بجامعة الجزائر، سنة 2006، حيث تطرقت الباحثة إلى علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي، وذلك حسب مختلف النظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى مختلف النماذج القياسية الخاصة بدراسة أثر الجباية على النمو الاقتصادي. وقامت بتطبيق نموذج Percebois على حالة الاقتصادي الجزائري وذلك من خلال نموذج اقتصادي يتكون من 29 معادلة منها 18 معادلة سلوكية و 11 توازنية، وتم تقدير مختلف المعادلات بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام برنامج Eviews. وبعد تقدير أثر مختلف أنواع الضرائب و الرسوم على النمو الاقتصادي توصلت الباحثة إلى ضعف جدوى الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، كما أن هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الضريبية أفقدت فعالية السياسة الجبائية في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار، الادخار، الاستهلاك. كما أن الجزائر وبعد انتهاجها لبرامج التعديل الهيكلي تمكنت من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق معدل نمو اقتصادي موجب بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة 1986، إلا أن هذا النمو يبقى نمو ريعي ولم تتمكن من تحقيق النمو خارج المحروقات.

7- دراسة بعنوان " الضرائب و النمو الاقتصادي في الأردن (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-1995)" من إعداد: محمد أحمد عبد القادر صباحين، وهذه الدراسة هي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة اليرموك، الأردن، سنة 1998، حيث ركز الباحث على الإطار النظري لعلاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي والتي استنتج بأن هذه العلاقة غير مباشرة، حيث أن الضرائب تؤثر على كمية رأس المال المتاح عن طريق تشجيع أو تثبيط المدخرات المحلية والاستثمار الأجنبي، كما أنها قد تؤثر على تخصيص الاستثمارات و مستويات العمالة وإنتاجيتها. كما تطرق إلى مختلف النماذج الاقتصادية التي درست علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي، واختار نموذج (Rati Ram. 1986) في الدراسة التطبيقية على حالة الأردن، وهذا النموذج يعتمد على دالة الإنتاج كوب دوغلاس مع إضافة متغير نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ثم قام بتقدير دالة الإنتاج لمعرفة أثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الأردن لسلسلة زمنية قدرها 24 سنة، وخلصت نتائج التقدير إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت المرونة تساوي 0.14، وهذه النتيجة متعارضة مع النظرية الاقتصادية التي ترى عكس ذلك، إلا أنه فسر هذه النتيجة باستخدام هذه الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق الحكومي الذي له دور إيجابي في دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم التي تساهم في تطوير رأس المال البشري.

أقسام البحث:

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، والأسئلة الفرعية، ارتأينا أن نتناول هذا البحث في خمسة فصول رئيسية:

في **الفصل الأول** نتناول أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وتطورها، بالإضافة إلى دراسة أهم نماذج النمو الكلاسيكية والحديثة، و تحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

أما في **الفصل الثاني** فسنتناول بالتفصيل السياسة المالية وتطورها عبر المدارس الفكرية وأهم آثارها على النشاط الاقتصادي.

وفي **الفصل الثالث** نتناول دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير " النظرية الكنزوية" والطويل " النظريات الحديثة".

أما **الفصل الرابع** فخصصناه لدراسة الأداء الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة، حيث نتناول فيه تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية مع التركيز على النمو الاقتصادي، كما ندرس أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي، وكذا دراسة الأداء الاقتصادي للجزائر من خلال المربع السحري لكالدور.

أما **الفصل الخامس** والأخير فخصصناه لدراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث نتطرق إلى دراسة تطورات السياسة المالية خلال فترة الدراسة، ثم دراسة أثر السياسة المالية بنوعها في الجزائر على النمو الاقتصادي، ودراسة مواطن ضعفها وكيفية تفعيلها من أجل تحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته.

الفصل الأول:

النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية

الفصل الأول: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية

تمهيد:

كثيرا ما يقترن مصطلح النمو الاقتصادي بمصطلح التنمية الاقتصادية، والبعض لا يفرق بينهما فيعتبرهما مرادفان لبعضهما البعض باعتبار المصطلحين مشتقين من فعل واحد في اللغة العربية. ولكن هما مختلفان تماما في اللغة الفرنسية فالنمو نقصد به (la croissance) أما التنمية فنقصد بها (le développement)، ولكن اختلافهما كمصطلحين في اللغة الفرنسية لا يعطينا الفرق بينهما من الناحية الاقتصادية. و لمعرفة الفرق الجوهرى بينهما وعلاقتها الاقتصادية وجب دراستهما بعناية، وهذا ما سنقوم به في هذا الفصل. حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، نتطرق في المبحث الأول إلى التنمية الاقتصادية و مقوماتها وفيه نكشف الفرق بين النمو والتنمية، أما المباحث الأخرى فخصصنا إلى دراسة أهم نظريات النمو الاقتصادي، بحيث ندرس في المبحث الثاني النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي، أما في المبحث الثالث فتتطرق إلى أهم النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الذاتي).

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية ومقوماتها

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع بكثير من مفهوم النمو الاقتصادي، ولذلك ارتأينا أن نحدد مفهوم التنمية الاقتصادية وأهم مقوماتها وأبعادها قبل الخوض في مفهوم النمو الاقتصادي وأهم نظرياته.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأبعادها

1- تعريف التنمية الاقتصادية: إن تحديد مفهوم لمصطلح التنمية الاقتصادية غير متفق عليه من طرف الاقتصاديين، إلا أنهم يجمعون على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع.¹ وفي هذا الصدد يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين كما يلي:

✓ يرى جيرارد ماير (Gerald maier) بان "التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن". كما يعرفها كذلك "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل و المساواة".²

1- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 122.

2- إسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية)، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص:

- ✓ عرف (Kindle Berger) التنمية الاقتصادية بأنها "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها".¹
- ✓ يرى (Baldwin Meier) بان التنمية هي " عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم ".²
- ✓ تعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية على أنها "العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وشركائه".³
- ✓ عرف (محمد عجيمة وآخرون) التنمية بأنها "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن".⁴
- من خلال التعاريف السابقة يمكن اشتقاق تعريف شامل للتنمية الاقتصادية على أنها "التطور البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع".
- وهناك اتجاه آخر يرفض النظريات والنماذج الغربية في مجال التنمية وهو الاتجاه الراديكالي (اليساري)، والذي يعرف بالرؤية الجديدة للتنمية حيث يعرفون التنمية باعتبارها "التنمية الاقتصادية المستقلة التي تهدف إلى تحقيق رفاهية إنسان العالم الثالث، ويتطلب تحقيق هذا الهدف نفي التبعية الاقتصادية وسيطرة الدولة على مواردها وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع مستوى معيشة الشعوب".⁵
- إن المفاهيم السابقة المعطاة مفاهيم عامة للتنمية الاقتصادية، ولكن خلال العقود ظهرت تطورات بخصوص مفهوم التنمية، فظهر مفهوم التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، والتنمية المستقلة الشاملة، وسنطوي بنوع من الاختصار معنى هذه المفاهيم الجديدة.
- ✓ مفهوم التنمية البشرية: ظهر هذا المفهوم بشكل جدي من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ عام 1990، حيث لقي هذا المفهوم اهتماما واسعا من طرف المهتمين بالعلوم الاجتماعية، وهذا المفهوم يهتم بدراسة العنصر البشري في التنمية الاقتصادية، ويعود هذا الاهتمام إلى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ منتصف القرن الثامن عشر، لكنهم اعتبروا العنصر البشري (العمل) عنصر من عناصر

1- محمد مدحت العقاد، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص: 82.

2- حربي محمد عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992، ص: 26.

3- إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية -نظريات، نماذج، استراتيجيات- دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 7.

4- محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها،الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص:

20.

5- رمزي زكي،فكر الأزمة، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مطبوعات مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1987، ص:135.

الإنتاج يعكس النمو والتقدم، فيما اعتبره المفهوم الجديد على أنه جوهر التنمية أي أنه الهدف النهائي للتنمية، وأن التنمية يجب أن تستجيب لمتطلبات اجتماعية وسياسية إضافة إلى المتطلبات الاقتصادية. وتعرف التنمية البشرية حسب تقارير الأمم المتحدة بأنها "عملية توسع الخيارات المتاحة للناس" وتمثل هذه الخيارات فيما يلي:

● العيش حياة طويلة وصحية.

● الحصول على المعارف.

● الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة اللازم.

✓ **مفهوم التنمية المستدامة:** إن الحديث عن التنمية المستدامة يجعلنا نفكر في مستقبل الأجيال القادمة، وذلك عن طريق استغلال موارد الأرض في الفترة الحالية والمستقبلية، وتعرف التنمية المستدامة بأنها "عملية التنمية الاقتصادية التي تلبى حاجيات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجياتهم للخطر".¹ وتعرف أيضا بأنها "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية".²

ومن خلال التعريفين السابقين نجد بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق ارتقاء الإنسان وتلبية حاجياته من صحة، تعليم، وحرية رأي، سكن... الخ، ولكن بشرط المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من خلال الحفاظ على موارد وخيرات الأرض عند استعمالها.

✓ **مفهوم التنمية المستقلة:** من خلال التسمية يتضح لنا بان هذا المفهوم يركز على إحداث تنمية اقتصادية دون الاعتماد على العالم الخارجي، ولقد ظهر هذا المفهوم كرد فعل لمحاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة على فرض سيطرتها على البلدان النامية. وأول من دعا إلى هذا المفهوم هو الاقتصادي (Paul Baran) في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية"، ولقد حذا حذوه مجموعة من الاقتصاديين في تحليله لمفهوم التنمية الاقتصادية إلا أنهم لم يعطوا مفهوما واضحا وموحدا للتنمية المستقلة، ولكنهم اجمعوا على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراد، مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها. وإحداث هذا النوع من التنمية يتوجب وجود شروط أهمها:

● ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني مع وضع حدود لهذا التدخل.

● السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية.

● التوجه نحو الداخل في إستراتيجية التنمية وتوسيع السوق المحلية من خلال إشباع الحاجات الأساسية.

1- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 131

2- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

- تخفيف اثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني.
- ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في تحقيق التنمية.
- ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة التي تكون ذات كفاءة اقتصادية، و التي ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة.

✓ **المفهوم الشامل للتنمية:** ظهر هذا المفهوم بإعلان البنك الدولي سنة 1996 مبادرة الإطار الشامل للتنمية، وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي مع الجانب المالي و الهيكل الاجتماعي والبشري، حيث تعتبر التنمية حسب هذا المنظور بأنها " عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير والإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة". ويرى البنك الدولي بأنه لا يمكن إحداث هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة من صحة، تعليم، تخفيف فقر... الخ.

2- أبعاد التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية أبعاد عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة، ويمكن تقسيم أبعاد التنمية الاقتصادية إلى أبعاد مادية، أبعاد سياسية، أبعاد دولية، بالإضافة إلى البعد الحضري للتنمية.

2-1- الأبعاد المادية للتنمية: يبدأ تحقيق الأبعاد المادية للتنمية الاقتصادية بتحقيق رأس مال يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، وذلك بالانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية. ويتحقق ذلك من خلال زيادة الدخل الوطني للبلد حيث يعتبر هذا الأخير من أهم أهداف التنمية الاقتصادية، والدخل الذي نقصده هو الدخل الوطني الحقيقي وليس الاسمي (إقصاء الارتفاع المستمر للأسعار في حساب الدخل) ¹، وهناك من يذهب إلى ابعاد من ذلك حيث يعتمدون على زيادة الدخل الفردي الحقيقي وليس الوطني، حيث يرون بأنه يمكن أن تكون نسبة زيادة عدد السكان تفوق نسبة زيادة الدخل الوطني مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة الدخل الفردي.

2-2- الأبعاد السياسية للتنمية: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توجهت مختلف الدول إلى معركة جديدة والمتمثلة في معركة التنمية والبناء، وبعد التحرر العسكري والسياسي وجب على هذه الدول التفكير في التحرر الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، والبعد السياسي للتنمية يبقى من أصعب الأهداف، إذ لا تزال الدول النامية تعاني من التبعية الاقتصادية وحتى السياسية في بعض الحالات، وذلك للحاجة الملحة إلى الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا وحتى رأس المال البشري.

2-3- البعد الدولي للتنمية: إن حاجة الدول إلى بعضها البعض في مجالات التنمية أعطت هذه الأخيرة بعدا دوليا، بحيث ظهرت هيئات دولية ومنظمات تعمل على إحداث تنمية شاملة تعاملية لمختلف الدول، ومن بين هذه الهيئات والمنظمات نذكر صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة... الخ. وتهدف هذه

1- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص:70.

المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً، إلا أنه في الواقع تبقى مساعي هذه الهيئات والمنظمات متحيزة نوعاً ما للدول المتقدمة ولا ترضي الأهداف السياسية للبلدان النامية.

2-4- البعد الحضري للتنمية: لقد اشرنا سابقاً بان التنمية لا تمس فقط الجانب الاقتصادي، وإنما تمس جوانب سياسية واجتماعية وحتى ثقافية وحضرية، ولذلك يعتبر البعض أن التنمية مشروع نهضة حضارية تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

لكي تحقق التنمية الاقتصادية أبعادها السابقة لابد لها من تمويل يضمن استمرارها ونجاحاتها، وللتنمية الاقتصادية عدة مصادر للتمويل يمكن تقسيمها إلى مصادر محلية و مصادر خارجية.

1- المصادر المحلية: وتتكون هذه المصادر من الادخارات، الضرائب، بالإضافة إلى التمويل بالعجز.

1-1- الادخارات: يمثل الادخار في الدول المتقدمة أهم مصدر تمويل للتنمية، وذلك لارتفاع الدخل الفردي في هذه الدول، والادخار هو ما يتبقى من الدخل بعد القيام بعملية الاستهلاك، ويمكن تقسيم الادخار إلى عدة أنواع حسب القائم بهذا العمل كما يلي:

1-1-1- الادخار العائلي: ويعرف هذا الادخار على انه الفرق بين الدخل المتاح¹ والاستهلاك، ويأخذ ادخار العائلات عدة أشكال كأقساط التأمينات، المعاشات، الودائع المودعة في البنوك وصناديق التوفير، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر في شراء الأراضي والعقارات والمساكن.²

هناك عدة عوامل تحدد لنا قيمة الادخار العائلي أهمها **حجم الدخل** باعتبار الادخار هو ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل ارتفع معه حجم الادخار العائلي. ونقصد بالدخل في تحليلنا الدخل الفردي وعليه يمكن اعتبار **توزيع الدخل** عامل مهم في تحديد حجم المدخرات. كما أن ادخار العائلات يتأثر كذلك بتغيرات أسعار الفائدة ومدى قوة وتوسع الجهاز المصرفي. كما أن معدل التضخم له اثر كبير على حجم الادخار، حيث إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة فان الأفراد يقبلون على شراء الأراضي والعقارات والذهب بدل ادخار نقودهم التي ستخضع قيمتها الحقيقية بفعل التضخم.

1-1-2- ادخار قطاع الأعمال: يعرف على انه الأرباح المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصدراً لتمويل التنمية الاقتصادية، وحجم هذا الادخار يكون حسب حجم القطاع، ففي الدول المتخلفة هناك نوعان من قطاع الأعمال قطاع أعمال منظم وقطاع أعمال غير منظم، وعليه من الصعوبة بمكان تقدير حجم مدخرات هذا القطاع.

1- الدخل المتاح هو عبارة عن الدخل الذي تستطيع العائلات التصرف فيه بعد تسديد الضرائب الواجبة الدفع.

2- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006،ص: 206.

1-1-3- ادخار القطاع الحكومي: يعرف على أنه الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها، وهذه الحالة تسمى بفائض الميزانية. أما حالة العكس أي النفقات أكبر من الإيرادات فهي حالة عجز في الميزانية، حيث تلجأ الحكومة في هذه الحالة إلى الاستعانة بادخار قطاع الأعمال والعائلات عن طريق الاقتراض.

1-2- الضرائب: تعتبر الضرائب الوسيلة التي بموجبها يتم تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة. والتي تستخدمها لأغراض الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري. ولا تفرض الضرائب بطريقة عشوائية وإنما تكون وفق سياسة معينة تسمى بالسياسة الضريبية والتي يجب أن تهدف إلى:¹

✓ تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية.

✓ استهداف الحد من الاستهلاك وخاصة غير الضروري.

✓ استهداف تغيير نمط الاستثمار و توجيهه نحو الاستثمارات المنتجة والمفيدة للاقتصاد.

1-3- التمويل بالعجز (التمويل التضخمي): إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي، والذي يعني قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض التنمية وذلك من خلال إصدار نقود جديدة من طرف البنك المركزي. وذلك لغرض التوسع في الائتمان دون الحاجة إلى ادخار مسبق، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة. ويستند هذا النوع من التمويل إلى حجة مفادها أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى زيادة الاستثمار وذلك استنادا إلى:²

✓ التضخم وسيلة فعالة لتكوين ادخار يمكن البلاد النامية من تحقيق الاستثمار المطلوب، فالتضخم يجبر طبقة من طبقات المجتمع على التنازل عن جزء من دخولها الحقيقية يوجه إلى الاستثمار.

✓ إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأرباح في بعض القطاعات.

✓ تستطيع البلدان النامية اللجوء إلى التمويل التضخمي دون أن تخشى ارتفاع الأسعار ارتفاعا كبيرا استنادا إلى ما يتواجد بها من موارد عاطلة وخاصة الأيدي العاملة.³

✓ إن التوسع السريع في الائتمان البنكي مع ثبات أسعار الفائدة الاسمية، يجعل بعض المستثمرين يحصلون على قروض ذات فوائد حقيقية سالبة.

أما المعارضين لأسلوب التمويل بالعجز فيستندون في آرائهم إلى:

✓ إن الاستثمار الممول بمصادر تضخمية، سيؤدي إلى ارتفاع متواصل للأسعار تعجز السلطات الاقتصادية من السيطرة عليه بسبب انخفاض مرونة جهازها الإنتاجي.

✓ يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، فيزيد ميلهم إلى الاستهلاك الحاضر وينقص ميلهم

للادخار.

1- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

2- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

3- صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، دون طبعة الدار الجامعية، مصر، ص: 139.

✓ ينتج عن التضخم تزايد الطبقة بحيث يتضرر منه أصحاب الدخل الثابتة، أما أصحاب الدخل المتغيرة فبإمكانهم تعويض تأثير التضخم.

ونظرا لاضطرار البلدان النامية إلى أسلوب التمويل التضخمي، وجب عليها الأخذ بعين الاعتبار بعض الوسائل الحمائية مثل:

✓ يجب أن تكون المشاريع الممولة عن طريق العجز مولدة لفرص العمل وسريعة العائد.

✓ يجب تحديد قيمة التمويل بالعجز بحيث تتوافق مع حاجة الاقتصاد الذي ينمو.

✓ يتعين فرض ضوابط على أسعار السلع وخاصة السلع الأساسية.

2- المصادر الخارجية: إن الحاجة إلى الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية تنتج من قصور الموارد المحلية على تمويل الاستثمارات. ويمكن تقسيم المصادر الخارجية إلى ثلاثة مصادر رئيسية وهي: المعونات الأجنبية، القروض، الاستثمار الأجنبي.

1-2-1- المعونات الأجنبية: يمكن التمييز بين المعونة التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة و الهيئات الدولية دون مقابل (المنح الخالصة)، والمعونة التي يدفع لها مقابل لأجل والتي تعرف بالقروض طويلة الأجل، والتي يترتب عليها بعض الأعباء على ميزانية الدول المقترضة وميزان مدفوعاتها، في حين أن المنح الخالصة لا يترتب عليها أي أعباء.

عموما يمكن تقسيم المعونات الأجنبية إلى: معونات ثنائية ومعونات متعددة الأطراف، فالأولى هي التي تقدمها دولة متقدمة إلى دولة نامية، ولكن في غالب الأحيان بشروط كاستخدام هذه المعونة في استيراد سلع من الدولة المقدمة للمعونة، وهذه السلع تكون غالية الثمن وذات جودة رديئة. وبذلك تكون الدولة المانحة قد تدخلت في شؤون الدولة المستفيدة من المعونة.

أما المعونة متعددة الأطراف فإنها تأتي من خلال مؤسسات دولية متخصصة، غالبا ما تكون تابعة للأمم المتحدة مثل: البنك العالمي، صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى مؤسسات مالية إقليمية، كالبنك الآسيوي للتنمية وبنك التنمية الإفريقي.¹

2-2- القروض: قد تكون القروض الأجنبية عامة أو خاصة، فالقروض العامة هي تلك تعقدتها حكومات البلدان النامية مع غير المقيمين سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين و معنويين. أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في البلدان النامية مع المقيمين في الخارج. وتختلف القروض الأجنبية باختلاف الشروط التي تعقد بها، فالقروض التجارية تكون عادة وفقا للشروط التي تحددها أسواق رأس المال من حيث معدل الفائدة و الضمانات و برامج التسديد. وتعتبر من أكبر أنواع

1- محمود يونس، احمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، مصر 2007، ص:491.

المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية.¹ أما القروض السهلة فهي تعقد بشروط ميسرة، وتمنح مثل هذه القروض عادة للحكومات أو الهيئات التابعة لها.

2-3- الاستثمارات الأجنبية: وهي استثمارات من قبل جهات غير مقيمة بالبلد، ويمثل هذا الانسياب لرؤوس الأموال الأجنبية من الخارج عاملاً أساسياً في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار، وإمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية وتشغيل موارد كانت معطلة، كما يؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلاً. وتتوقف كفاءة استخدام هذا المورد على عوامل عدة منها: المجالات التي توجه إليها الاستثمارات الأجنبية، وتوافر عوامل الإنتاج الأخرى المتعاونة مع الاستثمار الأجنبي، والقدرات التنظيمية والإدارية المتاحة.²

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

لقد أعطينا في البداية عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية، ولكن هل يوجد اختلاف بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؟ للإجابة على هذا التساؤل يجب أولاً تعريف النمو الاقتصادي ومعرفة أهم العوامل المتحكمة فيه.

1- تعريف النمو الاقتصادي: على عكس التنمية الاقتصادية التي تعني ذلك التغير الجذري في الأوضاع في مختلف المجالات، فإن مفهوم النمو الاقتصادي يكون أقل اتساعاً من مفهوم التنمية، وهناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي والتي نأخذ منها ما يلي:

✓ يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي: "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان" أما فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه "عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي ما في بلد ما".³

✓ يعتبر P.a. Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي".⁴

✓ يعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقص بمعدل الدخل الفردي الكلي مقسوماً على عدد السكان".⁵

✓ يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".¹

1- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

2- حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 1997، ص: 79.

3- إسماعيل محمد قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

4 -Belmokadem Mustapha ,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994 , P :09.

5- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 11.

✓ يشتمل النمو الاقتصادي " ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات"².

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

• أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط. ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.

• أن تكون الزيادة حقيقية وليس اسمية، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار " التضخم"، (لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط).

• تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، ثم تلاشت هذه الزيادة مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول. و من ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى. وتحقق هذا الشرط يمكننا من تحقيق نمو اقتصادي ذاتي و مستدام، لا يخضع بتغيرات ظرفية في بعض المتغيرات الاقتصادية، وهو المطلوب تحقيقه في كل الاقتصاديات سواء النامية أو المتقدمة.

وعليه من خلال الشروط السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

ويُقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث:

$$TC_t = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

1- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

2- ولاس بيترسون (ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: بهان دجاني)، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968، ص:

وهذا المعدل يمكن أن يكون اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي المحلي الإجمالي المستعمل (PIB)، إما اسمي PIB_N أو حقيقي PIB_R. ويمكن كتابة علاقة معدل النمو الاقتصادي الاسمي بالمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل النمو الاقتصادي الاسمي} - \text{معدل التضخم}$$

إذا كنا نهتم بالنمو الاقتصادي بسبب أهميته لرفاهنا المادي، فليس مقياس هذا الرفاه هو الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج بحد ذاته، بل زيادة الإنتاج لكل فرد من السكان. فالمهم من وجهة نظر الرفاه هو توافر السلع والخدمات لكل شخص، وليس من المعقول أن نتحدث عن تحسن في الرفاه المادي عبر الزمن لشعب من الشعوب إلا عندما يحصل كل شخص على كمية متزايدة من السلع والخدمات. وعليه، فإن مقياس النمو الاقتصادي الذي يحمل معنى أكثر من غيره من المقاييس هو مستوى الدخل الحقيقي للفرد. ويتطلب تحليل النمو الاقتصادي بالنسبة إلى الفرد، أن لا نراعي فقط التغيرات التي تطرأ على القدرة الإنتاجية للدولة، وكيفية استعمال هذه القدرة، بل أن نراعي أيضا التغيرات التي تطرأ على سكان هذه الدولة. فإذا تزايد السكان بمعدل يزيد عن معدل نمو الإنتاج، لا يمكن حصول تحسن في متوسط مستوى الرفاه المادي بالنسبة للفرد.

وبالتالي يمكن إيجاد معدل النمو الاقتصادي الفردي كما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي} = \text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي} - \text{معدل نمو السكان}$$

إن معظم الاقتصاديين والإحصائيين يقيسون النمو الاقتصادي بمقارنة أرقام الإنتاج الوطني الحقيقي للفرد أو الدخل الوطني للفرد في مدة زمنية، بيد أنه يمكن الحصول على تقييم أدق للرفاه المادي أو لمستوى المعيشة من أرقام الاستهلاك الفردي. فالزيادات التي تحصل في إجمالي إنتاج الدولة من السلع والخدمات لا تعني بالضرورة أن مستوى المعيشة للفرد قد تحسن. ذلك أن زيادة إجمالي الإنتاج قد يشتمل على سلع استثمارية و سلع عامة لا تسهم إسهاما مباشرا في الرفاه المادي للفرد، ومثال ذلك المعدات الحربية التي تتخذ شكل الدبابات والصواريخ والطائرات. ولكن تجدر الإشارة بالمقابل إلى أن الإنفاق الاستهلاكي للفرد على السلع والخدمات الخاصة لا يعطينا مقياسا صالحا تماما نقيس به الرفاه المادي للفرد، لان كثيرا من السلع والخدمات التي تقدمها الوحدات الحكومية كالمدارس والمنشآت الخدمائية العامة وطرق المواصلات تسهم في رفاه الفرد. وتبعاً لذلك تشكل النفقات الاستهلاكية الحقيقية للفرد مقياسا أدق للنمو من وجهة الرفاه المادي، إذا كان مثل هذا المقياس ممكنا من الناحية الإحصائية، ذلك أن الصعوبات التي تنشأ لمعرفة ما يمكن أن يدخل ضمن نطاق (الاستهلاك الحقيقي) تجعل هذا المقياس غير عملي. و هكذا فإننا نجد أن مقياس الإنتاج الحقيقي للفرد أو الدخل الحقيقي للفرد هو المقياس الذي يمكننا الاعتماد عليه أكثر من غيره لقياس النمو الاقتصادي.

2- قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له:

2-1-1- قياس النمو الاقتصادي: على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشاراً في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة".¹

باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

2-1-1-1- المعدلات النقدية للنمو: هي معدلات النمو التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافياً للملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي:²

✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنوياً، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استناداً إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، و ذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

✓ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة

1- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2، 2005، ص:77.

2 - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص117-119.

أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2-1-2- المعدلات العينية للنمو: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والنتائج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

2-1-3- مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).¹

2-2-2- عوامل النمو الاقتصادي: يورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر العوامل التالية:

2-2-1- اليد العاملة: يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددًا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري،² ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.

2-2-2- رأس المال: وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون

1- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 119-121.

2- محمد عزيز، محمد عبد الحليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002، ص: 743.

بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره (أي عدم استهلاكه)، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعد على زيادة إنتاجه.

2-2-3- التقدم التقني: ويقصد به التغيير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، و التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع.¹ فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج، التحسن في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل.

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا أنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دوراً مهماً في تحديد سرعة النمو الاقتصادي.² فيوجد مثلاً ترابط بين النظام القانوني لمجتمع ما والمستوى التقني لهذا المجتمع. ومن هنا يتبين لنا أن معرفة أثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج لوحدها لا تكشف لنا كافة محددات النمو الاقتصادي، وإنما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما سنكتشفه لاحقاً عند دراسة مختلف نظريات النمو الاقتصادي.

3- علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية: تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لأن النمو الاقتصادي يعد أمراً ضرورياً لإحداث تنمية اقتصادية، و إن كان غير كافٍ بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية. كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ورغم ذلك يفرق الاقتصاديين بين النمو والتنمية وذلك في عدة جوانب منها:

✓ يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة. أما مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدماً.³

1- نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 44.

2- كلاوس روزه، ترجمة عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، منشورات جامعة قايونس، تونس، الطبعة الأولى، 1990، ص: 12.

3- حسين عبد الحميد، احمد رشوان، "التنمية: اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، سياسياً، إدارياً، بشرياً"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2009، ص: 125.

- ✓ يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الإرادة، فالتنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج. أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.
- ✓ التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع. بينما النمو الاقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.
- ✓ التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية. في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات.
- ✓ لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.
- ✓ يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.¹
- ✓ يمكن أن لا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاهت التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به.²

المبحث الثاني: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي

ان الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى النظريات التقليدية التي عاجلت النمو الاقتصادي، والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكنزوية وبعدها النظرية النيوكلاسيكية، وأخذنا هذا الترتيب حسب تطورها الزمني.

المطلب الأول: إسهام النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith) و (David Ricardo) و (Malthus) و (Marx) وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيك، ولقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، بالإضافة إلى سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي. وقبل التطرق إلى الأفكار الأساسية لنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية وتقييمها، يجب أولاً طرح مختلف أفكار رواد هذه المدرسة.

1- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، الأردن، 2006، ص: 314.

2- جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

1- أفكار و رواد المدرسة الكلاسيكية: رغم الانتماء إلى نفس المدرسة الاقتصادية إلا أن كل اقتصادي له أفكاره وآرائه الخاصة به، والتي لا تعارض بطبيعة الحال المبادئ والفرضيات الأساسية للنظرية الكلاسيكية. وعليه سنقوم بطرح الأفكار الرئيسية لبعض المفكرين الاقتصاديين المنتمين للمدرسة الكلاسيكية.

1-1- آدم سميث Adam Smith: يرى آدم سميث أن أساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج، وهو ما يعتبر عاملا إيجابيا. ويعتبر آدم سميث بأن عملية النمو الاقتصادي عملية تراكمية، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفاؤض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر بأن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، وبذلك يدعو آدم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار.¹

وحسب آدم سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية والمتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال، حيث تكون دالة الإنتاج حسبها كما يلي:

$$Y = f(L, K, N)$$

حيث:

N: الأرض

L: العمل

Y: الإنتاج

يرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لنواتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل دالة الإنتاج بالنسبة للزمن كما يلي:

$$\frac{dY}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt}$$

حيث:

$\frac{dY}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي.

$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل.

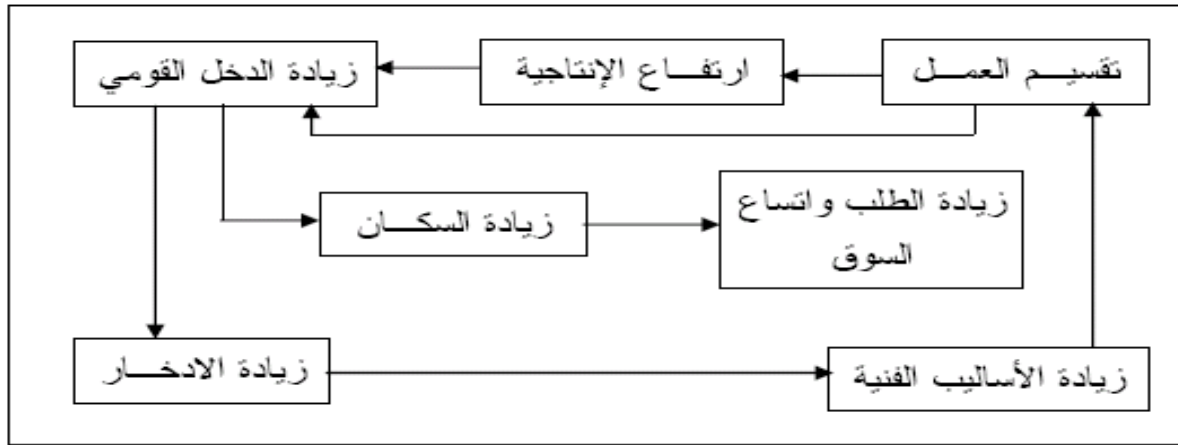
$\frac{df}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض.

1- فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي " مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص: 108.

يشير آدم سميث إلى تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل، حيث ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، وخاصة عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال. وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق،¹ ويمكن تلخيص أفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق النحفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص: 61.

1-2- دافيد ريكاردو David Ricardo: يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، ولقد اقتزن اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربيع والأجور والتجارة الخارجية. ويرى بان الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بان الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.²

كما قام "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث قام بتوضيح ظهور وانتشار الركود استناداً إلى أفكار "سميث"، حيث يعتبر أن حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، وذلك بسبب المردودية متناقصة في قطاع الزراعة، و حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الربيع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح، وكذلك تناقص مستويات الأجور

1- للتفصيل أكثر في أفكار آدم سميث يمكن الرجوع للمرجع التالي:

- عامر لطفي، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2002، ص: 77-131.

2- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.

يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية و الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، و الاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.¹

1-3- مالتوس Malthus: ركزت أفكار وأطروحات "مالتوس" على جانبين رئيسيين و هما: نظريته في السكان، وتأكيدده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. وبذلك يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لان الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ).
تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798 في أن النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية، وهي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير في السلسلة الحسابية " 1، 2، 4، 8، 16، 32 " وهكذا، بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديا بالنتائج المحلي الإجمالي بموجب متوالية حسابية " 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8 " وهكذا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج مجامعات وآفات اقتصادية.

يؤكد مالتوس بان نمو السكان يجبط النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال، وذلك لان أي زيادة في دخل الفرد تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف. ويرى مالتوس لعلاج هذه المشكلة ما يلي:²

✓ أن يتحقق التوازن بين السكان والمواد الغذائية بالحروب والكوارث وانتشار الأوبئة والمجاعات، وكأنه ينادي بالحروب ويتمنى الكوارث حتى يقل عدد السكان بالموت.

✓ يجب الامتناع الاختياري عن الزواج مدي الحياة أو إلى زمن محدود، وكأنه ينادي بعدم التناسل وإيقاف غريزة فرضها الله في الإنسان، وهذا ما ينادي به بعض المفكرين المعاصرين تحت شعار تحديد وتنظيم النسل.

✓ يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال الأعمال من الرأسماليين، أي الاهتمام بالطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة، حيث يرى أن تزايد عدد السكان الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية، أما تزايد السكان الفقراء فيؤدي إلى التخلف.

1- صوابلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع :

اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 33.

2- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

✓ منع المنح و المساعدات التي توجه إلى الفقراء من المنظمات الخيرية، لأنها تساعدهم على كثرة التناسل ويصبحون عالة على العالم.

رغم أن تحليلات مالتوس تنطبق على بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة التشاؤمية عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة لتنظيم النسل وكذلك تزايد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقع مالتوس، وأعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض تناقص الغلة.

1-4- كارل ماركس Karl Marx: انتقد كارل ماركس في كتابه رأس المال المنشور عام 1867م النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطوراً. وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي، الذي سيؤدي حتماً إلى انتشار الرأسمالية وسيادة نظام الطبقي. ثم ظهرت كتابات لاحقة تستند إلى منهج كارل ماركس وتضع أسس وفرضيات النظام الاشتراكي وهي¹:

- ✓ الملكية العامة لموارد الإنتاج: حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل.
- ✓ أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة: طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة، فإن دافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي.
- ✓ إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي: تجري عمليتا الإنتاج والتوزيع عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار.
- ✓ التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول.

يمكن وضع تحليل كارل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة التالية: توجد طبقتان في هذا النظام وهما (الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال)، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يقومون بعرضها للبيع. ويستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن. ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الرأسمالي لذلك إدخال التكنولوجيا من أجل خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح قد تفوق كثيراً ما يحصل عليه منافسوه. وكما كان المشكل الذي عانى منه النموذج الكلاسيكي هو الافتقار إلى التقدم التكنولوجي الكافي، فإن النموذج الماركسي يعاني من عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، وهذا السبب سيؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي الماركسي. حيث من طبيعة التقدم التكنولوجي أن يكون منافساً للعمل وبذلك تظهر بطالة جديدة اسمها ماركس بالبطالة التكنولوجية، وبذلك تنخفض الأجور للطبقة العاملة وترتفع نسب البطالة وهذا ما يحدث أزمات اقتصادية.

1- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص: 85.

2- نظرية النمو الكلاسيكية: رغم الاختلاف في آراء المفكرين الكلاسيكيين بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، إلا أنهم اتفقوا في نقاط عديدة يمكن حصرها فيما يلي:¹

✓ اتفاق الكلاسيك على أن الإنتاج دالة لعدة عوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي)، كما أن التغيير في قيمة الإنتاج تحصل بتغيير احد هذه العوامل أو كلها، كما اعتبر الكلاسيك بان الموارد الطبيعية ثابتة وان بقية العوامل متغيرة. وعليه فان القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار)، وان تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وان التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وبذلك فالأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.

✓ اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت تزايد عدد السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.

✓ اعتقد الكلاسيك بان الأرباح تتجه إلى الانخفاض، حيث يقولون بان الأرباح لا تتزايد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب يعود حسب ادم سميث إلى زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

✓ يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فان اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل الوطني.

✓ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو، حيث أكد الكلاسيكيون على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية التي تساعد على النمو الاقتصادي، وهذه البيئة تتمثل في قوانين اجتماعية وإدارية مستقرة، ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

كخلاصة من المدرسة الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي، نجد أنهم اعتبروا التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وان الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار، وان توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية. واعتقدوا بان النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن اجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيديوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

3- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية: لقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية في مجال تحليلها للنمو الاقتصادي ويمكن إجمالها فيما يلي:²

✓ الأرباح مصدر للدخار: اعتبر الكلاسيك بان الأرباح هي مصدر الادخار، ولكن التجارب أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للدخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة وادخار القطاع العام.

1- فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص: 122.

2- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

✓ اعتماد قوانين غير واقعية: لقد كانت نظرة الكلاسيك للاقتصاد نظرة تشاؤمية، والتي ترى بان نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي استندت إلى تناقص العوائد للأرض وكذلك على نظرية مالتوس في السكان، ولقد قللوا من أهمية إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.

✓ يرى الكلاسيك بان الادخار يوجه إلى الاستثمار، وبالتالي الادخار يساوي الاستثمار، ولكن كما قال شومبيتر بان الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال التمويل المصرفي للاستثمار.

✓ إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام: يؤكد بعض الاقتصاديين بان النظرية الكلاسيكية فشلت في إدراك أهمية القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث تقل المؤسسات الخاصة، مما يفرض على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي.

✓ عدم إدراك أهمية التقدم التكنولوجي: افترضت النظرية الكلاسيكية بان المعرفة معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حالياً.

✓ تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجارب العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل ارتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل انخفاض في معدلات الأرباح لدى المؤسسات.

كخلاصة لما سبق فان البعض يعتبر بان النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية، ولكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود الاقتصادي وسياسة الحرية الاقتصادية التامة.

المطلب الثاني: إسهام النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي

لقد استمرت النظرية الكلاسيكية لعدة عقود، حيث كانت هذه النظرية مفسرة لمختلف الظواهر الاقتصادية آن ذلك، إلا أن ظهرت مشكلة اقتصادية كبيرة والمتمثلة في الكساد الكبير سنة 1929، وعجزت النظرية الكلاسيكية على تفسير ومعالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة والمتمثلة في النظرية الكينزية.

1- فرضيات وأسس النظرية الكينزية: لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً ومرتفعاً ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين، ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة 1930-1939 والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وبذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الثورة الكينزية في نظرية الدخل التي قادها كينز.

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، حيث انطلق في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، و أهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب) وتوقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية

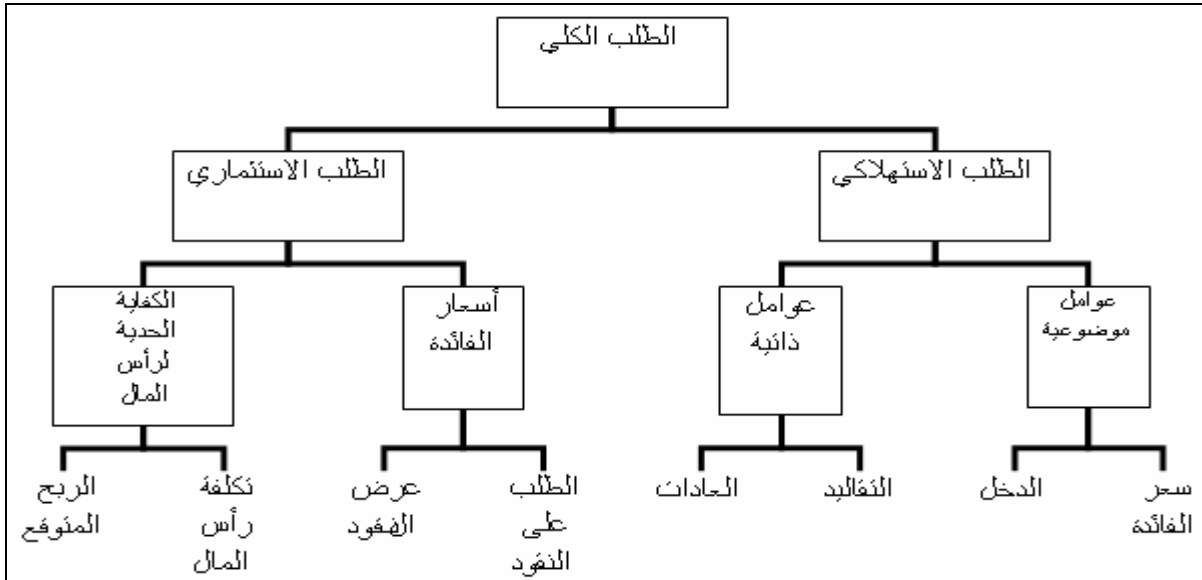
النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات البطالة و انخفاض مستويات الأسعار. ولقد نقد كينز النظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها في عدة جوانب أهمها:

- ✓ عدم صحة فكرة التشغيل الكامل.
 - ✓ عدم صحة فرضية التوازن التلقائي.
 - ✓ عدم واقعية فرضيه حيادية الدولة.
 - ✓ عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصا الأجور في اتجاهها التنازلي.
 - ✓ عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب.
- كما قدم عدة فرضيات أهمها:

- ✓ يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- ✓ لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.
- ✓ وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- ✓ الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

على اثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء النظرية الكينزية، حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، و حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لصيرورتها. وعليه فإن الأمر يتطلب - حسب كينز - تحديد محددات الطلب الكلي (الوطني)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، وقد قدم كينز المخطط التالي الذي يوضح ذلك:¹

الشكل رقم (1-2): محددات الطلب الكلي عند كينز



المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 36.

1- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 36.

حسب المخطط أعلاه، تحريك الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل، أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة، أو بتحريكهما معاً. ولكن المشكل الرئيسي هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، و استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال (أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929).

اقترح كينز حل لهذه المشكلة، وذلك من خلال تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي، حيث أن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين)، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام)، ولقد وضع كينز شرط لهذا الإنفاق بحث يجب أن يخصص إما للاستهلاك العام (زيادة أجور العمال، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...)، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس...). وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد. وبذلك تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد. أما فيما يخص أهم نموذج للنمو الاقتصادي الذي يتبع النظرية الكنزوية فهو نموذج هارود - دومار (Harrod- Domar)، ولذلك وجب علينا دراسته باعتباره امتداد للنظرية الكنزوية.

2- نموذج هارود - دومار (Harrod- Domar) للنمو الاقتصادي: يبحث كل من هارود ودومار في الشروط المطلوبة للحصول على النمو الاقتصادي السلس وغير المتقطع (المستدام) في الدخل الوطني. ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا إنهما متشابهة من حيث الجوهر¹، ويعتبر نموذج هارود - دومار توسعة لتحليلات التوازن الكنزوي حيث يستند على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان.

يعد نموذج هارود- دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساعاً وشيوعاً، تم تطويره في الأربعينات من القرن العشرين، ويرتكز النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد وطني، كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

يفترض هذا النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال (K) بإجمالي الناتج الوطني (Y)، وتعرف هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية والمتمثلة في نسبة رأس المال إلى الناتج بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز (k)، حيث: $k = \frac{K}{Y}$ ، وعليه يقوم نموذج هارود- دومار على الفرضيات التالية:²

● يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل الوطني ومنه: $S = s \times Y$ (1)

1- فليح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

2- ميشيل تودارو (ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 127.

• الاستثمار عبارة عن التغيير في رصيد رأس المال ومنه: (2) $I = \Delta K$

وبما أن $k = \frac{K}{Y}$ فانه يمكن كتابة $K = k \times Y$ وعليه: (3) $\Delta K = k \times \Delta Y$

• الادخار لا بد أن يتعادل مع الاستثمار ومنه: (4) $I = S$

من المعادلات 1 و 2 و 3 و 4 يتبين أن: (5) $k \times \Delta Y = s \times Y$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على $k \times Y$ نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{k \times \Delta Y}{k \times Y} = \frac{s \times Y}{k \times Y} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$$

في الأخير نحصل على العلاقة التالية: $TC = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$ ، حيث يمثل TC معدل نمو الناتج الوطني (

معدل النمو الاقتصادي) والذي يتحدد كما هو مبين من المعادلة طرديا بمعدل الادخار (s) وعكسيا بمعامل رأس المال (k). وعليه فنموذج هارود دومار بين أن تحقق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار. والعلاقة الأخيرة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود- دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات التي من خلالها يمكن تجسيد الاستثمارات الممكنة.

يعالج هارود النمو الاقتصادي عن طريق ثلاثة أنواع لمعدلات النمو (معدل النمو الفعلي، معدل النمو المرغوب فيه أو المستحب، معدل النمو الطبيعي)، ومن الممكن عن طريق إجراء المقارنات بين معدلات النمو هذه تحديد الشروط التي يمكن معها تحقيق معدل نمو ثابت ومستدام.¹

✓ **معدل النمو المرغوب فيه:** إن أهم معدل للنمو أنشأه هارود في تحليله هو معدل النمو المستحب (المرغوب فيه)، الذي يعرفه بأنه المعدل الشامل للتقدم، والذي إذا ما حدث يجعل رجال الأعمال مستعدين للقيام بتقدم مشابه لهذا النمو. كما أن هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، وبالتالي يشعر المنتجون بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر ولا أقل مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو، ومن أجل تحديد هذا المعدل فإنه يعتمد على مبدأ المعجل وبهذا يصبح الاستثمار متغيرا تابعا يرتبط داليا بمعدل نمو الدخل القومي، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي: $I = B(\Delta Y)$ ، حيث B يعبر عن المعجل.

وحتى يتحقق رضا المنتجين يجب أن يتساوى الاستثمار الذي يرغبون فيه مع الادخار الكلي المحقق أي:

$$I = S$$

$$I = B\Delta Y = sY = S \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{B} = G_w \quad \text{هذا يعني أن:}$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه. حيث المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي، و B يمثل سلوك المنتجين في البحث عن أعظم ربح.

✓ **معدل النمو الفعلي:** إن المعدل الفعلي للنمو هو معدل النمو الأساسي الثاني في تحليل هارود، وهو يمثل التغير النسبي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة. يشكل المعدل الفعلي للنمو الزيادة الحاصلة في إجمالي الإنتاج معبرا عنها ككسر من إجمالي الإنتاج. وبالتالي يحسب هذا المعدل كما يلي: $G = \frac{\Delta Y}{Y}$ حيث: Y : الدخل الوطني. ΔY : التغير في الدخل.

ويفترض ما يلي:

$$S = sY \quad - \text{ الادخار الإجمالي كدالة في الدخل:}$$

$$k = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \quad - \text{ ثبات المعامل المتوسط لرأس المال } k:$$

- من المفترض كذلك أن النسبة الفعلية للادخار تساوي الاستثمار المخطط ($I = S$).

وباعتبار أن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في مخزون رأس المال أي أن: $I = \Delta K$

وبالأخذ بعين الاعتبار العلاقة $I = S$ و $I = \Delta K$ نحصل على: $I = \Delta K = k\Delta Y = sY = S$

$$sY = k\Delta Y \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \Rightarrow G = \frac{s}{k} \quad \text{أي أن:}$$

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها نموذج هارود، والتي تقول بأن معدل النمو الفعلي يساوي معدل الادخار مقسوم على معامل رأس المال. ومن هنا فإن معدل النمو الفعلي يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة المدخرات في الدخل القومي أو بتخفيض معامل رأس المال (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).

ويمكن أن نجري مقارنة بين معدل النمو المرغوب فيه ومعدل النمو الفعلي، حيث إذا كان معدل النمو الفعلي G أكبر من معدل النمو المضمون G_w فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، وتصبح كمية السلع المعروضة أقل من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يعجز الإنتاج عن تلبية الطلب الإجمالي مما يقود إلى تضخم. وإذا كان معدل النمو الفعلي G أقل من معدل النمو المضمون G_w فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أقل من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يزيد حجم الإنتاج ويفيض حجم الطلب الإجمالي مما يقود إلى كساد.

✓ **معدل النمو الطبيعي:** بغية رسم صورة كاملة لعملية النمو كما ارتآها هارود، فانه من الضروري أن ندخل إلى التحليل معدلا آخر للنمو، وهو معدل النمو الطبيعي الذي يصفه هارود بأنه " معدل النمو الذي تسمح به زيادة السكان والتحسينات التقنية". وقد يكون استعمال مصطلح المعدل الطبيعي مضللا بعض الشيء، فهارود لا يشير بهذا التعبير إلى أي معدل للنمو قد يتحقق بصورة آلية نتيجة للتفاعل الحر للسوق. ومن الأصح أن نعبر عن معدل النمو هذا بأنه المعدل الممكن أو أقصى معدل ممكن للنمو.

كما يعرفه هارود بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ ويتوقف معدل النمو هذا على:

✓ متوسط المعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة.

✓ متوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل.

لو نرسم بـ n معدل نمو السكان وبـ m إلى معدل نمو إنتاجية العمل، وللتبسيط نفترض أنه لا يوجد تقدم تقني أي أن $m = 0$.

لكي يكون النمو المضمون نموًا يضمن التشغيل الكامل يجب أن يكون: $G_w = \frac{s}{B} = n$ ¹

هذا ما يطرح مشكل وجود مجرى للنمو المتوازن للتشغيل الكامل لأن s, B, n ثلاث معلمات مستقلة، ولا يوجد أي داعي للتصور أن $n = s/B$ وبالتالي لا توجد مساواة ما بين G_w و G_n مما يعني ظهور انكماش متتالي حيث سيكون معدل النمو المضمون أكبر أيضا من معدل النمو الفعلي.

فعندما يكون $G_n < G_w$ فإن $k > B$ يكون هناك فائض في السلع الرأسمالية، مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة، ويدخل المجتمع في حالة الكساد، وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات.

وعندما تكون $G_w < G_n$ فإن $k < B$ وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب، مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ويدخل المجتمع في حالة التضخم، وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية زيادة المدخرات لمواجهة الاستثمار.

3- الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزوية: إن الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزوية فيما يخص تفسير النمو الاقتصادي تتمحور في الانتقادات الموجهة لنموذج هارود - دومار، حيث بالرغم إلى ما توصل إليه هذا النموذج من نتائج إلا أنه تعرض لعدد من الانتقادات، والتي مفادها أن بعض الاستنتاجات تعتمد على فرضيات تجعله غير واقعي، وذلك كما يلي:²

1- Eric Bosserelle, Croissance et Fluctuation, Paris, Edition Dalloz, 1994, p93.

2- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص76-77.

- ✓ أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ونسبة رأس المال على الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغيير متطلبات النمو المستقر.
 - ✓ كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
 - ✓ أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
 - ✓ أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال $(\Delta K/\Delta Y)$ غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- من الضروري الإشارة هنا إلى أن إحدى خصائص النموذج الأساسية، والذي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الداخلية هي تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل. لأن أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال، تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير حيث أن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض إنتاجية رأس المال.
- أما من حيث مدى ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم وذلك للأسباب التالية:
- ✓ اختلاف الظروف الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والدول النامية، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويلة الأجل ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع التي تحتاجها الدول النامية.
 - ✓ إن مثل هذه النماذج تتميز بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال، وهذا ما يتعارض مع أوضاع الدول النامية، حيث تتميز بمعدلات ادخار ورأس مال منخفضة.
 - ✓ إن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل، في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.
 - ✓ النموذج يفترض اقتصادا مغلقا، في حين أن اقتصاديات الدول النامية تكون غالبا ما تكون مفتوحة على العالم الخارجي.
 - ✓ يفترض هذا النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار في الواقع متغيرة باستمرار.
 - ✓ الفرضيات التي يعتمد عليها النموذج غير واقعية، ولذلك فاستخدامات هذا النموذج محدودة في الدول النامية.

المطلب الثالث: إسهام النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

لقد نشأت هذه النظرية خلال النصف الثاني من الخمسينات للقرن العشرين، وتميزت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن لفترات متفاوتة، وإن اتصف بالطول النسبي.

1- فرضيات و أسس النظرية النيوكلاسيكية: لقد دفعت السمة الواقعية الجديدة الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي إلى التغيير في التفكير، وتم استبدال الاتجاه الفكري السابق (نموذج هارود-دومار) والذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، باتجاه فكري جديد يعتمد في جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية. ومن هنا جاءت تسمية هذا الاتجاه بالنيوكلاسيكي إشارة إلى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض في تفسير النمو والتنمية.

لقد احدث النظرية النيوكلاسيكية تعديلات وتغيرات كثيرة على أفكار ومبادئ النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم الأفكار الكلاسيكية المحدثة ما يلي:¹

- ✓ الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد.
 - ✓ أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى رأس المال.
 - ✓ أن حجم السكان و حجم رأس المال ومستوى التقدم التكنولوجي، والتي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي تتحدد بواسطة قوى خارج مجال علم الاقتصاد.
 - ✓ التركيز على مشكلات الأجل القصير عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على المدى الطويل.
 - ✓ أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي.
- أما بخصوص أفكار النظرية النيوكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي فتتضمن النظرية ثلاثة أفكار رئيسية:
- ✓ في الأجل الطويل يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي عند هارود. كما أن معدل النمو الاقتصادي مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار.
 - ✓ إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لان معدل دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبا مع معدل نمو السكان.
 - ✓ عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا لدى بلدان العالم، فسوف تكون هناك علاقة سالبة لدى هذه البلدان فيما بين K/L و V/K ، حيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد. الأمر الذي يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

لعل أهم نموذج للنمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية هو نموذج "سولو -سوان" Solow- Swan، وعليه سنتطرق إليه بنوع من التفصيل.

1- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص67.

2- النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي سولو- سوان Solow-Swan (1956): استنادا للنتائج السابقة، نجد أن نموذج "سولو- سوان" بحث في إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي، وذلك من خلال توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام محافظا على جوهر البديهيات (الإنتاجية الحدية، المنافسة الكاملة، المردودية غير المتزايدة... الخ).¹

إن نموذج "سولو- سوان" تمت صياغته بطريقة تسمح بإيجاد رد للنتبؤات المتشائمة لهارود، حيث كان يشترط نموذج "هارود-دومار" لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسية الثلاث، والتي تتمثل في نسبة الادخار، معامل رأس المال، معدل الزيادة في قوة العمل. وأن هذا التوازن يعتمد على التساوي بين معدل النمو المضمون وبين معدل النمو الطبيعي، أما سولو فأرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغير التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج بين العمل ورأس المال، وقد قام سولو بنشر بحثه "مساهمات في نظرية النمو" عام "1956" والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل.

هناك عدة فرضيات يركز عليها نموذج سولو تتمثل فيما يلي²:

- ✓ الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بالإنتاج.
- ✓ الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- ✓ أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- ✓ سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وتناقص الميل الحدي للإحلال.
- ✓ دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج.
- ✓ هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما.
- ✓ إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريق نسبة (رأس المال/العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو نحو التوازن.

2-1- عرض نموذج سولو- سوان: لهذا النموذج شكلين، الأول بدون تقدم تقني والثاني مع التقدم التقني، و فيما يلي سنقوم بدراسة النموذجين كل على حدا.

1- Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique « essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie », Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003, P: 45.

2- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 189-190.

2-1-1- نموذج سولو - سوان بدون التقدم التقني: يعتمد نموذج سولو - سوان على دالة كوب-دوكلاس (Cobb- Douglas) ذات غلة الحجم الثابتة، وعليه سنقوم بإعطاء شرح مختصر لدالة كوب-دوكلاس.

تعد دالة كوب-دوكلاس من أكثر دوال الإنتاج استخداما في التطبيقات الاقتصادية، وترجع تسميتها إلى الاقتصادي الأمريكي P.H.Douglas والرياضي الأمريكي C.Cobb، حيث قاما عام 1928 بتحليل دالة الإنتاج والتي تكون من الشكل: $Y = F(K, L)$

حيث أن: Y: تمثل حجم الإنتاج مقاسا بالقيمة المضافة.

L: تمثل حجم اليد العاملة مقاسا بعدد المشتغلين أو مجموع ساعات العمل.

K: تمثل حجم رأس المال ويقاس بإجمالي الأصول الثابتة.

من أهم شروط دالة الإنتاج هذه نجد:

✓ عدم وجود الإنتاج في حالة غياب أحد عوامل الإنتاج L أو K أي أن:

$$f(0, K) = f(L, 0) = Y = 0$$

✓ الإنتاجية الحدية للعمل MP_L و الإنتاجية الحدية لرأس المال MP_K موجبتان أي أن:

$$MP_L = \frac{\delta Y}{\delta L} \geq 0 \text{ et } MP_K = \frac{\delta Y}{\delta K} \geq 0$$

هذا يعني بان زيادة عامل إضافي إلى العملية الإنتاجية مع ثبات رأس المال يؤدي إلى تحقيق زيادة في الإنتاج الإجمالي، ونفس الشيء بالنسبة إلى زيادة رأس المال مع بقاء حجم اليد العاملة ثابت سيؤدي كذلك إلى زيادة الإنتاج الإجمالي. إلا أن الزيادة في حجم الإنتاج لا تساوي نسبة الزيادة في رأس المال وإنما تكون أقل منها، ويعود ذلك إلى انخفاض درجة الاستفادة من رأس المال الإضافي كلما زاد عددها المطلق بسبب محدودية عدد العاملين.

✓ لدالة كوب-دوكلاس ثلاثة حالات لعوائد الحجم، فإذا تغيرت كافة عناصر الإنتاج (K,L) بنسبة ثابتة بمقدار λ فإن التغير في الإنتاج Y يمكن أن يأخذ ثلاثة حالات:

- حالة غلة الحجم الثابتة أي أن: $f(\lambda L, \lambda K) = \lambda f(L, K)$
- حالة غلة الحجم متزايدة أي أن: $f(\lambda L, \lambda K) > \lambda f(L, K)$
- حالة غلة الحجم المتناقصة أي أن: $f(\lambda L, \lambda K) < \lambda f(L, K)$

والدالة المستعملة في نموذج سولو - سوان هي الدالة ذات غلة الحجم الثابتة (أي الحالة الأولى).

1 - Solow, R. M. 'A contribution to the theory of economic growth', Quarterly Journal of Economics, vol. 70, 1956.

كما قلنا يعتمد هذا نموذج سولو- سوان على دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة:¹

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha} \quad / 0 < \alpha < 1 \dots \dots \dots (1)$$

وفي ظل ما افترض سابقا، يمكن كتابة الإنتاج الفردي (إنتاج الفرد الواحد) على الشكل التالي:

$$Y = K^\alpha L^{1-\alpha} = (K^\alpha L^{-\alpha})L \Rightarrow \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha L = Y \Rightarrow \frac{Y}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha \Rightarrow y = k^\alpha = f(k) \dots \dots \dots (2)$$

باعتبار أن التغير في مخزون رأس المال يعادل الفرق بين الاستثمار و اهتلاك رأس المال (بمعدل ثابت δ)، وأن الاقتصاد مغلق وبالتالي فإن الاستثمار يساوي الادخار (توازن سوق السلع) ويمكن كتابة ذلك كما يلي:²

$$\dot{K} = I - \delta K \dots \dots \dots (3)$$

$$I = S = sY$$

$$\Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \dot{K} = sF(K, L) - \delta K \dots \dots \dots (4)$$

باعتبار أن نمو القوى العاملة متغيرة خارجية وتزيد بمعدل نسبي ثابت n وذلك كما يلي:³

$$L_t = L_0 e^{nt} \rightarrow \frac{\dot{L}}{L} = n \dots \dots \dots (5)$$

بمعنى أن عرض العمل المتاح يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة 0 إلى الفترة t ، بمعنى أن سولو يستخدم كامل العمل المعروض أي أن هناك عمالة كاملة.

بتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$\dot{K} = sF(K, L_0 e^{nt}) - \delta K \dots \dots \dots (6)$$

من جهة أخرى وبإدخال متغيرة جديدة في التحليل k والتي تمثل رأس المال لكل فرد حيث:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow K = kL = kL_0 e^{nt}$$

$$\dot{K} = \dot{k} L_0 e^{nt} + nkL_0 e^{nt} \dots \dots \dots (7)$$

$$sF(K, L_0 e^{nt}) - \delta K = \dot{k} L_0 e^{nt} + nkL_0 e^{nt} \text{ يصبح لدينا: (6) مع المعادلة (7) مساواة المعادلة}$$

1- Karine PELLIER, propriété intellectuelle et croissance économique en France : 1971-1945, Université Montpellier: www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/IDEP/UNPAN018415.pdf, p5 consulté le :19/05/2008.

2- Karine PELLIER, op-cit, p6.

3- Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et développement (Théories et politiques), Tome 2, Edition Office des Publications Universitaires, Alger, 1981, P: 282-283.

باعتبار أن غلة الحجم ثابتة فإنه يمكن قسمة طرفي المعادلة على $L_0 e^{nt}$ وضربها بنفس القيمة نجد:

$$L_0 e^{nt} sF\left(\frac{K}{L_0 e^{nt}}, 1\right) - \delta K = L_0 e^{nt} (\dot{k} + nk) \dots \dots \dots (8)$$

بقسمة طرفي المعادلة (8) على $L_0 e^{nt}$ نجد: (9) $sF\left(\frac{K}{L_0 e^{nt}}, 1\right) - \frac{\delta K}{L_0 e^{nt}} = (\dot{k} + nk) \dots \dots \dots$

كما هو لدينا: $k = \frac{K}{L} = \frac{K}{L_0 e^{nt}}$

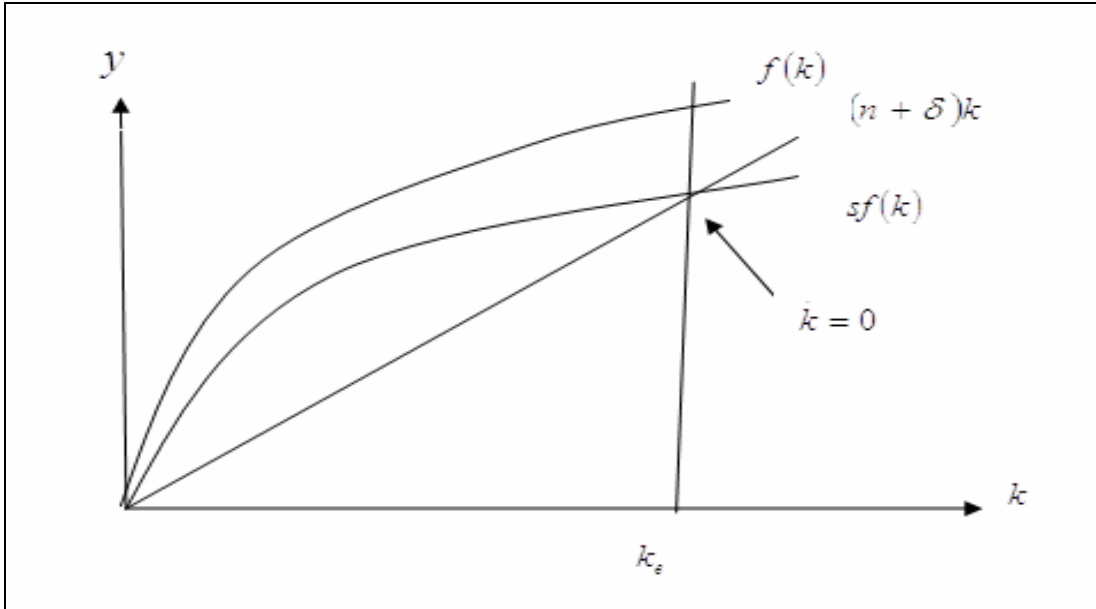
وبالتالي فإن المعادلة تصبح على الشكل التالي:

$$sF(k, 1) - \delta k = (\dot{k} + nk) \Rightarrow \dot{k} = sF(k, 1) - k(\delta + n)$$

$$\Rightarrow \dot{k} = sf(k) - k(\delta + n) \Rightarrow \dot{k} = sk^\alpha - k(\delta + n) \dots \dots \dots (10)$$

وهي المعادلة الأساسية لتحقيق النمو في نموذج سولو، ومنه فإن تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة $sf(k)$ و $k(n + \delta)$ ، حيث أنه عندما يزداد رأس المال الفردي (k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي y يتناسب طرديا مع معدل نمو رأس المال الفردي، لذا فإن y يتناقص هو الآخر. وبلاستعانة بالشكل رقم (3-1) يمكن توضيح النمو الممكن على النحو التالي:

الشكل رقم (3-1): توازن منحنى سولو



Source: Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindarauer « traduction de la 6^e édition américaine par Bruno Baron- Renault », Economie du développement, 3^e édition, NOUVEAUX HORIZONS GROUPE DE BOECK, Bruxelles, 2011, , p :157.

إن استقرار التوازن في نموذج سولو متعلق بثلاث حالات مشاهدة في الشكل وهي:

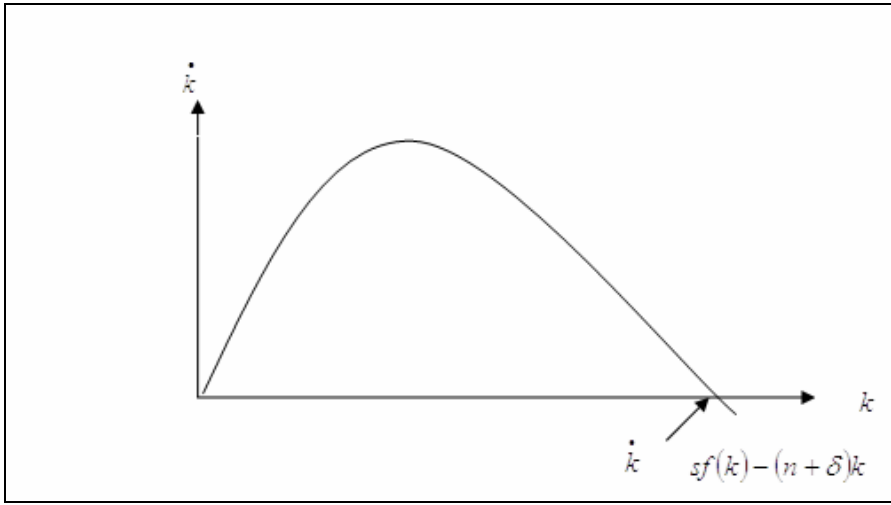
✓ الحالة الأولى: $sf(k) = (n + \delta)k$ و أن $k_e = k$ هذا يعني أن $\dot{k} = 0$. وهي الحالة التوازنية، والمتغيرات الأساسية (رأس المال، الإنتاج، الاستهلاك) تزداد بمعدل نمو متعادل، وتنمو بنفس معدل نمو القوة العاملة (n).

✓ الحالة الثانية: $\dot{k} > 0$ و $sf(k) > (\delta + n)k$ إذن $k < k_e$ وفي هذه الحالة رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد.

✓ الحالة الثالثة: $\dot{k} < 0$ و $sf(k) < (\delta + n)k$ إذن $k > k_e$ وفي هذه الحالة رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص.

يرى سولو أنه حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد، فإنه لا بد من ثبات النسبة بين العمل ورأس المال (k)، ويعود ذلك إلى اتجاه (s) دوماً إلى المعدل الذي يسمح بتحقيق المساواة $k = k_e$ ، أي اتجاه النمو نحو النمو المتوازن أين تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان (n). ولإيضاح كيفية تحرك مخزون رأس المال في نموذج سولو نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): تحرك مخزون رأس المال في نموذج سولو.



فحسب المعادلة (10) والتي توضح تغير رأس المال الفردي فإنه ومن خلال الشكل يتبين أن بازياد k فإن معدل نمو \dot{k} يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي y يتناسب مع معدل نمو رأس المال k الفردي فإن معدل نمو y يتناقص أيضاً.

كمية رأس المال في الحالة المستقرة تحدد عن طريق الشرط $\dot{k} = 0$ ويمكن استنباط ذلك كما يلي:¹

1- Faruk ÜLGEN, Les théories de la croissance, Université Pierre Mendès France, 2005-2006 : http://web.upmf-grenoble.fr/cepse/membres_cepse/Faruk/croissance2006.pdf, p43. consulté le:19-05-2008.

$$\dot{k} = 0 \Rightarrow sk^\alpha = (n + \delta)k \Rightarrow s = \frac{(n + \delta)k}{k^\alpha} \Rightarrow \frac{s}{(\delta + n)} = k^{1-\alpha} \Rightarrow k_e = \left(\frac{s}{(\delta + n)} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots (11)$$

بتعويض المعادلة رقم (11) في المعادلة رقم (2) نجد أن:

$$y_e = \left(\frac{s}{(\delta + n)} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \dots (12)$$

هذا ما يمثل الإنتاج الفردي للحالة المستقرة حيث يكون في هذه الحالة $y = y_e$ ، وهي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة، وتفسر هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جواب للسؤال: لماذا يتم مشاهدة بعض الأقطار فقيرة بينما الأخرى غنية؟ وذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، فإنه كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة كلما كان القطر غنيا نسبيا، و مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، فإنه كلما كان معدل نمو السكان مرتفعا كلما كان القطر فقيرا.

2-1-2- نموذج سولو مع التقدم التقني: بما أن الدخل الفردي في الأجل الطويل لا ينمو ويبقى ثابتا في الحالة التوازنية، لذا تم إدخال مفهوم التقدم التقني (A) في نموذج سولو من طرف الاقتصادي uzawa عام 1961، وذلك بغية زيادة النمو في متوسط الدخل الفردي في المدى الطويل. ويعد التقدم التقني (A) في نموذج سولو كمتغير خارجي، وعليه فإن دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي:¹

$$Y = F(K, AL) = K^\alpha (AL)^{1-\alpha}$$

لقياس فعالية العمل والذي هو محدد فضلا عن K و L نكتب:

$$\tilde{k} = \frac{K}{AL} \Rightarrow \tilde{k} = \frac{k}{A}, \tilde{y} = \frac{Y}{AL} \Rightarrow \tilde{y} = \frac{y}{A}$$

حيث يعبر \tilde{y} عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني، وتعبر \tilde{k} عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم الفني.

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{A}}{A} - \frac{\dot{L}}{L} \dots (13) \dots \dots \dots \text{و لدينا كذلك:}$$

حيث يمكن التعبير عن معدل نمو التقدم التقني $g = \frac{\dot{A}}{A}$ حيث يكون ثابت، ومعدل نمو العمل $n = \frac{\dot{L}}{L}$.

وبتعويض المعادلة رقم (4) في المعادلة رقم (13) يصبح لدينا:

$$\begin{aligned} \dot{\tilde{k}} &= \frac{sY}{K} \cdot \tilde{k} - (g + n)\tilde{k} = s \frac{Y}{K} \cdot \frac{k}{A} - (\delta + g + n)\tilde{k} \\ \Rightarrow \dot{\tilde{k}} &= s\tilde{y} - (\delta + g + n)\tilde{k} \end{aligned}$$

1- Faruk ÜLGEN, op-cit, p45-46.

$$\dot{\tilde{k}} = s\tilde{y} - (\delta + g + n)\tilde{k} \quad \text{ومنه نتحصل على:}$$

حيث تحقيق النمو المتوازن يعطى عن طريق: $g = g_k = g_A$

وهي الحالة المستقرة، ويعرض حاصل رأس المال الفردي على التكنولوجيا، كما يلي: $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0$ أي أن $\tilde{k} = \frac{k}{A}$ ثابت،

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \frac{s\tilde{k}^\alpha - (\delta + g + n)\tilde{k}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \tilde{k}_e = \left(\frac{s}{(\delta + g + n)} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تعبر عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى الزمني الطويل، ومن المعادلة الأخيرة

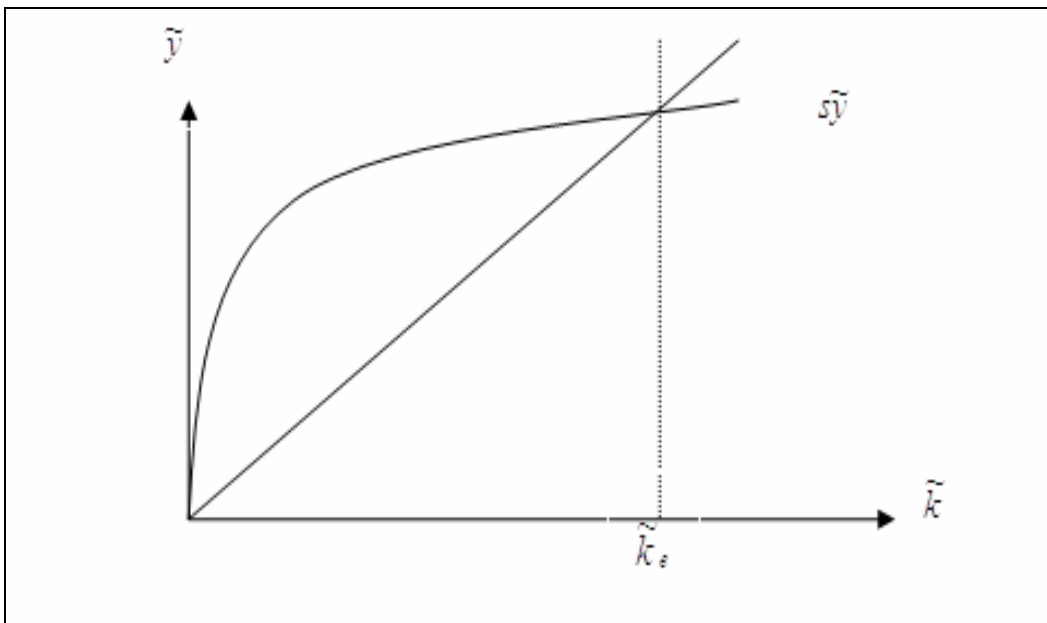
$$\tilde{y}_e = \left(\frac{s}{(\delta + g + n)} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad \text{يمكن كتابة قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني كما يلي:}$$

وتفسر هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جواب أكثر قيمة ووضوحاً للسؤال الذي طرحناه سابقاً: لماذا يتم مشاهدة بعض الأفطار فقيرة بينما الأخرى غنية؟ وذلك بملاحظة أنه كلما كان معدل الادخار مرتفع و/أو معدل نمو ديمغرافي ضعيف و/أو تقدم تقني قوي، كان القطر غنياً نسبياً، والعكس بالنسبة للدول الفقيرة.

$$y_{(t)} = A_{(t)} \left(\frac{s}{(\delta + g + n)} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad \text{وبتعبير آخر:}$$

وبغياب التقدم التقني، نحصل على النتيجة السابقة وهي $g = 0$.

الشكل رقم (5-1): نموذج سولو في حالة التقدم التقني



2-2- تقييم نموذج سولو - سوان: في الأخير يمكن تلخيص نتائج نموذج "سولو- سوان" في النقاط التالية:

✓ يقترب الاقتصاد في الأجل الطويل من حالة ثابتة لا تعتمد على الحالة الابتدائية.
✓ مستوى الدخل عند الحالة الثابتة يعتمد على معدل الادخار وعلى معدل نمو السكان ويزيد بزيادة الأول وينقص بزيادة الثاني.

✓ معدل نمو الدخل الفردي في الحالة الثابتة يعتمد على التقدم الفني بالإضافة إلى معدلات الادخار وزيادة السكان.

✓ في الحالة الثابتة ينمو رصيد رأس المال بنفس المعدل الذي ينمو به الدخل، فتكون نسبة رأس المال للدخل ثابتة.

بالرغم من أن نموذج "سولو- سوان" يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني " أي الزيادة في الإنتاجية"، إلا أن التقدم الفني يعتبر متغير خارج النموذج، فالنموذج بذلك لا يقدم تفسيراً للنمو الاقتصادي، كما أن نموذج "سولو- سوان" أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.

كما يمكن استنتاج نقطة مهمة عند تقييمنا للنموذج السولوي والمتمثلة في استقلالية معدل الادخار عن معدل النمو في المدى الطويل¹، لأن المعادلة الرئيسية لـ: سولو Solow تثبت أن التوازن هو كل ادخار مستعمل من أجل تغطية العمال الجدد و زيادة حصة كل واحد، فهو يرى أن معدل الادخار ليس له أي تأثير في النموذج، فسولو Solow أثبت انه إذا تأكد عدم تأثير الادخار على النمو في المدى الطويل، فكل تغير لمعدل الادخار على أساس سياسات تشجيعية متعلقة بالميزانية أو ضريبية تأثر مباشرة على مستوى الإنتاج و رأس المال. في هذه الحالة كلما زاد رأس المال فإننتاجيته الحدية تنخفض ينجر عنه انخفاضاً في المنتج و بذلك رأس المال، مما يوقع الاقتصاد على مسار أقل رأسمالية.

3- نموذج ميد (J.E.Meade) للنمو الاقتصادي 1961: قام "جوهان ميد" J.E.Meade وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كامبردج، بمحاولة توضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقاً لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج "ميد" عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي".

3-1: عرض نموذج ميد (J.E.Meade) للنمو الاقتصادي 1961: تتمثل الفرضيات التي قام عليها هذا النموذج فيما يلي²:

- ✓ أن الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه.
- ✓ ثبات العوائد.

1- Ahmed ZAKAN , op-cit, p :52 .

2- Abdelkader Sid Ahmed, op-cit, p296.

✓ كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليا.

✓ افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.

✓ أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل.

✓ نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل.

✓ هناك إمكانية إحلال بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

من خلال هذه الفرضيات تم بناء نموذج ميد للنمو الاقتصادي، حيث يرى "ميد" أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية هي: المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال K ، القدر المتاح من قوة العمل L ، القدر المتاح لاستخدام الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N ، عامل الزمن المؤثر في المعلومات والفن الإنتاجي خلال الفترة T ، ويمكن التعبير عن هذا بما يلي:¹

$$Y = F(K, L, N, T) \dots \dots \dots (1)$$

بافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من عام لآخر بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = v\Delta K + w\Delta L + \Delta \bar{Y} \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

Y : الناتج الحدي لرأس المال.

w : الناتج الحدي لقوة العمل.

\bar{Y} : تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة التغير في المستوى التكنولوجي T .

وعلى ذلك يصبح الميل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو المبين بالمعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left[\frac{vK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} \right] + \left[\frac{wL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} \right] + \left[\frac{\Delta \bar{Y}}{Y} \right] \dots \dots \dots (3)$$

بوضع: $y = \frac{\Delta Y}{Y}$ والتي تمثل معدل النمو النسبي للناتج، و $k = \frac{\Delta K}{K}$ والتي تمثل معدل النمو النسبي لرأس

المال، و $n = \frac{\Delta L}{L}$ والتي تمثل معدل نمو السكان، و $r = \frac{\Delta \bar{Y}}{Y}$ والتي تمثل معدل النمو التكنولوجي، فإن المعادلة

$$y = \frac{vK}{Y} \cdot k + \frac{wL}{Y} \cdot n + r \dots \dots \dots (4) \quad (3) \text{ تصبح على الشكل التالي:}$$

بوضع:

1- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 198-203.

$$U = v \frac{K}{Y}$$

والتي تمثل الناتج الحدي النسبي لرأس المال.

$$Q = w \frac{L}{Y}$$

والتي تمثل الناتج الحدي النسبي للعمل.

ومنه تصبح المعادلة (4) على الشكل التالي:

$$y = Uk + Qn + r \dots \dots \dots (5)$$

هذه المعادلة توضح أن معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معدلات للنمو، الأولى هي معدل نمو رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال، والثانية معدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل، أما الثالثة فهي معدل النمو التكنولوجي.

من المعروف أن معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل نمو دخول الأفراد، وعلى ذلك فإن معادلة "ميد" الأساسية والخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي تأخذ الشكل التالي:

$$y - n = Uk - (1 - Q)n + r \dots \dots \dots (6)$$

هذه المعادلة تعبر عن استبعاد معدل نمو السكان لحساب معدل نمو الدخل الفردي. وباعتبار أن:

$$I = S \text{ وأن } S = sY \text{ و أن: } k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{I}{K} = \frac{sY}{K} \text{ وبالتالي فإن:}$$

$$Uk = v \frac{K}{Y} \cdot \frac{sY}{K} = v \cdot s \dots \dots \dots (7)$$

بتعويض المعادلة (7) في المعادلة (6) فإنه يصبح لدينا:

$$y - n = v \cdot s - (1 - Q)n + r \dots \dots \dots (8)$$

بشأن عدد السكان ($n=0$)، فإن معدل نمو دخل الفرد سيعتمد على كل من معدل التراكم الرأسمالي $v \cdot s$ ومعدل التقدم التكنولوجي r ، و تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$y = s \cdot v + r \dots \dots \dots (9)$$

وإذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابتاً أيضاً فإن المعادلة الأساسية تصبح على النحو التالي:

$$y = v \cdot s \dots \dots \dots (10)$$

افتراض "ميد" مجتمعاً يتحقق فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي أو الدخل، وأيضاً ثبات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل، أي أن معدل نمو السكان ثابت ولا يوجد تقدم في المستوى التكنولوجي، مثل هذا المجتمع عليه أن يوفر ثلاث شروط حتى يمكنه البدء في زيادة معدل نمو الناتج، وهذه الشروط هي:

✓ أن تكون جميع مروونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الوحدة.

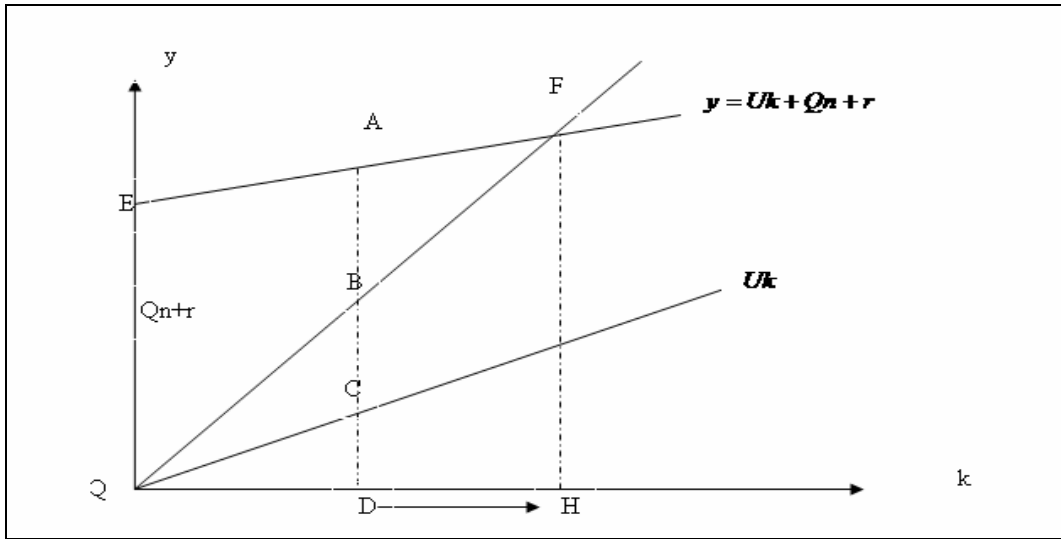
✓ أن يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر.
 ✓ ثبات الجزء المدخر من الأرباح والأجور والريع، و هذا ما يعني ثبات نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل.
 ونظرا لافتراض ثبات Y في بداية النمو، فإن K سيكون هو أيضا ثابت، ونظرا لأن $k = \frac{sY}{K}$ مع افتراض ثبات s ، فإن k ستكون هي أيضا ثابتة في حالة ثبات $\frac{Y}{K}$ ومن المفروض أن $\frac{Y}{K}$ تكون ثابتة إذا كان كل من Y و K ينمو بمعدل متساوي، حيث يقتضي ذلك أن تكون $y = k$ وهو ما يعني أن نمو الدخل يصبح ثابتا.
 باعتبار أن وضع التوازن عند " ميد " يعتمد أساسا على معدل تراكم مخزون رأس المال، وافترض كذلك أنه يوجد معدل حرج لمخزون رأس المال هو الذي يحقق ذلك التوازن، وأي زيادة أو نقص عن هذا المعدل سينجم عنه عدم التساوي بين y و k وبافتراض أن a يرمز إلى هذا المعدل الحرج فإن المعادلة (5) تصبح على الشكل التالي:¹

$$a = Ua + Qn + r \Rightarrow a = \frac{Qn - r}{1 - U} \dots \dots \dots (11)$$

في حالة حدوث انحراف عن مستوى بداية النمو فإننا نكون بصدد احتمالين هما:

- ✓ إذا كان $k > a$ فإن الدخل سينمو بمعدل أقل من ذلك المعدل الذي ينمو به مخزون رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض المدخرات، وعلى ذلك سيتجه معدل نمو رأس المال نحو المستوى الحرج.
- ✓ إذا كان $k < a$ فإن الدخل سينمو بمعدل أكبر من معدل نمو مخزون رأس المال، وذلك نتيجة لارتفاع المدخرات، ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (6-1): نموذج النمو المتوازن لدى ميد



Source: Abdelkader Sid Ahmed, op-cit, p307.

1- Abdelkader Sid Ahmed, op-cit, p304-305.

عند النقطة D نجد أن قيمة y أكبر من قيمة k أي أن $BD < AD$ وبالتالي فإن قيمة k ستبدأ بالتزايد من النقطة H والتي تحقق تساوي معدل نمو الدخل y مع معدل نمو مخزون رأس المال k والتي تمثل نقطة ابتداء النمو الاقتصادي.

3-2- تقييم نموذج ميد: بالرغم مما قدمه نموذج "ميد" من تفسير للنمو الاقتصادي، باعتباره أحد ممثلي النظرية النيوكلاسيكية إلا أنه تعرض للعديد من الملاحظات و الانتقادات والتي تتمثل فيما يلي:¹

- ✓ أن النموذج يفترض اقتصاد مغلق لا دور للتجارة الخارجية فيه، مع إهمال الدور المؤسسي في المجتمع.
- ✓ تم بناء النموذج على أساس الافتراض التقليدي بسيادة سوق المنافسة الكاملة، وهو افتراض نظري لا وجود له في الواقع العملي.
- ✓ افتراض أن السياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وأن تغير معدلات الأجر النقدية كفيل بتحقيق العمالة الكاملة.

4- تقييم النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي: لقد ساهمت النظرية النيوكلاسيكية بقدر كبير في نظريات النمو الاقتصادي، حيث أثبتت التطورات الفعلية للاقتصاد بأنها تكون أقرب إلى التوازن إذ لم تكن متوازنة، مع ذلك أعتبر النموذج النيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي غير كاف لأسباب عديدة، ويمكن تلخيص أهم الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تناقض النظرية النيوكلاسيكية مع الواقع الاقتصادي فيما يلي:²

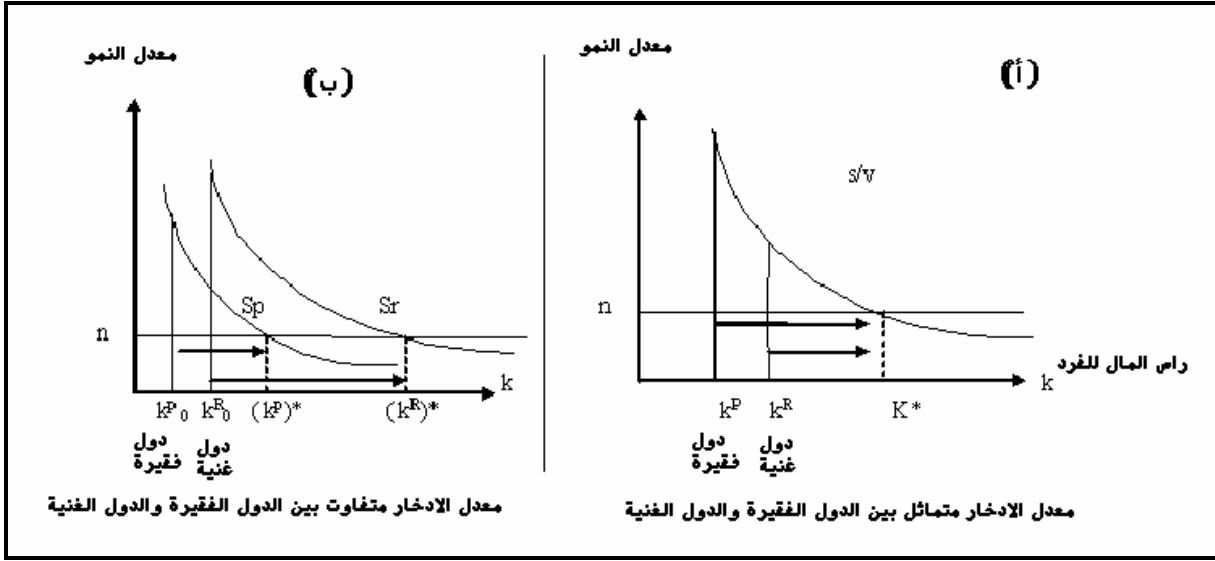
4-1- حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة: وفقا لنماذج النمو النيوكلاسيكية المتعلقة بالاقتصاديات المختلفة، فإن معدل النمو الفردي يرتبط عكسيا بالمستوى الأولي للإنتاج أو الدخل الفردي، وبصفة خاصة إذا كانت الاقتصاديات متماثلة بالنسبة لتفضيلات الأفراد ومستوى التكنولوجيا. وبذلك فالاقتصاديات الفقيرة تنمو أسرع من الاقتصاديات الغنية، مما يعني أن هناك قوى تدفع إلى التقارب في مستويات الناتج الفردي والدخل الفردي، كما يعني كذلك أن الفروق والاختلافات بين مستويات الدخل و الناتج الفردي بالنسبة لأي اقتصادين يتماثلان في مستوى التكنولوجيا والتفضيلات ومعدلات النمو السكاني ستكون فروقا مؤقتة، وتتجه مستويات الدخل الفردي للاقتصاديين إلى التقارب في الأجل الطويل. ويمكننا تمثيل هذا التقارب كما يلي:³

1- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص306.

2- ميشيل توادرو، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

3- mute (Pierre- Alain), croissance et cycles : théories contemporaines, Economica, 1994, P : 39

الشكل رقم (1-7): التقارب بين الاقتصاديات في النماذج النيوكلاسيكية



المصدر: عبد الباسط وفا، النظريات الحديث في مجال النمو الاقتصادي " نظريات النمو الذاتي - دراسة تحليلية نقدية -"، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، 2000، ص: 19.

الشكل (أ) يمثل حالة اقتصاد لدولة فقيرة ولدولة غنية مع تماثل في معدل الادخار لكل منهما، مع اختلاف في نصيب الفرد من رأس المال. حيث نصيب رأس المال للفرد الواحد في الدولة الفقيرة (k^P) ونصيب رأس المال للفرد في الدولة الغنية (k^R)، وعليه سيتزايد الاقتصاد الفقير بدرجة أسرع من تزايد الاقتصاد الغني، وسيتجه الاثنان نحو نفس مستوى نصيب الفرد الواحد من رأس المال والذي يمثل النقطة (k^*)، وهذه الخاصة تظل قائمة أيضا في ظل وجود التقدم التقني إذا كان متوافرا في كلا الاقتصادين.

وهذا يعني بأنه لا بد أن تلحق الدول الفقيرة بالدول الغنية في الأجل الطويل إذا كانت تملك نفس معدل الادخار، أما إذا كان معدل الادخار في الدولة الغنية أكبر من معدل الادخار في الدولة الفقيرة كما في الشكل (ب)، فإن هذا التقارب يكون نسبيا حيث يمكن أن ينمو الاقتصاد الغني بسرعة أعلى من نمو الاقتصاد الفقير، ولكن في الآجال الطويلة يتجه النمو في الاقتصادين للتقارب.¹

كشواهد عن حالات التقارب بين مستويات النمو الاقتصادي في بعض البلدان، نجد التقارب بين بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان متوسط إنتاجية ساعات العمل لبلدان OCDE 50% من متوسط هذه الإنتاجية في الو.م.أ سنة 1950، ثم اتجهت إلى التقارب لتصل إلى 66% سنة 1973، ثم إلى نحو 80% سنة 1987. بالإضافة إلى ظاهرة التقارب بين بلدان جنوب شرق آسيا بمستوى النمو في البلدان المتقدمة. ولكن رغم هذه الشواهد على التقارب في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، إلا انه يجب ملاحظة التباعد الواضح بين النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بالمقارنة بمعدله في العديد

1- روبرت بارو، ترجمة: نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي " دراسة تجريبية عبر البلدان"، درا الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص: 02.

من بلدان العالم الثالث التي ظلت أسيرة الفقر والتخلف، مما يعني أن هذه الحتمية في التقارب غير صالحة في جميع الأحوال.

4-2- إغفال دور السياسات الاقتصادية: لقد تعرضت النظرية النيوكلاسيكية إلى نقد شديد يتعلق بعدم تأثر معدل النمو الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية الحكومية (الإفناق الحكومي، الضرائب، عجز الموازنة...)، نظراً لأنه لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية، إذ ترى بان الاقتطاع الإجباري اللازم لتغطية النفقات العامة ليس لها أي اثر إلا نزع المدخرات الخاصة، على اعتبار أن هذا الاقتطاع ينقص من معدل الادخار في الاقتصاد مما يؤدي إلى تضيق النشاط الخاص الرأسمالي، ومن ثم فإن الاقتطاع العام لا يمكن تبريره إلا إذا كان معدل الادخار في الاقتصاد أكثر ارتفاعاً من المعدل الطبيعي، ففي هذه الحالة يسمح الاقتطاع العام بعلاج التراكم المكثف من رأس المال الخاص.

إن الواقع الاقتصادي والدراسات التي أجراها رينولدز Reynolds عام 1983، أثبتت عدم صحة الفرضيات المتعلقة بإغفال اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي. حيث قام بدراسة التغيرات الملحوظة في معدلات النمو في عدة دول لمدة لا تقل عن 10 سنوات، واستنتج بأنه غالباً ما يرجع النمو الاقتصادي إلى تغيرات محسوسة في السياسات الحكومية، و ذلك ما ينطبق على وضع الدول النامية.

4-3- إغفال دور التصرفات الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي: ترى النظرية النيوكلاسيكية بان النمو الاقتصادي لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية، ولذلك رأت بان سلوك أو تصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (استثماراتهم، بحوثهم... الخ) لا تؤثر على معدل النمو الاقتصادي. فهي تشير إلى أن الاستثمار لا يمكن أن يعتبر من بين العوامل التي قد تنعكس على معدل النمو الطويل الأجل، فمؤدج سولو يعتبر أن الإيرادات الحدية لرأس المال إيرادات متناقصة، مما يعني انه مع مزيد من الاستثمارات يتحقق المزيد من التراكم في رأس المال، و الذي يتجاوب حجمه معدل الحجم الفعال من القوة العاملة كعامل خارجي النمو.

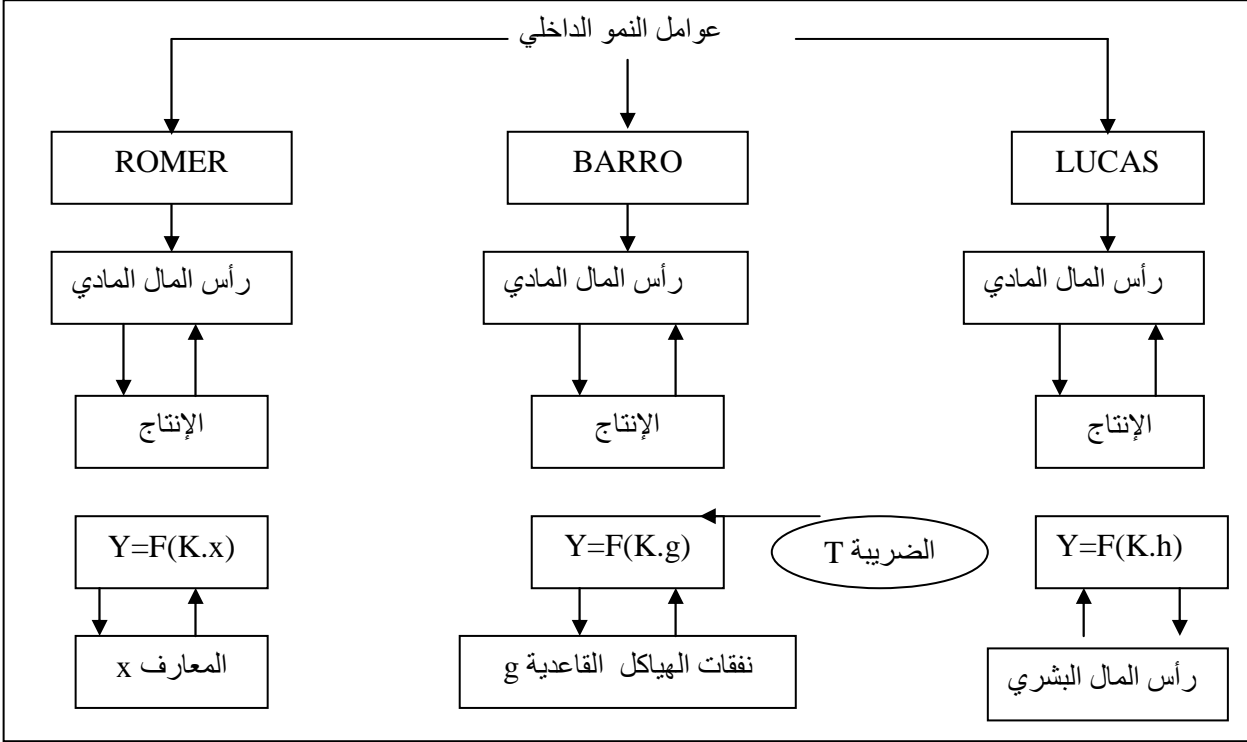
إن التحليل السابق غير مقنع، فحسب الشواهد السابقة، وطبقاً لما وصلت إليه نماذج النمو الذاتي، تبين بان معدل إيراد رأس المال ثابت ولا يتناقص، وتفسير ذلك فيما بولده رأس المال من وفورات خارجية ايجابية، وذلك عندما يقوم احد الأطراف بتصرفات أو أنشطة اقتصادية لها انعكاس ايجابي يتعدى هذا الطرف، بحيث يحقق نفعاً أو مكسباً مجانياً للأطراف الأخرى.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الذاتي).

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويلة الأجل، قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة. و في غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي، فان كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم. وهذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي)، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعاً للنمو الاقتصادي طويل الأجل (النمو المستدام)، ومن أهم هذه النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي نجد نموذج رومر، نموذج روبرت لوكاس ونموذج بارو، بالإضافة إلى بعض النماذج الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي الداخلي كنموذج AK (نموذج Rebelo 1991) ونموذج Aghion- Howitt ونموذج Helpman- Grossman والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

وعليه يمكن تمثيل عوامل النمو الاقتصادي الداخلي من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-8): عوامل النمو الاقتصادي الداخلي (الذاتي).



المصدر: مصطفى زيروني، الممول الاقتصادي واستراتيجيات التنمية" حالة دول جنوب شرق آسيا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: .

المطلب الأول: نموذج ROMER تراكم رأس المال المادي 1986، رأس المال التكنولوجي 1990".

إن دراسة نموذج رومر ROMER للنمو الاقتصادي تقودنا إلى دراسة نموذجين رئيسيين، والمتمثلين في النموذج الأول (تراكم رأس المال المادي) والذي يولد "المعرفة" (1986)، والثاني المتعلق برأس المال التكنولوجي (1990).

1- نموذج رومر ROMER الأول "تراكم رأس المال المادي":

عرض بول رومر نموذجه البسيط سنة 1986، وهو يعتبر بمثابة البداية لنظريات النمو الداخلي الحديثة، لأنه يمثل أول مساهمة في نظرية النمو الداخلي. وقد اعتمد رومر في نموذجه على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي من أجل تفادي قانون تناقص الغلة. وسنتطرق إلى هذا النموذج من خلال دراسة مفهوم تراكم رأس المال المادي، ثم دراسة خصائصه، وفي الأخير دراسة الحجج التجريبية المؤيدة لهذا النموذج.

1-1- مفهوم رأس المال المادي كمصدر للنمو الذاتي: يقصد رومر بتراكم رأس المال المادي مخزون المعرفة المتولدة عن رأس المال المادي، والتي تنشأ تلقائياً عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج (التدريب بالممارسة)، فالإنتاج

يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال، وتسمح هذه المعرفة بان يتم الإنتاج في صورة أكثر فعالية.¹

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في رأس المال المادي، مصدر مشترك للنمو الاقتصادي في النظريات الجديدة والقديمة. ووجه الاختلاف الأساسي بينهما يتمثل في أن النمو الذاتي يبني على ثبات الإيرادات الحدية لرأس المال. أما النموذج النيوكلاسيكي فيدخل في اعتباره تراكم رأس المال المادي، دون أن يعير أي اهتمام لتراكم المعرفة التي تنتج عنه.

يوجد في نموذج رومر مخزونين مرتبطين، وهما مخزون رأس المال المادي و مخزون المعرفة المتولدة عنه. فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة فيمكن للاقتصاد أن يتطور وينمو بمعدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت. و هو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل الحدي للادخار، وزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعاً.

كما يمكن ملاحظة أن أفكار رومر لم تعط أهمية للأفكار الكنزوية الخاصة باحتمال ظهور مشاكل في الطلب، وإنما ترك الآلية التقليدية (الادخار يشجع النمو) تلعب دورها الكامل، وهذه الآلية التي يبدو أنها - باستثناء الأجل القصير - لا تؤدي نفس الدور من نموذج سولو. فإذا كان ارتفاع معدل الادخار يحث النمو، فإن ذلك الأثر يكون وقتياً نظراً لان زيادة مخزون رأس المال تترجم في النهاية إلى انخفاض إنتاجيته، بحيث تعمل على إعادة معدل النمو - تدريجياً- إلى قيمته الطبيعية، مما يعني تناقص إيرادات رأس المال التي تحول دون ثبات معدل النمو الذاتي. أما في نموذج رومر فإن العكس هو الصحيح، فإيرادات رأس المال ثابتة، بحيث يصبح من الميسور تحقيق النمو الدائم من خلال التراكم الخالص.

إن نموذج رومر يستمد مفاهيمه من تحليل ادم سميث في صناعة الدبايبس (1776)، والتي تمثلت آليتها في تقسيم العمل وزيادة التخصص في الأعمال، وهذا ما يؤدي إلى زيادة خبرة كل عامل نظراً لأنه لا يقوم إلا بعدد محدود من المهام داخل العملية الإنتاجية، وهذا بطبيعة الحال سيحسن من إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج. وتبعها كذلك عدة أعمال حاولت شرح تزايد العوائد نتيجة تقسيم العمل والتخصص ومنها Young عام 1928 الذي أثبت عدم وجود نموذج رسمي مطور من النماذج الديناميكية نتيجة الصعوبات الفنية بها. وفي الستينات تم إعادة المحاولة للاستفادة من النماذج الديناميكية للنمو المشتقة من تزايد العوائد، والتي نشرها Arrow عام 1962 في نموذجه، حيث أثبت بان تزايد إنتاجية الشركة يؤدي إلى تزايد دالة التراكم الرأسمالي الإجمالي للصناعة، وذلك نتيجة للمعرفة الجديدة (الفن الإنتاجي) التي تم اكتشافها مما يزيد من الاستثمار والإنتاج (بعيداً عن التخصص وتقسيم العمل).

1- عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

وبالتالي يمكن القول بان نموذج رومر مستمد أساسا من أعمال ARROW، حيث أعاد بحث فكرة التعليم أو التدريب بالممارسة مرة أخرى، التي عبر عن وفوراتها الخارجية بطريقة مباشرة وواضحة بتأكيد على أن المعرفة الاجتماعية *Connaissance sociale* تساوي مجموع المعارف الخاصة *Connaissances privées*. لكن التمييز الخاص لرومر انه مكث على دراسة أعمال ARROW وقام بتغيير قدر معين من خصائصها الذاتية، وذلك حتى يتمكن أن يقترح نموذجا فعليا للنمو الذاتي يتفرد به، ويضعه في مصاف المصمم الأول لبرنامج جديد للنمو الاقتصادي مغاير لبرنامج نماذج النمو التقليدية التي تعتبر النمو خارجي المنشأ. وعلى ذلك فقد افترض رومر فرضيتين أساسيتين هما¹:

✓ التعلم بالتمرن: من خلال هذه الفرضية، فان المعارف والأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، بحيث أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري تحدث فعالية في الإنتاج.

✓ المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أن هناك اثر ايجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية والتي تعتبر سلعة جماعية، لان جميع المؤسسات تسعى لتحقيق تكاليف تطبيق معدومة من خلال ميكانيزمات نشر المعلومة.

1-2-1- النموذج المعتمد واهم خصائصه: سنتطرق أولا إلى نموذج رومر من خلال الدالة التي اعتمد عليها، ثم نقوم بدراسة أهم خصائص هذا النموذج.

1-2-1- شكل نموذج رومر الأول " تراكم رأس المال المادي 1986": لقد اعتمد رومر في تحليله على دالة الإنتاج Cobb Douglas، حيث افترض في النموذج وجود n مؤسسة كل على حدا ولكل مؤسسة دالة

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta} (A_t l_{it})^\beta \dots\dots\dots (01)$$

حيث: y_{it} : إنتاج المؤسسة (i) في الفترة (t).

k_{it} : رأس المال المستعمل في طرف المؤسسة (i) في الفترة (t).

l_{it} : كمية العمل المستعملة في طرف المؤسسة (i) في الفترة (t).

A_t : يمثل المعرفة لكل المؤسسات والمرتبطة برأس المال الإجمالي $\sum k_i$. وبالتالي يمكن كتابة A_t كما

يلي:

$$A_t = (A)^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^\alpha \dots\dots\dots (02)$$

حيث A : ثابت.

وعليه من المعادلة (01) و (02) يمكن كتابة دالة الإنتاج للمؤسسة (i) كما يلي:

1- Robert. J. Barro, la croissance économique, traduit par Fabrice Mazerolle, (paris: ediscience international, 1996).P: 164.

2 - Ahmed ZAKAN, op-cit, P:102.

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta} \left[A^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^\alpha l_{it} \right]^\beta \dots\dots\dots (03)$$

- في حالة وجود تطابق بين جميع المؤسسات في عامل رأس المال وعامل العمل (تساوي قيمة رأس المال في جميع المؤسسات، ونفس الشيء بالنسبة للعمل)، فإن الإنتاج الإجمالي للاقتصاد الكلي يكتب من الشكل:

$$\begin{aligned} \sum_{i=1}^{i=n} y_{it} &= \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-\beta} \cdot \left[A^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^\alpha \sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right]^\beta \\ &= \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-\beta} A \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right)^\beta \end{aligned}$$

إذن:

$$\sum_{i=1}^{i=n} y_{it} = A \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-\beta+\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right)^\beta \dots\dots\dots (04)$$

نعلم أن: - الإنتاج الكلي $Y_t = \sum_{i=1}^{i=n} y_{it}$

- رأس المال الكلي $K_t = \sum_{i=1}^{i=n} k_{it}$

- العمل الكلي $L_t = \sum_{i=1}^{i=n} l_{it}$

ومنه يمكن كتابة نموذج رومر الكلي بالصيغة التالية:

$$Y_t = A(K_t)^{1-\beta+\alpha\beta} (L_t)^\beta \dots\dots\dots(05)$$

نقوم الآن بحساب المردودية الخاصة لرأس المال، ثم المردودية الاجتماعية لرأس المال ونقارن

بينهما:

نقوم بحساب المردودية الخاصة لرأس المال من المعادلة رقم (01) وذلك باشتقاقها لإيجاد العائد الحدي الخاص لرأس

$$r_{it} = (1 - \beta)(k_{it})^{-\beta} (A_i l_{it})^\beta$$

المال (r_{it})، لنجد: A_t بتعويض A_t بالعلاقة (02) نجد:

$$r_{it} = (1 - \beta) A L_t^\beta K_t^{\beta(\alpha-1)} \dots\dots\dots (06)$$

أما المردودية الاجتماعية لرأس المال (العائد الحدي الاجتماعي لرأس المال) فنحسبه من المعادلة (05)

عن طريق اشتقاق هذه المعادلة بالنسبة لرأس المال K لنجد:

$$r_t = (1 - \beta + \alpha\beta) A L_t^\beta K_t^{\beta(\alpha-1)} \dots\dots\dots (07)$$

الآن يمكن مقارنة المردودية الخاصة بالمؤسسة مع المردودية الاجتماعية، حيث يمكن الملاحظة من المعادلتين (06) و (07) بان العائد الاجتماعي يفوق العائد الخاص وذلك لأن:

$$(1 - \beta) > (1 - \beta + \alpha\beta)$$

وهذا ما يفسر وجود وفورات خارجية في نموذج رومر.

لنفترض أن كمية العمل المتاحة ثابتة، وعليه النمو يتوقف على رأس المال الإجمالي وبقيمة أسه

$$(1 - \beta + \alpha\beta)$$

حسب المعادلة رقم (05)، ومن هنا يمكن عرض ثلاث حالات أساسية:¹

• إذا كان $\alpha < 1$ هذه الحالة تتطابق مع افتراض اتجاه إيرادات العوامل المتراكمة، والتي تتمثل في المعرفة الكلية نحو التناقص، وعندها لا توجد آثار ايجابية لرأس المال، فالنمو يتوقف عندما تصل الإنتاجية الحدية الخاصة لرأس المال إلى أقصى معدل فعلي. حيث تبدأ بعدها في التناقص نظرا لعدم كفاية الآثار الخارجية لرأس المال لتعويض اثر التناقص في الإيرادات الحدية في الأجل الطويل، في هذه الحالة فان توقف النمو في الأجل الطويل سيكون أكيدا، وتنطبق هذه الحالة مع افتراضات نموذج سولو فيما يتعلق بالتقدم التقني الخارجي.

• إذا كان $\alpha > 1$ في هذه الحالة تتطابق مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات المتزايدة للعوامل المتراكمة، وبذلك يكون معدل النمو في تزايد مستمر ويتجه نحو اللانهاية.

• إذا كان $\alpha = 1$ هذه الحالة تسمى دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، مما يؤدي إلى توارى الآلية الوقتية للنمو، إذ أن مسار النمو يتم في شكل معدل ثابت، بحيث يشبه خصائص نموذج النمو المدعوم بالتقدم الفني الخارجي، حيث يتسم النمو بالتوازن.

1-2-2- خصائص نموذج رومر: يتميز النموذج المبسط لرومر (1986) بمجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي:

أ- **الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة:** لقد ركز رومر على الوفورات الخارجية بين الشركات، والتي يمكن أن تنتج عن المعرفة الفنية، ويمكن أن نميز بين آليتين يمكن أن تؤديا إلى تحقق الوفورات الخارجية لرأس المال المادي: **الآلية الأولى:** وتتمثل فيما يؤدي إليه الاستثمار في الشركات من زيادة إنتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الأخرى من خلال الوفورات الخارجية، فالاستثمار في رأس المال المادي يعد مصدرا للمعرفة، وذلك من خلال التدريب بالممارسة والتي من بين أشكالها تحسين التجهيزات القائمة (المعدات التكنولوجية الموجودة). و هذه المعرفة لا تظل قصرا على الشركة التي أنتجتها، وإنما تنتشر وتنتقل إلى باقي الشركات الأخرى عن طريق العديد من القنوات التي يمكن أن تنشر المعارف.

تنتج هذه الوفورات الخارجية من تراكم رأس المال المادي أو المعرفة والتي نرمز لها بالرمز K ، الذي ينجم عنه أن الشركة تتعلم وتكتسب المعارف التي تفيد أيضا الشركات الأخرى، بحيث انه إذا كان k_j تمثل مستوى نصيب

1- عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

الفرد من رأس مال الشركة j ، وأن K هو المخزون الكلي من رأس المال، فان دالة الإنتاج لهذه الشركة تكون كما يلي:

$$Y_j = F(kj, K)$$

الآلية الثانية: تتعلق برأس المال ذاته- وليس المعرفة التي تتولد عنه- وهذه الفكرة طورها Durluf عام 1991 والتي ترجع إلى أعمال Rosenberg عام 1982، وتتمثل في وجود تكامل بين الأنشطة والمشروعات. ومثال ذلك ما يتطلبه تشييد السكك الحديدية من إنشاء صناعة الحديد والصلب، فهي تحتاج إليها من اجل أن يكون نشاطها الخاص بوسائل النقل أكثر فعالية، فإذا لم يوجد تنسيق بين نوعي النشاط فإنهما سيشهدان تباطؤاً في التطور والنمو.

فإذا افترضنا تزامن وجود مثل هذه الحالات، و التي لا يجري فيها التنسيق بين العديد من الأنشطة الضرورية للتطور الاقتصادي، فان ذلك سيؤدي إلى تسيير الأسواق بطريقة تفتقد إلى النظرة الشاملة أو الكلية، وبذلك تفتقد إلى أسباب الفاعلية.

والوفورات الخارجية يمكن أن تحول الإيرادات إلى إيرادات متزايدة، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي منتظم أعلى من معدل النمو المترتب على التقدم الفني وزيادة السكان "المحدد كعامل نمو في النماذج التقليدية". تجدر الإشارة إلى انه في النماذج النيوكلاسيكية للنمو كان معدل النمو طويل الأجل مستقلاً عن الميل للادخار والاستثمار، بحيث أن زيادتهما لا تؤدي إلى زيادة دائمة في هذا المعدل. فالتراكم القوي في رأس المال يؤدي إلى مغالاة في العلاقة بين رأس المال/ العمل (K/L)، ويعرض ذلك إلى انخفاض في الإنتاجية الحدية لرأس المال. وفي مقابل ذلك، و وفقاً لنموذج رومر فان الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تنخفض كلما كانت الوفورات الخارجية للاستثمار كبيرة بدرجة كافية، وبالتالي فان زيادة الميل للادخار والاستثمار من الممكن أن تؤدي إلى التنشيط أو الزيادة الدائمة في معدل النمو. ولكن يلاحظ في الغالب بان تصرفات المدخرين والمستثمرين قد لا تتوافق مع آليات هذه الفكرة، فهم يأخذون في الاعتبار ضرورة تساوي معدل عائد رأس المال مع الإنتاجية الحدية له. ونجد نوعين من الإنتاجية الحدية (إنتاجية حدية خاصة) لا تعطي قيمة لتراكم المعارف و (إنتاجية حدية جماعية) تأخذ في الاعتبار الوفورات الخارجية للاستثمار، مما يجعلها أعلى من الإنتاجية الحدية الخاصة. والمستثمرون عندما يتخذون قراراتهم الاستثمارية بينوفاً على النوع الأول من الإنتاجية مما يؤدي في النهاية إلى أن يكون مستوى النمو أدنى مما كان ينبغي أن يصل إليه.

ب- التأثير المستمر للالزامات في مسار النمو: إن من أهم خصائص نموذج رومر، انه لما تحدث أزمة ما ستؤثر على مخزون رأس المال (المعرفة)، وهذا التأثير يكون طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر، وهذا ما يعني التأثير المستمر للأزمة على النمو الاقتصادي. فإذا فرضنا وجود اقتصادين متماثلين يتعرضان إلى نفس الأزمة، ونفرض أن احد هاذين الاقتصاديين استطاع أن يمتص هذه الأزمة ويتحملها، فانه في المستقبل سوف تختلف أوضاع هذين الاقتصاديين، حيث الاقتصاد الذي استطاع تجنب صدمات الأزمة ستكون معدلات نموه أحسن من

الاقتصاد الذي تأثر بتلك الأزمة. وهذا ما يثبت بان تفاوت معدلات النمو بين الاقتصاديات قد يرجع إلى اختلاف الصدمات أو الأزمات التي يعاني منها كل اقتصاد.

ج - الفصل بين النمو المتوازن و النمو الأمثل: إن وجود آثار خارجية لتراكم المعرفة أدى إلى وجود معينين للنمو (النمو المتوازن Croissance équilibre و النمو الأمثل Croissance optimal، وفي ظل الاقتصاديات الحرة كل شركة ترسم خطتها الإنتاجية آخذة بعين الاعتبار الإنتاجية الحدية الخاصة بالمعرفة¹، حتى تصل إلى مستوى التوازن التنافسي والذي يتعادل عنده مستوى أدنى من ذلك الذي ينبغي مراعاته في حالة مراعاة الامثلية الجماعية، وبالتالي يقود توازن السوق إلى توازن في مستوى الاستثمار أدنى من المستوى المطلوب لتحقيق الامثلية الجماعية، بينما الاقتصاد الموجه سيستثمر بطريقة أفضل وسينمو بسرعة أكبر من اقتصاد السوق. وهكذا فالانفصال بين مفهوم النمو المتوازن والنمو الأمثل يشكل وجه الاختلاف الأساس بين نموذج رومر و سولو، ويترتب عليه إمكانية استخدام السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال (المعرفة) للحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعاً (النمو الأمثل).

1-2-3- الدلائل التجريبية المؤيدة لنموذج رومر: لقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لإثبات احتمال استمرار التباعد بين الاقتصاديات من جهة، وكذلك ذاتية النمو الاقتصادي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الآليات التي تقوم عليها هذه الفكرة من جهة ثالثة، وهذا ما سنتطرق إليه².

أ- **الدلائل التجريبية لتوقع استمرار التباعد بين الاقتصاديات:** لقد أسس رومر تحليله في استبعاد التقارب بين الاقتصاديات، نتيجة اتجاه إيرادات رأس المال نحو التزايد على ملاحظتين تجريبيتين أساسيتين مستمدتين من أعمال A-MADDISON ومن بعده REYNOLDS.

فدراسة A-MADDISON عام (1982) حول معدل نمو الإنتاجية في الدول التي كانت تنزعم الاقتصاد العالمي منذ 1700، والمتثلة في كل من (هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة). وركز في هذه الدراسة على إيضاح النمو في جانب المعرفة مع استبعاد انتقال هذه المعرفة أو تقليد هذه الدول القائدة في العالم. وأكدت الدراسة أن معدل النمو في هذه البلدان لم يتوقف عن التزايد خلال الفترة محل الدراسة. فمثلاً ارتفع معدل النمو في هولندا من قيمة تساوي صفراً في القرن الثامن عشر إلى قيمة قدرها نحو 2.3 % سنة 1890.

أما الدراسة الثانية والتي قام REYNOLDS عام (1983) فتعلقت بالبلدان الأقل تقدماً، حيث لاحظ أن البلدان التي كانت التنمية فيها فيما سبق أكثر تتابعا كانت أيضاً الأكثر استفادة من فترات النمو السريع في الاقتصاد العالمي، والأقل تحملاً أو عبثاً خلال فترات تباطؤ النمو. وهذا يعني أن معدل النمو يعد دالة متزايدة فيما يتعلق بالزمن وكذلك بالنسبة للتطور الاقتصادي، فالبلدان الأكثر تطوراً تنمو بسرعة أكبر من غيرها.

1- لقد تم التطرق سابقاً إلى مفهوم الإنتاجية الحدية الخاصة والإنتاجية الحدية الجماعية.

2- عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

ومن خلال الدراستين يمكن أن لا يتجه نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى التناقص، وبذلك لا يحدث تقارب بين اقتصاديات البلدان. وهذا ما يناقض الاتجاه النيوكلاسيكي والذي يؤكد على حتمية التقارب في المدى الطويل، وهذا ما رأيناه سابقا.

ب- الدلائل الإحصائية لتراكم رأس المال المادي كمصدر للنمو الذاتي: من خلال دراسة الحالات الثلاثة للنمو حسب نموذج رومر المرتبط برأس المال المادي، لاحظنا بأنه لا يمكننا أن نحصل على معدل نمو اقتصادي مستقر ومدعوم في الأجل الطويل إلا في الحالة الثانية لما يكون $(\alpha > 1)$ ، وهذه الحالة هي التي ركز عليها رومر من خلال تقديم العديد من الإحصائيات التي توضح الاتجاه نحو تزايد وتيرة النمو الاقتصادي خلال القرون الثلاثة الماضية.

لقد استشهد رومر على بعض الإحصائيات لإثبات تزايد الإنتاجية الحدية لرأس المال أو ثباته على الأقل. حيث شاهد رومر (1987) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB في الو.م.أ في الفترة (1870-1980) يعود إلى تراكم رأس المال، فقد تحصل على من خلال صيغة النموذج التي اختارها على معامل يتراوح بين 0.87 إلى 1.01، وهذا المعامل القريب من الواحد يمكن أن يتخذ كأساس لتفسير نظريته. لكن يلاحظ بان ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال التي يتضمنها نموذج رومر منصوص عليها أيضا في نموذج سولو حينما يمر الاقتصاد بمرحلة توازن طويلة الأجل، مما يعني بان تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال طبقا لنموذج سولو والتي تساوي معامل قدره 0.3 تكون في الأجل القصير، وبذلك يكون من الصعب التفرقة بين نموذج رومر ونموذج سولو في المدى الطويل. ولكن يظل الفرق واضحا فيما يخص الأجل القصير حيث المرونة تساوي واحدا بالنسبة لرومر و 0.3 بالنسبة لسولو، بالإضافة إلى أن تراكم رأس المال يعتبر وسيلة لنقل التقدم الفني لدى رومر بينما يعتبر كنتيجة لدى سولو.

ج- الدلائل الإحصائية للافتراضات التي تقوم عليها عملية النمو الذاتي: هناك بعض الافتراضات أو الآليات التي تقوم عليها عملية النمو الذاتي، والتي حاولت بعض الدراسات التجريبية أن تتعرض لها ومن بينها: التدريب بالممارسة، الآثار التكنولوجية الخارجية.¹

فبالنسبة إلى التدريب بالممارسة فانه ينشأ عن أن الإنتاجية تعد في الواقع دالة للخبرة المتراكمة في الإنتاج. وهذه الصيغة لاقتصاديات الحجم لوحظت في العديد من الدراسات التطبيقية المعاصرة والحديثة ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

¹ - عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

- أشارت دراسة قام بها Hollander عام (1962) على مصانع مقاطعة Dupont أن 90% من أرباح الإنتاجية التي تحققت خلال الخمسينيات نشأت من التحسينات المستمدة مباشرة من الخبرة.
 - صاغ Ayres عام (1985) منحنى الخبرة *courbe d'expérience* والذي ربط بين الخبرة المتراكمة والإنتاجية في بعض القطاعات (صناعة السيارات، صناعة الطائرات، المركبات الالكترونية...).
 - قام A- Watanabe عام (1990) بدراسة أجراها على الصناعات اليابانية للسيارات، والتي استنتج من خلالها بان التدريب في الورشات أكثر أهمية من الآلة لزيادة الإنتاجية.
- أما بالنسبة إلى الآثار التكنولوجية الخارجية فقد بحثت مباشرة على المستوى القطاعي من طرف Lyons و Cabellero عام (1989)، الذين اجرينا تقديرات لإيرادات أو اقتصاديات الحجم. وقد توصلنا إلى أن زيادة 1% من المدخلات في قطاع واحد فقط تزيد إنتاجيته بمقدار 0.8%، وهذا ما يعني عدم وجود وفورات الحجم داخل كل قطاع. وفي المقابل عندما تتجه كل القطاعات إلى زيادة مدخلاتها بمقدار 1% يزيد إنتاجها بمقدار 1.3%، مما ينتج عنه ظهور وفورات الحجم على المستوى الإجمالي والتي تتولد عن الوفورات الخارجية بين القطاعات.

2- نموذج رومر ROMER الثاني "تراكم رأس المال التكنولوجي" 1990: يمكن أن نعرف التكنولوجيا بأنها "مجموع المعارف المتصلة ببعض المراحل والأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالإنتاج وتحويل المواد داخل العملية الإنتاجية" وبالتالي فالتكنولوجيا عبارة عن اختراع مصطنع، وهناك فرق بين البحث العلمي كفكرة مقبولة من الناحية العلمية النظرية، وبين البحث التكنولوجي الذي يتمثل في استخدام النظريات المستمدة من البحث العلمي في التوصل إلى حلول لمشكلات النشاط المادي، منتجا بذلك الاختراعات المختلفة ووضعها موضع تنفيذ من الناحية التطبيقية، ومثال ذلك خلق سلع جديدة أو اكتشاف مواد خام، أو تحسين استخدام المستخدم منها، أو تنظيم الإنتاج بطرق أكثر كفاءة.¹

لقد أعطى رومر خاصيتين لرأس المال التكنولوجي، حيث اعتبر بأنه مال متراكم حيث يستند كل مخترع على من سبقه في اختراعاته (أي أن الاختراع لا يولد من فراغ)، أما الخاصية الثانية هي أن التكنولوجيا مال عام، حيث يمكن أن تنتقل المعارف التكنولوجية بدون أي شروط وذلك من خلال وسائل الإعلام وبأسعار زهيدة مقارنة بتكاليف إنتاجها (مع الأخذ بعين الاعتبار براءات الاختراع)، وبذلك يمكن استعمالها من طرف عدد غير محدود من الأطراف الاقتصادية. ومن خلال هذه الأفكار استطاع رومر أن يبني نموذجه الثاني والمتعلق برأس المال التكنولوجي كما يلي:

1- محمد دويدر، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص: 81.

يحتوي نموذج رومر 1990 على ثلاثة قطاعات (قطاع البحث ، قطاع الإنتاج للسلع الوسيطة ، قطاع الإنتاج للسلع النهائية). كما يوجد أربعة مدخلات في الإنتاج: رأس المال المادي، العمل غير الكفاء، رأس المال البشري، رأس المال التكنولوجي.¹

وفقا لنموذج رومر الثاني، فإن مستوى الإنتاج لا يعتمد فقط على كمية العمل رأس المال، وإنما على تنوع هذا الأخير، بمعنى عدد الآلات المختلفة التي يتم استخدامها. و بالتالي سيكون لزيادة نسبة مخزون رأس المال اثر على الإنتاج إذا ما كانت هذه الزيادة في رأس المال منبثقة عن الزيادة في الكمية المستخدمة من كل نوع من أنواع الآلات، أو من إضافة جديدة، والأثر سيكون أكثر في الحالة الأخيرة. كما للتقدم التقني والتكنولوجي المندمج في هذه الزيادة في الآلات سيكون له الأثر الكبير في زيادة الإنتاج، وهكذا أصبحت الابتكارات والاختراعات التكنولوجية - وفقا لهذا النموذج - تقع في قلب عملية النمو الاقتصادي.

يرى رومر بان المعرفة سلعة عامة، أي ليست قابلة للمنافسة، فمخزون المعرفة يدخل مباشرة في إنتاج المعارف الجديدة من واقع أن لكل باحث الحق في الاطلاع على اكتشافات غيره من الباحثين الحاليين والماضيين لانجاز بحوثه، وتعتبر التكلفة المتصلة باستخدام هذا المخزون من المعرفة تكلفة محدودة للغاية (الاشتراك في المجالات المتخصصة، شراؤها، تصوير المقالات أو البحوث ... الخ). لكن الشركات ينبغي عليها أن تدفع كي تكتسب الحق في إنتاج السلع الجديدة المكتشفة. ويتم تأطير ذلك من خلال براءات الاختراع التي تجعل المعرفة أشبه بالسلعة الخاصة التي يحظر قانونا استخدامها مباشرة دون دفع ثمنها. وبذلك يحقق إنتاج المعارف نوعين من الإيرادات: إيرادات خاصة (تتمثل في بيع براءات الاختراع)، وإيرادات جماعية أعلى من الإيرادات الخاصة نظرا لما تؤدي إليه من آثار خارجية، ومن هذا المنطلق فان المساعدات التي تقدمها الدولة للبحوث تعتبر فعالة، نظرا لأنها تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

انتهى رومر في هذا النموذج إلى أن الحماية التي يضمنها القانون للاكتشافات التكنولوجية، من خلال نظام براءات الاختراع تعد حماية جزئية، بالنظر إلى انه إن كان يحظر استخدام المعرفة التكنولوجية في إنتاج سلعة ما فانه لا يمنع استخدامها في إنتاج معرفة تكنولوجية أخرى، مما مفاده أن لكل باحث حق في استخدام المعارف واستغلالها في البحوث التي يجريها. ولقد عرف رومر تغير مخزون المعرفة بالمعادلة التالية:²

$$\dot{A} = \delta.L_A.A \quad \dots\dots\dots(01)$$

حيث : \dot{A} : تغير مخزون المعارف.

A: مخزون المعارف (حجم التكنولوجيا الموجودة).

1- إن رأس المال التكنولوجي يمكن أن يتزايد بلا حدود، بينما رأس المال البشري ثابت لا يتغير لأنه يتجسد في الأشخاص الطبيعيين الذين يفترض ثباتهم، وذلك حتى لا يؤخذ في الاعتبار صفة النمو الخارجي المنشأ، فيحدث خلط بين افتراضات نظريات النمو الذاتي ونظريات النمو النيوكلاسيكي.

2 - Guellec Dominique Guellec Dominique et Ralle Pierre, les nouvelles théories de la croissance, édition la découvert, paris, 1996, P: 76-77

L_A : عدد الباحثين (حجم قوة العمل المخصصة للبحث).

δ : تمثل معامل فعالية البحث، و هي أكبر من الصفر.

نستطيع كتابة المعادلة (1) على الشكل التالي: $\frac{\dot{A}}{A} = \delta L_A$ ، و التي تشير على أن معدل النمو في

مخزون المعارف هو دالة خطية لعدد الباحثين، كل وحدة إضافية للباحثين ترفع من مستوى خزين المعرفة و مستوى نموها.

وحسب نموذج رومر فان رأس المال K لا يتمثل في تراكم متجانس، وإنما يمثل قيمة إجمالية لمجموع سلع

$$K = \sum_{i=1}^A X_i \dots\dots\dots (02) \dots\dots\dots$$

حيث: X_i : تمثل الكمية الموجودة لكل نوع من أنواع رأس المال.

وينبغي أن يشتري صاحب المشروع الذي يصنع النوع المعطى من رأس المال i البراءة التي تمنح التكنولوجيا

i ليتمتع بوضع احتكاري في إنتاجها، ويلاحظ أن السلع الرأسمالية (الوسيطة) تنتج طبقا لتكنولوجيا مماثلة لإنتاج

$$K = Q - C \dots\dots\dots (03) \dots\dots\dots$$

$$Q = L_y^{(1-\beta)} \cdot \sum_{i=1}^A X_i^\beta \dots\dots\dots (04) \dots\dots\dots$$

حيث L_y تمثل كمية رأس المال البشري التي تدخل في إنتاج السلعة.

إن الدالة رقم (04) دالة قريبة من دالة Cobb Douglas ذات غلة الحجم الثابتة، وذلك لان

$(\beta + (1-\beta) = 1)$ ، ومع الأخذ في الاعتبار اختلاف أنواع رأس المال، فان مضاعفة مخزون رأس المال من خلال

مضاعفة أي عنصر من عناصر رأس المال لا يوازي في الواقع مضاعفة مجموع هذه العناصر، فمرونة إنتاج رأس

المال في الحالة الأولى تساوي β وفي الحالة الثانية تساوي 1.

$$Q = L_y^{(1-\beta)} \cdot A^{(1-\beta)} \cdot K^\beta \dots\dots\dots (05) \dots\dots\dots$$

يتكون تحليل النموذج من تخصيص إجمالي اليد العاملة (كمعطى ثابت) بين نشاطي البحث والتطوير

والإنتاج، وتوزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار، ويتحدد معدل نمو الناتج من خلال نشاط البحث والتطوير،

مما يجعلنا نتحصل على معدل نمو متوازن g ومعدل نمو أمثل \dot{g} :

$$g = \frac{\delta L - \rho / (1 - \beta)}{1 + 1 / (1 - \beta)} \dots\dots\dots (06) \dots\dots\dots$$

$$\dot{g} = \delta \cdot L - \rho \dots\dots\dots (07) \dots\dots\dots$$

وهنا ينبغي الإشارة إلى الملاحظات التالية:

✓ يتحدد معدل النمو نظرا إلى الكمية الكلية من رأس المال البشري، وليس المستوى المتوسط (للفرد) فيه،

حتى نأخذ بالاعتبار ما تتسم به تكلفة نشاط البحث من ثبات وتحديد.

✓ بالنظر إلى أن B أقل من الواحد، فإن معدل النمو المتوازن أقل من معدل النمو الأمثل، فالأفراد لا يأخذون في اعتبارهم الوفورات الخارجية الايجابية لأنشطتهم.
 ✓ ينبغي أن توجه السياسة العامة لزيادة النمو الاقتصادي، من خلال تشجيع نشاط البحث والتطوير لا من خلال تشجيع الاستثمار، لان هذا الأخير يعمل على زيادة حجم الإنتاج المتوازن دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة معدل نموه.

المطلب الثاني: نموذج روبرت لوكاس Lucas "تراكم رأس المال البشري" 1988.

إن الفكرة التي طرحها لوكاس هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول. وان المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف. ويضيف لوكاس في تحليله لهذا العامل أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فإذا كان الفرد يمتلك مخزون رأس المال جيد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور.¹

1- عرض النموذج: حسب لوكاس فان الاستثمار في رأس المال البشري، يسمح للأفراد باستعمال التكنولوجيا المتاحة، وأن الأفراد سيفاضلون بين المنفعة الحاضرة والمنفعة المستقبلية، مع العلم أنه كلما زاد تكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه كلما زادت الإنتاجية والدخل مستقبلا. ويستغل الأفراد كذلك وقت الراحة من أجل الإنتاج أو متابعة التكوين، وعلاوة على ذلك وبالإضافة إلى المردودية الداخلية، فالتعليم هو مردود خارجي مرتبط بفعل الاستثمار في التكوين والذي يكون ربحه غير مباشر.

تكتب دالة الإنتاج التي اعتمد عليها لوكاس في تحليله على الشكل التالي:

$$Y_t = AK_t^\beta (u_t h_t L)^{1-\beta} \bar{h}_t^\gamma \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

K_t : هو مخزون رأس المال المادي.

$u_t h_t L$: هو عامل كفاءة العمل.

u_t : الوقت المخصص للإنتاج.

h_t : المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الإنتاج.

L : عامل العمل والذي يفترض بأنه ثابت.

1- انظر:

- Catherine GUIO- Anne, Marcus DEJARDIN, article Croissance endogène spatialisée et développement régional, OCDE, 2004, P: 86.

- Jean Luc Gaffard, croissance et fluctuation, E.J.A, paris, 1997, P : 142-143.

- Andrianasy A. DJISTERA, Le rôle de capital humain dans la croissance : LE CAS DES ECONOMIES EMERGENTES D'ASIE, P: 3-4.

A : يمثل المستوى التكنولوجي.

\bar{h}_t^γ : المخزون المتوسط لرأس المال البشري المحسوب لجميع الأفراد.

β : يمثل معامل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي، و $1 - \beta$: تعني مرونة الإنتاج بالنسبة للعمال.

كما أن معدل تراكم رأس المال البشري هو دالة متزايدة للزمن المخصص للتعليم، والتي تصاغ على النحو التالي:¹

$$\dot{h}_t = \delta(1 - u_t)h_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

δ : تمثل إنتاجية رأس المال البشري في عملية إنتاج المعرفة.

$1 - u_t$: يمثل الجزء من الوقت الداخلي المستغرق للتكوين والتعليم بهدف اكتساب معارف جديدة.

الإنتاج الإجمالي للاقتصاد ينقسم بين الاستثمار في رأس المال المادي، والاستهلاك. وتتمثل معادلة تراكم

رأس المال المادي للأفراد فيما يلي:

$$\dot{k}_t = Ak_t^\beta (u_t h_t L)^{1-\beta} \bar{h}_t^\gamma - C_t \dots \dots \dots (3)$$

- يحدث توازن النمو عندما تبلغ المنفعة عبر الزمن الاستهلاك القيمة الأعظمية.

ومع دالة منفعة ذات مرونة إحلال ثابتة عبر الزمن: $u(c) = \frac{[c^{1-\sigma} - 1]}{1 - \sigma}$ يمكن صياغة برنامج التعظيم المطلوب حله

كما يلي:

$$Max de \quad u = \int_0^{+\infty} e^{-\rho t} \frac{C_t^{1-\sigma} - 1}{1 - \sigma} dt$$

تحت القيدين التاليين:

• $\dot{h}_t = \delta(1 - u_t)h_t$ وهذه الصياغة - والتي يمكن أن تكون ضد ما هو بديهي - تجد مبررا لها باعتبار

أن تراكم المعارف يتم من خلال الجماعات وليس من الأفراد المنعزلين عن بعضهم. وبذلك يمكن استبعاد فكرة الإنتاجية الحدية المتناقصة.

$$\dot{k}_t = Ak_t^\beta (u_t h_t L)^{1-\beta} \bar{h}_t^\gamma - C_t \quad \bullet$$

حيث: ρ هي معدل التفضيل الحالي، وارتفاع هذه المتغيرة يعني أن العون الاقتصادي يعطي أكبر قيمة للاستهلاك الحالي.

1 - Guellec Dominique et Ralle Pierre, op.cit, P: 53.

σ : تمثل مقياس لدرجة النفور المتعلق بالمخاطر.

يختار الأعموان المتغيرات: K, h, c و u لموضع معطى من تطور المستوى الاجتماعي المتوسط لرأس المال البشري. ويبلغ الاقتصاد مستوى التوازن عندما يتطابق كل من h و \bar{h}^γ ، وتكتب دالة تعظيم المنفعة على الشكل التالي:

$$H = e^{-\lambda t} \frac{C_t^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} + \theta_{1t} [AK_t^\beta (u_t h_t)^{1-\beta} \bar{h}_t^\gamma - C_t] + \theta_{2t} [\delta(1-u_t)h_t] \dots (4)$$

حيث: θ_{1t} و θ_{2t} هما على التوالي الأسعار الضمنية الحالية لرأس المال المادي والبشري، نحصل على هذين المتغيرتين بتعيين الأسعار الضمنية بقيمة جارية لرأس المال المادي والبشري بسعر الخصم λ .

$$H_c = C^\sigma - \theta = 0 \dots (5) \quad \text{وشروط التعظيم من الرتبة الأولى لـ } H \text{ هي:}$$

$$H_u = \theta_1(1-\beta)AK^\beta(uLh)^{-\beta} L\bar{h}^{1+\gamma} - \theta_2\delta \cdot h = 0 \dots (6)$$

وتكتب الدوال الوضعية كما يلي:

$$\dot{\theta}_1 = \rho\theta_1 - \frac{\partial H}{\partial K} = \rho\theta_1 - \theta_1\beta AK^{\beta-1}(uLh)^{1-\beta}\bar{h}^\gamma \dots (7)$$

$$\dot{\theta}_2 = \rho\theta_2 - \frac{\partial H}{\partial K} = \rho\theta_2 - \theta_1(1-\beta)AK^\beta(uL)^{1-\beta}\bar{h}^{-\beta-\gamma}\theta_2\delta(1-u) \dots (8)$$

من المعادلتين (05) و (07) نكتب:

$$\beta AK^{\beta-1}(uLh)^{1-\beta}\bar{h}^\gamma = \rho + \sigma g \dots (9)$$

حيث: $g = \frac{\dot{C}}{C}$ وهو معدل نمو الاستهلاك الفردي.

2- أثر تراكم رأس المال البشري على النمو: بافتراض ثبات الوقت المخصص للتعليم في الحالة المستقرة أو التوازنية، فإن معدل نمو رأس المال البشري ثابت ويعادل ما يلي:¹

$$v = \frac{\dot{h}}{h} = \delta(1-u) \dots (10)$$

وبمفاضلة المعادلة (09) فإن معدل النمو في الحالة التوازنية يكتب وفق العلاقة التالية:

$$g = \frac{1-\beta+\gamma}{1-\beta} v \dots (11)$$

1- Jean Luc Gaffard, op.cit, P: 144.

وفقا للمعادلة (11) فإن رأس المال البشري هو المحرك للنمو في الأجل الطويل، وبالتالي فإن معدل نمو الإنتاج الفردي يتوقف على رأس المال البشري.

نحصل على محددات v بمفاضلة كل من المعادلتين (05) و (06) باستعمال المعادلة (08) حيث نحصل

$$v = \left[\frac{(1-\beta)(\delta-\rho)}{\sigma(1-\beta+\gamma)-\gamma} \right] \text{ على ما يلي:}$$

عند التوازن يرتفع معدل النمو مع ارتفاع الاستثمار في رأس المال البشري أي " δ "، بما يعمل على تخفيض معدل تفضيل الحاضر " ρ ". وتشبه هذه الحالة التوازن الذي يحدث في ظل نموذج Solow مع اختلاف طفيف ألا وهو طبيعة النمو بحد ذاته، حيث يكون داخلي في الأول على خلاف الثاني. ويتيح النموذج المقترح تفسير الاختلافات الدولية في متوسط الدخل الفردي، فحتى في ظل ثبات معدل النمو باعتبار النسبة (K/h) متساوية في دولتين ستبقى الدولة ذات المقدار الأقل من رأس المال هي الأفقر بمرور الزمن.

عند الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية الإيجابية لتراكم رأس المال البشري، سيرتفع معدل أجر العامل ذو الكفاءة الخاصة بارتفاع ثروة البلد الذي يعمل به، وبإدخال حركية على العمالة سوف تظهر هجرة نحو البلد الأكثر ثراء. ويبرهن Lucas هنا بأن تواصل الاختلافات في متوسط الدخل الفردي بين الدول ما هو إلا نتيجة التباين في المؤونة الابتدائية من عوامل الإنتاج، في ظل ثبات معدل العوامل بين الدول، وبحول وجود الآثار الخارجية دون تحقيق ديناميكية انتقالية تتميز بنمو قوي بالدول الأقل توافرا لهذه المؤونة على العموم، مما سيجعل نقل التكنولوجيا غير ذات جدوى عندما تستهدف هذه الأخيرة جعل معدلات العوامل متماثلة بين الدول الفقيرة والغنية.

بافتراض الأثر الخارجي الموجب، فإن تراكم رأس المال البشري سيكون بمعدل بطيء مقارنة بمعدل تراكم رأس المال المادي، وفي ظل غياب هذا الأثر سيرتفع كلاهما بنفس المعدل، كما نشير إلى عدم ارتباط كون النمو داخليا بتواجد المردود المتزايد في كل حال من الأحوال.

وبإدراج الترفيه على نموذج "Lucas" ليصبح الزمن موزعا بين العمل، الدراسة والترفيه، فإن معدل نمو الاستهلاك الفردي سينعدم في حال ثبات التقدم التقني الداخلي وانعدام النمو الديمغرافي. باختصار غياب صفة النمو الداخلي بحيث لا يصبح معدل النمو مرتبطا بتفضيلات الأعوان.

والقاعدة الأساسية المستخلصة من هذا النموذج هو أن زيادة مستوى الكفاءة للقوة العاملة هو من العوامل الرئيسية المحددة للنمو وأن تراكم رأس المال البشري يسمح باستمرار النمو في الأجل الطويل.

المطلب الثالث: نموذج بارو Barro (تراكم رأس المال العام) 1990.

لقد كان الفكر الاقتصادي المسيطر في تفسير الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول الكبرى خلال الثمانينات، يعتمد على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. حيث كان المحللون في تلك الفترة يأملون في قدرة التصحيح الهيكلي، والذي يتم عبر تحرير الأسواق على تحسين العرض الكلي بمقدار كاف لإنقاص البطالة في أوروبا وزيادة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إمكانية الاحتفاظ بأقل دور ممكن للدولة في المجال الاقتصادي.

في بداية التسعينات تم تعديل هذا الاتجاه الفكري بعض الشيء، حيث نجم عن الأزمة السائدة في أوروبا ضرورة تدخل الدولة (سواء على مستوى أوروبا في مجموعها أو على مستوى كل دولة على حدة)، مما يعني إعادة الاعتبار لأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسياساتها النقدية و المالية، كما أن ضعف البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية أبرزت عدم الاهتمام بالنفقات العامة بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة.¹

إن هذا التطور الحديث في إبراز دور الدولة يمثل احد الاهتمامات الرئيسية لنظريات النمو الذاتي، وذلك من خلال دراسة التأثير المباشر للدولة على الإنتاجية الخاصة من خلال استثماراتها العامة. وفي ظل هذا التوجه قدم BARRO (1990) نموذجاً في النمو الذاتي الذي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وعليه سنقوم بدراسة ماهية رأس المال العام و النموذج المقدم من طرف BARRO المحلل ومدى تأثير رأس المال العام (النفقات العامة) على النمو الاقتصادي.

1- تعريف رأس المال العام ودوره في الاقتصاد: يتمثل رأس المال العام في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، و التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص. وتمثل أساساً في تجهيزات البنية التحتية كالطرق و المطارات والموانئ وشبكة الاتصالات... الخ، وكذلك رعاية وإعادة تأهيل رأس المال البشري (التعليم، الصحة... الخ)، وحماية حقوق الملكية (الأمن، الدفاع... الخ)، وكذا مختلف الخدمات التي تقدمها الدولة للمستهلكين (الملاعب، المتاحف، دور السينما... الخ).

من خلال التعريف السابق، يمكن التمييز بين نوعين من رأس المال العام:²

✓ **رأس مال عام إنتاجي:** وهو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص، وذلك من خلال التأثير على معدل تطور التكنولوجيا و رأس المال البشري... الخ (أي من خلال التأثير على احد عوامل النمو الذاتي).

1- عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص: 107.

2- عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص: 109.

✓ رأس مال عام استهلاكي: وهو الذي يسمح بتحسين مستوى رفاهية المستهلكين (مع الأخذ بعين الاعتبار ما قد يتحقق عنه من اثر سلبي ناتج عن تخفيض الاستهلاك نتيجة ما يتحمله المستهلكين من ضرائب لتمويل هذا النوع من الإنفاق).

يؤثر رأس المال العام على النمو الاقتصادي عن طريق آليتين أساسيتين:

✓ آلية تتعلق بالاقتصاد الكلي: حيث كلما كان الإنفاق العام أكثر ارتفاعا كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويتترجم ذلك في نماذج النمو الذاتي بتحقيق معدل نمو دائم أكثر ارتفاعا.

✓ آلية تتعلق بالتكنولوجيا: حيث هناك أنواع من الإنفاق العام يشجع تراكم المعارف، كالإنفاق على التعليم، الإنفاق على البحث والتطوير، الإنفاق على جلب التكنولوجيا من الخارج... الخ. وهذا ما يشجع النمو الاقتصادي.

يتضح مما سبق بان سياسة الدولة الاقتصادية (السياسة المالية)، يمكنها أن تلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي، وذلك باختيار معدل الضريبة على الدخل من جهة وحجم النفقات العامة الإنتاجية من جهة أخرى، والقرارات المتخذة بهذا الشأن قد تؤدي إلى تباطؤ النمو أو تسارعه.

2- عرض نموذج BARRO (1990): يبين نموذج بارو (Barro) سنة 1990، أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص، وتستعمل مشترياتهما من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص. وباستعمال هذه السلع فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة إلى أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، ويفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:¹

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^\alpha \cdot G^{1-\alpha} \rightarrow 0 < \alpha < 1 \dots \dots \dots (1)$$

حيث: المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة، مع افتراض ثبات L . وبالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة وبدون تكلفة وتمويلها يكون من خلال الاقتطاعات الجبائية.

يعتمد نموذج بارو في النتائج التي توصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \dots \dots \dots (2)$$

1- Jean Arrous, , les théories de la Croissance, Editions du seuil, Paris, 1999, p195.

حيث أن: I : الاستثمار، C : الاستهلاك، G : الإنفاق الحكومي.

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t إذن:

$T = G = tY$ وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات $(1-t)Y$ وبناء على ذلك فإن دالة الاستهلاك

تصبح على الشكل التالي:

$$C = (1-s)(1-t)Y \dots \dots \dots (3)$$

-بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) تصبح لدينا:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G \dots \dots \dots (4)$$

-وبما أن $T = G = tY$ فإن المعادلة (4) تصبح على الشكل التالي:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + tY \Rightarrow Y - (1-s)(1-t)Y - tY = \dot{K} + \delta K \Rightarrow Y = \frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} \dots \dots (5)$$

-بتعويض tY مكان G في المعادلة رقم (1) فنتحصل على المعادلة التالية:

$$Y = AL^{1-\alpha} \cdot K^\alpha \cdot (tY)^{1-\alpha} = AK^\alpha \cdot L^{1-\alpha} \cdot t^{1-\alpha} Y^{1-\alpha} \Rightarrow Y^\alpha = AL^{1-\alpha} \cdot K^\alpha \cdot t^{1-\alpha}$$

$$\Rightarrow Y = A^{\frac{1}{\alpha}} K \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots \dots \dots (6)$$

وبمساواة المعادلة (6) مع المعادلة (5) نجد أن:

$$\frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}} K \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \Rightarrow \frac{\dot{K} + \delta K}{K \cdot s(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t) \cdot A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \dots \dots \dots (7)$$

بما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة t الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي G ومعدل النمو للاقتصاد، أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\partial \left(\frac{\dot{K}}{K} \right)}{\partial t} = \left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1+\alpha}{\alpha} (1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1} \right] sAL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\Leftrightarrow t = \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-t) \Rightarrow \dot{t} = 1 - \alpha$$

تدل هذه النتيجة على أن الدولة تستطيع أن تقوم بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية، والتي يعبر عنها بالعلاقة: $(G/Y)^* = t^* = 1 - \alpha$

ومن خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو، والتي تقتضي فرض معدلات معينة من الضرائب، وكذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، تبعا لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية، من أجل تحقيق معدلات نمو أمثلية عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة. حيث يبين بارو في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية لـ $G/Y = 1 - \alpha$ وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية لـ G من أجل تمويل جميع نفقاتها.

المطلب الرابع: بعض النماذج الأخرى الحديثة المفسرة للنمو الذاتي.

1- نموذج "AK" (Rebelo) 1991: إن المشكل المطروح من خلال النماذج النيوكلاسيكية للنمو، هو استبعادها لإمكانية النمو في المدى الطويل الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج (مبدأ الغلة المتناقصة). فالخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، الذي يتميز بخاصية التراكم التلقائي من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فمن أجل الحصول على نمو مستقر ذاتيا لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة.

إن الشكل المبسط لنموذج AK المعطى من طرف Rebelo يكون كما يلي:¹

$$Y = AK \dots\dots\dots (1)$$

باعتبار أن حجم السكان ثابت، وأن تراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي:

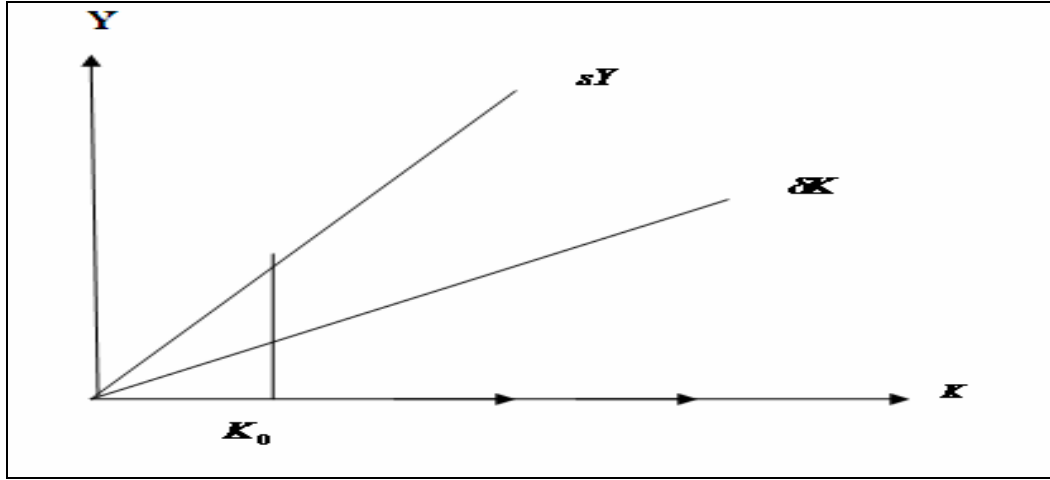
$$\dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots (2)$$

بحيث أن: Y الإنتاج، K رأس المال، s نسبة الادخار، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A .

يمكن إعطاء شكل توضيحي لنموذج AK كما يلي:

1 - Ahmed zakane, op.cit, P : 54.

الشكل رقم (9-1): شكل توضيحي لنموذج "AK"



المصدر: براهم بلقلة، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، 2009، ص:75.

إن خط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة مخزون رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج "AK".

يمكن استخراج معادلة النمو الاقتصادي كما يلي:

- باعتبار أن A متغيرة ثابتة، فإنه يمكن التعبير عن معدل نمو الدخل بما يلي:

$$\dot{Y} = A \dot{K} \Rightarrow \dot{Y} = A(sY - \delta K) \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \frac{\delta AK}{Y} \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \delta \dots \dots \dots (3)$$

- أما معدل نمو رأس المال، فيمكن التعبير عنه انطلاقاً من قسمة المعادلة (2) على K وذلك كما يلي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{sAK}{K} - \frac{\delta K}{K} \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots \dots \dots (4)$$

من خلال المعادلتين (3) و(4) نستنتج أن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta = g$$

من خلال هذه المعادلة، يتبين لنا أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج وأن معدل النمو دالة متزايدة في معدل الادخار.

وهكذا فإسهام نموذج AK هو محتوى لداخلية نسبية النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و على علاقته مع نسبة الادخار، فهذا النموذج يبين أن رأس المال يتراكم بمرودودية ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة،

فالنمو مستواه محدد من طرف معدل الادخار، و منه انطلاقا من (نسبة الادخار) الدولة يمكنها التدخل عن طريق المساعدة بوسائل موافقة للسياسة الاقتصادية.

مع أن النموذج AK سجل موقفا واضحا إزاء نموذج Solow، وخاصة للحصول على النمو في المدى الطويل، فهو يمثل بعض المحدودية التي نلخصها فيما يلي:¹

نتيجة المردودية الثابتة إزاء رأس المال المتوصل إليها تتلقى مشكل حقيقي متعلق بقواعد الاقتصاد الجزئي لدالة الاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فإن دالة الإنتاج للمؤسسة هي ذات مردودية متغيرة، ارتفاع (نمو) ثم انخفاض (تدني)، أما المردودية الثابتة فتفرض حالة الاستقرار. إن المدافعين عن هذا النموذج تقدموا بالحجة على أن هذا الأخير (نموذج AK) هو كذلك محدد للتوازن، و منه أي نظير لهذه الحجة لا يأخذ أي مسار إلا إذا أدخلت هذه الدالة كل عوامل الإنتاج. في هذه الحالة يظهر مشكل و الذي يمثل العوامل الأخرى الغير مجمعة مثل العمل، الأرض، المواد الأولية، التي لا نستطيع أن ندجها في مفهوم العمل الموسع، والتي بدورها تلغي فرضية المردودية الثابتة المقترحة من هذا الأخير، فلا بد أن نكون واضحين أن إضافة هذه العوامل تغير من شكل دالة الإنتاج إلى دالة مردودية متزايدة، في هذه الدالة ارتفاع العوامل ينشط ارتفاع غير متناسب للإنتاج هذا ما يتعكس مع قواعد الاقتصاد الجزئي للنموذج.

2- نموذج قروسمان و هيلمان (Grossman et Heplman) 1991: يعتمد هذا النموذج على إمكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تراكم المعرفة والتكنولوجيا بصورة متعمدة، عكس نموذج رومر الذي يرى بان النمو يتحقق من خلال إنتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطة. وبذلك حسب هذا النموذج فان استمرار تراكم المعرفة التكنولوجية، واستمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية، سيؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وتقوم الشركات الهادفة إلى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحوث والتطوير، وذلك بهدف ابتكار أنواع احدث من السلع الاستهلاكية في ظل وجود حرية الدخول والخروج من الأسواق.²

تمتلك هذه الشركات قوة احتكارية للسلع الحديثة داخل السوق، مما يشكل حافزا قويا للقيام بالابتكارات التكنولوجية، بغرض الحصول على الأرباح الاحتكارية عن هذه السلع إلى ما لانهاية. وتمتع السلع الاستهلاكية المبتكرة ضمن هذا النموذج بالتجانس، أو بنفس دالة الإنتاج و نفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين ونفس سعر البيع و نفس مرونة الطلب، على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق.

1- Ahmed zakane, op.cit, P : 56.

2- رواكسي خالد، اثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط دراسة قياسية للفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013، ص: 40.

ويمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي: $Y = Nx$ ، حيث: N : عدد السلع الاستهلاكية الحديثة. X : الناتج الخاص بكم سلعة.

بالنسبة للشركات المحتكرة لإنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، فهي تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح (V) منذ الزمن (t) وما بعده إلى مالا نهاية. وفي حالة التوازن تتساوى قيمة الأرباح مع تكلفة الابتكارات. أما في حالة ارتفاع قيمة الأرباح عن تكلفة الابتكارات تحدث زيادة في حجم الدخول إلى السوق أو زيادة عدد الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الأرباح، وفي حالة ارتفاع تكلفة الابتكارات عن قيمة الأرباح فلن يتوافر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية. كما تحسب تكلفة الابتكارات التي يتحملها المحتكر بالعلاقة التالية: $R = aw/K_n$ ، حيث: a : معامل تكلفة الابتكارات، w : أجور العاملين في الابتكارات، Kn : الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية والذي يعتمد على الابتكارات السابقة. و تنعكس الزيادة في الرصيد المتاح من المعرفة على إنتاجية البحوث في الاقتصاد مما يعني انخفاض تكلفة الابتكارات مع زيادة عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها.

يتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسيين هما: قطاع البحوث، وقطاع إنتاج السلع والمنتجات، وذلك كالتالي: $L = L_y + L_A$ حيث: L_y : حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل الاقتصاد، L_A : حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث، ولدينا: $L_A = (a / K_n).dN / dt$ حيث: a/K_n يمثل حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات، ويمثل dN/dt التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها أو هو عدد الابتكارات التي يجري إعدادها. وبالتالي: $L = L_y + [(a / K_n).dN / dt]$ و بافتراض أن دالة الإنتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل فالنتائج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل، أي باختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية.

و من ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية (Kn) دالة متزايدة بالنسبة لعنصر عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها (N)، و قد افترض قروسمان و هيلمان أن: $K_n = N$ ، وبالتالي: $L = L_y + a.g.N$ ، ويشير النموذج إلى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة، أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة. كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات.

3- نموذج أجيون و هويت 1992 (Aghion et Howitt): يرى الاقتصاديان بان التقدم التقني يعتبر عاملا مفسرا للنمو الاقتصادي الداخلي، وفكرته الأساسية تدور حول مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، و أكد أجيون و هويت فكرة أن ربحية الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحوث والتطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الأحدث. أي أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى تحول التكنولوجيا السابقة إلى تكنولوجيا

متقدمة، بما يعني أن الأرباح مؤقتة و تظل قائمة إلى حين صدور التكنولوجيا الأحدث، وتعرف فترة الأرباح المؤقتة للمحتكر باسم فترة حياة ربحية الابتكارات.¹

ويتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة، و تتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السالبة في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة. وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد يتم تقسيمها بين قطاعين أساسيين هما:

قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير وتعطى بالصيغة التالية: $L = L_y + L_A$

حيث: L_y : تمثل حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد، L_A : تمثل حجم العمالة التي تعمل في مجال البحث والتطوير.

وعليه معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير و مدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير (السياسات المحفزة في تخفيض الضرائب، والدعم، والنظم والإجراءات التي تساهم في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير)، مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد.

1- روكسي خالد، مرجع سابق، ص: 42.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة مفهوم النمو الاقتصادي وكذا الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، حيث خلصنا إلى أن التنمية الاقتصادية اشتمل من النمو، كما انه لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية بدون نمو، فهو المحرك الرئيسي للتنمية.

أما فيما يخص النظريات التقليدية المعالجة لموضوع النمو الاقتصادي، فركزنا على النظرية الكلاسيكية والتي ركزت في مجال النمو الاقتصادي على التراكم الرأسمالي، وان توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية. أما النظرية الكنزية فعالجت موضوع النمو الاقتصادي من خلال نموذج هارود-دومار حيث اعتبروا بأنه لتحقيق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار، والعلاقة الأخيرة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود-دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي.

أما النظرية النيوكلاسيكية التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي فتمثلت في نموذج سولو الذي يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني أي الزيادة في الإنتاجية، إلا أن التقدم الفني متروك خارج النموذج، فالنموذج بذلك لا يقدم تفسيراً للنمو الاقتصادي، كما أن نموذج سولو أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.

أما نظريات النمو الداخلي فركزت على قضية التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير ورأس المال البشري، وحتى السياسة الانفاقية للدولة، وتعتبرها أهم مصادر النمو واستمراره في الأجل الطويل وهذا ما يمثل محور عملية النمو حيث لا يمكن إغفال أو تبسيط ذلك، إلا أن هذه النظرية لا تخلو من بعض العيوب حيث أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالباً ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث، علاوة على ذلك، نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال، ولأن نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة فإن صلاحية دراستها للتنمية الاقتصادية تكون محدودة وبخاصة عند المقارنة بين دولة ودولة أخرى. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أنها أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي

الفصل الثاني: السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي

تمهيد:

رغم الموجات الليبرالية التي تنادي بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن مواضيع المالية العامة بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص لا تزال تلقى الاهتمام من طرف الاقتصاديين، كونها الآلية التي تمكن الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها. و ذلك من خلال الأدوات التي تملكها الحكومة والتي تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في الضرائب والنفقات، وتسعى السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف كغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، والمتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتخصيص الموارد. وأهمية السياسة المالية كأداة اقتصادية مرت بعدة مراحل وذلك حسب النظريات التي كانت سائدة في كل فترة. وللإلمام بموضوع السياسة المالية وآثارها، ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث نتناول في المبحث الأول ماهية السياسة المالية وتطورها التاريخي، وفي المبحث الثاني نقوم بدراسة وتحليل أدوات السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي، وفي المبحث الثالث نحاول إجراء مقارنة بين السياسة المالية في الدول المتقدمة و السياسة المالية في الدول النامية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها التاريخي

لقد ارتبط تطور السياسة المالية بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و لمعرفة المفهوم الحقيقي للسياسة المالية وتطورها وجب علينا دراسة تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي ابتداء من دور الدولة الحارسة إلى المتدخلة والمنتجة وكذا إلى دور الدولة في ظل العولمة.

المطلب الأول: تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي

لقد مر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي يزداد من فترة لأخرى، وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية، بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وخصوصا بعد أزمة الكساد الكبير 1929، والتي كانت ناتجة بالدرجة الأولى إلى افتراضات الكلاسيك بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وترك الاقتصاد إلى آلية السوق للعودة إلى حالة التوازن، وهذه الأزمة كانت النواة الأولى للمناداة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ويمكن تقسيم مراحل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أربعة مراحل كما يلي:

1- الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي: ساد مفهوم " الدولة الحارسة " في القرنين السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية، التي بنيت على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة ، وأهم ما ميز هذه المرحلة¹:

- أن وظيفة الدولة هي القيام فقط بأعمال الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع. ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي أنها تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.
- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو مبدأ " الحياد المالي" ، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها.
- أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يكاد لا يذكر.

2- الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي: اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة، خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929. وفي هذا الوقت برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإلتباع للخروج من الأزمة. ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره " المضخة" التي تنشط الاقتصاد الوطني، وأهم ما ميز هذه المرحلة²:

- أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل: الأمن، والحماية، والعدالة، وإقامة المرافق التقليدية.
- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو " التخلي عن الحياد المالي" ، ليحل محله مفهوم المالية الوظيفية، والذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً. والذي يحقق أهدافاً أكثر من الهدف المالي فقط، ولا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة. وبالتالي من المسموح حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، حيث يتم تغطيته إما بإصدار نقود جديدة أو اللجوء إلى تكوين احتياطي مالي لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من الإنفاق.
- أن هدف السياسة المالية هو إحداث التوازن المالي وأيضاً إحداث التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، وذلك من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل.

1- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كلي ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 39.

2- السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي" ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991، ص: 44.

مما سبق يتضح أنّ دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة جدا، ومنه أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير، وذلك نتيجة قصور الأفكار الكلاسيكية وخاصة عجزها في معالجة أزمة الكساد الكبير 1929.

3- الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي: ظهر هذا المفهوم نتيجة تبني بعض الدول للنظام الاشتراكي، والذي تقوم الدولة في ظلّه بالتدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تملكها لوسائل الإنتاج، وبالتالي تصبح الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة حسب تطبيق هذا النظام. وأهم ما ميز هذه المرحلة¹:

- أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بالتالي الحافز الفردي.
- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي، والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل الوطني وإعادة توزيعه وتوجيهه نحو مختلف استخداماته.
- أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهما، كهدف إحداث التوازن المالي وهدف إحداث التوازن الاقتصادي وهدف إحداث التوازن الاجتماعي وهدف إحداث التوازن العام.

4- دور الدولة في ظل العولمة: لقد كانت الدولة المنتجة (النظام الاشتراكي) تمارس دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي كاد أن يصل إلى نسبة 100%. مما أدى إلى بروز عدة مشاكل تعرضت لها اقتصاديات الدول التي أخذت بمبدأ الاقتصاد الاشتراكي، مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وغيرها. كما أن ظهور مفهوم العولمة رسخ وضعها جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل تراجع فيه السيادة القومية للدول، وانتقال مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية مع زيادة الاندماج بين المؤسسات الكبرى، وأدى مثل هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة بالاستغناء عن بعض الوظائف واستحداث وظائف جديدة أهمها:²

- محاربة الفقر والتخفيف من حدته.
- محاربة الفساد الاقتصادي.
- حماية المستهلك.
- الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي.
- حماية البيئة.

1- عبد الهادي علي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثالثة، 2002، ص: 18.

2- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 21.

إن هذه المراجعة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي تجري على مستوى معظم دول العالم، سواء كانت دول متقدمة أو نامية، وذلك للوصول إلى أفضل صيغة لهذا الدور مع اختلاف ظروف وأوضاع كل مجتمع، وبالتالي اختلاف حجم هذا الدور على مستوى كل دولة.

المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي.

1- تعريف السياسة المالية: اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc"، و تعني بيت المال أو الخزانة¹. وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة، و ميزانية الدولة. و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية و دورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN، و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة، و تمويلها من موارد الموازنة العامة. و من ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها. و لكن نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.

أما فيما يخص تعريف السياسة المالية فان الفكر المالي يزخر بالعديد من التعاريف منها:

- تعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة"².

- بينما يعرفها البعض بأنها " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار. و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية"³.

- كما يمكن تعريفها على أنها " السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة استخدام نفقاتها وإيراداتها من اجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج"⁴.

1- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 06.

2- وحدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص431.

3- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

4- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2008، ص: 335.

- كما يقصد بالسياسة المالية " استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة، للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة. وتتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص، واستخدامهما في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي".¹

- تعتبر السياسة المالية " الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة التأثير على التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية".²

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول بأن السياسة المالية هي أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي تسعى إليها، وتستعمل لأجل تحقيق تلك الأهداف أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها وكذا جانب الإيرادات.

2- التطور التاريخي للسياسة المالية: ترتبط نشأة الفكر المالي إلى حد كبير بنشأة نظم الحكم حينما تتولى هيئة أو فئة معينة أو فرد معين إدارة شؤون الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بهدف تنظيم العلاقات المختلفة بين الأفراد وبعضهم البعض وبين الأفراد والفئة الحاكمة وبين المجتمع والمجتمعات الأخرى المجاورة. وبذلك نستطيع أن ندرك بأن الفكر المالي قديم النشأة مقارنة بالفكر النقدي.

فيما يلي سنتناول بالدراسة أهم تطورات السياسة المالية والفكر المالي، ابتداء من المدرسة التجارية إلى الوقت الحالي، ونتناول باختصار فقط وذلك للزخم الكبير للأفكار والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع.

1-2- السياسة المالية عند التجاريين: يمتد العصر التجاري من عام 1600 م إلى عام 1667 م، أي إلى ما يزيد عن نصف قرن من الزمن، ولقد تميز هذا العصر بالتوسع في النشاط التجاري بين دول أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. وتتميز هذا العصر بظهور اثنين من فلاسفة الفكر المالي وهما " توماس من " و " ويليام بيتي"، ونحن في هذا الصدد لا ندرس مختلف أفكارهما وإنما نلخص أهم الأفكار المتعلقة بالسياسة المالية للدولة.³

هناك اختلاف بين " توماس من " و " ويليام بيتي" في تحليلهما لموضوع السياسة المالية، وخاصة فيما يخص جانب الضرائب، حيث يذهب " توماس من " إلى أن الضرائب تؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي، بالرغم من ضرورة تحصيلها، كما حذر من تمادي الحكام في زيادة فرض الضرائب، لأن ذلك يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي. وكما اعتبر " توماس " أن ما لدى الحكام من مجوهرات وحلي ذهبية وفضية مصدر تمويل احتياطي لا

1 - Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.) Economics The Dryden Press, 1991, P. 252 .

2- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

3- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية " دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 193.

يقل أهمية عن الدخل العادي للدولة، ويمكن اللجوء إليه في تمويل النفقات غير العادية كالحروب وغيرها من النفقات غير المتوقعة.

أما " ويليام بيتي " فقد نادى بفرض ضرائب على القطاع الزراعي (ضريبة على إيجار الأراضي)، باعتباره القطاع المولد لفائض القيمة، كما ركز على فرض الضريبة النسبية " حسب الدخل المتحصل عليه " على عكس " توماس " من " الذي نادى بضرورة المساواة في فرض الضريبة. كما ركز على انه ليس في كل الأحوال زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل كما جاء في أفكار " توماس من "، ولكن يمكن أن تؤدي زيادة الضرائب إلى زيادة الدخل و الثروة، وذلك في حالة إنفاق حصيلة الضريبة على تحسين الأراضي الزراعية استخراج المعادن والصيد ... الخ. كما امتدح ويليام بيتي نظام الضرائب الذي كان سائدا آنذاك في ألمانيا، والذي كان يعتمد على فرض الضرائب على الإنفاق وليس على الدخل والثروة.

2-2- السياسة المالية عند الطبيعيين: على عكس مذهب التجاريين الذي اخضع الحياة الاقتصادية للتجارة وجعلها جل اهتمامه وجعل الأنشطة الأخرى كالصناعة والزراعة في مراتب أخيرة، بنا الطبيعيون مذهبهم على أساس فكرة " القانون الطبيعي " باعتباره مجموعة من القواعد التي تحكم النشاط الإنساني.

تقوم فكرة القانون الطبيعي على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة، كذلك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية، ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، ولذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن وإنشاء الطرق وغيرها كالمحافظة على حماية حقوق الأفراد وحماية حرياتهم، وذلك بكافة الوسائل، واعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة وهو الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى، ومن هنا جاءت عبارتهم الشهيرة " دعه يعمل، دعه يمر ".

كذلك اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا صافيا، وذلك بعكس القطاعات الأخرى التي وصفوها بأنها قطاعات عقيمة، ولذا نادوا بالاهتمام بالزراعة، وقاسوا قوة الدولة بالنتائج الصافي الذي يخرج من الأرض (على عكس التجاريين الذين كانوا يقيسون قوة الدولة بما لديها من معادن نفيسة)، و لذا نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط، وذلك على ملاك الأراضي. وان تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض، وعدم فرض أي ضرائب على أنشطة أخرى- مهما كان نوع هذه الضرائب- على أساس أن عبئها في النهاية يقع على المزارع الذي هو جل اهتمام النشاط الزراعي.¹

2-3- السياسة المالية عند الكلاسيك: لقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال " ادم سميث " و " دافيد ريكاردو " و "جون ستوارت ميل " و " الفريد مارشال " يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات معدل الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما. وعليه يمكن استغلال كامل موارد المجتمع من دون

1- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك كانوا ينادو بضرورة حياد السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بموازنة متوازنة للدولة، فالضرائب يجب فرضها بحيث يكون لها اقل اثر على الإنتاج والأسعار والاستهلاك والتوزيع، والإنفاق لا يتعدى نطاقا ضيقا محدودا.¹

رغم بعض الاختلافات في أفكار الاقتصاديين الكلاسيك فيما يخص موضوع المالية العامة بشكل عام وموضوع السياسة المالية بشكل خاص، إلا أنهم يشتركون في اغلب الأفكار والتي كانت تنادي إلى ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا لأجل توفير الحماية والأمن والعدالة والمنافع العامة للمواطنين، وإدارة المرافق العامة " أي الوظائف التقليدية للدولة". فقد ركز " ادم سميث" على موضوع العدالة في فرض الضريبة. أما دافيد ريكاردو فقد تطرق إلى موضوع الضرائب بشكل أعمق من موضوع الإنفاق العام، فأوضح بان فرض الضرائب على ريع الأراضي الزراعية يؤدي إلى عدم تشجيع الإنتاج الزراعي، وهذا النوع من الضرائب لا يستطيع المالك نقله إلى المستهلك. أما تحليل " جون ستيوارت ميل" للمالية العامة كان من مدخل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يرى بان الإنسان قادر على المحافظة على مصالحه بنفسه دون أي تدخل من الدولة، أما الدولة فوظيفتها تتمثل في إصدار النقود نيابة عن الأفراد، وتحمل أعباء توظيف الجنود والشرطة والقضاة والإدارة المدنية، وتسيير مختلف المعاملات ذات المصلحة العامة.²

أما " الفريد مارشال" فركز على توجيه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العاملة في المجتمع ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وفي مجال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أوضح مارشال أن على الحكومة أن تعمل على تحديد حدود دنيا للأجور ومنع تشغيل النساء، والقيام بدراسة إحصائية عن عدد العاملين الذين لا يساوي دخلهم الحد الأدنى للأجور ومنحهم إعانات مالية من خزانة الدولة، كما أدرك دور الضرائب في الاقتصاد باعتبارها وسيلة للحصول على المال من الأغنياء ودفعه إلى الفقراء من خلال الإنفاق العام الذي يوجه في مجالات يستفيد منها الفقراء بدرجة أكبر من الأغنياء مع منح المساعدات المالية لهم ولأسرهم.

كنتيجة لتحليلات المدرسة الكلاسيكية لموضوع المالية العامة والسياسة المالية، يمكن القول بان كل الآراء المالية لمفكري المدرسة الكلاسيكية بدءا من ادم سميث إلى الفريد مارشال لم تتصف بعمق التحليل المالي الذي يرقى إلى مرتبة علم المالية العامة باستثناء تحليل " دافيد ريكاردو" لموضوع الضرائب حيث تطرق إلى فكرتين أساسيتين تعتبران من أفكار علم المالية الحديث وهما " علاقة الضريبة بالاستثمار، " اثر الإزاحة".

2-4- السياسة المالية عند الفكر الكنزي: إن تطور المالية العامة والسياسة المالية مرتبط أساسا بتطور النظريات الاقتصادية، فالنظرية الكلاسيكية لم تدم طويلا وذلك نتيجة الاختلالات التي حصلت في الاقتصاد بين العرض الكلي والطلب الكلي، مما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية عالمية وهي الأزمة الاقتصادية 1929، والتي كانت عبارة عن أزمة طلب " العرض أكبر من الطلب" وعليه فشلت النظرية الكلاسيكية في معالجة الأزمة لان

1- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972، ص: 21.

2- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

مبادئها وفرضياتها تنص على أن الاقتصاد دائماً يعود إلى حالة التوازن من خلال مرونة الأجور والأسعار. وفي خضم هذه الأحداث ظهر تيار اقتصادي جديد ينتقد اغلب فرضيات النظرية الكلاسيكية، وهذا التيار كان بزعامة الاقتصادي الإنجليزي " كينز " والذي ألح على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، باعتبار أن الاقتصاد لا يمكن أن يتوازن تلقائياً وإنما يجب أن تسهر الحكومة على المحافظة على التوازن من خلال تدخلها بمختلف السياسات الاقتصادية المتاحة. ومن خلال ذلك ظهر الاهتمام بالسياسة المالية باعتبارها أداة مؤثرة في النشاط الاقتصادي.

كما قلنا فإن أزمة 1929 هي أزمة قصور في الطلب الكلي، ولذلك اقترح كينز كحل لهذه الأزمة زيادة الطلب الكلي حتى يعود الاقتصاد إلى حالة التوازن. وذلك بإتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام وخاصة الموجه إلى الرفع من القدرة الشرائية للأسر حتى يكون طلبهم على السلع والخدمات فعالاً¹، ولم يكتف كينز في تحليله للسياسة المالية على أنها علاج فقط للازمة الاقتصادية، وإنما أكد على أنها أداة فعالة في يد الحكومة لأجل المحافظة على التوازن الاقتصادي، وكذا إمكانية الرفع من النمو الاقتصادي والتشغيل في المجتمع من خلال هذه الأداة.

وفقاً للتحليل الكينزي، فإن التوازن الاقتصادي في حالة التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية، وإنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل " التشغيل الناقص "، و بالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل.²

نتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سالفة الذكر)، و اتخذت مفهوماً وظيفياً و أصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي جهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، و لذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلية لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، و أصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة و قوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد، و تتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي سواء في حالة الكساد أو حالة التضخم.

1- يقصد كينز بالطلب الفعال ذلك الطلب المقرون بالقدرة الشرائية، والذي يتحول لاحقاً إلى إنفاق.

2- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية القاهرة، 1979. ص 146.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أربعة أهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تمثل السياسة المالية عاملاً أساسياً في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.¹

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق أربعة أهداف والمتمثلة في: تحقيق نمو اقتصادي مقبول، و تحقيق التشغيل التام، وكذلك استقرار الأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومتراصة، فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في الاقتصاد لن يتحقق بصفة كلية، كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي.²

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بقاء للنمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي، ففي فترات بقاء النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود. إلا أنه في الواقع الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلاً منتظماً، وبالتالي فإن تفاعل الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عدداً من الأزمات الاقتصادية الخطيرة، كتفاقم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية.

1- تحقيق التنمية الاقتصادية: إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية.³

كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا

1- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1986، ص 235.

2- جيمس جوارتيني، ترجمة "حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان"، الاقتصاد الكلي "الاختيار العام والخاص"، دار المريخ، السعودية، 1999، ص: 195.

3- السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص: 12.

الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية، وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية.

2- تحقيق العمالة الكاملة: يعد التوظيف الكامل لقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني، ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من اجل الدور المنوط به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى أن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام، يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، بفضل خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب، والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وهذا يقابله ارتفاع مستوى العمالة.¹

3- توزيع الدخل: يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يولي صناعات السياسة جزءاً كبيراً في رسم السياسة الاقتصادية ككل بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه، ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيراً هي الضريبة، ويعود الفضل إلى الاقتصادي الألماني " أدولف فاجنر " من أجل تحقيق المساواة بين الدخل من خلال مؤلفه المالية العامة، حيث يرى أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة إلى جانب دورها الكلاسيكي.²

أما في مجال الإنفاق، فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة، التعليم، كما تستطيع أن تقلل من هذه الميزات لأصحاب الدخل المرتفعة والثروة. والمنحة كالضريبة قد تكون تراجعية أو تصاعدية أو نسبية، فالمنحة التراجعية إذا تناقصت نسبتها كلما انخفض دخل المستفيد منها، وقد تكون تصاعدية إذا زادت نسبتها كلما انخفض دخل المستفيد منها، وتكون نسبية إذا كانت نسبتها ثابتة مهما كان حجم دخل المستفيد منها.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي.

تعني السياسة المالية استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة، وكذا جانب النفقات العامة من الموازنة العامة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة. وعليه تتمثل أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات أساسية والمتمثلة في الضرائب، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة.³

1- عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

2- خضير عباس المهري، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة المكتبات، الرياض، السعودية، 1981، ص: 153.

3- خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، مدخل إلى علم الاقتصاد " التحليل الجزئي والكلّي "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 397

المطلب الأول: السياسة الضريبية وأثرها على النشاط الاقتصادي

تمثل السياسة الضريبية في مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي، و التي تتعلق أساسا بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد من أجل تغطية نفقات التدخلات العمومية من جهة، و التأثير على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية حسب إرادة الدولة من جهة أخرى.

1- ماهية الضريبة والتنظيم الفني لها: تعد الضرائب من أهم وأقدم مصادر الإيرادات العامة، و ذلك للدور الذي تلعبه لتحقيق أغراض السياسة المالية. كما تعتبر أيضا أداة مهمة تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

1-1- تعريف الضريبة والأساس القانوني لفرضها

1-1-1- تعريف الضريبة: تعرف الضريبة بأنها " مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد والمؤسسات جبرا، وبصفة نهائية دون مقابل، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع".¹
من هذا التعريف يمكن تحديد خصائص الضريبة على النحو التالي:

✓ **الضريبة فريضة مالية:** يقصد بالضريبة كفريضة مالية أنها اقتطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني. ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت تفرض وتحصل في صورة عينية نظرا للظروف الاقتصادية آنذاك.

✓ **الضريبة تدفع جبرا:** فالضريبة مظهر من مظاهر سيادة الدولة كالحق في إصدار العملة وحفظ النظام، وينتج عن هذا أن الضريبة تفرض بإرادة الدولة المنفردة وتقوم بتحصيلها باستعمال سلطتها.

✓ **الضريبة تدفع بصورة نهائية:** إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد عليها لأنها إيراد نهائي، و لذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع الفوائد عنه.

✓ **الضريبة تدفع بدون مقابل:** يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه الضريبة، ويدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة، فالضريبة لا تدفع مقابل نفع خاص .

✓ **الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها:** تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق، فهي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها، ويمثل هدف الحصيلة الهدف الدائم والرئيسي لأنه يوفر الدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع، كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص: 89.

والاجتماعي بين حقوق الخزينة العامة وحقوق الأفراد، بالإضافة إلى دورها الأساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل القومي وتقليل التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع.¹

1-1-2- الأساس القانوني للضريبة: حاول فقه المالية العامة تلمس الأساس الذي يعطي للدولة الحق في فرض الضرائب والتزام الأفراد بدفعها، ويمكن رد هذه المحاولات إلى تيارين كبيرين، المتمثلان في: نظرية المنفعة و العقد الاجتماعي وثانيهما نظرية التضامن الاجتماعي.

✓ **نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي:** استند الكثير من علماء الغرب في القرن الثامن عشر إلى فكرة " العقد الاجتماعي"، ليعرّفوا الضريبة على أساس وجود علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، وذهبوا في ذلك إلى مذاهب شتى، فمنهم من صور هذه العلاقة التعاقدية على أنها عقد توزيع الخدمات تم بموجبها الاتفاق على أن تقوم الدولة بتقديم خدماتها إلى أفراد المجتمع، نظير أن يقوم الأفراد بدفع الضريبة ثمنا لهذه الخدمات. ولقد شقت هذه النظرة طريقها إلى العديد من دساتير الدول في القرن الثامن عشر، فنجد مثلا الدساتير الأولى لولاية MASSA CHUSETTS الأمريكية، التي تنص على أن الضريبة هي مقابل المنافع التي تعود على الفرد من حماية الدولة لحياته و أمواله و حريته، و منهم من صاغها في صور عقد التأمين، تعرف الضريبة بأنها قسط التأمين الذي يدفعه الممول لكي يؤمن به على حياته و أمواله.²

✓ **نظرية التضامن الاجتماعي:** تركز هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن المواطنين يسلمون بضرورة وجود الدولة لأسباب سياسية واجتماعية، وبذلك فهي تعمل على تحقيق مصالحهم و إشباع حاجياتهم، ومن ثم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي بموجبه يلتزم كل واحد منهم بأداء الضريبة المفروضة عليه كل بحسب قدرته التكليفية بلا استثناء وبغض النظر عن مدى إسهامهم في تحمل الأعباء العامة.³

1-1-3- القواعد التي تحكم الضريبة: يقصد بالقواعد العامة التي تحكم الضريبة، مجموعة القواعد والمبادئ التي يتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها و مراعاتها بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة، وهي قواعد ذات فائدة مزدوجة، فهي تحقق مصلحة المكلف من جهة ومصلحة الخزينة من جهة أخرى. يعتبر " آدم سميث " أول من نظم تلك القواعد والمبادئ وصاغها في كتابه الأول " ثروة الأمم " وتلخص هذه القواعد فيما يلي:

✓ **قاعدة العدالة والمساواة:** يتركز مفهوم هذه القاعدة في ثلاثة مبادئ أساسية:

الأول: يتعلق أمام القانون الجبائي، حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة تطبيق القوانين الجبائية على جميع الممولين وبنفس المعاملة.

الثاني: يتعلق بالعدالة أمام الضريبة، وذلك من خلال العدالة بين جميع الممولين في تحمل الأعباء العامة حسب قدرتهم التمويلية.

1- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

2- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

3- محمد عباس محززي، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

الثالث: يتعلق بالعدالة عن طريق الضريبة، وذلك باستخدام الضريبة كأداة لإعادة توزيع الثروات.

✓ **قاعدة اليقين:** يقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام، و الغرض من ذلك أن يكون المكلف على علم و يقين بمدى التزامه بصورة واضحة لا لبس فيها. و من ثم يمكنه أن يعرف مقدما موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها وغير ذلك من الوسائل الفنية المتعلقة بالضريبة، بالإضافة إلى معرفته لحقوقه أمام الإدارة الضريبية والدفاع عنها.¹

✓ **قاعدة الملائمة في الدفع:** يقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها وتيسير دفعها، وخاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته. حيث يختلف الأفراد في واقع معيشتهم حسب أعمالهم، فحسب "آدم سميث" تجب الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملائمة للممول، وقد نتج عن هذه القاعدة " قاعدة الحجز من المنبع " باعتبار أن الاقتطاع عند المنبع أكثر ملائمة ويسير بالنسبة للمكلف والإدارة في نفس الوقت.²

✓ **قاعدة الاقتصاد في النفقات:** يقصد بهذه القاعدة أن يتم التحصيل بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة الضريبية مبالغ كبيرة، خاصة في ظل الروتين والإجراءات المعقدة مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها، ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليها.

1-1-4- أنواع الضرائب: توجد العديد من المعايير التي تستخدم في تقسيم الضرائب، حيث يمكن أن نقسمها وفقا لثلاثة معايير: المعيار الأول يتعلق بالمادة الخاضعة للضريبة، والمعيار الثاني يتعلق بطريقة التحصيل، أما المعيار الثالث فيتعلق بالطبيعة القانونية للضريبة.

✓ **حسب المادة الخاضعة للضريبة:** تقسم الضريبة إلى:

- الضرائب على الدخل (نواتج العمل ورأس المال: الضرائب على الدخل، والضرائب على المؤسسات).
- الضرائب على رأس المال (السلع المملوكة وانتقالها: الرسم العقاري، حقوق التسجيل.....).
- الضرائب على الإنفاق (نفقات الاستهلاك: حقوق الجمارك.....).

✓ **حسب طريقة التحصيل:** حسب هذا المعيار تقسم الضرائب إلى:

الضرائب المتحصل عليها عن طريق إصدار وثيقة اسمية للتحصيل من قبل إدارة الضرائب، و هذه الوثيقة ترخص لقباض الضرائب (receveur).

الضريبة المتحصل عليها بطريقة تلقائية دون أن يكون هناك وثيقة للتحصيل.

1- محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص: 194-195.

2- عبد الكريم صادق بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص: 36.

✓ حسب الطبيعة القانونية للضريبة: يمكننا التمييز حسب هذا المعيار بين الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة. فإذا كانت الضريبة قد نشأت في تاريخ محدد كالضريبة التي تفرض على رأس المال (الرسوم المهنية و العقارية)، أو على المداخيل (ضرائب على الدخل أو على المؤسسات)، فإن الضريبة هنا تكون مباشرة، أما إذا كانت الضريبة قد نشأت بصفة عرضية أو متعلقة بإرادة الممول، كالرسم على رقم الأعمال، حقوق التسجيل و الطابع، حقوق الجمارك... الخ، فإن الضريبة تكون غير مباشرة.

1-2-1- التنظيم الفني للضريبة: يقصد بالتنظيم الفني للضريبة هو تحديد كافة الإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة وتحصيلها في ضوء الضوابط الاقتصادية الواجب مراعاتها.

1-2-1- اختيار المادة الخاضعة للضريبة "وعاء الضريبة": يقصد بوعاء الضريبة الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة " أي المادة الخاضعة للضريبة"، ولتحديد هذا الوعاء الضريبي لا بد من التمييز بين:

✓ نظام الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة.

✓ الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال.

✓ الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

أ - نظام الضريبة الوحيدة و نظام الضريبة المتعددة: إن نظام الضريبة الوحيدة كان الطابع المميز لأنظمة الضريبة البدائية، ويقصد بنظام الضريبة الوحيدة اعتماد الدولة في إيراداتها على ضريبة واحدة فقط، ويقوم نظام الضريبة الوحيدة على ضريبة واحدة تفرض على موضوع واحد أي وعائها واحد بصفة أساسية كنتاج الأرض أو الثروة.

ومن أمثلة نظام الضريبة الوحيدة ما نادى به الفيزوقراطيون في القرن الثامن عشر من فرض ضريبة واحدة على الناتج الصافي للزراعة، وإلغاء نظام الضرائب المتعددة الذي كان سائدا في فرنسا آنذاك. ويرجع ذلك إلى أن الطبيعيين اعتبروا الناتج الصافي من الزراعة هو مصدر الثروة، ومن ثم لا جدوى من فرض ضرائب على الأنشطة الأخرى. أما نظام الضرائب المتعددة وهو ما تأخذ به النظم الضريبة الحديثة يقوم على تنوع الضريبة وتعدد الأوعية الضريبية، بحيث يضم الوعاء الضريبي كل أوجه النشاط الاقتصادي، ومن أمثلتها الضرائب على دخول الأفراد، الضرائب على الأعمال، الضرائب على الإنفاق، الضرائب على الإنتاج، الضرائب الجمركية... الخ. ويعتبر نظام الضرائب المتعددة اقرب إلى تحقيق العدالة الضريبية من نظام الضريبة الوحيدة، كما أن الضرائب المتعددة تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة المالية.¹

ب- الضرائب على الأموال والضرائب على الأشخاص: لقد تغيرت بمزور الزمن العناصر الخاضعة للضريبة، إذ كانت في المجتمعات القديمة تتخذ من الأشخاص أنفسهم عنصرا وحيدا لفرضها مثل: ضريبة الفرد أو ضريبة الرؤوس، التي تلزم كل فرد بدفع قيمة معينة وتتميز هذه الضريبة بسهولة تحصيلها، لما تقوم عليه من وحدة

1- محمد طاقة، هدى الغزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

المقدار الذي يؤديه جميع الأفراد الخاضعين لها دون الأخذ بعين الاعتبار التفاوت في القدرات المالية للأفراد، وبعدها ظهرت الضريبة المدرجة التي تتميز بتفاوت مقاديرها بحسب تباين فئات الخاضعين لها و طبقاتهم، من أمثلتها الفردة الفرنسية التي فرضت في سنة 1965 بعد تقسيم المجتمع إلى اثنتين و عشرون "22" طبقة، و كذلك الجزية في المجتمع الإسلامي التي فرضت على الرجال القادرين فقط من أهل الذمة.¹

أما في المجتمعات المعاصرة، أصبحت الأموال تشكل العناصر الخاضعة للضريبة دون الأشخاص مثل: الضرائب على الدخل، الضرائب على الثروة، الضرائب على الإنفاق. والجدير بالذكر أن رأس المال هو مجموع ما يملكه الفرد سواء أخذت شكلا عينيا مثل: الأراضي، العقارات، أو أوراق مالية "أسهم و سندات" أو مبلغ من النقود، أما الدخل فهو كل ما يحصل عليه الفرد بصورة دورية منتظمة على نحو مستمر من مصدر معيّن، و يأخذ صورة نقدية كقاعدة عامة في المجتمعات الحديثة.

ج- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: يعتبر هذا التصنيف من أقدم التصنيفات وأشهرها انتشارا في مؤلفات المالية العامة والاقتصاد، كما أن هذا التصنيف هو الشائع في وقتنا الحالي وليس من السهل التمييز ما بين هذين النوعين من الضرائب، وقد أجمع مفكري المالية العامة على وضع بعض المعايير لتسهيل التمييز بينهما، وتتميز هذه المعايير فيما يلي:

- **معيار طريقة الجباية:** طبقا لهذا المعيار تكون الضريبة مباشرة إذا كانت تحصل بناء على كشف أو جداول تدون فيها أسماء الممولين و التزامهم بالضريبة، أما الضريبة غير المباشرة فلا يمكن فيها إتباع هذا الأسلوب في تحصيلها، لأنه يتم إتباع التصرفات الاقتصادية التي يقوم بها الممولين كاستهلاك الموارد المتاحة لهم.²

- **معيار نقل عبء الضريبة أو الراجعة:** يقصد بالراجعة الضريبة نقل العبء الضريبي بتحديد الشخص النهائي الذي يتحمل الضريبة، وفق هذا المعيار فإذا كان المكلف بها قانونا يتحمل الضريبة بصفة نهائية و لا ينقلها إلى شخص آخر فهذه الضريبة ضريبة مباشرة، أما إذا استطاع المكلف بالضريبة قانونا نقلها لشخص آخر فهذه الضريبة ضريبة غير المباشرة.³

- **معيار دوام أو عرضية المادة الخاضعة للضريبة:** يعتبر هذا المعيار أدق المعايير لأنه يعتمد على طريقة الوصول إلى وعاء الضريبة، بحيث تكون ضريبة مباشرة إذا اعتمدنا مباشرة على مال الفرد فنقدره و نربط الضريبة على هذه الثروة، أو نقدر دخل الفرد الذي يدره هذا المال و تربط الضريبة على هذا الدخل، أما الضريبة غير المباشرة فنلتمس وجودها بطريقة غير مباشرة بقيمة الثروة أو الدخل عند القيام ببعض الأفعال، سواء كان غنيا أو فقيرا.

1 - أحمد البطريق، نظم الضريبة، الدار الجامعية، 2001، ص: 11.

2- محمد باهر عتلم، المالية العامة أدواتها الفنية و آثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، الطبعة الخامسة، 1998، ص: 299.

3- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص: 164.

بعد استعراضنا لهذه المعايير التي يتم بواسطتها التفرقة بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة، يمكننا القول أن الضرائب المباشرة هي التي تفرض على الدخل عند الحصول عليه، أما الضرائب غير المباشرة فهي تفرض على الدخل عند إنفاقه.

1-2-2- أساليب تحديد وعاء الضريبة: هناك عدة أساليب لتحديد الوعاء الضريبي يمكن تصنيفها إلى:

أ- التقدير المباشر (عن طريق البيئة): و تنقسم بدورها إلى نوعين أساسيين¹:

● **إقرار المكلف:** بموجب هذه الطريقة، يقوم المكلف بنفسه تقديم إقرار للإدارة الضريبية بقيمة الوعاء الضريبي، وتعتبر من أفضل الطرق لتقدير المادة الخاضعة للضريبة، حيث لا تعتمد على الاستنتاج أو القرائن أو إقرار الغير. إلا أن نجاح هذا الأسلوب يقتضي توفر مستوى عال من الأخلاق ودرجة مرتفعة من الوعي الضريبي.

● **إقرار الغير:** و كمثل على ذلك طلب من رب العمل أن يبلغ عن الأجور و المرتبات التي يدفعها للعاملين لديه، و يطلب كذلك من الشركات الإقرار عن قيمة الأرباح و الفوائد الموزعة. و أهم ما تتميز به هذه الطريقة هو صحة البيانات الواردة حيث لا يكون لمقدم الإقرار أي مصلحة في التهرب أو التبليغ عن بيانات غير حقيقية.

ب- التقدير غير المباشر (عن طريق القرائن): و تقسم إلى ثلاثة أنواع هي:²

● **طريقة المظاهر الخارجية:** في هذه الطريقة تعتمد الإدارة الضريبية على بعض المظاهر الخارجية التي تتعلق بالمكلف، و التي يكون من السهل تقديرها. و كمثل على ذلك تقدير دخل المكلف على أساس القيمة الإيجارية لمنزله أو عدد العمال أو عدد الآلات المستخدمة و عدد السيارات ... الخ.

● **طريقة التقدير الجزافي:** تقوم الإدارة الضريبية بتقدير المادة الضريبية بالاستعانة ببعض القرائن التي ترتبط بعناصر حقيقية في تحديد وعاء الضريبة، و يلجئ إلى هذه الطريقة في أضيق الحدود في حالة عدم توافر دفاتر منتظمة تبين القيمة الحقيقية لوعاء الضريبة.

● **طريقة التقدير الإداري:** في هذه الطريقة يكون من حق الإدارة الضريبية أن تقدر وعاء الضريبة من خلال المعلومات التي تتوصل إليها من مناقشة المكلف أو فحص دفاتره، فلإدارة في هذا الطريقة حرية واسعة في التوصل إلى وعاء الضريبة.

1-2-3- معدل الضريبة: يقصد بمعدل الضريبة " سعر الضريبة" النسبة بين مقدار الضريبة وقيمة المادة

الخاضعة للضريبة لها، بمعنى آخر يحدد المبلغ الذي يجب أن يدفعه المكلف بعد أن يتم تحديد قيمة المادة الخاضعة للضريبة بموجب القانون، ومن أهم الصور الفنية لاحتساب سعر الضريبة نذكر:

1- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

2- يونس أحمد البطريق، عبد العزيز علي السوداني، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

أ- الضريبة التوزيعية و الضريبة القياسية:

● **الضريبة التوزيعية:** نقول عن ضريبة أنها توزيعية عندما يقوم القانون الضريبي بتثبيت المبلغ الإجمالي للضريبة على مستوى كامل الوطن، ثم توزع هذه الحصيلة على مستوى مختلف مناطق الوطن (الدوائر، البلديات...)، و بعد هذا التوزيع يتم توزيع مبلغ الضريبة على ممولين كل منطقة وحينئذ يمكن معرفة سعر الضريبة.

● **الضريبة القياسية:** تسمى أيضا بالضريبة التحديدية، والتي يحدد المشرع سعرها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة محددة، تاركا تحديدها للظروف الاقتصادية. ويتم تحديدها بفرض سعر معين يتناسب مع المادة الخاضعة للضريبة، فالمكلف يكون على علم بمقدار الضريبة مقدما، وتمتاز هذه الضريبة بأنها عادلة حيث يكون العبء الضريبي على أساس القدرة التكليفية للمكلف.

ب - الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية:

● **الضريبة النسبية:** يحددها المشرع كنسبة مئوية من الوعاء أي كانت المادة الخاضعة للضريبة، حيث تتميز ببساطتها وسهولتها بالنسبة للإدارة والمكلف، فهي تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم وقيمة المادة الخاضعة للضريبة.

● **الضريبة التصاعدية:** عرفها *gaude met* على أنها: "تعني ارتفاع المعدل وتزايد مع تزايد حجم وقيمة المادة الخاضعة للضريبة"¹، و تنقسم إلى:

1- **التصاعد الإجمالي:** طبقا لهذا الأسلوب تقسم الدخول إلى عدة فئات، وتفرض الضريبة على كل فئة بسعر معين يزيد كلما ارتفعت فئة الدخل وقد ينص الشرع على إعفاء الفئة الأولى.

2- **التصاعد بالشرائح:** حسب هذه الأسلوب يقسم الدخل الواحد إلى شرائح يطبق على كل شريحة سعر معين يرتفع كلما انتقلنا من شريحة لأخرى، وهكذا فإن دخل الممول الواحد لا يعامل معاملة ضريبة واحدة من حيث السعر.

3- **التصاعد عن طريق التنازل (الطريقة التنازلية):** هذا الأسلوب عكس الحال عند فرض سعر تصاعدي، حيث يبدأ من سعر يمثل الحد الأقصى الذي يفرض على الدخول المرتفعة، ثم ينخفض السعر كلما نزلنا على سلم الدخول.

4- **التصاعد عن طريق الإعفاء:** يعني إعفاء حد أدنى من الدخل مع بقاء سعر الضريبة ثابت، فلو كان حد الإعفاء 1000 وحدة نقدية وكان سعر الضريبة 10% فإن أصحاب الدخل التي لا تتعدى هذا المبلغ لا يدفعون شيئا وهكذا.

1- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربية، القاهرة، 1977، ص: 282.

1-2-4- قواعد تحصيل الضريبة: و تنقسم إلى:¹

أ- الواقعة المنشأة للضريبة: تستحق الضريبة عند وقوع الفعل الذي يحدده المشرع الضريبي، و يسبق تحصيل الضريبة تقدير المادة الخاضعة لها و تحديد مقدار الضريبة، و ما يستلزم ذلك من إقرارات و مراجعات حتى تصبح واجبة الأداء. و يعني هذا أن الطريق إلى فرض الضريبة قد يطول بالنسبة إلى بعض الضرائب، هذا الأمر يؤدي إلى تحصيل بوفرة في وقت معين من السنة دون وقت آخر، و لتفادي هذا يتعين أن يتم تحصيل الضريبة عموماً في أكثر الأوقات مناسبة بالنسبة للمكلف من خلال إجراءات تنظيمية تحقق الهدف، والواقع أن تحديد الواقعة المنشأة للضريبة تتوقف على معرفة متى ينشأ الدين في ذمة الممول فضلاً عن معرفة السعر الذي يطبق.

ب- طرق تحصيل الضريبة: تتبع الإدارة الضريبة طرقاً مختلفة لتحصيل الضرائب، بحيث تختار لكل ضريبة طريقة تحصيل مناسبة بحيث تحقق من خلالها قواعد الضريبة، ويمكن ذكر أهم طرق تحصيل الضرائب فيما يلي:

- التوريد المباشر: بحيث يقوم الممول بتسديد قيمة الضريبة مباشرة إلى الإدارة.
- الأقساط المقدمة: يقوم الممول بدفع أقساط دورية خلال السنة الضريبية طبقاً لإقرار يقدمه عن دخله المحتمل.

- الورود: يعتبر الورود عملاً إدارياً محددًا القيمة الضريبية التي يلتزم كل ممول بتوريدها إلى الخزينة العامة.
- الحجز من المنبع: تلجأ الإدارة الضريبية إلى التحصيل من المنبع كالأجور والرواتب، وتمتيز عن غيرها من طرق الجباية أن الإدارة تلجأ إلى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها الممول على دخل.

- التحصيل عن طريق القوة: عندما لا يقوم ممول بدفع الضريبة في الآجال القانونية يقوم قابض الضرائب بالشروع في إجراءات التحصيل بالقوة، حيث أن للدولة حق استعمال القوة مستعملة بذلك حق الدعوة العمومية.

ج - ضمانات تحصيل الضريبة: لضمان حصول الدولة على مستحقاتها من الضرائب، كفل القانون للخزينة العامة العديد من الإجراءات أهمها:²

تقرير حق امتياز الدين الضريبي على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل الديون الأخرى.

- تقرير حق إصدار بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة.
- منح المشرع الموظفين المختصين في مصلحة الضرائب حق الإطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف.

1- يونس أحمد البطريق، عبد العزيز علي السوداني، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

2- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

- تقرير قاعدة الدفع ثم الاسترداد، وهي قاعدة مقررة في التشريع الضريبي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساساً أو في مقدارها أو حتى استردادها.
- تعد كافة وسائل مكافحة التهرب الداخلي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة.

2- المشاكل التطبيقية للضريبة: يواجه التطبيق الفعلي للضريبة على الميدان عدة مشاكل وعراقيل، حتى ولو كانت القوانين والتشريعات الضريبية سليمة ودقيقة، ومن أهم المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للضريبة نجد ما يلي:

2-1- التهرب الضريبي: يقصد به تملص المكلف من دفع ما عليه من الضريبة كلياً أو جزئياً دون أن يعكس عبئها على الغير، ونميز بين عدة أنواع من التهرب حسب عدة معايير.

2-1-1- أنواع التهرب الضريبي: يوجد معيارين لتقسيم أنواع التهرب الضريبي وهما:

أ- التهرب حسب معيار الشرعية: ويمكن تقسيمه إلى نوعين:

• **التهرب الضريبي المشروع:** التخلص من عبء الضريبة كلياً أو جزئياً دون مخالفة أحكام القانون، ومن ثم لا يسأل المكلف عن تصرفه السلبي نظراً لعدم انتهاك القانون أو الاحتيال عليه. ومن أمثلة ذلك التهرب من تصاعديّة ضريبة الدخل عن طريق تجزئة الشركة الكبرى إلى عدة شركات صغيرة، بحيث تكون مستقلة إحداهما عن الأخرى من الناحية القانونية. وكذلك تخلص الشركة ذات المساهمة من الضريبة على أرباح الشركات عن طريق تضخيم النفقات الخاصة بالسفر والولائم والإعانات... الخ.¹

• **التهرب الضريبي الغير مشروع:** يقصد بالتهرب الضريبي الغير مشروع، التخلص من أداء الضريبة بالمخالفة الصريحة لنصوص القوانين الضريبية، وهو ما يسمى بالغش الضريبي. وتختلف أنواعه باختلاف نوع الضريبة المراد التهرب منها. ويتخذ الغش الضريبي أنواع متعددة ومختلفة من الصعب تحديدها، ونذكر على سبيل المثال: قيام المكلف بالضريبة بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه، أو تقديم تصاريح ناقصة أو كاذبة أو إعداد سجلات أو قيود مزيفة.

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره ص: 118.

ب- التهرب حسب معيار النطاق (المكان): حسب هذا المعيار يقسم التهرب إلى نوعين:

● **تهرب محلي:** حيث يتهرب الممول من أداء الضريبة داخل إقليم الدولة، دون أن تكون هناك أي علاقة بالعالم الخارجي.

● **التهرب الضريبي الدولي:** الذي يعتبر مسألة معقدة حيث تتشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول، والتهرب الدولي أصبح له أهمية كبيرة خاصة مع التطور الهائل للمبادلات والعلامات التجارية الدولية من جهة، و مع تطور قطاع الاتصالات ذات الطابع التجاري من جهة أخرى. كما ينتج التهرب الضريبي الدولي نتيجة الاختلافات الموجودة بين مختلف التشريعات الضريبية للدول.

2-1-2- أسباب التهرب الضريبي: يمكننا إرجاع أسباب التهرب الضريبي إلى مجموعة من العوامل أهمها:¹

- ضعف مستوى الوعي الضريبي لدى الممول وعدم شعوره بمدى أهمية تطور الضريبة في تمويل نفقات الدولة، ويمكن رد هذا الشعور إلى طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمكلفين، فإذا كانت هذه العلاقة تضامنية " مثال ذلك في الدول المتقدمة، حيث الأفراد يقومون بدفع الضريبة إيماناً منهم بأن هذه الضريبة ستوجه لتغطية الحاجات العامة (مستشفيات، طرق، مرافق، ... الخ)"، وبذلك يكون التهرب قليل. والعكس في الدول النامية أين تكون علاقة الممول للدولة علاقة تصادمية أي الثقة منعدمة في الدولة والممول، وبالتالي يعتبر عامل يساعد على التهرب الذي يكون مرتفعاً.

- ثقل عبء الضريبة الذي يتحمله الممول، ويقاس هذا الثقل عن طريق معدل الضغط الضريبي. فالدولة رغبة منها في تمويل نفقاتها تلجأ على توسيع وزيادة إيراداتها الجبائية عن طريق زيادة الأوعية الخاضعة للضريبة أو زيادة معدلات الضرائب، وهذا ما يترك آثاراً سلبية على نفسية الممول، ويفرض الضريبة الجديدة يشعر الممول بثقلها وتعددتها وهذا يؤدي في النهاية إلى التهرب.

- عدم العدالة الضريبية، وهي سمة تعرفها معظم الدول النامية، إذ أن عدم تساوي الممولين اتجاه الأعباء العامة وكذا شعورهم بأن الإدارة الضريبية تمارس عليهم شيء من التعسف يدفعهم إلى التهرب الضريبي.

- عدم كفاءة الإدارة الضريبية، حيث تعرف الدول النامية العديد من العيوب والمشاكل في النظام الضريبي، وخاصة في مجال التحصيل الضريبي.

2-1-3- أساليب محاربة التهرب الضريبي: يمكن محاربة التهرب الضريبي من خلال عدة آليات نذكر منها:

أ - على مستوى التشريع: لا بد على المشرع الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية²:

● فرض ضريبة عادلة مناسبة للمكلف مضمونة التحصيل.

1- يونس احمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

2- غازي عناية، الاقتصاد الإسلامي " الزكاة و الضريبة " دراسة مقارنة ، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991، ص: 254.

● لا بد أن تكون القوانين واضحة وواقعية، بحيث لا تترك ثغرات للتهرب من جهة وتعريف الممول بحقوقه وواجباته من جهة أخرى.

● اللجوء إلى فرض عقوبات ردية صارمة، حتى تكون محاربة فعالة للتهرب الضريبي، والعقوبات تكون جبائية تفرض غرامات مالية أو جنائية كالسجن.

ب- العمل على رفع الكفاءة الضريبية: وذلك من خلال توفر عدة مقومات أهمها:

- توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة والرفع من مستوى التأهيل والتدريب.
- توفر نظم المراقبة التي تتميز بالدقة والسرعة في اكتشاف المخالفات.
- تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع مستوى الخدمات.
- تبسيط أحكام قوانين الضرائب.

ج- تنمية الوعي الضريبي لدى المواطنين: وذلك بتعريفهم بواجباتهم وحقوقهم اتجاه إدارة الضرائب.

د- التنسيق بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات الأخرى: كالجهاز المصرفي وإدارة الضمان الاجتماعي.

2-2- الازدواج الضريبي:

2-2-1- تعريف الازدواج الضريبي وشروطه: إن الغاية من فرض الضريبة هو إشراك المكلفين في الأعباء العامة للدولة كل حسب مقدرته التكليفية، ولكن يحدث أحيانا أن تفرض على وعاء واحد أكثر من ضريبة، وهذا ما يطلق عليه بظاهرة " الازدواج الضريبي "، والتي تتحقق عندما يخضع نفس الشخص لنفس الضريبة أكثر من مرة على نفس المصدر وخلال نفس الفترة الضريبية.¹

للازدواج الضريبي شروط خمسة يجب توفرها حتى نكون أمام ازدواج ضريبي وهي:

- **وحدة الضريبة المفروضة:** وذلك بفرض نفس الضريبة على نفس المكلف وعلى نفس المادة الخاضعة أكثر من مرة، ويتحقق ذلك نتيجة تعدد السلطات المالية سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول.

- **وحدة الشخص المكلف بالضريبة:** أي أن نفس الشخص يدفع نفس الضريبة مرتين أو أكثر. ونقصد بالشخص إما شخصية طبيعية أو شخصية معنوية، فمثلا لو فرضت الضريبة على أرباح الشركات على شركة ذات أسهم، ثم تفرض ضريبة ثانية على الشخص عند حصوله على الأرباح، فلا يعتبر ذلك ازدواجا ضريبيا، لان الشخصين مختلفين، فالأول شخصية معنوية "الشركة" والثاني شخصية طبيعية.

- **وحدة المادة الخاضعة للضريبة:** أي أن تفرض الضريبة على نفس الوعاء الضريبي أكثر من مرة، فمثلا لو فرضت ضريبة على ارض زراعية عائدة لشخص، ثم تفرض ضريبة أخرى على نفس الشخص ولكن لقاء دخله المتأتي من مصنع فلا نسمي ذلك ازدواجا ضريبيا.

1- محمد طاقة، هدى الغزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

- وحدة الواقعة المنشأة: وذلك عندما تكون الواقعة المنشأة للضريبة " التي أدت لدفع الضريبة" أكثر من مرة هي نفسها في كل مرة، ويحدث ذلك نتيجة تعدد السلطات المالية على مستوى الدولة الواحدة، أو تعدد السلطات المالية على المستوى الدولي.

- وحدة المدة المفروضة عنها الضريبة: فإذا فرضت الضريبة على شخص ما مرتين على دخله في سنتين مختلفتين، فهذا لا يعني ازدواجاً ضريبياً، ولكن عندما تفرض الضريبة على دخل الشخص مرتين في السنة فهذا ازدواج ضريبي.

2-2-2- أنواع الازدواج الضريبي: هناك عدة أنواع للازدواج الضريبي نذكر منها:

أ- الازدواج الضريبي الداخلي: تحدث نتيجة تعدد السلطات المالية المخولة لفرض الضريبة في نفس الدولة (السلطات المركزية والسلطات المحلية)، ويؤدي ممارسة هذه السلطات حقوقها في فرض الضريبة إلى سريان نفس الضريبة على نفس المادة الخاضعة وفي نفس المدة ولنفس الشخص.

ب- الازدواج الضريبي الدولي: ويحدث عند ممارسة كل دولة لحقوقها الضريبية على حدا، وبدون تنسيق ضريبي فيما بينها، وبذلك يمكن فرض نفس الضريبة مرتين مرة داخل الدولة الأولى ومرة أخرى داخل الدولة الثانية، ولتجنب مثل هذا الازدواج يجب القيام بالتنسيق بين الدول فيما يخص فرض وتحصيل الضريبة.

ج- الازدواج الضريبي المقصود: يكون الازدواج الضريبي مقصوداً من طرف المشرع المالي عند فرض نفس الضريبة مرتين على نفس المال العائد لنفس الشخص للأسباب التالية:¹

- الحصول على إيراد إضافي إلى جانب الإيراد الأصلي، ويحدث ذلك عند حدوث بعض الأزمات.
- زيادة العبء على بعض الممولين بطريقة اقل ظهوراً من طريقة رفع معدل الضريبة " إخفاء حقيقة زيادة سعر الضريبة".

● أن تفرض ضرائب متعددة على فروع الدخل العائد لشخص معين، ثم تفرض ضريبة أخرى على دخله العام لتحقيق زيادة الحصيلة الضريبية.

د- الازدواج الضريبي غير المقصود: يقع نتيجة ممارسة هيئات مختلفة لسلطاتها في فرض الضرائب، كما يحدث في الدول الاتحادية إذا فرضت كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات نفس الضريبة على المال ذاته، وكما يحدث عندما تفرض كل من الحكومة المركزية والهيئات المحلية نفس الضريبة على مادة معينة.

يتضح مما ذكر في أنواع الازدواج الضريبي، أن الازدواج الضريبي الداخلي غالباً ما يكون مقصوداً، بعكس الازدواج الضريبي الدولي الذي يكون غير مقصود، وذلك نتيجة السيادة المطلقة التي تتمتع بها كل دولة على حدا في تكييف نظامها الضريبي.

1- عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 230.

يمكن تجنب الازدواج الضريبي وذلك بطريقتين إحداهما خاصة بالازدواج الضريبي الداخلي والأخرى خاصة بالازدواج الضريبي الدولي وهما:

● تفادي الازدواج بواسطة التشريع الضريبي الداخلي، وذلك بالتنسيق بين القواعد الضريبية المختلفة وتوحيدها.

● تفادي الازدواج الضريبي الدولي، من خلال الاتفاقيات الدولية سواء الثنائية أو المتعددة.

3- السياسة الضريبية و آثارها على النشاط الاقتصادي: تعتبر السياسة الضريبية أداة من أدوات السياسة المالية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. و لذلك وجب تحديد مفهومها، أدواتها، آثارها الاقتصادية.

3-1- تعريف السياسة الضريبية: يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الآثار الغير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع ".¹

إذن السياسة الضريبية هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي، والتي تتعلق أساسا بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد، وذلك من اجل تغطية نفقات التدخلات العمومية والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب إرادة الدولة، ولتحديد السياسة الضريبية في اقتصاد ما لا بد من الاعتماد على ما يلي:

- تحديد الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة الضريبية من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد ككل.
- استخدام مجموعة من الأدوات والمزج بينها، وذلك بالاعتماد على الأداة المناسبة لكل ممول والزمن الملائم له وتطبيق أنواع معينة من الضرائب تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- تطبيق معدلات ضريبية تساعد على رفع المردودية من جهة، وتحقيق أكبر قدر ممكن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يمكن تطبيق السياسة الضريبية إلا ضمن ما يعرف بالنظام الضريبي، والذي نعني به المعاملة القائمة بين الممولين والإدارة الضريبية، وهو يعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما. والذي تحدد معاملة بالنسب والعلاقات القائمة بين مختلف أنواع الضرائب السائدة في الاقتصاد.

فالسياسة الضريبية تتسم بما يلي:²

أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق والترابط.

أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، والبرامج المتكاملة معها، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.

1 . سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العثماني، النظم الضريبية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص.10.

2- المرسي السيد حجازي " النظم الضريبية " الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000، ص.08.

أنها جزء مهم من أجزاء السياسة المالية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها.

3-2-2- أدوات السياسة الضريبية: إن إتباع أي سياسة من قبل الدولة، يعتمد على توفير واقتناء مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجب الاعتماد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. فمن أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها:

3-2-1- الإعفاء الضريبي: يعني إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بدفع الضريبة في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة¹، فالمقصود به هو منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية، لهذا فإن الإعفاءات الضريبية يمكن استخدامها بطريقة تسمح بأن تمارس دورا في التأثير على حجم الاستثمارات في القطاع الخاص، ونمط توزيعها بين الصناعات والقطاعات المختلفة، وتكون هذه الإعفاءات إما دائمة أو مؤقتة.²

3-2-2- التخفيضات الضريبية: تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة، أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني، نضير التزامهم بتقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

3-2-3- نظام الإهلاك: يعرف على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي، ويعبر عن القسط السنوي الناقص من القيمة الكلية للأصل بقسط الإهلاك، ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الإهلاك. ويعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص في استخدام (ثابت، متزايد، متناقص)، وكلما كبر حجم هذه المخصصات والتسارع في بداية الاستثمار خاصة في فترات التضخم اعتبر ذلك امتيازاً لصالح المؤسسة، إذ بفضلها تتمكن المؤسسة من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الإهلاك عنصراً أساسياً من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

3-2-4- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تشكل هذه التقنية وسيلة لامتناع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة. حيث تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة

1- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

2- الإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي بسبب الإعفاء قائما، ويتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط الاقتصادي والذي عادة ما يكون في بداية النشاط.

التي يمكن استخدامها ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة و زيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة.

يتوقف نجاح هذه الأدوات على عاملين هما:

اعتبار الضريبة جزءا من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره و تتشابك إلى حد كبير منها: الاستقرار السياسي، استقرار العملة، إمكانية التحويل الجاري للعملة، نطاق السوق و حجمه، طبيعة النظام المصرفي و المالي القائم درجة تطور الهياكل القاعدية و وسائل الاتصال... الخ.

الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات: فتجاوب المؤسسات مع المزايا الضريبية يربط بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد، و درجة المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحملها على ضوء العوائد المنتظرة، ففي أوقات الخروج من الأزمة يكون هناك ميل أكبر للاستفادة المزايا و حوافز الاستثمار.

3-3- الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية: من الصعب تحديد الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية تحديدا دقيقا نظرا لتشابك الحياة الاقتصادية و تأثيرها بعوامل عديدة متداخلة مع بعضها البعض. و عليه سنتعرض إلى آثار السياسة الضريبية بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك، الادخار، التوزيع الأسعار، الإنتاج.

3-3-1- أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك: من المعلوم بان الضريبة تؤثر في الاستهلاك بصفة مباشرة عن طريق إنقاص القوة الشرائية في أيدي بعض الأفراد، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير في الكمي المتاح من السلع والخدمات الاستهلاكية. ويتوقف مدى تأثير الضرائب على حجم الاستهلاك الكلي على نسبة ما تقتطعه الضرائب من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة، فتأثير الضرائب على الشرائح ذات الدخل المنخفضة يكون أكبر باعتبار أن الجزء الأكبر من الدخل يخصص للاستهلاك، أما زيادة الضرائب بالنسبة للشرائح ذات الدخل المرتفع فان التأثير على الاستهلاك يكون اقل.¹

3-3-2- أثر السياسة الضريبية على الادخار: من الواضح أن الضريبة تؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل بالنسبة للأفراد، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى إعادة توزيع الأفراد لدخلهم بين الاستهلاك والادخار، ونحن نعلم بان الأفراد في الدول النامية يميلون إلى الاستهلاك أكثر من ميلهم إلى الادخار، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة مدخراتهم نتيجة زيادة الضريبة المفروضة على الدخل. ونفس الأمر بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسات، فارتفاعها يعني انخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض مدخرات هذه المؤسسات.²

3-3-3- اثر السياسة الضريبية على الأسعار: من الصعب بما كان تحديد اثر الضريبة على الأسعار، وذلك لتعدد أنواع الضرائب وكذا الوعاء الضريبي المفروضة عليه، فنلاحظ مثلا إذا زادت الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات فان المنتج سيقوم بنقل العبء الضريبي إلى المستهلك، وذلك برفع سعر هذه السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الضريبة أدت إلى زيادة الأسعار. ولكن في المقابل لو ارتفعت الضريبة المفروضة على

1- عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

2- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

الدخل فالقدرة الشرائية للفرد تنخفض، وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات. وجملة القول أن الأثر الكلي للضريبة على الأسعار لا يمكن تحديده إلا إذا أخذنا في الاعتبار نوع الضرائب المفروضة وكذا نوع الوعاء الضريبي المفروضة عليه.

3-3-4- اثر السياسة الضريبية على إعادة توزيع الدخل: تستعمل الضرائب للحد من تفاوت الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وذلك بفرض ضرائب تصاعديّة ذات سعر مرتفع على الدخل الكبيرة، وذلك يعني أن الضرائب عند قيامها بتوزيع الأعباء العامة بين المكلفين تشكل أداة هامة من أدوات سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني.

كما رأينا فان زيادة الضرائب المباشرة على الدخل يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي انخفاض أسعار السلع والخدمات، وما ما يجعلها متاحة لذوي الدخل المنخفضة، ولكن هذا لا يكون من مصلحة أرباب العمل ورجال الأعمال. أما الدور التقليدي للضرائب في إعادة توزيع الدخل، فيتمثل في أن الحصيلة الضريبة المجمعة ستوجه إلى الفقراء وأصحاب الدخل المنخفضة في شكل إعانات مقدمة من طرف الدولة لزيادة القدرة الشرائية لهم، وكذا تقليص الهوة الموجودة بين الأغنياء والفقراء.

3-3-5- اثر السياسة الضريبية على الدخل: للسياسة الضريبية آثار على الإنتاج والدخل الوطني، ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى آثار مباشرة وغير مباشرة، كما يمكن تقسيمها إلى آثار انكماشية عند زيادة معدلات الضرائب و آثار توسعية في حالة تخفيض معدلات الضريبة¹. سنتطرق إلى هذه الآثار بالتفصيل في الفصل الموالي.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وأثرها على النشاط الاقتصادي.

لقد أصبح لمضمون النفقات العامة مكانا بارزا في الدراسات المالية الحديثة، بحيث تناولت هذه الدراسات تحليل دور النفقات العامة في النشاط الاقتصادي، وتكررت هذه الدراسات حول تقسيماتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ولدراسة هذه السياسة ودورها في النشاط الاقتصادي وجب التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة وأهم خصائصها و تقسيماتها وآثارها على الاقتصاد.

1- ماهية النفقات العامة وأسباب تزايدها: تمثل النفقات العامة نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على القطاع العام بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص، وهذه النفقات دائما في حالة تزايد سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة.

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

1-1- تعريف النفقات العامة و خصائصها: تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها و هيئاتها و وزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع. كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة،¹ و من خلال التعريفين يمكن استنتاج أن النفقة العامة تتميز بعدة خصائص:

✓ **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

✓ **صدور النفقة من الحكومة أو أحد هيئاتها:** يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة،² وعلى ذلك فإن النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي خاص، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

✓ **النفقة العامة تحقق النفع العام:** يقصد بهذه الخاصية أن المبالغ النقدية التي ينفقها الأشخاص العامة يجب أن يكون الهدف منها تحقيق خدمة عامة (منفعة عامة) يستفيد منها جميع المواطنين، وليس جهات معينة أو فردا معين.

1-2- تقسيمات النفقات العامة: يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات، وذلك حسب مجموعة من المعايير، ويمكن جمعها في معيارين أساسيين:³ معيار علمي (نظري)، ومعيار وضعي (عملي)، وستتطرق إلى هذين المعيارين بالإضافة إلى تقسيم النفقات في الجزائر.

1-2-1- تقسيم النفقات حسب المعيار العلمي (النظري): يمكن تقسيم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى عدة تقسيمات، وذلك حسب تكرارها الدوري في الميزانية حيث تقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية، وحسب آثارها الاقتصادية تقسم إلى "نفقات منتجة وغير منتجة" و "نفقات حقيقية ونفقات تحويلية"، وكذلك حسب الأهداف المرجوة تقسم إلى نفقات إدارية ونفقات اجتماعية ونفقات اقتصادية، أما حسب الهيئة المكلفة بصرفها فتقسم إلى نفقات مركزية ونفقات محلية، أما حسب شكلها فيمكن تقسيمها إلى مشتريات الدولة من أدوات وتجهيزات، ونفقات أجور العاملين، ونفقات الإعانات، ونفقات خدمة الدين.

1-2-2- تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوضعي (العملي): يقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة،

1- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص:27.

2- حامد عبد المجيد دراز و سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:277.

3- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص:28.

ويمكن إعطاء لمحة وجيزة عن تقسيمات الإنفاق العام عند بعض الدول¹. فمثلا تقسم النفقات في إنجلترا إلى نفقات ذات اعتماد دائم ونفقات ذات اعتماد متجدد، أما في فرنسا فتقسم النفقات إلى نفقات نهائية التي تنقسم بدورها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ونفقات ذات طبيعة مؤقتة والتي يتم تغطيتها عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية. أما في الو.م.أ فتقسم النفقات حسب معيارين أساسيين: معيار وظيفي و معيار إداري، أما التقسيم الوظيفي فيقسم تلك النفقات إلى ثمانية وظائف وهي: الدفاع، الشؤون الدولية، المساعدات لقدامى المحاربين، الرفاهية، الصحة والتعليم، الزراعة، الثروات الطبيعية، التجارة، القوى العاملة، فوائد الدين العام. أما التقسيم الإداري فيتم تقسيمه على مختلف الوزارات والمصالح الإدارية.

1-2-3- تقسيم النفقات العامة في الجزائر: يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار)².

✓ **نفقات التسيير:** يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، ومصاريف الصيانة، معدات المكاتب... الخ. وهذه النفقات لا تكون أي قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع موجه لتسيير هيكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهذه النفقات توافق تعبير "الدولة المحايدة"، لأنها لا تهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية بطريقة مباشرة، وكل آثارها على الاقتصاد والمجتمع هي آثار غير مباشرة. وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب³:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، ويتم تفصيلها و توزيعها بمرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات، ويتم توزيعها عن طريق مراسيم التوزيع. ويقسم الباب إلى أقسام وتقسم الأقسام إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرها في الرقابة المالية.

✓ **نفقات التجهيز (الاستثمار):** يتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات، وتتفرع إلى ثلاثة أبواب⁴:

- الاستثمارات المنفردة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للخوادم.
- النفقات الأخرى برأس المال.

1- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص: 167.

2- المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

3- المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

4- المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

يتميز هذا النوع من النفقات بإنتاجيته الكبيرة، مقارنة بنفقات التسيير، وذلك لأنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجذب جذورها في التحليل الكنزري، الذي برهن على أنه في فترة الكساد (الركود الاقتصادي)، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام، من خلال الدور الذي يقوم به " مضاعف الاستثمار". ويلاحظ في كل عملية إنفاق استثماري إنشاء دخل جديد ناتج مباشرة عن النفقة العامة الأولية، وبالتالي ينتشر تجدد النشاط على مجمل الهيكل الاقتصادي، وتتوقف قوة أثر المضاعف على " الميل الحدي للاستهلاك" للمستفيدين من هذه الدخول الإضافية الناتجة عن زيادة النفقات، فإذا قام هؤلاء الأفراد بالادخار عوض الاستهلاك، فإنهم يعطلون تأثير هذه النفقات على الناتج الوطني وبالتالي على الدخل لفترة أطول من حالة الاستهلاك المباشر لهذه النفقات، مما يؤدي إلى وجود تحفظات اتجاه نفقات الاستثمار، لذا وجب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة، ويتم الإبقاء على المشاريع ذات المنفعة القصوى، كما أنه في فترة التضخم يمكن أن تمثل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي، ولذا وجب تقييدها ومراقبتها من طرف الدولة.

1-3-3- تطور النفقات العامة و أسباب تزايدها: إن تطور ونمو الدولة واتساعها أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة، وبذلك توجد علاقة طردية بين حجم الدخل الوطني، وحجم النفقات العامة. و أول من لاحظ ظاهرة تزايد النفقات العامة هو الاقتصادي الألماني فاجنر A-Wagner، الذي درس ظاهرة تزايد النفقات العامة في بعض الدول الأوروبية، وخرج بنتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة (النفقات) والتطور الاقتصادي، ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة، لأن هذه الزيادة قد تكون لأسباب ظاهرية دون زيادة المنفعة العامة الحقيقية، وقد تكون حقيقية، وبذلك زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن الزيادة في النفقات العامة.¹

1-3-3-1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: يقصد بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة، زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا، دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسن فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات المقدمة، وتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

✓ **تدهور قيمة النقود (التضخم):** يقصد به تدهور القوة الشرائية للنقود، أو ازدياد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على سلعة أو خدمة معينة، ويترتب على ذلك تضخما في أرقام النفقات العامة.

✓ **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** لقد كان في ما مضى يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها، وبالتالي لا تظهر في ميزانية الدولة. ومع اعتماد وحدة الميزانية حيث أصبحت كل النفقات (مركزية أو محلية) تظهر في ميزانية الدولة، أدى ذلك إلى تضخم حجم النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية فقط نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة.

✓ **زيادة عدد السكان:** يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى، فزيادة النفقات العامة التي تترتب عليه ليست زيادة ظاهرية بحتة، بل انه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد السكان. والزيادة في عدد

1- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:103.

السكان في الحقيقة، تمتع القيام بمقارنات الفترات المختلفة، ولكي نتابع الزيادة الحقيقية يجب أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة، أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان.

✓ **اتساع حجم الإقليم:** هذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن ضم إقليم جديد إلى دولة معينة، وهذا الإقليم لم يكن تابعا لها، ومثال ذلك اتحاد الألمانيتين (الشرقية والغربية) أدى إلى توحيد الميزانية، وبالتالي تضاعفت النفقات العامة، ولكن هذه الزيادة تبقى ظاهرة فقط، وذلك لأن نصيب الفرد من هذه النفقات يبقى ثابتا.

1-3-2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: بعد دراسة أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة، نتطرق إلى الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تزايد هذه النفقات، ونقصد بذلك وجود عوامل معينة، تؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للنفقات العامة، نتيجة لتزايد عبء التكاليف العامة، وتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

✓ **الأسباب الاقتصادية:** تتمثل في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل وهذا يفسح المجال لزيادة الإنفاق العام، وكذا زيادة دور الدولة (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية).¹

✓ **الأسباب الاجتماعية:** تتمثل هذه الأسباب في الزيادة في معدل النمو الديموغرافي، وكذا تركيز السكان في المدن، والمراكز الصناعية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، خدمات النقل... الخ.

✓ **الأسباب الإدارية:** يترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها، وتضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات، للقيام بتقديم الخدمات العامة، وكذا الإشراف على المشروعات العامة المختلفة، إلى زيادة حجم النفقات العامة.

✓ **الأسباب المالية:** يمكن تلخيص الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة في عنصرين أساسيين: أولا "سهولة الاقتراض" حيث أصبح من السهل الحصول على القروض من أجل تمويل النفقات مقارنة بما مضى، وثانيا "وجود فائض في الإيرادات العامة" والذي بدوره يغري الحكومة بالتوسع في الإنفاق عن طريق تنمية خدماتها وتحسين مستوياتها.²

✓ **الأسباب السياسية:** تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها، ويمكننا في هذا المجال إدراج بعض العوامل الرئيسية والمتمثلة في: "انتشار مبادئ الديمقراطية" حيث يترتب عليها زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل، والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها. كما أن "زيادة نفقات التمثيل الخارجي" لتطور العلاقات الدولية، وكثرة عدد الدول المستقلة يؤدي إلى تزايد نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية. بالإضافة إلى "زيادة النفقات العسكرية" والذي يمثل إحدى الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في عصرنا الحاضر³، ويعود ذلك إلى ظهور التكنولوجيا المتطورة في المجال العسكري، مما يؤدي إلى صرف مبالغ ضخمة لأجل الحصول على هذه التكنولوجيا المتطورة.

1- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي (نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص: 69.

2- محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

3- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

2- ترشيد سياسة الإنفاق العام والاتجاهات الحديثة لإصلاحها: تواجه العديد من الدول وضعين متضادين، الأول يتمثل في المزيد من النفقات العامة، والثاني نقص وعدم كفاية الموارد اللازمة. لذلك وجب الاستخدام الأمثل للموارد المتحصل عليها، والتي تغطي على أكمل وجه كل المتطلبات الجديدة، ويقتضي هذا الاختلال حسن استخدام النفقات العامة، أو ما يسمى بترشيد النفقات العامة. لذلك سنتطرق إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام و مختلف مقومات ومتطلبات نجاحه، ثم نتطرق إلى أهم الصعوبات والمشاكل التي تعيق هذه العملية، والاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام.

2-1-1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه: إن التزايد الكبير لحجم النفقات العامة، وكذا نقص الضوابط المتعلقة بترشيد هذه النفقات، أدى إلى الاهتمام بموضوع ترشيد الإنفاق العام وتحديد متطلبات نجاحه.

2-1-1-1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام: توجد مصطلحات كثيرة تهدف إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام ولعل أهمها، أولويات الإنفاق، ضبط الإنفاق، تحسين كفاءة الإنفاق... الخ. وربما يكون مصطلح الترشيد أدق وأشمل هذه المصطلحات، فماذا نعني بالترشيد لغة واصطلاحاً.

أ- الترشيد لغة: إن معنى الترشيد لغة هو الهداية والاعتدال، و هو من فعل رشد، رشدًا، ورشادًا أي اهتدى واستقام، كما يقال فلان رشيد أي انه صائب وحكيم وقراره رشيد¹، ولقد أشار القران الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضع كقوله تعالى " فان أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم... النساء الآية (6)، أي إذا اقتنعتم أن هؤلاء اليتامى قد توفرت لديهم إمكانيات الضبط، وحفظ الأموال وحسن التصرف فيها في أوجه الصلاح والسداد، فيمكنكم أن تعطوهم أموالهم، ومنه يمكن القول أن مفهوم الرشد يعني الاهتداء إلى أوجه الصلاح والسداد وحسن التصرف، وضبط السلوك. ومن هذه التعاريف يمكن القول أن الترشيد من الوجهة اللغوية، يعني الاهتداء إلى الطريق الصواب والاعتدال فيه، وعليه فإنه بالنسبة للسياسة المالية، فان الترشيد يعني سلوك سبيل لا إسراف فيه ولا تقتير.

ب- الترشيد في الاصطلاح الاقتصادي: إن مصطلح الترشيد هو من أحد المصطلحات الأكثر استعمالاً في التحليل الاقتصادي، لكنه يحمل معاني متعددة، حيث يمكن إطلاقه على أي سلوك إذا ما تم إنجازه في إطار مجموعة من المبادئ والمفاهيم المعروفة مسبقاً. لكن المشكلة تكمن في تحديد الإطار العام للمبادئ والمفاهيم، والتي من خلال مدى التوافق والانسجام معها يمكن الحكم على السلوك بالرشادة أو السفاهة، و أن تحديد هذه المفاهيم والمبادئ عملية تخضع لمتغيرات وعوامل متعددة ذات أبعاد تاريخية وثقافية وأخلاقية، وهي تختلف من بلد إلى آخر تبعاً للنظام الاقتصادي المتبع.

نشأ مصطلح الرشادة الاقتصادية و العقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية، التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري، فبالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الاقتصادية تعني التزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة، وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة، سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة. وقد دعا البحث المتقدم في هذا المجال (تخصيص الإنفاق العام) إلى الدراسة

1- المنجد في اللغة العربية، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص: 555.

المقارنة بين الامتيازات المحصلة من كل تخصيص، والتكلفة اللازمة لذلك، وكذا الفرص البديلة. والامتيازات هنا لا تشمل تلك التي يتم تخصيصها مباشرة، وإنما يجب أن يضاف إليها تلك الامتيازات غير المباشرة للمستفيدين المحتملين، بصورة غير مباشرة عن طريق الآثار الخارجية.¹

لو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام، فهو يعني حسن التصرف للدولة في تصريف الأموال دون إسراف ولا تقتير، مع مراعاة البعد الكيفي إلى جانب البعد الكمي، أو بتعبير آخر يمكن القول أن زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفه، وكذا إنقصاه يعتبر تقتيرا. كما أن عدم إتباع مبدأ الأهمية النسبية والترتيب التفضيلي السليم لتخصيص الموارد يعد سفها، كما أنه لا يمكن الحكم على السلوك الاقتصادي بالرشاد و العقلانية الاقتصادية بناء على مؤشر واحد، وإنما يجب أن يتم ذلك في إطار المنهج التحليلي الشمولي.

2-1-2- مقومات ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: إن عملية ترشيد الإنفاق العام ليست بالسهلة، لكنها خطوة ضرورية، وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى توفير ضمانات ومتطلبات كي يمكن إنجازها على أحسن وجه.

أ- عناصر عملية ترشيد الإنفاق العام: تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توافر جملة من العناصر والدعائم التي تركز عليها، ولعل من أهمها ما يلي:

✓ التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل، وذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى، والحد الأدنى للإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي، المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه، وهو الموقف الذي بدوره يحدده النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، بالإضافة إلى الظروف البيئية التي يمر بها المجتمع، و إن كل هذه الاعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، ولو استخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي، لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذا الإنفاق يتحدد إذا ما تم التوصل إلى النقطة التي تتعادل عندها المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة لو بقيت في يد الأفراد ولو قاموا بإنفاقها.²

أن تكون النفقة العامة لإشباع الحاجة العامة، وتجدد الإشارة إلى أن الفكر المالي المعاصر يعتبر ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة، كما يعتبر الخروج عن هذا الركن خروجا عن مبادئ المالية الرشيدة.

✓ إتباع مبدأ الأولوية، حيث أن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع، وتعظيم منفعة استخدامها، وقد تعرض الفكر الاقتصادي على بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ، ومن ذلك تحليل التكلفة والعائد، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة ومستوى العائد تسمح باختيار تلك المشاريع، التي تكون عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها، كما أن إعطاء أوزان ترجيحية للأهداف الموجودة، والآثار المباشرة لكل من هذه المشاريع، يسمح بترتيبها والبدء بأفضلها تحقيقا للمصلحة العامة.

1 - Ande Chaineau, Lexique Economie Général, PUF, 1979, p :154.

2- فرحي محمد، النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1999/1998، ص:286.

التحديد الدقيق لمقدار النفقة العامة المطلوبة، والتوقيت السليم لها، فبالإضافة إلى أن مقدار النفقة العامة يجب أن يكون معياريا، كما يجب أن يتم في الوقت المناسب، دون تقديم أو تأخير، وذلك من أجل تحصيل الأثر المطلوب من الإنفاق العام في حينه، وإلا فإن ذلك يعد مخالفا لمبدأ الرشادة.

✓ كذلك فإن توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجة، وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية.

ب- متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: لضمان نجاح عملية الترشيد لابد من توفر جملة من الدعائم والمتطلبات، التي لا بد منها ونذكر منها:¹

إرادة سياسية قوية: حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد.

✓ كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها، فإن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة، في غياب جهاز إداري كفاء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام، حيث نجد - خاصة في الدول النامية- ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة و لما يتوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة والتي تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاعتناء، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به.

✓ توفر نظام محاسبة ورقابة فعال، بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، وبمكثتها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدول التزامها بنشر نتائج نشاطها، واطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به.

2-2- صعوبات ومشاكل ترشيد سياسة الإنفاق العام: إن عملية ترشيد سياسة الإنفاق العام لا تتم على أكمل وجه، وذلك لوجود عدة نقائص وصعوبات تعيق هذه العملية والتي نلخصها فيما يلي:

2-2-1- مشكلة التصنيف أو التبويب: إن البحث في ترشيد سياسة الإنفاق العام، يقتضي من جهة دراسة التكلفة اللازمة لكل مهمة تقوم بها الدولة أو إحدى مصالحها المختصة، ولكن التصنيف المعمول به وخاصة في الجزائر، ينص على تخصيص الاعتمادات لتلك الهيئات على أساس أنها وحدات إدارية تقوم بالإنفاق في مجال محدد، فالتصنيف حسب الوزارات مثلا لا يسمح بإبراز تكلفة الوظيفة المقصودة لأسباب كثيرة منها:

- الوظيفة الواحدة تتطلب تضافر عدد من الإدارات المتواجدة في وزارات مختلفة.
 - إذا تم تخصيص وزارة كاملة لوظيفة معينة، فإن ذلك التخصيص قد يكون مرحليا، لكون التقسيمات ذاتها تخضع لتصور كل سلطة للهيكل الإداري الذي يمكنها من تحقيق أهداف سياستها.
2-2-2- مشكلة البيانات الإحصائية: إلى جانب مشكلة تحديد مجالات الإنفاق، هناك مشكلة أخرى تتعلق بمسألة توافر البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى عدم استمراريتها، أو عدم تجانسها إذا توافرت. لذلك يجد الباحث في مجال سياسة الإنفاق العام وكيفية ترشيدها صعوبة كبيرة لإيجاد النماذج المستخدمة في إعداد السياسات اللازمة، وذلك لتضارب الإحصائيات والبيانات من هيئة لأخرى، وفي بعض الأحيان في نفس الهيئة.

2-2-3- مشكلة توازن الميزانية: إن الحجج المقدمة لهذا الغرض كثيرة جدا، وأنه ما دام يتعين على العائلات الحصول على موارد تكون كافية لتغطية نفقاتها، فإن سياسة الدولة يجب أن لا تخرج عن هذا المبدأ، وأنه إذا استمرت الدولة في قبول العجز، فإنه سيؤدي إلى ارتفاع الديون الوطنية، وهو أمر يجعل الاقتصاد في وضعية غير لائقة، ويمكن البرهان على أنه حسب التصور الكنزي، فإن توازن الميزانية يمكن أن يعمل على زيادة الانكماش، أو التضخم.¹

2-3-3- الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام: إن الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام منبثقة أساسا من البرامج والإصلاحات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث يعمل صندوق النقد الدولي على توجيه سياسة الإنفاق العام وفق مجموعة من المعايير، يعتقد أنها تقلل من هدر وتبذير الأموال العمومية، وتعمل هذه المعايير وفق ثلاثة محاور:

2-3-1- تخفيض الإنفاق: بحيث يجب على الدولة أن تتخلى عن الخدمات التي يمكن أن تتركها للقطاع الخاص، وكذلك العمل على رفع كفاءة المؤسسات العمومية بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للقطاع الخاص (كمشاريع البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية، الأمن... الخ). وتمس هذه التخفيضات في النفقات العمومية خاصة "الأجور" وذلك بتخفيض الكتلة الأجرية عن طريق الضغط على التوظيف العمومي، بحيث يتم إلغاء الوظائف المؤقتة، والتقاعد المسبق، وتوقيف التوظيف. كما يقترح صندوق النقد الدولي التخفيض من الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية، وفي هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي أدت إلى إجبار السلطات العمومية على تخفيضات في الإنفاق الحكومي، فلقد انخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في 15 بلدا عالية المديونية في المتوسط بمعدل يزيد عن 18% في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، حيث عرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا يتجاوز 35%، في حين عرف الإنفاق الجاري انخفاضا قدره 8%. وكل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى التقليل من عجز الموازنة، التي كانت تشهد عجزا كبيرا وكذا التقليل من حجم المديونية وتسييرها، كما أن كل هذه الإجراءات تندرج ضمن سياسة ترشيح النفقات العامة، ولكن دون المغالاة في سياسة التقشف فتصبح آثار هذه السياسة سلبية.²

1 - Alain Barrer, Politique Financière, Dalloz, Paris, 1958.p :314 -317.

2- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

2-3-2- إعادة توجيه الإنفاق العام: وذلك بتغيير هيكل الإنفاق العام والاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويشمل هذا التوجيه ما يلي:¹

✓ **تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج:** وهذا من خلال الاهتمام بإقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، وذلك لأن تكلفة المشاريع الضعيفة الإعداد أو التنفيذ يمكن أن تكون عالية. وتصبح فعالة عندما تكون في إطار سياسات عامة لتصحيح تشوهات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والسلع، ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة، وليس الأنشطة التي تنافسها.

✓ **الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات:** وهذا بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية من اجل ضمان نجاحها، لان عدم كفاية الإنفاق على التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل: التعليم، الصحة الخ. ويؤدي عدم كفاية الإنفاق على الصيانة إلى التدهور السريع في رأس المال المادي.

✓ **الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة:** وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية بتشيطه للعمل وخفض الإنتاجية من جهة، وبين اعتبار القطاع العام كملاذ للعمال، وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل. ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العام، وهذا بالبحث عن أفضل البدائل التي يستخدم فيها الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف و ذلك بدراسة معمقة لجدوى المشاريع وتكاليفها ومدى تحقيقها للهدف المسطر.

✓ **العمل على محاربة التبذير و الإسراف في الاستهلاك العمومي:** وذلك بتخفيض أشكال الاستهلاك الحكومي، والذي يكون أقل إنتاجية أو عديم الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الادخار الوطني، والحد من اللجوء إلى زيادة الأعباء الضريبية.

2-3-3- اتجاهات الإصلاح في عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة: ذلك لأن تحسين كفاءة وترشيد الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة، وكذلك في وضع الميزانية وتنفيذها، لأنه لا يكفي تخصيص النفقات على مختلف القطاعات حتى تتحقق الأهداف المسطرة، وإنما يجب مراقبة تنفيذ هذه النفقات حتى لا تتجه إلى غير ما خطط له.²

2-3-4- ترشيد السياسة الإنفاقية في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء: يتم ترشيد السياسة الإنفاقية في هذا المجال من خلال تبني عدة استراتيجيات تتضمن ما يلي:

✓ **تحقيق النمو الاقتصادي العام:** ويقصد بذلك أن ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجالات الاقتصادية، بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل، وذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة في فرص العمل، والموارد المالية للدولة بصفة عامة، والتي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف التخفيف من حدة الفقر في الأجل الطويل.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص:192.

2- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي " دراسة تحليلية تقييميه"، الإسكندرية، 2000، ص:131.

✓ إقامة برامج إنفاق عام موجهة لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء، ورفع معدلات إنتاجيتها بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب تقديم الائتمان المناسب لصغار المزارعين، أضف إلى ذلك تحسين الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب.

✓ إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية الأولية، إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة وتطوير مشروعات الصرف الصحي. ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا المجال بأهمية توجيه أقصى قدر ممكن من منافع تلك البرامج إلى الطبقة المستهدفة من المستفيدين، علاوة على أحكام الرقابة على تلك التكاليف الإدارية لمثل هذه البرامج بما يضمن ارتفاع درجة كفاءتها.

3- آثار النفقات العامة: تكمن أهمية دراسة آثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغراضا دقيقة، وبالتالي إمكانية استعمالها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. إذ متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق كوسيلة لتحقيق الأثر، إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية.¹

يمكن اختصار أهم آثار النفقات العامة، في الآثار المباشرة والتي تؤثر على كل من الإنتاج الوطني، الاستهلاك، إعادة توزيع الدخل، أثر النفقات العامة على التشغيل (التوظيف). والآثار غير المباشرة والتي تشمل كل من أثر المضاعف وأثر المعجل.

3-1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة: تؤدي النفقات العامة إلى إحداث آثار على الاقتصاد، وذلك لتخلي هذه النفقات عن طابعها الحيادي التقليدي، حيث أصبحت أداة هامة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وبذلك فلنفقات العامة عدة آثار يمكن تلخيصها فيما يلي:

3-1-1- أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني: تنحصر الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني على المقدرة الإنتاجية للمجتمع، ويمكن التعرف على آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني بفرض ثبات حجم الطلب الكلي الفعال، وذلك بالتمييز بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية، فالنفقات العامة تمثل جانبا هاما من الطلب الكلي في إطار الدولة المعاصرة، وبالتالي فهي تؤثر على الناتج الوطني الجاري². إن تأثير النفقات العامة على الدخل يتوقف على وسائل تمويله، وكذا طريقة استخدامه، وكذا نوعيته. وستتطرق لهذه النقطة بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

3-1-2- أثر النفقات العامة على الاستهلاك: يمثل الاستهلاك جانبا هاما من الإنفاق العام، وذلك عن طريق الطلب المباشر على السلع والخدمات الاستهلاكية. إذ تنطوي النفقات العامة على شراء خدمات استهلاكية

1- محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

2- يونس احمد البطريق، عبد العزيز علي السوداني، اقتصاديات النشاط الحكومي " تحليل قرارات الإنفاق العام"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص: 226.

(كالخدمات على الصحة، الأمن، الدفاع... الخ). وكذلك شراء سلع استهلاكية. كما قد ينطوي هذا الإنفاق على توزيع دخول نقدية تخصص للاستهلاك، ومنه تتوقف آثار النفقات العامة على الاستهلاك على نوع هذه النفقات وظروف الفئة التي تحصل عليها.¹

3-1-3- أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل: يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة من هذا الدخل. وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل بطبيعة طريقة الإنتاج، وتعتبر سياسة الإنفاق العام كوسيلة لتقليص الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة، وتقليصاً للفوارق الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام لرفع مستوى المدخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية. ويظهر هذا الأثر أكثر عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات مرتفعة الدخل، وتقوم النفقات العامة بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل للأفراد ذوي الدخل المحدود.

3-1-4- أثر النفقات العامة على الأسعار: من المعلوم أن الإنفاق الحكومي يكون أثره على الأسعار أكبر إذا ترتب على الإنفاق زيادة صافي ما بحوزة الأفراد من أصول، عكس ما إذا ترتب على هذا الإنفاق تغيير في هيكل الأصول التي يملكوها. وبذلك فإن الإنفاق الحكومي الذي يرمي إلى إنقاص حجم الديون بسداد جانب منه، أو شراء بعض السلع من الأفراد يكون أقل فاعلية في التأثير على مستويات الأسعار من الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد، كما هو الحال بالنسبة لما تدفعه الحكومة من منح للعاملين بها، أو ما تؤديه من إعانات اجتماعية للفقراء.

3-1-5- أثر النفقات العامة على التوظيف (التشغيل): تهدف معظم السياسات الاقتصادية في عصرنا الحاضر إلى محاربة البطالة، وزيادة التشغيل بغية الوصول إلى العمالة الكاملة، وتحقيق هذه الأخيرة إذا لم ترتفع البطالة عن معدل البطالة الطبيعية. ويرجع السماح بهذه النسبة إلى سوء تنظيم العمل، مما يتطلب فترة معينة ليحدد العامل الوظيفة التي تتفق وكفاءته²، ويختلف معدل البطالة الطبيعية من اقتصاد إلى آخر حسب ظروف كل اقتصاد. يمكن إبراز أثر النفقات العامة على التشغيل (التوظيف) من خلال استعمال هذه النفقات في التوظيف في القطاع العمومي، وهذه النفقات تكون على شكل أجور أو مرتبات، وذلك يؤدي إلى تنامي حجم القطاع العام، وزيادة التكاليف المالية للدولة، كما يمكن التأثير على التشغيل من خلال النفقات العامة عن طريق استثمار هذه الأموال، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وزيادة الإنتاج الوطني. وهذا ما اهتم به كينز في معالجته لموضوع البطالة وأسبابها، حيث انتقد الفكر الكلاسيكي القائم على أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وأن علاج البطالة لا يتأتى إلا بمضاعفة الإنتاج، داعياً إلى التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل حسب رأيه بزيادة الإنفاق الكلي، ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم، وهذا ما ينعكس إيجابياً في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة. ويمكن للحكومة تحقيق هذه الزيادة عن طريق إحداث تغييرات في سياسة الإنفاق العام تبعاً لتغير سياسة الإنفاق الخاص الفردي بما يكفل تحقيق المزيد من العمالة، ففي فترة الرخاء عندما يزداد الإنفاق الخاص إلى

1- يونس احمد البطريق، عبد العزيز علي السوداني، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

2- فوزت فرحات، المالية العامة، الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001، ص: 317.

درجة تهدد بالتضخم، تلجأ الدولة إلى الحد من إنفاقها، لكن في فترة الكساد تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق العام لتعويض النقص الحاصل في الإنفاق الخاص.

3-2- الآثار غير المباشرة للنفقات العامة: يمكن توضيح الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعدل¹، ويطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد، أما أثر المعدل فيطلق على الاستثمار المولد، وستتطرق لأثر النفقات العامة غير المباشرة من خلال أثر المضاعف و أثر المعدل.

3-2-1- أثر المضاعف: Effet multiplicateur: يمكن توضيح فكرة المضاعف بأن زيادة النفقات العامة التي يوزع جزء منها في شكل أجور ومرتبوات وفوائد أو ريع لصالح الأفراد، والذين بدورهم يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة، ويقومون بادخار الجزء الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، وهذا الادخار يتجه للاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخل من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج - الدخل - الاستهلاك - الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسبة مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف، وستتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث المتعلق بدور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي.

3-2-2- أثر المعدل: Effet accélérateur: يقصد بالمعدل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعدل. وحقيقة الأمر أن زيادة الدخل - كما رأينا - يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات والآلات اللازمة لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني، تسمح كذلك بإحداث زيادة في الاستثمار - بمرور الوقت - بنسبة أكبر، كما أن أثر المعدل شأنه شأن أثر المضاعف فهو يختلف من قطاع لآخر.

المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة وأثرها على النشاط الاقتصادي.

لقد استعمل عجز الموازنة كأداة من أدوات السياسة المالية من طرف الاقتصادي الإنجليزي كينز، حيث كان سابقاً عجز الميزانية مشكلة اقتصادية يجب محاربتها والتخلص منها، إذن أن رواد النظرية الكلاسيكية يؤمنون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فيرون ضرورة توازن الميزانية حيث لا يمكن للدولة أن تكون نفقاتها أكبر من إيراداتها. أما كينز وعلى اثر الأزمة العالمية (أزمة قصور الطلب) فرأى بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي حتى ولو سبب عجز في الميزانية، ولمعرفة اثر عجز الموازنة على النشاط الاقتصادي يجب أولاً معرفة مفهومه وأنواعه وكيفية تمويله.

1- محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

1- مفهوم عجز الموازنة وأسبابه: لقد تطور مفهوم العجز الموازي مع تطور النظريات الاقتصادية، كما تعددت أسبابه بتطور دول الدولة وتزايد تدخلها في النشاط الاقتصادي، ولذلك ارتأينا أن نعرف العجز الموازي وأهم أسبابه.

1-1- مفهومه: يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة اقل من النفقات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية. وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداتها، وقد يكون مقصودا نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما يعرف بسياسة عجز الميزانية.¹

1-2- أسباب العجز الموازي: يمكن أن يحدث عجز في الموازنة نتيجة عدة أسباب، كحدوث أخطاء في تقدير الإيرادات والنفقات، أو عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات، أو حتى عجز مستمر ناتج عن تزايد مستمر في النفقات بدون زيادة في الإيرادات. ويمكن إدراج أهم الأسباب التي تؤدي إلى العجز الموازي فيما يلي:

1-2-1- انخفاض الإيرادات العامة: والتي يمكن أن تحدث نتيجة:²

✓ ضالة الجهد الضريبي: أي انخفاض في الطاقة الضريبية والتي تعني نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي الوطني، وهذا نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض الوعي الضريبي.

✓ الاعتماد على الضرائب غير المباشرة: تعتمد الدول النامية على هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون وفرة في حصيلتها، ومن جهة أخرى يعمل هذا النوع من الضرائب على زيادة العجز الموازي لأنه يعمل على زيادة المستوى العام للأسعار.

✓ الاعتماد على ضرائب قطاع التجارة: حيث تذبذب حصيلة هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون فيها أسعار المواد الأولية المصدرة غير مستقرة نتيجة لتغير معدلات الطلب عليها في الأسواق العالمية.

1-2-2- ارتفاع النفقات العامة: من بين العوامل التي تساعد على تزايد النفقات العامة ما يلي:³

✓ الأخذ بنظرية العجز المنظم: والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الكساد يحدث تأثيرا مباشرا على زيادة الإنتاج والدخل.

✓ اتساع نطاق الدولة: حيث تزداد النفقات العامة لعدد من المشروعات الصناعية الكبرى التي يحجم عنها الخواص، وهي ذات أهمية لعملية التنمية مما يستدعي تمويلها من طرف الدولة، حيث أن يزداد الوزن النسبي للإنفاق الاستثماري.

✓ تدور قيمة العملة: انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يستدعي زيادة النفقات العامة التي تكون في شكل زيادة في الدخول الاسمية وليس الحقيقية.

1 - - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

2 - حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

3 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

✓ تزايد الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية: وهذا استجابة لضغوط الطلب المحلي الناتج عن التركز السكاني في العواصم، خاصة في الدول التي ينتشر فيها مجانية التعليم والصحة.

✓ زيادة عدد السكان: هذه الزيادة تقابلها الدولة بزيادة في النفقات الاجتماعية.

✓ زيادة النفقات العسكرية: حيث يزداد هذا النوع من النفقات في ظل تفاقم الصراع في العالم، خاصة في الدول النامية التي تعرف حروب أهلية والتسابق نحو التسليح

2- العجز الموازي في الفكر الاقتصادي وأنواعه: يعد عجز الموازنة العامة احد القضايا التي لاقى اهتمام المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وصولا للاقتصاديين الكنتيين، ولا تزال هذه القضية احد القضايا التي تشغل الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء.

2-1- مفهوم العجز الموازي عند الكلاسيك وعند كينز: لقد تطور مفهوم العجز الموازي بتطور النظريات الاقتصادية، والتي كانت بعضها امتداد للنظريات السابقة، وعضها الآخر جاءت منتقدة تماما للنظريات السابقة، وسنقتصر في دراسة مفهوم العجز الموازي على النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنتية، باعتبارها نظريتين متناقضتين خاصة في جانب السياسة المالية وتدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2-1-1- المدرسة الكلاسيكية والعجز المالي: تبنى الفكر الاقتصادي مبدأ حياد الدولة، وعدم تدخّلها في النشاط الاقتصادي (الدولة الحارسة)، أي حياد السياسة المالية، و مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة، وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة، ويرجع تبنى هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من الحجج منها:¹

✓ أن اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص (الاستثمار الخاص) للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.

✓ أن اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا، حيث تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للموازنة العامة في السنوات المقبلة.

✓ عدم توازن الموازنة يساهم في نمو الإنفاق الحكومي، وتؤدي اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.

✓ أن وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، ولما كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود، وبالتالي سوف تنخفض قيمتها مما يحدث زيادة الأسعار وهذا ما يؤدي إلى استمرار العجز أي الدخول في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني وتعميد الموازنة.

2-1-1- المدرسة الكنتية والعجز المالي: رفض كينز قانون ساي للأسواق، وهو أحد مبادئ النظرية الكلاسيكية، وأشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي تعيد الاقتصاد إلى حالة التوازن تلقائيا. كما اقر بواقعية البطالة الإجبارية ومن ثم عدم وجود الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل، كما أن الأجور والأسعار إلا تتسم بالمرونة التامة التي اقراها الكلاسيك. ولهذا اقترح كينز تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التوظيف الكامل وإعادة التوازن الاقتصادي، و ذلك عن طريق تفعيل السياسة المالية للدولة. حيث سمح كينز بعدم الالتزام بمبدأ توازن الميزانية وان عجز الميزانية يكون مرغوبا فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل

1- Jesse.v.Burkhead, The Balance Budget in Reading in Fiscal Policy, The American Economic Association Richard, INC, 1955, P: 13-17.

والناتج. عند حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب يتعرض الاقتصاد إلى حدوث بطالة، والتي يمكن القضاء عليها من خلال التمويل بالعجز (عجز الموازنة) من خلال زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار. وأيضاً عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار.

مما سبق نخلص إلى أن الفكر الكنتزي يؤمن بفعالية السياسة المالية، وعليه ينصح بها حتى على حساب عجز في الميزانية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي العام. وهذا الفكر هو الذي يدعم سياسة عجز الميزانية.

2-2- أنواع العجز الموازني: مما سبق يمكن أن نخلص إلى ثلاثة أنواع من العجز الموازني:

✓ عجز موازني تعترف به السلطة التنفيذية ويظهر عند اعتماد الموازنة أي يكون في بداية السنة المالية.
 ✓ عجز بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة النفقات غير مماثلة لزيادة الإيرادات العامة.
 ✓ عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الميزانية، أي أن هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية ولم يكن موجوداً في بداية السنة المالية، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الآخر عن تغيير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الميزانية من خلال ما سبق يمكن أن نعدد أنواع العجز الموازني من الناحية المحاسبية كما يلي:

- العجز الشامل: هو يعبر عن الفرق بين إجمالي النفقات العامة وإجمالي الإيرادات العامة.
- العجز الأساسي: هو الفرق بين العجز الجاري والفوائد على الديون المتعاقد عليها سابقاً.
- العجز التشغيلي: هو ذلك العجز الناجم عن طريق ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي آثار التضخم.
- العجز الهيكلي: هو الفرق بين العجز الشامل والعجز الصافي، و هو ذلك العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة للتغلب عليه.

3- التمويل بالعجز كسياسة مالية مؤثرة في النشاط الاقتصادي: لقد لقي تمويل الاقتصاد عن طريق عجز الموازنة جدلاً كثيراً وعدة وجهات نظر، وذلك لخطورة هذا النوع من التمويل، ولذلك ارتأينا أن نتطرق في البداية إلى مختلف وجهات النظر ثم بعدها نتطرق إلى آثار هذا النوع من التمويل.

3-1- وجهات النظر في التمويل بالعجز: لقد اختلف الاقتصاديون في نظرية التمويل بالعجز حيث ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي:¹

3-1-1- الاتجاه المؤيد لنظرية التمويل بالعجز: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن هذا التمويل يحقق ما يلي:

- ✓ تشجيع الاستثمار وتسريع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ خلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية الجديدة مصدر التمويل.
- ✓ التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل.

1- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص: 18.

3-1-2- الاتجاه المعارض لنظرية التمويل بالعجز: وحججهم على ذلك، أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظرا لان البلدان التي تلجأ إليه غالبا ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفا، والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعا، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة وضعف الادخار وتردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الضعيفة (المحدودة)، ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع. وعلى هذا الأساس ناد أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي، لان ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة.

3-1-2- الاتجاه المعتدل لنظرية التمويل بالعجز: يرى هؤلاء الاقتصاديون أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وان يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج.

3-2- صيغ تمويل العجز الموازي وآثارها: إن الأثر الذي يحدثه التمويل بالعجز يكون حسب طريقة تمويل هذا العجز، أما الآثار على النشاط الاقتصادي فهي نفسها الآثار الذي رأيناها في كل من سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية.

3-2-1- تمويل العجز عن طريق الاقتراض: يمكن أن نمول العجز المحدث في الميزانية عن طريق الاقتراض، وهذا الاقتراض إما يكون داخلي عن طريق طرح الخزينة العامة لسندات تباع لدى البنوك والمؤسسات المالية المجرودة في السوق المالي والنقدي المحلي، وإما تكون قروض خارجية حيث تباع هذه السندات في الأسواق المالية الدولية، أو عن طريق الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية والنقوية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.¹ تلجأ الدولة إلى هذا النوع من التمويل للعجز في حالة ما إذا كانت المديونية الداخلية والخارجية لها منخفضة، أما إذا كانت مرتفعة فإنها تختار طريقة أخرى للتمويل. لان الاستمرار في هذا النوع من التمويل سيحدث لها آثار سلبية مستقبلا والمتمثلة في ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية. فإذا كان من الممكن التحكم والسيطرة على المديونية الداخلية فان المديونية الخارجية صعب التحكم بها، وبالتالي تؤدي إلى التبعية الاقتصادية للدول الدائنة وكذلك عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية وذلك لأجل تسديد هذه الديون وخدماتها.

3-2-2- تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي: يتم هذا النوع من التمويل عن طريق لجوء الخزينة العامة للبنك المركزي لطلب إصدار كتلة نقدية جديدة دون أن يقابلها غطاء حقيقي، وتتهدد الخزينة بإرجاع هذه الأموال لاحقا، وبذلك يمكن للدولة عن طريق هذا الإصدار النقدي الجديد أن تمول نفقاتها العامة بموارد غير مملوكة لها، أو غير حقيقية.²

لإنجاح هذا النوع من التمويل يجب توفر عدة شروط نذكر منها:

- ✓ أن يكون الجهاز الإنتاجي في هذه الدولة مرنا وليس جامدا.
- ✓ توجيه الإصدار النقدي الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار لاحقا.
- ✓ ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وبمجموعات صغيرة.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 223.

2- نفس المرجع، ص: 227.

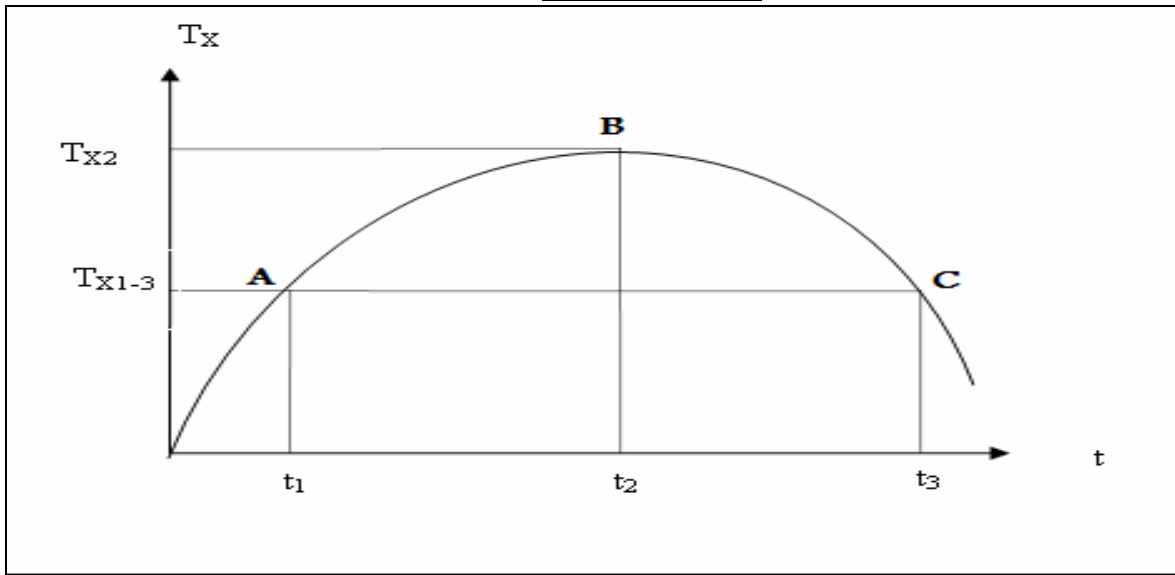
✓ تصافر السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية أي يسببها هذا الإصدار.

إذا لم تتوفر الشروط السابقة فان تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي سيؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد، والمتمثلة أساسا في ظهور الآثار التضخمية للأسعار، لأنه تصبح قيمة الكتلة النقدية المتداولة أكبر من قيمة السلع والخدمات الموجودة ، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة وحتى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادية.

3-2-3- تمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب: يمكن للدولة أن تمول عجز ميزانيتها من خلال زيادة الضرائب، سواء إضافة ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الموجودة، ولكن استعمال هذه الطريقة يتطلب ضغط ضريبي منخفض نوعا ما، حيث يوجد معدل ضغط ضريبي أمثل لا يجب تحطيه، فإذا كان معدل الضغط الضريبي أكبر من هذا المعدل فان الحصيلة الضريبية تبدأ في الانخفاض رغم زيادة معدل الضريبة وهذا ما يعرف بـ (أثر لافر)، وتنخفض الحصيلة الضريبية نتيجة اتجاه المكلفين بالضريبة نحو التهرب الضريبي والغش الضريبي.¹

الشكل التالي يوضح لنا اثر لافر للضغط الضريبي:

الشكل رقم (2-1): منحنى لافر



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجامعية، الجزائر، 2003، ص:100.

حسب المنحنى نلاحظ أنه رغم زيادة في المعدل الضريبي من (t_1) إلى (t_3) إلا أن الحصيلة الضريبية تبقى نفسها (T_{X1-3}) ، و بمعدل ضريبي (T_2) نحصل على حصيلة ضريبية أكبر حيث (T_{X2}) . وبالتالي النقطة A و C تعطينا نفس الحصيلة الضريبية رغم الفرق الكبير في معدل الضريبة t المطبق في الحالتين، أما الحالة B فتمثل الحالة الأمثل لمعدل الضريبة t_2 . و بالتالي يمكن للدولة الرفع من معدل الضريبة إلى غاية t_2 ، وأي زيادة فوق هذا المعدل لا ترفع من الحصيلة الضريبية وتكون النتيجة عكسية.

1- لمزيد من التفصيل: انظر التهرب الضريبي ص: 82 من هذا الفصل.

غير أن منحني لافر ينطوي على بعض الغموض لكونه قدم حالة مصاغة لا يمكن ترجمتها إلى أرقام قصد معرفة العتبة الحقيقية و المثلى لمعدل الضغط الضريبي، و التي يجدر الوقوف عندها. و أن ما جاء به لافر قد تم الإشارة إليه من قبل العلامة ابن خلدون إذ اعتبر أن الإسراف في الجباية مضر بالعمران و قد يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية.

المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي، على عكس الدول النامية التي تتسم اقتصادياتها بالضعف وعدم المرونة في جهاز الإنتاج، وعدم قدرته على تشغيل الموارد الإنتاجية العاطلة واستغلال المتاح منها، كما أنها تعاني عجز كبير في موازاتها العامة. ولدراسة خصائص ومميزات السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية يجب أولاً دراسة مفهوم الاستقرار الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة

لدراسة خصائص السياسة المالية في الدول المتقدمة، يجب أولاً دراسة مفهوم الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، لأنه الأساس في بناء السياسة المالية.

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة: إن السمة المميزة للنشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة هي حتمية تعرضها للتقلبات الاقتصادية ضمن ما يعرف بالدورات الاقتصادية، وإذا كانت أزمات التضخم والبطالة لها آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة على فآت عريضة من المجتمع، وخاصة ذوي الدخول الثابتة، فقد ظهرت الحاجة إلى سعي الدولة للتحكم في مدى الدورات الاقتصادية وتخفيف آثارها السلبية، وذلك من خلال إجراءات السياسة الاقتصادية. وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول يتمثل في الوصول إلى التشغيل التام مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في مستوى الأسعار، غير أن المقصود بالشغيل التام ليس الوصول إلى معدلات بطالة معدومة وإنما ضغطها إلى ذلك الحيز الذي لا يسمح إلا بما يسمى البطالة الاحتكاكية¹. كما أن المقصود بالاستقرار في المستوى العام للأسعار ليس الثبات المطلق، وإنما تثبيت معدل الزيادة في حدود دنيا يمكن السيطرة عليها، ولقد أضاف الفكر الاقتصادي بعداً آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في استقرار ميزان المدفوعات، وبالتالي فبرنامج الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يهدف إلى أربعة أهداف رئيسية:²

- ✓ التشغيل التام، وذلك إذا لم يتجاوز معدل البطالة 4%.
- ✓ النمو الاقتصادي السريع، حيث أن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل التام هو 4%.
- ✓ استقرار الأسعار، وذلك من خلال زيادة سنوية لا تزيد عن 1% في أسعار الجملة و 2% في أسعار المستهلك.

1- البطالة الاحتكاكية هي البطالة الناتجة عن تغيير الأفراد لوظائفهم، حيث يلزمهم فترة معينة للحصول على وظائف جديدة، ولكن هذه الفترة تكون قصيرة جداً. و لذلك لا يمكن الحصول على معدل بطالة مساوي للصفر لوجود هذا النوع من البطالة.

2- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي " دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص: 71.

✓ توازن ميزان المدفوعات.

و بالتالي فان معالم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة تتمثل في تحقيق مستوى معتبر من تشغيل الموارد الاقتصادية، وبالتالي الرفع من النمو الاقتصادي، وتحقيق قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى إحداث استقرار اقتصادي مع العالم الخارجي.

2- السياسة المالية في الدول المتقدمة: كما رأينا فان اقتصاديات الدول المتقدمة تتميز باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي. ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات. نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية، مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار في حالات الكساد مما يؤدي إلى انتشار البطالة في هذه الدول، ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة، وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل.

في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أن الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، فتظهر الاندفاعات التضخمية. ولذلك تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار، أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وتجنبه من ضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى.¹

وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافيا لحدوث تضخم نقدي.

بين كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم، والخلل في الاستقرار الاقتصادي. وقد ركز لحل مشكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال

طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملاء الفجوة بين الدخل والاستهلاك. وبعد كينز بين علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض كينز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل، ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضا لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإن زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال. و عليه فسيكون

1- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 341.

هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل.

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالاً أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول النامية.

لدراسة خصائص السياسة المالية في الدول النامية، يجب أولاً دراسة مفهوم الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، لأنه مهم جداً في تحديد و بناء السياسة المالية.

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية: يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الخارجية، وذلك بسبب ما تعانيه هذه الدول من اختلالات هيكلية في بنيتها الاقتصادية وضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث تعتمد هذه الدول على إنتاج وتصدير سلعة واحدة من السلع الأولية. ولذلك تختلف أهداف الاستقرار الاقتصادي بهذه البلدان عن البلدان المتقدمة، فمن الخطأ القول أن مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو المحافظة على التشغيل التام لان الجانب الأكبر من هياكل الإنتاج غير موجودة في هذه الدول، ومن اجل التفصيل أكثر في هذا الموضوع نقوم بمقارنة بسيطة بين الدول النامية والمتقدمة في بعض القضايا:¹

✓ **مشكلة البطالة:** في الدول المتقدمة تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي علاج مشكلة البطالة الدورية المرتبطة بالأزمات الاقتصادية، أما في الدول النامية فيستهدف الاستقرار الاقتصادي في البحث عن حلول للبطالة الهيكلية المرتبطة بتخلف هياكل الإنتاج.

✓ **مشكلة التضخم:** تهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي بالبلاد المتقدمة إلى علاج الموجات التضخمية التي تنتج عن الدورة الاقتصادية، أما في البلدان النامية فان مشكلة التضخم ترجع لاختلالات هيكلية والاعتماد الكبير على العالم الخارجي فيما يتعلق بالمواد الغذائية ورأس المال الأجنبي (التضخم المستورد).

✓ **ميزان المدفوعات:** إن اختلال ميزان المدفوعات في الدول المتقدمة ليس ناتج عن اختلالات اقتصادية، وإنما ناتج عن العلاقات و المبادلات الكثيرة مع باقي العالم الخارجي، وهو محصلة نهائية لقوى الصراع و المنافسة القائمة بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية. أما في الدول النامية فان اختلال ميزان المدفوعات ناتج عن اختلالات داخلية بين هيكل الإنتاج الوطني وهيكل الطلب الكلي، وكذلك الاختلال بين قوة الاستهلاك وقوى الادخار، واختلالات بين حجم الاستثمار ومصادر التمويل المحلية.²

1- للتفصيل أكثر في هذه النقطة يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:

- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، " النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 150-191.

2- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

2- السياسة المالية في الدول النامية: كما رأينا سابقاً فالدول النامية تتميز بتدني الدخل الوطني، ومنه تدني في متوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جداً من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي. كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية و الفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، كذلك انخفاض الاستثمار الإنتاجي و ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية... الخ. تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي، وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة، وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخماً. كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة، وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.

و لما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية، يعتمد أساساً على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لا بد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان. ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلاً عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزءاً من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصادياً، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي.

وللإشارة فإن أدوات السياسة المالية، كما جاءت في الفكر الكينزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة. ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، قصد تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد. ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً، بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفترض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيراً لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلاً، إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساس السياسة المالية في البلدان النامية.¹

كما تهدف السياسة المالية كذلك في الدول النامية إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها

1- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 347.

الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال. كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.

مما سبق نجد بان للسياسة المالية دور هام في اقتصاديات الدول النامية، إلا أن هذه السياسة تواجه عدة مشاكل في عملية تطبيقها، ومن أهم هذه المشاكل نجد:¹

✓ عدم توفر جهاز مالي كفوٍ يستطيع أن يقدر حجم النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة، وذلك لعدم الالتزام بالأمانة الوظيفية للقائمين على أمور المال العام، وكذا ضعف الانتماء الوطني مما يشجع على التسبب في العمل و الإهمال.

✓ الخلط بين التنظيم السياسي المالي و التطبيق للسياسات المالية فكثير من الدول تتحدث عن تطبيق الموازنة الصفرية وهي لم تطبق بشكل جيد الموازنة التقليدية، ويظهر هذا الخلط من خلال إتباع نظام محاسبي قديم، بالإضافة إلى عدم استخدام الأساليب الكمية المتطورة في التحليل والقياس، وكذا عدم الالتزام بقوانين المالية وتدخل الأمور الشخصية في تطبيق السياسات المالية.

✓ البيروقراطية في عمليات الإنفاق والحصول على المال.

✓ خضوع إعداد الموازنة وقرارها إلى اعتبارات شخصية وليس إلى اعتبارات موضوعية علمية، مما يؤثر على تقدير الإيرادات والنفقات.

نخلص مما سبق أن السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وذلك نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها، وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا لتطور البنيان الاقتصادي، وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا، ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية.

1- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 213.

خلاصة الفصل

السياسة المالية هي فن استخدام الموازنة العامة للدولة من اجل التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل خاص. وتستخدم لذلك وسيلتين أساسيتين والمتمثلتين في الإيرادات العامة (المتمثلة في السياسة الضريبية) وكذلك النفقات العامة، واستخدام هذين السياسيتين يمكن أن يحدث عجز في الموازنة العامة مما أدى إلى ظهر سياسة ثالثة والمتمثلة في سياسة عجز الموازنة والتي ظهرت أساسا بظهور التفكير الكنزري بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929. و عليه ازدهر استخدام السياسة المالية كآلية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي وإحداث تنمية مستدامة.

كما رأينا بان أهداف السياسة المالية تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، حيث تهدف في الدول المتقدمة إلى مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد. أما في الدول النامية فإنها تهدف إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، كما تستخدم لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وذلك نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها. ونظرا لضعف النمو الاقتصادي في الدول النامية فان أهم هدف للسياسة المالية هو تحفيز النمو الاقتصادي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، لأنه لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية مستدامة دون وجود معدل نمو معتبر ومستدام. ولذلك ارتأينا أن نخصص فصلا كاملا لعلاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

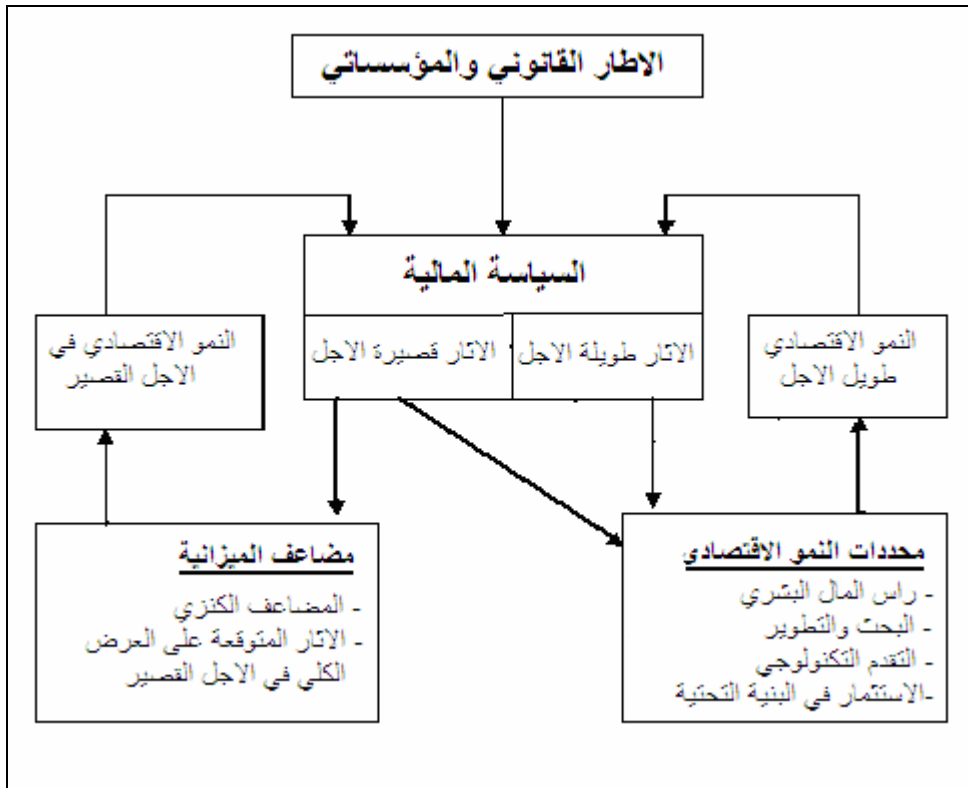
دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي

تمهيد:

عند تناولنا في الفصل السابق لأدوات السياسة المالية وآثارها على النشاط الاقتصادي، وجدنا بأنها تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي. وعند تحليلنا لدور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي يجب الأخذ في الحسبان الفترة التي تؤثر فيها السياسة المالية على النمو الاقتصادي، فإذا كانت قصيرة الأجل فنكون بصدد التحليل الكينزي قصير الأجل (النمو الاقتصادي في الأجل القصير)، أما إذا كانت الفترة طويلة الأجل فنكون بصدد التحليل الطويل الأجل الذي يستند إلى نظريات النمو الداخلي " الذاتي " (النمو الاقتصادي في الأجل الطويل). وبما أن معدلات النمو الاقتصادي في الأجل القصير تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والعكس صحيح، فإننا سنقوم بدراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. و لتوضيح آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي يمكن الاستعانة بالمخطط التالي الذي يوضح آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

الشكل (3-1): آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل.



المبحث الأول: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير " حسب المنظور الكينزي"
 لقد درسنا فيما سبق أهم أدوات السياسة المالية والمتمثلة أساساً في سياسة الإنفاق العام وسياسة الضرائب ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، والآن سنوضح كيفية تأثير هذه الأدوات على الإنتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير " حسب المنظور الكينزي"، وسنستعين في تحليلنا لهذه الآثار على منحنيات IS-LM وكذلك تأثير المضاعف الكينزي. وسنقتصر في دراستنا هذه على نموذج مبسط لاقتصاد مفتوح مكون من ثلاث قطاعات فقط (العائلات، المؤسسات، الحكومة، قطاع العالم الخارجي).

المطلب الأول: نموذج التوازن الاقتصادي الكلي IS-LM.

لقد عرض نموذج IS-LM لأول مرة في سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكينزي جون هيكس الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في 1972، وكان يريد من وراء ذلك إيضاح التكامل الموجود بين النموذج الكينزي البسيط والنموذج الكلاسيكي. وقد تابع هذا العمل العالم الاقتصادي المشهور ألفن هونسن (Alvin H. Hansen) ولذلك سمي هذا النموذج فيما بعد بنموذج "هيكس- هونسن". والهدف منه:

■ تحديد كلا من الدخل وسعر الفائدة الذين يضمنان التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقود.

■ ما هو أثر الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازني.

1- التوازن في سوق الإنتاج واستنتاج منحنى IS: إن نموذج IS يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، أي تساوي الإنفاق مع الدخل. ونعبر عن هذه السوق بخمس معادلات، أربع منها معادلات سلوك و واحدة معادلة توازن (متطابقة) وهي:¹

1-1- دالة الاستهلاك: تمثل دالة الاستهلاك الركيزة الأساسية لنظرية كينز في تحديد المستوى التوازني للدخل، ويرى كينز بان هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في الاستهلاك الكلي للمجتمع، حيث أجملها في نوعين من العوامل، عوامل موضوعية وعوامل ذاتية، فالعوامل الموضوعية يمكن تلخيصها في العادات الاستهلاكية، والدخل المتاح، ومستوى الأسعار، وحجم الأصول والثروة التي يمتلكها أفراد المجتمع. أما العوامل الذاتية فتتمثل في الكرم والتبذير والحرص والبخل... الخ.

إلا أن كينز رأى بان أهم محدد للاستهلاك هو الدخل المتاح، وبذلك ربط الاستهلاك الكلي بالدخل المتاح على شكل دالة تسمى بدالة الاستهلاك.²

الاستهلاك كدالة للدخل: يرجع الفضل إلى كينز في ربط الاستهلاك الكلي بالدخل الكلي، حيث جعل الاستهلاك دالة للدخل فقد اظهر في كتابه النظرية الاقتصادية العامة بان الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي)

1- ضيف احمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكرة ماجستير، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، 2005/2004، ص: 103.

2- محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2010، ص: 33.

يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل (الدخل المتاح). كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة في مستوى الدخل، ولكن بدرجة أقل من هذه الزيادة في الدخل. حيث يذكر كينز أنه في الغالب يتجه الأشخاص إلى زيادة استهلاكهم كلما ارتفعت دخولهم ولكن بنسبة أقل.

إن القول بأن الاستهلاك الكلي يتحدد بالدخل لا يعني عدم تأثره بعوامل أخرى، ولكن يعني بأن الدخل هو المحدد الرئيسي للاستهلاك. وهذه العلاقة التي تربط الاستهلاك بالدخل تسمى بدالة الاستهلاك، حيث توضح حجم الإنفاق الذي يرغب المستهلكون استهلاكه على السلع والخدمات الاستهلاكية عند مستوى معين من الدخل.

يمكن توضيح التحليل السابق من خلال الدالة التالية: $C = f(Y_d)$ ، ونفرض أن العلاقة خطية، ومنه

يمكن كتابتها من الشكل: $C = C_a + cY_d$ ، حيث¹:

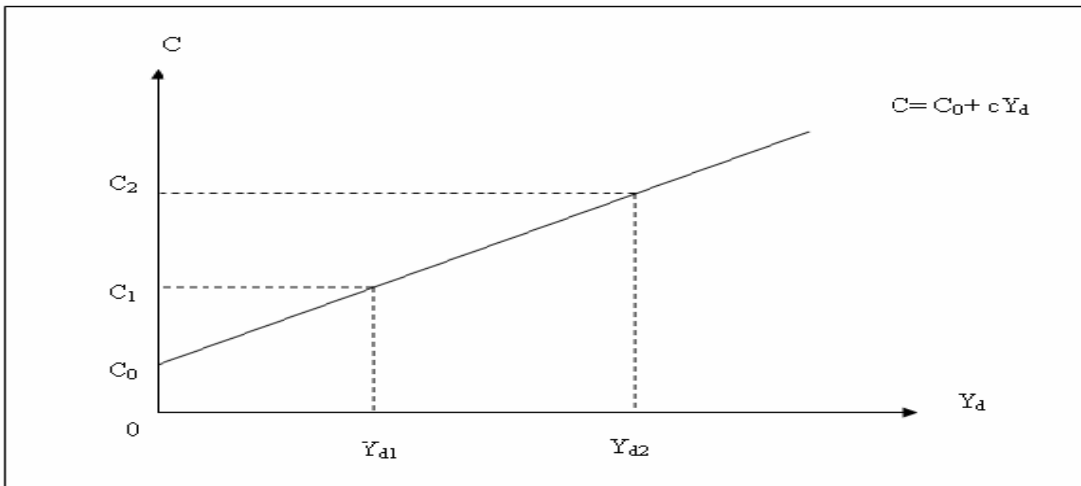
C : مستوى الاستهلاك. C_a : الاستهلاك المستقل عن الدخل. c : الميل الحدي للاستهلاك.

Y_d : الدخل الكلي المتاح.

كما أن الدخل المتاح ما هو إلا الدخل الكلي مخصوماً منه كل من الضرائب (الاقطاعات)، مضافاً إليه مختلف الإعانات والتحويلات. أي: $Y_d = Y - TX + TR$ ، حيث: TX : مختلف الضرائب على الدخل. TR : المدفوعات التحويلية.

يمكن تمثيل دالة الاستهلاك بدلالة الدخل المتاح كما يلي:

الشكل رقم (2-3): دالة الاستهلاك بدلالة الدخل المتاح.



المصدر: جهاد احمد أبو السنديس، عبد الناصر طلب نزال الزيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص: 118.

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجاء، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 76.

1-2- دالة الاستثمار: الإنفاق الاستثماري هو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية، كما يمكن تعريفه على انه جزء من الدخل لا يستهلك، وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ بعير الاعتبار الإضافة إلى مخزون رأس المال السلعي.¹

هناك عدة عوامل تؤثر في الاستثمار كالدخل، الاستهلاك، معدل الفائدة، الكفاية الحدية لرأس المال، التقدم التكنولوجي، توقعات المستثمرين والأرباح، السياسة الاقتصادية للدولة، واقع ومناخ الاستثمار في الدولة... الخ. ولبناء أي نموذج اقتصادي يجب التركيز على أهم العوامل المؤثرة في التابع (الاستثمار)، وعلى ذلك ركز كينز على عامل معدل الفائدة حيث اعتبره عامل مهم جدا في تحديد قيمة الاستثمارات. ونحن نعلم بان معدل الفائدة يتحدد في البنوك وهذا ما يؤثر في سلوك الأفراد والمؤسسات اتجاه التعامل مع البنوك، حيث إذا ارتفعت معدلات الفائدة في البنوك ستغري الأفراد والمؤسسات على وضع أموالهم لديها مما ينقص من الأموال المستثمرة في القطاع الحقيقي، وعليه نستنتج وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار وعلاقة عكسية بين معدل الفائدة والاستثمار.

وعليه يمكن كتابة دالة الاستثمار كما يلي: $I = I_a - gi$

بحيث: I : الاستثمار

I_a : الاستثمار المستقل.

g : حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة (الميل الحدي للاستثمار).

i : معدل الفائدة.

1-3- دوال القطاع الحكومي: إن إدراج القطاع الحكومي في النموذج، سيقودنا إلى إدخال الأدوات التي تستخدمها الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي والمتمثلة في كل من الضرائب، الإنفاق الحكومي، الإعانات.²

1-3-1- الضرائب: تم تعريف الضرائب سابقا في الفصل الثاني على أنها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد والمؤسسات جبرا، وبصفة نهائية دون مقابل، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع. وبما أنها اقتطاع من الدخل فيمكن أن تكون الضرائب دالة في الدخل كما يلي: $T = T_a + tY$.

بحيث: T : قيمة الضرائب الكلية.

1- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد " التحليل الكلي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 109.

2- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الثاني"، الكويت، 1994، ص: 1479.

T_a : الضريبة المستقلة عن الدخل.

t : معدل الضريبة.

Y : الدخل.

1-3-2- الإنفاق الحكومي والإعانات " المدفوعات التحويلية":

تم التطرق إلى النفقات العامة في الفصل الثاني بالتفصيل، وفي هذا النموذج سنعلم بين نوعين من النفقات: نفقات بمقابل والمستعملة في شراء السلع والخدمات ونرمز لها بالرمز G ، والنفقات التحويلية بدون مقابل والمتمثلة في الإعانات المقدمة إلى العائلات من أجل رفع القدرة الشرائية لهم ونرمز لها بالرمز TR .

✓ دالة الإنفاق الحكومي: $G = \bar{G}$ حيث اعتبرنا الإنفاق الحكومي كعامل خارجي، أي يتحدد

بموامل خارج النموذج. كالسياسة لاقتصادية المتبعة من طرف الدولة.

✓ دالة الإعانات " المدفوعات التحويلية": إن هذه الإعانات تقدم للعائلات ذات الدخل الضعيف،

وبالتالي كلما تحسن دخل هذه العائلات تنخفض الإعانات المقدمة، وبالتالي يمكن اعتبار وجود علاقة عكسية بين

الدخل والإعانات المقدمة لتصبح دالة الإعانات كما يلي: $TR = TR_0 - bY$ ، ولتبسيط الدراسة يمكن اعتبار

الإعانات كذلك ثابتة مثل الإنفاق الحكومي. أي: $TR = \bar{TR}$.

✓ دالة الدخل المتاح: بإدخال القطاع الحكومي يصبح الدخل المتاح " التصرفي" كما يلي:

$$Y_d = Y - T + TR$$

1-4- دوال قطاع العالم الخارجي: يدخل قطاع العالم الخارجي في النموذج من خلال قيمة الصادرات X

والواردات M ، حيث اعتبر كينز بان الصادرات ثابتة (تغير بموامل خارج النموذج)، ومنه يمكن كتابة دالة

الصادرات كما يلي: $X = \bar{X}$. أما الواردات فتتأثر بقيمة الدخل بعلاقة طردية، أي كلما زاد دخل البلد زادت

قدرته على الاستيراد، ومنه تكون دالة الواردات كما يلي: $M = M_0 + mY$.

حيث تمثل M : قيمة الواردات .

M_0 : قيمة الواردات المستقلة عن الدخل.

m : الميل الحدي للواردات.

Y : الدخل.

1-5- معادلة التوازن: يحدث التوازن عند تساوي العرض مع الطلب في سوق السلع والخدمات، حيث يتمثل

العرض الكلي في الإنتاج المحلي والواردات $(Y+M)$ ، أما الطلب الكلي فيتشكل في الطلب الاستهلاكي، والطلب

الاستثماري، والطلب الحكومي، وطلب العالم الخارجي (C+I+G+X). ويمكن كتابة معادلة التوازن بطريقتين كما يلي:

$$S + T + M = I + G + X \quad \text{أو} \quad Y + M = C + I + G + X$$

حيث: معادلة التوازن الأولى عبارة عن الإنفاق يساوي الدخل، أما الثانية عبارة عن التسرب يساوي الحقن.¹ يمكن استنتاج معادلة (IS) عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية:

$$\begin{aligned} Y + M &= C + I + G + X \Rightarrow Y = C_0 + cY_d + I_0 + gi + \bar{G} + \bar{X} - (M_0 + mY) \\ &\Rightarrow Y = C_0 + c(Y - T_0 - tY + \bar{TR}) + I_0 + gi + \bar{G} + \bar{X} - M_0 - mY \\ &\Rightarrow Y(1 - c + ct + m) = (C_0 - cT_0 + c\bar{TR} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0) + gi \\ &\Rightarrow Y = \frac{(C_0 - cT_0 + c\bar{TR} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0)}{1 - c + ct + m} + \frac{g}{1 - c + ct + m}i \end{aligned}$$

$$Y = \frac{C_0 - cT_0 + c\bar{TR} + I_a + \bar{G} + \bar{X} - M_0}{1 - c + ct + m} + \frac{g}{1 - c + ct + m}i$$

إن المعادلة السابقة هي معادلة (IS)، وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (Y، i) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات. إن ميل هذا المنحنى هو: $\left(\frac{dY}{di} = -\frac{g}{1 - c + ct + m}\right)$ وإشارته سالبة دلالة على أن هذا المنحنى متناقص وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة. إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة اليسار إذا تغير ثابت المعادلة. إن العوامل المؤثرة في الثابت هي الإنفاق الحكومي، الاستهلاك المستقل، الاستثمار المستقل، الصادرات، الواردات المستقلة. فإذا زاد احد العوامل السابقة فإن منحنى (IS) ينتقل جهة اليمين ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الضرائب المستقلة تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) جهة اليسار ويترتب عن ذلك انخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

كما يمكن توضيح كيفية اشتقاق منحنى IS بياناً بالأربع علاقات التالية:²

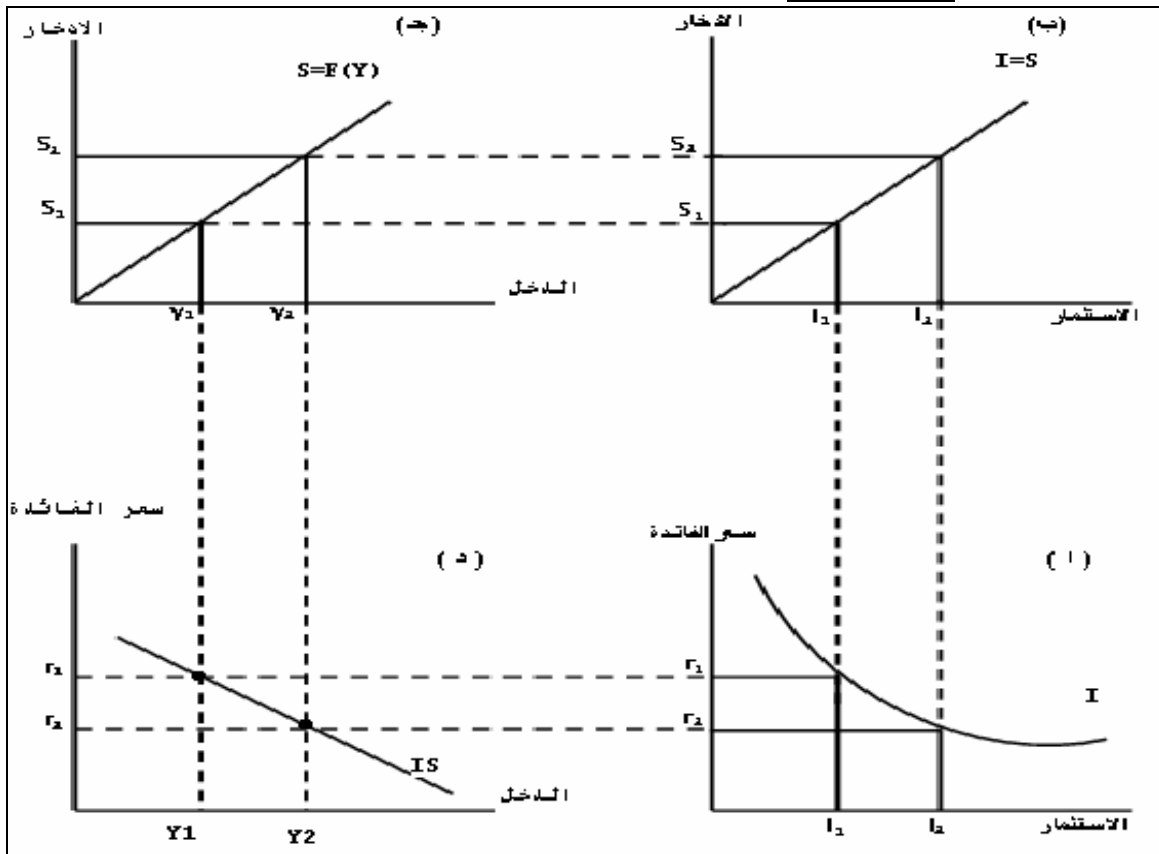
1- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول"، الكويت، 1994، ص: 395.

2 -David Begg, stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, macro économie, adaptation française "Bernard Bernier, Henri Louis Védie", 2e édition, dunod, Paris, 2002,P : 173.

- أ- علاقة سعر الفائدة بالاستثمار.
 ب- علاقة الاستثمار بالادخار.
 ج- علاقة الادخار بالدخل.
 د- علاقة الدخل بسعر الفائدة.

وهنا نوضح كيفية اشتقاق المنحنى IS من خلال تغير سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع الطلب الاستثماري ومن ثم ارتفاع وزيادة الطلب الكلي ليتحدد مستوى جديد للدخل أعلى من المستوى السابق. وبتوصيل نقطتي التوازن في الرسم الأسفل نحصل على منحنى IS السالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل. هذا ويعتمد ميل المنحنى IS على مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة. والشكل التالي يوضح لنا كيفية اشتقاق منحنى IS بيانياً.

الشكل (3-3): اشتقاق منحنى IS من خلال منحنى الاستثمار والادخار.

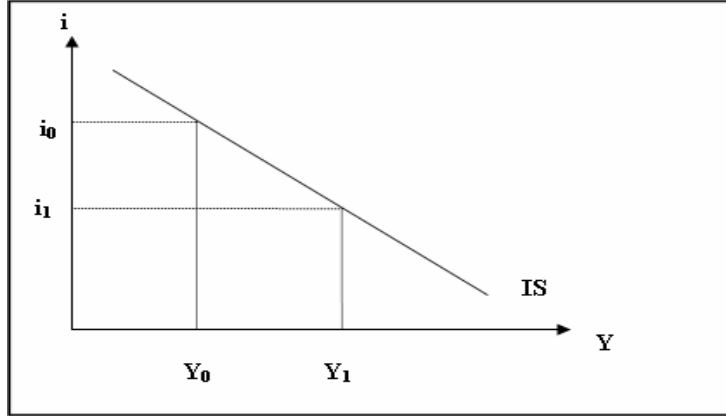


Source: David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, opcit, P:173.

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى (IS) هي: حساسية الاستثمار لسعر الفائدة (g)، المعدل الحدي للاستهلاك (c) ومعدل الضريبة t ، الميل الحدي للاستيراد m . فإذا كانت (g) كبيرة أي أن الاستثمار حساس جدا لسعر الفائدة فإن المنحنى يكون أكثر انحدارا، أما إذا كانت قيمة المعدل الحدي للاستهلاك كبيرة يكون المنحنى أكثر انحدارا، أما إذا كان معدل الضريبة أو الميل الحدي للاستيراد مرتفعا فإن المنحنى يكون أكثر استواء. و

يمكن تمثيل معادلة (IS) على شكل منحنى بياني ذو ميل سالب، ومع افتراض أن العلاقة بين سعر الفائدة (i) والدخل (Y) هي علاقة خطية كما يلي:

الشكل رقم (3-4): منحنى IS (الدخل بدلالة سعر الفائدة).



نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمنحنى (IS)، أن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة علاقة عكسية في سوق السلع والخدمات، وهذا ما يوضحه الميل السالب للمنحنى. أما التفسير الاقتصادي للعلاقة العكسية فيمكن توضيحها بأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار)، وبما أن الاستثمار مكون من مكونات الطلب الكلي فإن الطلب الكلي ينخفض، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض الدخل.

2- التوازن في السوق النقدي (LM): إن منحنى LM يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود، أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها. ونعبر عن هذه السوق بثلاث معادلات، معادلتى سلوك و معادلة توازن (متطابقة) وهي:¹

2-1- عرض النقود: إن مستوى المعروض النقدي يتحدد من طرف البنك المركزي، ولا يجوز لأية جهة إصدار النقود حيث انه يحتكر هذه المهمة. إن المكونات الرئيسية للنقود هي العملة الورقية والمعدنية التي في حوزة الأفراد والودائع تحت الطلب، كما يمكن للبنوك أن تخلق النقود عن طريق منح القروض، وذلك بفتح ودائع تحت الطلب للعملاء. وعليه فإن عرض النقود هو متغير خارجي (معطى) ومنه: $MO = \overline{MO}$.

تعني المعادلة أعلاه أن مقدار المعروض النقدي ثابت ولا يتأثر بسعر الفائدة. لا بد أن نفرق بين عرض النقود الحقيقي وعرض النقود الاسمي، حيث أن الأول يعكس القدرة الشرائية الحقيقية للأرصدة النقدية المعروضة، ونحصل عليه بقسمة عرض النقود الاسمي على المستوى العام للأسعار $\frac{M}{P}$ ، أما الاسمي فهو مقدار النقود المعروضة بغض النظر عن تغير المستوى العام للأسعار.

1- محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن" الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:234.

2-2-2- الطلب على النقود: حسب كينز فان الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع، فالدافع الأول يتمثل في دفع المعاملات، أما الثاني فيتمثل في دفع الاحتياط، والثالث يتمثل في دفع المضاربة.

2-2-1- طلب النقود من أجل المعاملات والاحتياط: لكل فرد احتياجات يومية والتزامات يقوم بها كالأكل، النوم، الذهاب إلى العمل وما إلى ذلك وكلها تتطلب نقودا، إذن فهو يحتفظ بالنقود حتى لا يتخلى على هذه المعاملات الضرورية. فهل كل الأفراد يحتفظون بنفس المقدار؟ إن هذا يتوقف على مستوى دخل كل فرد، وبالتالي فإن مقدار النقود المحتفظة من أجل المعاملات على المستوى الكلي تتوقف على الدخل الكلي. كما يحتفظ الأفراد بالنقود من أجل الاحتياط أي لمواجهة الطوارئ المالية المؤقتة، كالاحتياط للمرض الفجائي أو توقع طارئ ما، وهو كذلك يتوقف بدوره على الدخل. لكن هذا المقدار ضئيل إذا قارناه بمقدار الاحتفاظ بالنقود من أجل المعاملات، وبالتالي يعامل كمعاملة طلب النقود بغرض المعاملات وتصبح العلاقة كالتالي:

$$M_T = f_1(Y) \quad / \quad \frac{df_1}{dY} > 0$$

إن العلاقة أعلاه، تعني أن مقدار الطلب الحقيقي على النقود من أجل المعاملات والاحتياط هو دالة في الدخل وأن هذه العلاقة طردية. فإذا كان هذا الطلب متناسبا مع الدخل فإن العلاقة أعلاه تصبح كالتالي:

$$M_T = kY$$

حيث k عدد ثابت يدل على حساسية طلب النقود للتغير في الدخل، ونطلق عليه الميل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط. ومن الناحية الاقتصادية فهو عبارة عن حصة الثروة أو الدخل التي يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ به في شكل نقود بدافع المعاملات والاحتياط. أما إذا قارناها بمعادلة فيشر فهي تعني سرعة تحويل الدخل إلى نقود ومعكوسه $\left(\frac{1}{k}\right)$ عبارة عن سرعة تداول النقود.

2-2-2- طلب النقود من أجل المضاربة: يتمثل في طلب الأفراد على النقود بغرض تحقيق مكاسب من وار الاحتفاظ بالنقود، وذلك نتيجة تطورات سوق الأوراق المالية¹. حيث يفاضل الأفراد بين الاحتفاظ بالنقود والأصول المالية الأخرى مثل السندات. كما أن للاحتفاظ بالنقود مزايا (القيام بالمعاملات ومواجهة الطوارئ) فإن لها عيوباً والتي تتمثل في العائد الذي يفقده الفرد باحتفاظه بالنقود، والذي كان من الممكن أن يتحصل عليه بشراء الأوراق المالية أو بإيداع الأموال في البنك. إن شراء الأوراق المالية اختياري عكس شراء السلع والخدمات، فهو يفعل ذلك عندما يتيقن أن المزايا التي يجنيها من الاحتفاظ بالسندات أفضل من مزايا الاحتفاظ بالنقود. فكلما كان سعر الفائدة أكبر كلما كان الاحتفاظ بالنقود مكلفاً، وبالتالي فإن الأفراد يُعدلون محفظتهم لصالح السندات (عندما يرتفع سعر الفائدة تنخفض القيمة السوقية للسندات ويصبح الطلب عليها أكبر). وبناءً على

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، مرجع سابق، ص: 157.

التحليل السابق، نستنتج أن الطلب على النقود من أجل المضاربة يتوقف على سعر الفائدة وتكون هذه العلاقة

$$M_{sp} = f_2(i) \quad / \frac{df_2}{di} < 0 \quad \text{عكسية:}$$

إن العلاقة أعلاه، تعني أن مقدار الطلب الحقيقي على النقود من أجل المضاربة هو دالة في سعر الفائدة،

وأن هذه العلاقة عكسية. فإذا كانت هذه الدالة خطية فإنها تأخذ الصيغة التالية:

$$M_{sp} = L_0 - si$$

إن المعامل s ثابت، ويعبر عن شدة تفضيل السيولة ويطلق عليه حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة، أما L_0 ($L_0 < M_0$) فيعبر عن الطلب على النقود من أجل المضاربة الذي لا يتأثر بالدخل، ويطلق عليه الطلب المستقل على النقود أو مستوى تفضيل السيولة. أما المقدار (si) هو عبارة مقدار النقود المطلوب والمخصص فقط للمضاربة.

2-2-3- الدالة الكلية للطلب على النقود: يشمل الطلب على النقود بغرض المعاملات والاحتياط

والطلب بغرض المضاربة، وبالتالي تصبح دالة الطلب الكلي على النقود كما يلي:

$$M_D = M_T + M_{sp} = kY + (L_0 - si)$$

حيث: M_D : الطلب الكلي على النقود

K : المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات.

s : حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة.

L_0 : الطلب على النقود من أجل المضاربة المستقل عن الدخل.

Y : الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي.

i : سعر الفائدة.

2-3-3- معادلة التوازن واستنتاج منحنى LM: يتحقق التوازن في السوق النقدي عند تساوي عرض النقود مع

$$M_0 = M_D$$

الطلب على النقود وذلك كما يلي:

$$\overline{M_0} = kY + (L_0 - si) \Rightarrow Y = \frac{\overline{M_0} - L_0}{k} + \frac{s}{k}i$$

$$Y = \frac{\overline{M_0} - L_0}{k} + \frac{s}{k}i$$

إن المعادلة أعلاه، هي معادلة (LM) وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (Y ، i) من

الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود. إن ميل هذا المنحنى هو: $\left(\frac{dY}{di} = \frac{s}{k}\right)$ وإشارته موجبة

دلالة على أن هذا المنحنى متزايد وبالتالي العلاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة في السوق النقدي. إن هذا

المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة الشمال إذا تغير ثابت المعادلة، و العوامل المؤثرة في الثابت هي كمية عرض

النقود والطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة، فإذا زاد عرض النقود فإن منحنى (LM) ينتقل جهة اليمين

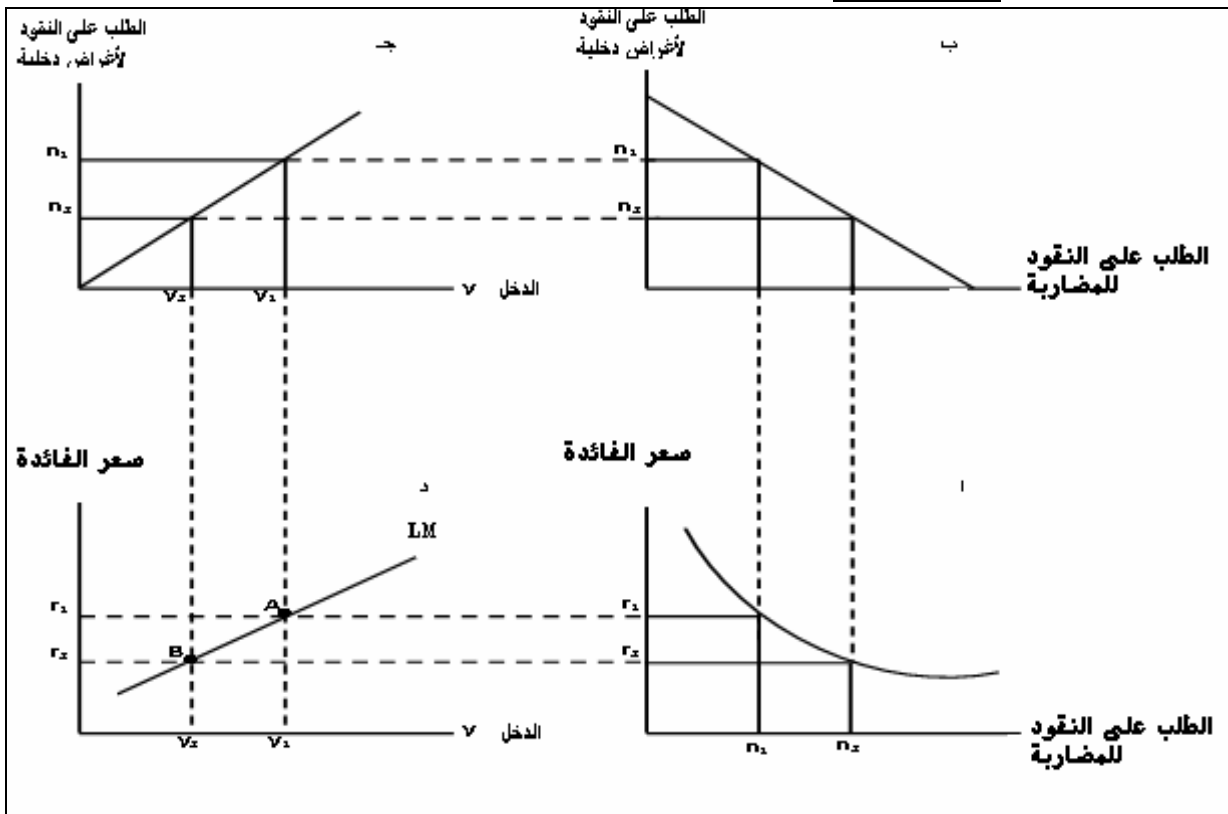
ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) جهة اليسار ويترتب عن ذلك انخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

كما يمكن اشتقاق منحنى LM بيانياً من خلال الأربع علاقات التالية:¹

- أ- علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المضاربة.
- ب- علاقة الطلب على النقود بدافع المضاربة بالطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات (أغراض دخليه).
- ج- علاقة الطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات بالدخل.
- د- علاقة الدخل بسعر الفائدة.

يمكن اشتقاق منحنى LM بيانياً بافتراض تغير مستوى الدخل، وبالتالي تغير الطلب على النقود. فإذا زاد الدخل يزحف منحنى الطلب على النقود إلى أعلى محدداً توازن جديد للسوق النقدي عن طريق تحديد مستوى جديد لسعر الفائدة أعلى من سابقه، وبتوصيل النقطتين التوازنتين نحصل على المنحنى والمبين للعلاقة الطردية الموجبة بين سعر الفائدة والدخل. والشكل التالي يوضح لنا كيفية اشتقاق منحنى LM بيانياً:

الشكل (3-5): اشتقاق منحنى LM من خلال العرض والطلب على النقود.

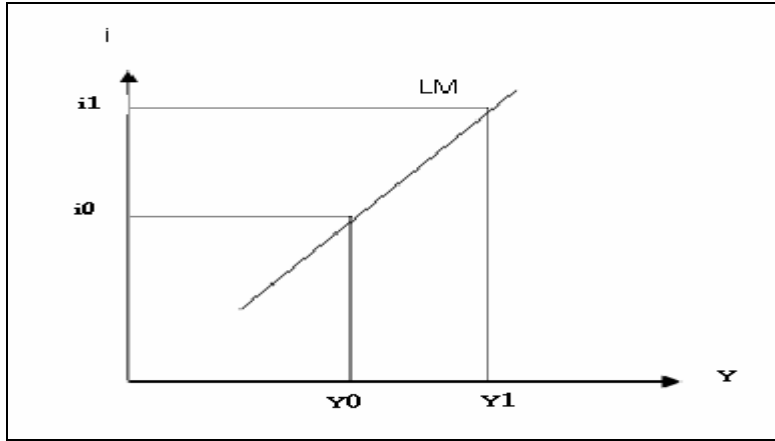


المصدر: يوجين أ. ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، سلسلة ملخصات شوم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2003، ص: 153.

1- يوجين أ. ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، سلسلة ملخصات شوم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2003، ص: 153.

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى (LM) هي: حساسية طلب النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة (S)، المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات (k). فإذا كانت (k) كبيرة فإن المنحنى يكون أكثر استواءً و العكس بالنسبة إلى (S). و يمكن تمثيل معادلة (LM) على شكل منحنى بياني ذو ميل موجب، مع افتراض أن العلاقة بين سعر الفائدة (i) والدخل (Y) هي علاقة خطية كما يلي:

الشكل رقم (3-6): منحنى LM (الدخل بدلالة سعر الفائدة).



نلاحظ من خلال التمثيل البياني السابق، أن العلاقة بين الدخل الكلي وسعر الفائدة في السوق النقدي علاقة طردية، حيث كلما ارتفع سعر الفائدة يرتفع الدخل الكلي. والتفسير الاقتصادي لذلك: هو أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة، ويترتب على ذلك ارتفاع الطلب على النقود من أجل المعاملات حتى يتساوى عرض النقود مع الطلب على النقود، لأن مستوى عرض النقود معطى. وإذا افترضنا أن المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات ثابت، فإن زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي، وهذا ما يبرز العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل الكلي في السوق النقدي.

3- التوازن الشامل حسب نموذج IS-LM: يمكن توضيح التوازن الشامل إما بيانياً أو جبرياً، وذلك كما يلي:

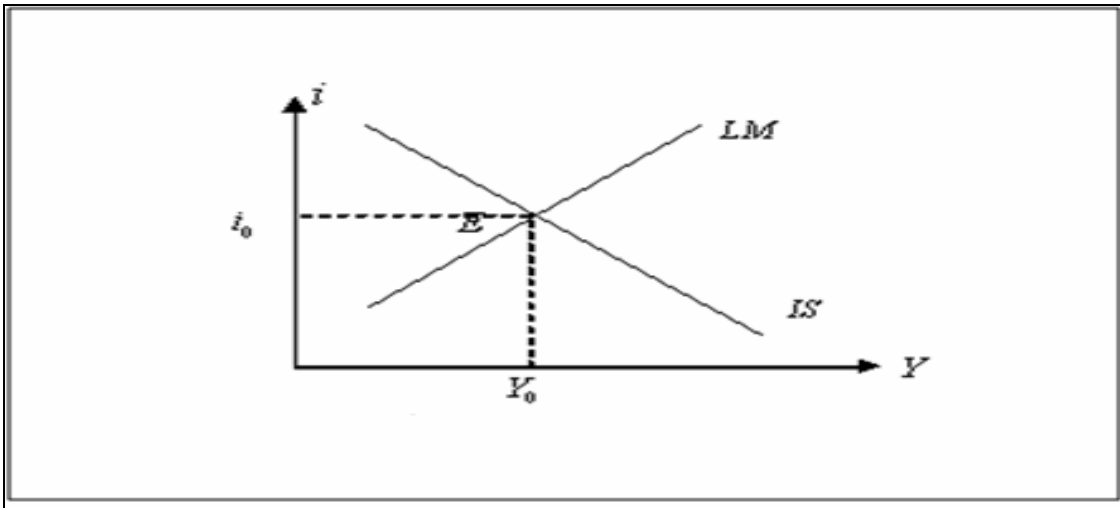
3-1- التوازن الشامل بيانياً: يمكن التوصل إلى الحل الآتي لتحديد كل من مستوى الدخل ومعدل الفائدة اللذان يتوازن عندهما السوق الحقيقي والنقدي بواسطة ما يعرف بنموذج "هيكس-هانسن" أو ما يعرف كذلك بنموذج IS-LM، ويعتمد هذا النموذج على كل من النموذج الكلاسيكي-سوق السلع- والنموذج الكينزي - سوق النقود- للتوصل إلى التوازن العام.¹

1- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن 2002، ص 172.

المقصود بالتوازن الشامل هو تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت، ولما كانت كل النقاط على منحنى IS هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق السلع والخدمات، ولما كانت كذلك كل النقاط على منحنى LM هي نقاط تعبر عن أوضاع توازنية في سوق النقود، فهنا يتعين علينا اختيار النقطة التي تحقق التوازن في السوقين معاً، ويكون ذلك بجمع المنحنيين معاً في شكل واحد، كما يوضحه الشكل 4-7، حيث تمثل نقطة تقاطع المنحنيين - النقطة E - نقطة التوازن الشامل أي التوازن في سوق النقود وسوق السلع والخدمات معاً.

ويلاحظ أنه إذا كان سوق النقود في حالة توازن، فإن سوق السندات لابد وأن يكون هو الآخر في حالة توازن، وعليه فإن سعر الفائدة ومستوى الدخل عند تقاطع كل من منحنى IS ومنحنى LM في الشكل أدناه والمشار إليهما بـ Y_0 و i_0 هما قيمتان تتحققان في نفس الوقت " أي أن هذا الزوج يحقق التوازن في الأسواق الثلاثة"، سوق النقود وسوق السلع وسوق السندات.

الشكل رقم (3-7): التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في آن واحد



Source: Olivier Blanchard & Daniel Cohen, Macroéconomie, 4^e edition, Pearson Education, France, 2006, P:146.

3-2- التوازن الشامل جبرياً: يحدث التوازن جبرياً بكل جملة المعادلتين (IS) و (LM) كما يلي:

$$\begin{cases} Y = \frac{C_0 - cT_0 + c\overline{TR} + I_a + \overline{G} + \overline{X} - M_0}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i \dots \dots \dots (IS) \\ Y = \frac{\overline{M_0} - L_0}{k} + \frac{s}{k} i \dots \dots \dots (LM) \end{cases}$$

وبذلك نحصل على: $\frac{C_0 - cT_0 + c\overline{TR} + I_0 + \overline{G} + \overline{X} - M_0}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i = \frac{\overline{M_0} - L_0}{k} + \frac{s}{k} i$

إن الحل الجبري للمعادلتين السابقتين يعطينا قيمة الدخل وسعر الفائدة اللذان يحققان التوازن الآني للسوقين: سوق السلع والخدمات وسوق النقود. نقوم بالتعبير عن i بدلالة Y في معادلة LM ثم نقوم بتعويضها في معادلة IS:

$$(LM) \Rightarrow i = \frac{k}{s}Y + \frac{L_0 - \overline{MO}}{s} \Rightarrow Y = \frac{C_0 - cT_0 + c\overline{TR} + I_0 + \overline{G} + \overline{X} - M_0}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c - ct} \left(\frac{k}{s}Y + \frac{L_0 - \overline{MO}}{s} \right)$$

بعد النشر والاختصار نحصل على ما يلي:

$$Y = \frac{s}{(1 - c + ct + m)s + gk} (C_0 - cT_0 + c\overline{TR} + I_0 + \overline{G} + \overline{X} - M_0) + \frac{g}{(1 - c + ct + m)s + gk} (\overline{MO} - L_0)$$

إن العلاقة أعلاه تبين أن هناك عاملان يؤديان إلى توسع الدخل:

1. مضاعف الاستثمار (مضاعف الإنفاق المستقل)، الذي يدفع الدخل للتوسع عند زيادة أحد مكونات الإنفاق المستقل كاستثمار المستقل أو النفقات العامة، إن قيمة هذا المضاعف تساوي:

$$K_G = \frac{s}{(1 - c + ct + m)s + gk} = \frac{1}{(1 - c + ct + m) + g \frac{k}{s}}$$

لو قارنا هذا المضاعف مع المضاعف الكينزي البسيط $\left(\frac{1}{1 - c + ct + m} \right)$ ، نجد أن دمج النقود في النموذج الكينزي قلصت من قيمة المضاعف. إن تراجع المضاعف يتناسب طردياً مع g و k وعكسياً مع s . إن مفعول الكابح النقدي يكون معدوماً في حالة ما تكون حساسية الاستثمار لسعر الفائدة g معدومة أو حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة S كبيرة جداً ويصل إلى نهايته العظمى إذا كان g كبير جداً أو s معدومة.

2. المضاعف النقدي أو القوة المدافعة النقدية تدعم مضاعف الإنفاق المستقل والذي يساوي:

$$K_M = \frac{g}{(1 - c + ct + m)s + gk} = \frac{1}{k + (1 - c + ct + m) \frac{s}{g}}$$

إن هذا المضاعف يتناسب طردياً مع g و c وعكسياً مع k و s .

إن نموذج IS-LM يوضح من خلال المضاعفين السابقين أن السياسة النقدية يمكن أن تكون بديلة للسياسة المالية في دعم الإنعاش الاقتصادي، كما تكون مدعومة ومقوية لها.

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي حسب نموذج IS-LM.

إن أول استعمال للسياسة المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي كان من طرف الاقتصادي الإنجليزي كينز، وذلك من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، والتي كانت أزمة كساد. فقرر كينز استعمال سياسة مالية توسعية وركز على زيادة جانب الإنفاق العام لأجل دعم القوة الشرائية وبالتالي حفز الطلب الكلي. تمثل السياسة المالية القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق (G) والضرائب (T)، ويكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي (PIB أو Y) لكي يكون قريبا من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل. ونظرا لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي.

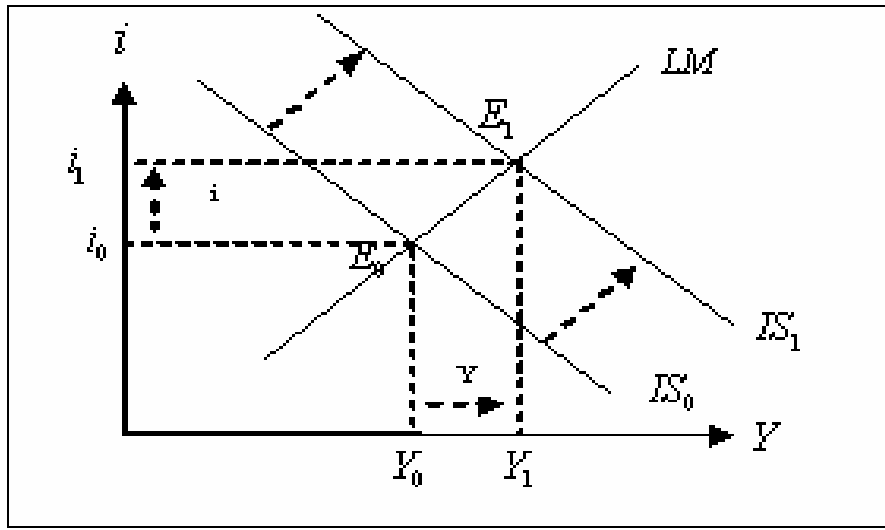
1- دور سياسة الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي: يمكن لسياسات الإنفاق الحكومي أن تدعم و تحفز النمو الاقتصادي، وستقوم بإثبات ذلك من خلال النموذج المدروس سابقا "نموذج IS-LM".

1-1- اثر سياسة الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي حسب نموذج IS-LM: إن التغيرات التي تحدثها الحكومة في حجم الإنفاق الحكومي تؤدي إلى إحداث تغيرات في سوق السلع والخدمات، وبالتالي انتقال منحني IS إلى الأعلى أو إلى الأسفل حسب زيادة أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي. و كما رأينا سابقا فان توافر السوقين الحقيقي والنقدي يعطي لنا دخل توازني Y وسعر فائدة توازني i، وانتقال IS سيغير نقطة التوازن وبالتالي تغير في قيمة الإنتاج ومنه تغير في معدل النمو الاقتصادي.

إن زيادة الإنفاق العام G سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي DG وهذا بدوره سيؤدي إلى الرفع من الإنتاج Y، ذلك حسب مبادئ النظرية الكينزية التي تعتمد على الطلب الكلي الفعال، ونعلم حسب نظرية المضاعف أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ستؤدي إلى الرفع من الإنتاج بأكثر من وحدة واحدة. ويمكن توضيح تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال منحنى IS-LM كما يوضحه الشكل التالي:¹

1 - René Teboule, Macroéconomie, Edition Foucher, France, 2006, P:101.

الشكل (3-8): أثر زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.



Source: René Teboule, Macroéconomie, Edition Foucher, France, 2006, P:101.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ بان الرفع من الإنفاق الحكومي G أدى إلى انتقال منحنى IS إلى الأعلى مع ثبات منحنى LM، وذلك لان زيادة الإنفاق الحكومي يؤثر في معادلة IS ولا يؤثر في معادلة LM لان حسب معادلة IS $Y = \frac{C_0 - cT_0 + c\overline{TR} + I_a + \overline{G} + \overline{X} - M_0}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i$ فزيادة G تؤدي إلى زيادة القيمة المستقلة ل Y مع ثبات ميل منحنى IS.

إن انتقال منحنى IS إلى الأعلى سيؤدي إلى زيادة الإنتاج Y من Y₀ إلى Y₁، وكذلك ارتفاع سعر الفائدة من i₀ إلى i₁، إن ارتفاع الإنتاج من Y₀ إلى Y₁ يكون في قيمته اكبر من رفع الإنفاق الحكومي من G₀ إلى G₁، وذلك لان قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي اكبر من الواحد:

$$K_G = \frac{s}{(1-c+ct+m)s+gk} = \frac{1}{(1-c+ct+m)+g\frac{k}{s}} > 1$$

هذه الزيادة في الإنتاج تعطينا معدل نمو أكبر من السابق، لان معدل النمو الاقتصادي يحسب كما يلي:

$$TC_1 = \frac{Y_1 - Y_0}{Y_0}$$

من خلال نفس الشكل السابق، نلاحظ بأنه كلما انخفض ميل منحنى LM كلما كانت الزيادة في الإنتاج كبيرة، وبالتالي ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، وعليه حتى تكون سياسة الإنفاق العام فعالة يجب أن يكون ميل منحنى LM أقل، أي يكون $\frac{di}{dY} = \frac{k}{s}$ صغيرا ويحدث ذلك إما بالزيادة في k (المعدل الحدي

للطلب على النقود من أجل المعاملات)، أو التخفيض في S (حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة).

1-2-2-1-2-1 محددات فعالية سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على مكونات الإنتاج، وهذا التأثير يكون نسبياً حسب مدى مرونة الجهاز الإنتاجي (المقدرة الإنتاجية للمجتمع) في جانب العرض الكلي، وكذا الطلب الفعال في جانب الطلب الكلي، بالإضافة إلى طريقة تمويل هذا الإنفاق الحكومي.

1-2-2-1-1-2-1 المقدرة الإنتاجية للمجتمع وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: يؤدي الإنفاق الحكومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للمجتمع وفقاً لما يترتب عليه من عوامل إنتاجية، والمتمثلة في اليد العاملة ورأس المال والموارد الطبيعية والفن الإنتاجي، فهي تنمي عوامل الإنتاج كمياً و نوعياً. فالنفقات العامة الاستثمارية تؤدي إلى زيادة رأس مال المجتمع وزيادة قدرته على الإنتاج، كما أن النفقات العامة الاستهلاكية تساهم أيضاً في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع بطريق غير مباشر، مثل: الإنفاق العام على الصحة، والتعليم، والإعانات، وغيرها تساهم في استقرار الأفراد صحياً و نفسياً و مادياً، فيرتفع مستوى إنتاجهم. وعليه إذا كانت المقدرة الإنتاجية للمجتمع ضعيفة وبالتالي ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤثر في نمو الإنتاج بدرجة كبيرة، وإنما يكون تأثيره الأكبر على زيادة في الأسعار وحدوث تضخم، وذلك لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي كون أن الإنفاق العام رفع من مستوى الطلب الكلي، أما جانب العرض فبقي ثابت لعدم مرونته اتجاه زيادة الطلب الكلي.¹

1-2-2-1-2-2-1 الطلب الكلي الفعال وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: إن الإنفاق الحكومي يشكل جزءاً هاماً من الطلب الكلي، والذي يزداد مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ومن هنا نستنتج بأن الإنفاق الحكومي يؤثر في قيمة الإنتاج الكلي من خلال تأثيره على الطلب الكلي، ونقصد هنا الطلب الكلي الفعال والذي يعني الطلب على مختلف السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية المدعم أو المصحوب بقوة شرائية. ويجب الإشارة هنا إلى الخلاف فيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، حيث ذهب الأول إلى ضرورة التضييق من هذا الإنفاق باعتبار غير منتج، أما التحليل الحديث فيرى أن هذا الإنفاق يساهم أيضاً في تحديد قيمة الإنتاج وذلك من خلال تأثيره على الطلب الفعال. وبذلك يتوقف تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي على أمرين:²

● أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي، والذي يتوقف على حجم الإنفاق ونوعيته. وهذا مرتبط بالطلب الكلي.

1- احمد علي البشاري، السياسة الاقتصادية اليمنية- سياسة الإنفاق العام-، دار الطريقي، اليمن، 1990، ص: 23.

2- نفس المرجع، ص: 24.

• أثر الطلب الفعلي على الإنتاج، والذي يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي كما رأينا سابقاً. وهذا مرتبط بالعرض الكلي. حيث يزداد هذا الأثر في حين يقل أثره على المستوى العام للأسعار مع ارتفاع درجة المرونة.

1-2-3- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب طرق تمويله: يتحدد أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بكيفية الحصول على هذه المبالغ المنفقة، فمثلاً يختلف التأثير إذا ما كانت هذه النفقات ممولة من الضرائب عن ما إذا كانت ممولة عن طريق القروض الخارجية أو الإصدار النقدي، وهناك عدة طرق للتمويل الإنفاق الحكومي أهمها:

أ- التمويل المحلي للإنفاق الحكومي وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: يتخذ التمويل المحلي للإنفاق الحكومي عدة أشكال، فيمكن أن يكون عن طريق الرفع من الضرائب أو عن طريق الاقتراض المحلي في السوق النقدي والمالي، أو عن طريق الإصدار النقدي من البنك المركزي. فكل نوع من هذه أنواع التمويل يمكن أن يؤثر في فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، فمثلاً لو كان التمويل عن طريق الرفع من الضرائب فإن ذلك سيزيد من الضغط الضريبي مما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار، وبالتالي انخفاض في قيمة الإنتاج، وهذا ما يجد من فعالية سياسة الإنفاق الحكومي التي تسعى إلى الرفع من الإنتاج. أما إذا كان التمويل عن طريق الاقتراض فهذا يعتمد على قيمة الديون الداخلية للدولة، فلا يجب أن تتعدى نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يضعف سياسة الإنفاق الحكومي كذلك لمحدودية هذا التمويل. أما بالنسبة للتمويل عن طريق الإصدار النقدي، فرغم الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي إلا أن له أثر سلبي والمتمثل في ارتفاع معدل التضخم، وذلك بسبب الإصدار النقدي الزائد عن النشاط الاقتصادي. وعليه يتحدد الحد الأقصى للإنفاق الحكومي بمصادر تمويله التي تختلف من اقتصاد إلى آخر ومن حالة اقتصادية إلى أخرى.

ب- التمويل الأجنبي للإنفاق الحكومي وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: في حالة عدم كفاية التمويل المحلي للموازنة العامة تلجأ الحكومة إلى الاعتماد على مصادر خارجية للتمويل، ويأخذ هذا النوع من التمويل ثلاثة أصناف: المنح، القروض الميسرة، القروض التجارية. وقد تتخذ المنح شكل نقد أو مساعدات سلعية أو معونة للمشاريع، ورغم أن المنح لا تزيد من الدين الحكومي إلا أنها محدودة المبالغ. أما القروض الميسرة كتلك التي تمنحها المنظمات النقدية الدولية فتمنح بأسعار فائدة منخفضة عن أسعار السوق مع اقترانها بفترات سماح طويلة. أما القروض التجارية فتتوقف على احتمال توفر البنوك على السيولة، وتقييم هذه البنوك للمقدرة الاقتراضية للبلد، وغالباً ما يؤدي انخفاض الأموال الأجنبية المتاحة أمام البلد إلى إجبار حكوماتها على الحد من إنفاقها، والبحث عن مصادر تمويل بديلة من السوق المحلية.¹

لقد عمدت معظم الدول النامية إلى الاقتراض من الخارج، وخاصة من صندوق النقد الدولي من أجل تمويل نفقاتها العامة وخاصة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وحصلت هذه الدول على مبالغ

1- وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

مالية ضخمة أحدثت لها مديونية خارجية كبيرة. مع النمو المستمر للنفقات العامة وخدمة الديون الخارجية بدأت تظهر المشكلات الاقتصادية، كحالة العجز المستمر في الميزانية العامة مما عرضها إلى إعادة جدولة الديون وهذا ما عرضها إلى انكماش النمو وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الأسعار. وبالتالي نجد أن التمويل الخارجي للنفقات العامة رغم إيجابياته التي تكون في الأجل القصير إلا أنه أحدث سلبيات على المدى المتوسط والطويل، وهذا ما يجد كذلك من فعالية سياسة الإنفاق الحكومي.

ج- التمويل عن طريق الإيرادات النفطية وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: تعتبر الإيرادات النفطية أهم ممول للنفقات العامة في الدول النفطية، وهذا ما يجعلها تتأثر بالأسعار العالمية للنفط مما يهدد استمرارية سياسة الإنفاق الحكومي لهذه الدول، والجدول التالي يبين نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لبعض الدول النفطية، وبالتالي مساهمتها في سياسة الإنفاق الحكومي.

الجدول رقم (3-1): نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لبعض الدول النفطية.

المتوسط	2007	2006	2005	2004	البلد
78.84	82.25	82.05	78.57	72.5	المملكة العربية السعودية
77.82	90.36	72.13	68.42	80.39	الكويت
73.97	70.33	76.72	75.01	73.83	الإمارات العربية المتحدة
72.06	73.53	74.56	73.56	66.62	الجزائر
47.05	36.78	44.03	48.18	59.21	إيران
35.54	39.14	50.67	31.05	21.31	روسيا

المصدر: إحصائيات مجمعة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي FMI.

نلاحظ من الجدول أعلاه، بأن الجباية البترولية تمثل المورد الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول النفطية، حيث تعدت نسبتها في كل من المملكة العربية السعودية و الكويت والإمارات العربية المتحدة والجزائر 70 %، لتقل هذه النسبة في كل من روسيا وإيران. وهذه النسب تبين مستوى التأثير الكبير للمداخيل النفطية على استقرار وتوازن الموازنة العامة في هذه الدول، وهذا يجعل سياسة الإنفاق الحكومي أقل فعالية في تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك في حالة حدوث انخفاض في أسعار البترول وبالتالي عجز الموازنة العامة، مما يجبر الحكومة على التقليل من الإنفاق الحكومي الذي كان مبرمجاً سابقاً، فتتوقف المشاريع الاقتصادية التي كانت مبرمجة وينخفض حجم الإنفاق الحكومي ليس كسياسة مرغوباً فيها وإنما كرد فعل لانخفاض إيرادات الميزانية.

و لتجنب هذه الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، قامت معظم الدول النفطية بإنشاء صناديق لإدارة فائض العوائد النفطية، حيث تعمل هذه الدول على الادخار في هذه الصناديق في أوقات الوفرة

النفطية والإنفاق منها في أوقات انخفاض العوائد النفطية. ومن أمثلة هذه الصناديق (الصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية، صندوق ضبط الموارد في الجزائر.. الخ).¹

1-3- سياسة الإنفاق العام وإشكالية اثر الإزاحة (Effet d'éviction): يمكن أن لا تحقق سياسة الإنفاق العام أهدافها، وخاصة هدف النمو الاقتصادي إذا كانت الزيادة في الإنفاق العام ستؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الخاص وخاصة الاستثماري منه، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة (اثر الإزاحة).

يقصد بأثر الإزاحة إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، وذلك لان زيادة الإنفاق العام G ستؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص الاستهلاكي والاستثماري C و I، وينخفض الإنفاق الخاص نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة زيادة الطلب على النقود.²

حسب النظرية الكثرية فإن زيادة الإنفاق العام قصد تحفيز النمو الاقتصادي ستؤدي إلى الحد من البطالة وارتفاع دخل المستهلكين، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع الطلب على النقود مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم انخفاض الاستثمار، وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة أي زيادة الإنفاق العام أزاحت الاستثمار الخاص.³

يختلف أثر الإزاحة حسب طريقة تمويل هذا الإنفاق العام، فإذا تم تمويله عن طريق زيادة فرض الضرائب فإن أثر الإزاحة يكون معتبرا، حيث يكون تأثير سلبي على القطاع الخاص من خلال ارتفاع معدلات الفائدة، وكذلك من خلال ارتفاع معدلات الضرائب. أما إذا كان التمويل عن طريق الدين العام بطرح سندات الخزينة فيكون أثر الإزاحة مضاعفا من خلال زيادة الطلب على النقود نتيجة زيادة القدرة الشرائية للأفراد كما رأينا سابقا، وبالتالي ارتفاع معدل الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (أثر الإزاحة الحقيقي)، و الأثر الثاني ينتج من خلال طرح سندات الخزينة في السوق المالي مما يؤدي كذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة، وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص (اثر الإزاحة المالي). أما إذا تم تمويل هذا الإنفاق العام عن طرق زيادة عرض النقود (الإصدار النقدي) فذلك لن يؤدي إلى أي تغير في معدلات الفائدة (لان زيادة الطلب على النقود قابلها زيادة في عرض النقود) وبذلك يزول اثر الإزاحة.⁴

كما سبق، وجدنا بأنه لتجنب أثر إزاحة القطاع العام للقطاع الخاص يجب تمويل الإنفاق العام عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض منه لزيادة عرض النقد. رغم أن هذه الطريقة تتجنب أثر الإزاحة مؤقتا، إلا انه طبقاً لفريدمان لن تنجح في الحفاظ على أسعار الفائدة عند مستوياتها المنخفضة، حيث ستؤدي زيادة عرض

1- أسامة عبد الرحمان، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، 2000، ص: 70.

2- البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية " دراسة نظرية وقياسية"، الملتقى الدولي العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص: 4.

3- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول"، مرجع سابق، ص: 517.

4- وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص: 167.

النقد إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة الدخل وارتفاع دالة التفضيل النقدي والطلب على القروض، كذلك ستعمل زيادة عرض النقد على بروز التضخم، وهو الأمر الذي يعني خفض القيمة الحقيقية للنقود، مما يتطلب إجراء تصحيح نقدي على معدلات الفائدة ورفعها للحيلولة دون تآكل القيمة الحقيقية للودائع والأصول المالية وذلك استناداً إلى أثر فيشر، وهذه العوامل من شأنها معاكسة الاتجاه نحو خفض معدلات الفائدة، حيث أنها ستؤدي خلال فترة إلى إعادة معدلات الفائدة إلى نفس مستوياتها المرتفعة السابقة مما يضطر البنك المركزي إلى الشراء بشكل متواصل في السوق المفتوح، وبالتالي استمرار نمو عرض النقود بشكل متسارع مع مستويات مرتفعة لأسعار الفائدة.

2- دور السياسة الضريبية في دعم النمو الاقتصادي: يمكن للسياسة الضريبية أن تؤثر في النمو الاقتصادي، وذلك بالإيجاب، كون أن السياسة عملية إرادية تسعى دائماً إلى تحقيق نتائج إيجابية، وستتطرق إلى ذلك من خلال تحليل نموذج IS-LM وعلاقته بالسياسة الضريبية.

1-2- أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي حسب نموذج IS-LM: إن علاقة الضريبة بالنمو الاقتصادي حسب النظرية الكنزوية تكون من خلال أثرين واضحين، الأول يتمثل في مدى تأثير الضرائب على دخول الأفراد وبالتالي على القدرة الشرائية والطلب الكلي، والثاني يتمثل في تأثير الضرائب على حجم الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وكلا التأثيرين بحاجة إلى تخفيض الضريبة سواء عن طريق منح تخفيضات أو إعفاءات وامتيازات ضريبية.

إن تأثير خفض الضرائب سيحدث تأثيراً مباشراً على منحنى IS، بحيث ينتقل إلى الأعلى محدثاً زيادة في كلاً من قيمة الإنتاج ومعدل سعر الفائدة. وهذا الأثر يحدث عن طريق مضاعف الضرائب والذي يكون بإشارة سالبة للعلاقة العكسية بين تغيرات الضرائب وتغيرات الإنتاج، ويمكن استنتاج ذلك من علاقة معادلة IS التي من الشكل
$$Y = \frac{C_0 - cT_0 + c\overline{TR} + I_0 + \overline{G} + \overline{X} - M_0}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i$$
 نلاحظ بان ميل الضرائب سالب ومنه فأي تخفيض في الضرائب T_0 سيؤدي إلى زيادة الدخل Y عن طريق مضاعف الضرائب والتي قيمته: $K_{T_0} = \frac{\Delta Y}{\Delta T_0} = \frac{-c \times s}{(1 - c + ct + m)s + gk} = \frac{-c}{(1 - c + ct + m) + g \frac{k}{s}} < 1$ ويمكن حساب هذا المضاعف من خلال

معادلة علاقة توازن سوق السلع والخدمات و السوق النقدي وهي:

$$Y = \frac{s}{(1 - c + ct + m)s + gk} (C_0 - cT_0 + c\overline{TR} + I_0 + \overline{G} + \overline{X} - M_0) + \frac{g}{(1 - c + ct + m)s + gk} (\overline{MO} - L_0)$$

ثم نستنتج مضاعف الضرائب باشتقاق Y بالنسبة إلى T_0 أي: $K_{T_0} = \frac{\Delta Y}{\Delta T_0}$. أما فيما يخص التمثيل البياني

لتأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي فهو نفس التمثيل السابق (الشكل: 3-8).

2-2- تفعيل دور السياسة الضريبية في تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال التحليل السابق، رأينا بأنه لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق السياسة الضريبية يجب تخفيض معدلات الضريبة ومنح إعفاءات وامتيازات ضريبية. ولكن هل تكون هذه الإعفاءات والامتيازات لجميع الأنشطة الاقتصادية، أو تكون لبعض الأنشطة دون الأخرى؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقودنا إلى دراسة كيفية تفعيل السياسة الضريبية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، ويمكن تفعيل هذه السياسة من خلال ما يلي:

✓ اشتمال السياسة الضريبية على مجموعة من الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات الخاصة في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، والمناطق التي ترغب الدولة في تنميتها. ونظرا لتعدد وتنوع الحوافز الضريبية المتاحة فالأمر يستلزم ضرورة دراسة ايجابيات وسلبيات استخدام كل حافز من هذه الحوافز، ومدى فعالية كل منها في تحقيق أهداف هذه السياسة.¹

✓ لا ينبغي أن نصمم السياسة الضريبية في معزل عن جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى (كالسياسة النقدية و سياسة سعر الفائدة و سياسة الأسعار و الأجور)، حيث يوجد تكامل و تشابك بين مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى. و لذا فإنه لنجاح السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف المشار إليها ينبغي أن تعمل كافة جوانب السياسة الاقتصادية في نفس الاتجاه و إلا سوف تفشل السياسة الضريبية في تحقيقها.

✓ يصعب جدا فصل دور السياسة الضريبية عن جوانب السياسة المالية الأخرى كالسياسة الانفاقية و سياسة القروض العامة، وذلك لكون الضرائب مورد هام للخزينة يجب تنميتها.

✓ لا تصمم السياسة الضريبية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي أو الاستقرار أو تحقيق العدالة التوزيعية فقط، و إنما تصمم عادة من أجل تحقيق أهداف إضافية أخرى قد تكون أكثر أهمية للمجتمع، كأهداف تمويل البرامج الانفاقية العامة، و تشجيع أفراد المجتمع على إعادة انتخاب الحزب الحاكم مرة أخرى، و الحد من بعض الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعيا كالأنشطة التي يترتب عليها تلوث البيئة أو التي يترتب عليها مضار صحية أو أخلاقية.

✓ يؤدي زيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع إلى عرقلة النمو الاقتصادي، خاصة إذا ما تجاوز هذا العبء الضريبي الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع. و هنا يتطلب الأمر من الحكومات المختلفة ضرورة ترشيد الإنفاق العام، و الذي يمول أساسا من الضرائب من أجل عدم تجاوز الطاقة الضريبية.

✓ ينبغي أن تتوفر في النظم الضريبية البساطة و الوضوح بقدر الإمكان، ليس من أجل تحقيق سهولة و يسر في إدارة الضرائب فحسب، بل لأن إدارة النظم الضرائب تؤثر بطريقة مباشرة و غير مباشرة في التكاليف التي يتحملها المجتمع في ربط و تحصيل الضرائب، و التي قد تشمل على موارد و طاقات كبيرة من جانب مصلحة

1- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع" مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 73.

الضرائب و من جانب الممولين في تجنب و التهرب من الضرائب و في محاولة مصلحة الضرائب اكتشاف هذه الثغرات و إغلاقها، و كل ذلك ينشأ من تعقد القانون الضريبي.

✓ تؤدي التغيرات السريعة للسياسة الضريبية إلى التأثير بصورة سيئة في محددات النمو الاقتصادي، و يرجع ذلك إلى الوقت الذي يضيعه دافعوا الضرائب في التفهم و الاستجابة للقانون الجديد، و لذا ينصح دائما بإدخال التعديلات الضريبية بصورة متدرجة بعد المشاركة و التشاور الكامل من جانب الأفراد خارج الجهاز الحكومي، حتى تقل الآثار السيئة لتعديل القانون الضريبي قدر الإمكان.

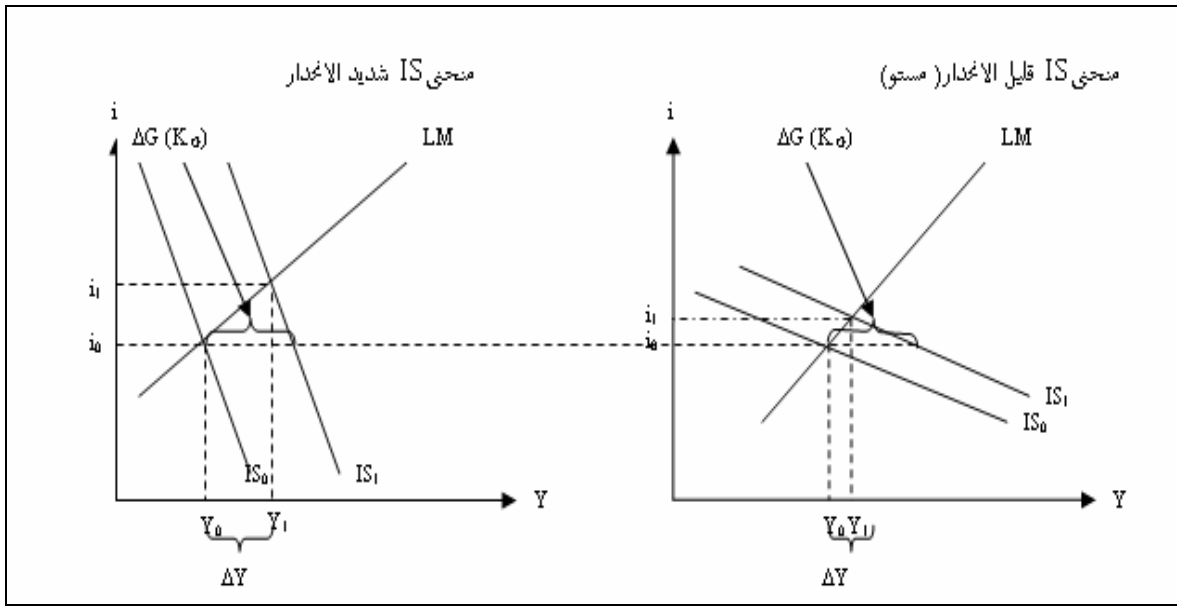
3- الفعالية النسبية للسياسة المالية: يقصد بالفعالية النسبية للسياسة المالية " حجم الأثر الذي تحدثه السياسة المالية بشقيها على الدخل"، وكما رأينا سابقا فان تغير الدخل (النمو الاقتصادي) يخضع لتغيرات العوامل المستقلة، والمتمثلة في تغير قيمة الإنفاق الحكومي وكذا تغير قيمة الضرائب. وذلك عن طريق المضاعف والذي يخضع قيمته إلى ميل كل من منحنى IS و منحنى LM. وعليه ففعالية السياسة المالية تتحدد بميل كل من منحنى IS و LM.¹

3-1- فعالية السياسة المالية وميل منحنى IS: تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون منحنى IS شديد الانحدار، وتكون غير فعالية في الحالة العكسية. ومنحنى IS شديد الانحدار ينتج عندما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة، وبذلك كلما كان طلب الاستثمار قليل الحساسية لتغيرات سعر الفائدة كلما كانت السياسة المالية أكثر فعالية. وللتوضيح أكثر يمكن تتبع دور تغير سعر الفائدة في تحقيق توازن جديد بعد زيادة مقدار الإنفاق الحكومي، فعندما يزداد الدخل نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي فان سعر الفائدة لا بد أن يرتفع حتى يبقى التوازن في سوق النقود، وارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض في الاستثمار ملغيا جزئيا الأثر التوسعي المترتب عن زيادة الإنفاق الحكومي، وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة كما رأينا سابقا. وبالتالي حتى يلغي اثر الإزاحة وتكون السياسة المالية فعالة يجب أن يكون الاستثمار غير حساس لسعر الفائدة، وبالتالي يكون منحنى IS شديد الانحدار. والشكل التالي يبين لنا فعالية السياسة المالية في حالة منحنى IS شديد الانحدار وفي حالة قليل الانحدار:²

1- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول"، مرجع سابق، ص: 498.

2- يوجين أ. ديوليو، مرجع سابق، ص: 186.

الشكل رقم (3-9): فعالية السياسة المالية وفقاً لمنحنى IS.



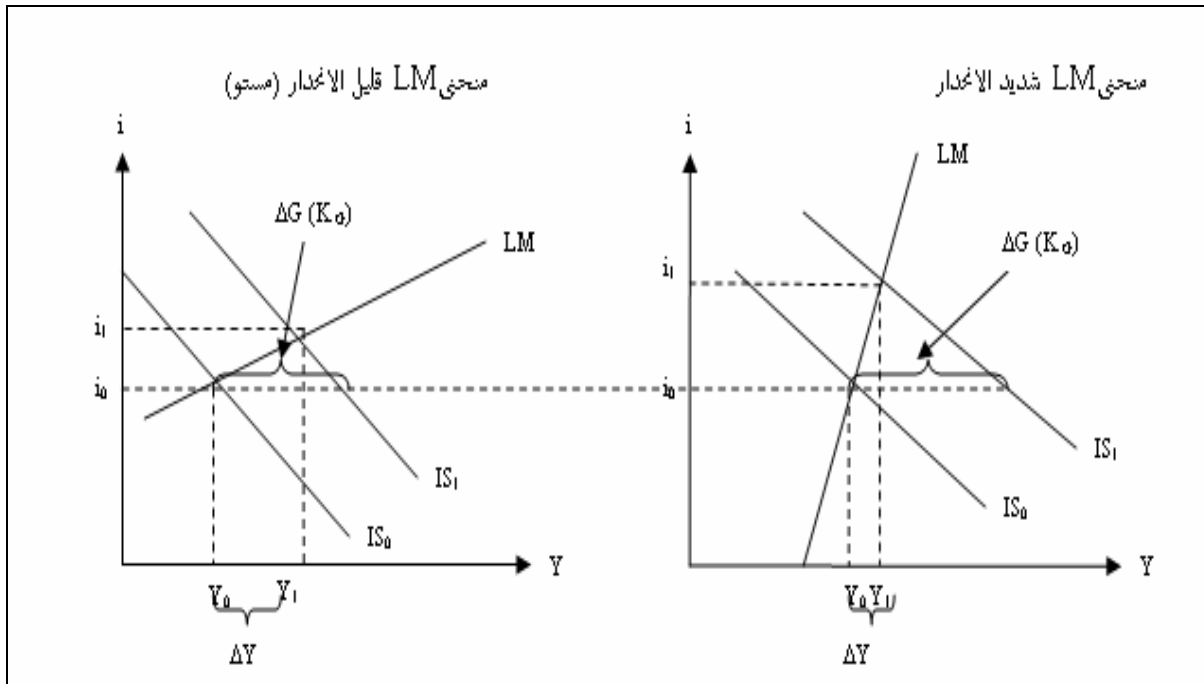
المصدر: يوجين أ. ديوليو، مرجع سابق، ص: 186.

3-2- فعالية السياسة المالية وميل منحنى LM:

تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون منحنى LM أقل انحدار (يكون مستو)، أي يكون ميله أصغر ما يكون. ومنحنى LM يكون مستوي عندما تكون مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية، والسبب في هذه النتيجة هو كذلك أثر تغير سعر الفائدة على حجم الاستثمار ولكن من خلال سوق النقود، فعندما يزداد الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي فان طلب النقود بدافع المعاملات يزداد، ولتحقيق التوازن في سوق النقود مع بقاء رصيد العرض ثابت يتطلب ذلك انخفاض في الطلب على النقود بدافع المضاربة، وبالتالي ارتفاع في سعر الفائدة. ولكن ارتفاع سعر الفائدة له تأثيرين الأول ايجابي والمتمثل في الأثر على الطلب على النقود بدافع المضاربة لإحداث التوازن في سوق النقد، والثاني تأثير سلبي والمتمثل في التأثير على الاستثمار بالانخفاض. وعليه حتى يلغى الأثر السلبي ويبقى الأثر ايجابي يجب أن تكون مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية، وبالتالي فتغير طفيف في سعر الفائدة بالزيادة سيؤدي إلى إحداث توازن في سوق النقد دون أن يكون انخفاض كبير في حجم الاستثمارات (يلغى اثر المزاومة). والشكل التالي يبين لنا فعالية السياسة المالية في حالة منحنى LM شديد الانحدار والعكس:¹

1- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول"، مرجع سابق، ص: 503.

الشكل رقم (3-10): فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحني LM.



المصدر: يوجين أ. ديوليو، مرجع سابق، ص: 186.

المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية وأثرها على تحفيز النمو الاقتصادي

شهد الجدل الفكري بين أنصار كل من كينز و ميلتون فريدمان غياب قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، حيث اتجه كل فريق إلى تأكيد فعالية سياسة بعينها دون الأخرى، وبطبيعة الحال لكل فريق حججه الخاصة به.

1- الجدل الفكري حول السياسة المالية والنقدية: إن الجدل الفكري القائم حول فعالية السياسة المالية و السياسة النقدية قديم، وتكاد تجمع المراجع الاقتصادية الحديثة على أنّ بداية هذا الجدل يرجع إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، الذي كان يؤمن إيمانا عميقا بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات على تحقيق التشغيل الكامل وعلاج الأزمات والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي. وقد عارضه الكنتزيون في ذلك وتصدوا لما يدعيه، ودافعوا على الفكر المالي وقدرة السياسة المالية على التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والتشغيل وعلاج الأزمات.¹

1-1- حجج دعاة السياسة المالية: يرى مؤيدو السياسة المالية بان النقديون لم يوفقوا في تحديد المتغير النقدي الملائم الذي يعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي، هل يتعلق الأمر بالكتلة النقدية بمفهومها الضيق (M1)، أم بمفهومها الواسع و الذي ينص على أنها تشمل إضافة على M1 ودائع الادخار و معظم الودائع لأجل عند البنوك أي (M2) أو متغير آخر مثل القاعدة النقدية.

1- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية المصرية، الطبعة الأولى، مصر، 1986، ص266.

كما لوحظ غموض بعض أفكار النقديين خاصة فيما يتعلق بعلاقة الكتلة النقدية بالدخل، أحيانا يعتبرون أن هناك علاقة ضيقة بين الكتلة النقدية و الدخل، غير أنهم يصرحون في حالات أخرى بأن الطلب على النقود يتأثر بتغيرات الدخل، و الهدف من هو إبراز أهمية المضاعف النقدي في المدى القصير. كما يرى النقديون بأن أسعار الفائدة تتحد على مستوى السوق النقدي وبالتالي لا سلطان للدولة على ضبط هذه الأسعار. رغم أهمية السياسة المالية في الإنعاش الاقتصادي، غير أن أنصار السياسة النقدية لا يعترفون بتأثيرات هذه الأداة، و خير دليل النتيجة الضئيلة المتحصل عليها في رفع نسبة التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية 1964 نتيجة التخفيضات الضريبية.

1-2- حجاج دعاة السياسة النقدية: رد فريدمان على مؤيدي السياسة المالية بجملة من الحجج أهمها:¹

✓ لم يتجاهل النقديون دور القدرات الإنتاجية و إرادة الشعوب في رفاهية المجتمعات، إلا أن النقود تبقى العامل المسيطر و الأهم باعتبارها هي التي تقيم هذه العوامل.

✓ يبالغ دعاة السياسة المالية باستعمالهم للسياسة المالية أكثر من السياسة النقدية، فحسب فريدمان أن معدل التغيير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تأثير هام على كل من الدخل و الأسعار في المدى الطويل. كما أن الدولة في حالة تغطية عجز الموازنة تلجأ إلى الاقتراض من السوق النقدية، و هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القيم المقترضة ومنه ارتفاع أسعار الفائدة.

✓ زيادة النفقات تؤدي إلى بعض التأثيرات، فتكون هذه الأخيرة إيجابية خلال السداسي الذي يتم فيه الإنفاق، وتكون سلبية في السداسي الموالي له، بينما الضريبة عديمة الفعالية عند فصلها عن النفقات العامة.

مما سبق نجد بان الخلاف الرئيسي بين الكنزيين والنقديين فيما يخص السياسة المالية و السياسة النقدية ينصب حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث نجد أن انصار السياسة المالية ينادون بتدخل الدولة أما النقديون يركزون على آليات السوق و يعتبرونها كفيلة لوحدها بإحداث التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة. غير أن المليون (الكنزيون) قد عدلوا من موقفهم اتجاه السياسة النقدية، وذلك بإعطاء دور أكبر لتغيرات عرض النقود في الوقت الذي اعترف فيه النقديون بأن سرعة التداول، و إن كانت مستقرة بشكل عام في المدى الطويل فإنها تخضع لتغيرات حادة في المدى القصير، كما اعترفوا أيضا بصعوبة الاتفاق على المقصود بعرض النقود.²

1- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2005، ص: 269.

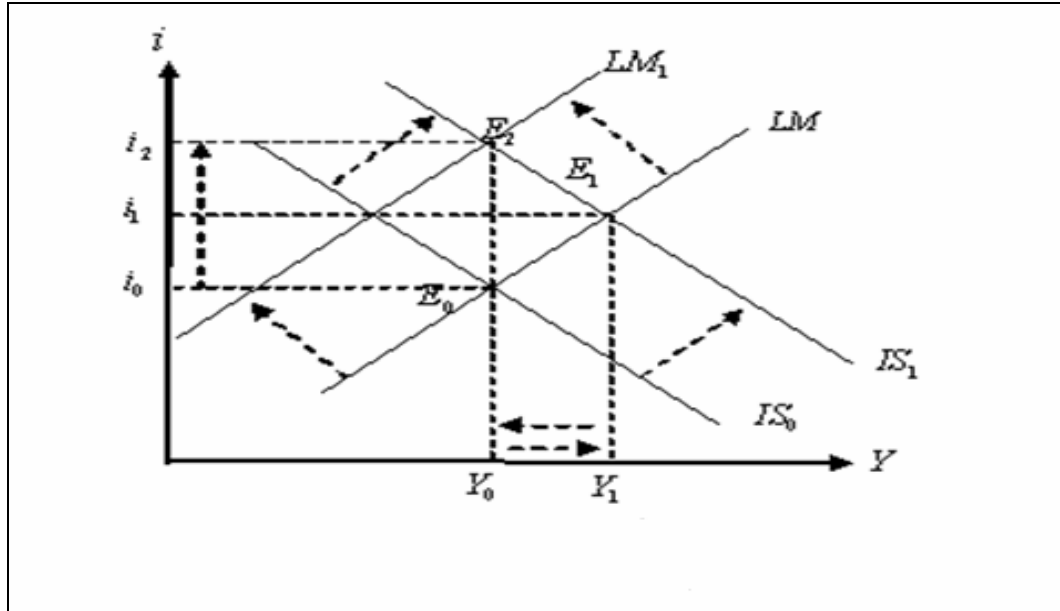
2- البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشرق، القاهرة، 1995، ص: 159.

2- ضرورة الجمع بين السياسة المالية والنقدية في تحفيز النمو الاقتصادي: رغم الجدل القائم بين مؤيدي

السياسة المالية ومؤيدي السياسة النقدية، إلا أنه في الجانب العملي نجد تداخل وتربط كبير بين السياستين، حيث وضع هيكس نموذجاً يمثل أحد أهم الأدوات المستخدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا النموذج في نموذج IS-LM المدروس سابقاً، ويتضح التداخل بين السياستين المالية والنقدية في الحقيقة المتمثلة في دور كل من السياستين في تحديد الناتج ومعدلات الفائدة في الأجل القصير، ويعبر هذا النموذج عن تداخل بين السياسة المالية والنقدية وليس عن التنسيق بين السياستين.

يمكن إعطاء مثال عن تداخل السياسة المالية مع السياسة النقدية من خلال نموذج IS-LM، حيث نفترض قيام الحكومة بسياسة مالية توسعية من خلال الرفع من الإنفاق الحكومي G من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وفي المقابل قام البنك المركزي بسياسة نقدية انكماشية من أجل التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة. إن السياسة المالية المطبقة ستؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع معدل الفائدة، أما السياسة النقدية المطبقة من البنك المركزي فتؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع معدل الفائدة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3-11): تداخل السياسة المالية مع السياسة النقدية في تحقيق هدف النمو الاقتصادي.



Source: Olivier Blanchard & Daniel Cohen, opcit, P:158.

يوضح الشكل السابق بان زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين نتيجة تطبيق السياسة المالية التوسعية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج من Y_0 إلى Y_1 وكذلك ارتفاع معدل الفائدة من i_0 إلى i_1 ، ولكن بالموازاة كانت هناك سياسة نقدية انكماشية والتي أدت إلى انخفاض الدخل من Y_0 إلى Y_1 وارتفاع

معدل الفائدة من i_1 إلى i_2 (لا يشترط أن يعود الدخل إلى نفس النقطة السابقة Y_0 ، ولكن للتوضيح فرضنا ذلك). وبذلك نلاحظ بان الأثر الايجابي التي حققته السياسة المالية في جانب النمو الاقتصادي قوبل بأثر سلبي للسياسة المالية، وهنا يبرز تداخل السياسة المالية مع السياسة النقدية.

إن هذا التداخل بين السياستين أدى إلى وجوب التنسيق بينهما، وتكاد تُجمع المراجع الاقتصادية الحديثة على أن بداية الجدل النقدي/المالي يرجع إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان¹. فمن ناحية، ذهب جانب كبير من الاقتصاديين الكينزيين إلى التقليل من فاعلية السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية عليها في مجال العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، حيث يرى الكينزيون أن السياسة النقدية تمارس تأثيرها بطريق غير مباشر من خلال أسعار الفائدة وأن هذا التأثير يعد ضعيفاً في حين أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً وسريعاً -على الإنفاق الكلي- ومن ثم على مستوى الدخل والتشغيل². بينما نجد من ناحية أخرى، وجهة نظر ميلتون فريدمان وأنصاره والتي تعبر عن التأثير الهام لكمية النقود على النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار، وأنه من الممكن تحقيق أهداف السياسة النقدية بشكل أفضل إذا ما تم استهداف معدل نمو المعروض النقدي، حيث أكد فريدمان أهمية التحكم في المعروض النقدي بحيث تفوق في أهميتها الإجراءات المالية التي أوضحها كينز لتحقيق الاستقرار بالطلب الكلي، وأبرز في كتابه الشهير "منهج تحقيق الاستقرار النقدي" والصادر عام 1960 أهمية أن يكون معدل النمو في الرصيد النقدي ثابتاً، كما أشار إلى عدم ارتباطه بوضع الموازنة العامة للدولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد³.

إن إدارة الطلب تتمثل في استخدام السياسة المالية والنقدية لتعديل مستوى الدخل حول مستوى دخل التشغيل الكامل. إن السياستين تتشابهان في كون أنهما ترفعان من مستوى الدخل في حالة التوسع وتخفضان من مستواه في حالة الانكماش وتختلفان في كون أن كليهما يؤدي إلى هيكل طلب مختلف. لنفرض أن مستوى الدخل هو Y_0 وأرادت الحكومة تعديله عند مستوى Y_1 (أنظر إلى الشكل 3-11)، فلها خياران للوصول إلى هذا الهدف، فإما تبني سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معاً. إن النتيجة المتحصل عليها بعد تطبيق السياسة هي دخل أعلى وسعر فائدة أكبر. إن هذا الأخير يؤدي إلى تقليص الاستهلاك والاستثمار وينتج عن ذلك هيكل طلب كلي جديد تكون فيه حصة الإنفاق الحكومي أكبر مما كانت عليه أما حصة الإنفاق الخاص تصبح أقل. أو تبنت الحكومة سياسة نقدية توسعية فإنها تصل إلى نفس الدخل

1- مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد هاشم، قياس آثار السياسة المالية والنقدية على أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1974-1997" واتجاهاتها المستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، قسم علم الاقتصاد، مصر، 2001، ص: 22.

2- سهر محمود معتوق، "النظريات والسياسات النقدية -"الدار المصرية اللبنانية- الطبعة الأولى- 1989، ص147
3 - Eatwell, J. Milgate, M. and Newman, P., "The New Palgrave: A Dictionary of Economics", Vol. 3, The Macmillan Press Limited, London , 1987, pp. 492-493.

مع سعر فائدة أقل وبالتالي فإن حصة الإنفاق الخاص في الدخل الكلي تكون أكبر وحصة الإنفاق الحكومي تكون أقل.

يمكن للحكومة أن تحافظ على نفس مستوى الدخل مع تغيير هيكل الطلب الكلي بتزواج السياستين (تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية)، فلو تبنت سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية توسعية فإن هيكل الطلب يتحول لصالح الإنفاق الخاص، وفي حالة العكس، فإن هيكل الطلب يتحول لصالح الإنفاق العام. أما في حالة تبني سياسة مالية ونقدية توسعية، فيمكن المحافظة على نفس الهيكل مع دخل أعلى بشرط أن تكون السياستان متوازنتين بمعنى أن لا يكون أثر إحداها أقوى من الأخرى.

إذا تبين للحكومة أن الطلب الكلي قاصر فإنها تبني سياسة مالية ونقدية توسعية، وفي حالة العكس فإنها تبني سياسة مالية ونقدية انكماشية. لكن السؤال الملح الآن هو: إذا كان الطلب في مستوى مُرضٍ فما هي الكيفية التي نطعم بها السياسة المالية بالسياسة النقدية. إن الحكومات عادة ما تنظر للمدى البعيد ولا يهتمها المدى القصير ولذلك فهي تسعى لرفع معدلات النمو المستقبلية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تحويل هيكل الطلب الكلي لصالح الاستثمار، فلرفع هذا الأخير فما على الحكومة إلا تبني سياسة مالية انكماشية ونقدية توسعية. لكن لهذه السياسة آثار غير مرغوبة وتمثل في انخفاض الاستثمار العام (الطرق، السدود، المستشفيات... الخ)، وهذا ما يستدعي الحكومة أن توازن بين مساوئ انخفاض الاستثمار العام ومزايا ارتفاع الاستثمار الخاص.

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

لقد بينت نظرية النمو الداخلي أن تدخل الدولة يسهم في إحداث النمو الاقتصادي طويل الأجل، وذلك من خلال حث الأفراد على القيام بمشاريع استثمارية وتشجيع الباحثين وحماية براءات الاختراع وحقوق الملكية.¹ وعلى ذلك فالسياسة المالية يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال التأثير في عوامل النمو الاقتصادي الطويلة الأجل والمتمثلة في تراكم رأس المال البشري، وكذلك الاستثمار في البحث والتطوير و رأس المال التكنولوجي، و الاستثمار في البنية التحتية.

المطلب الأول: مساهمة السياسة المالية في تراكم رأس المال البشري.

تعتبر الموارد البشرية من المعايير الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم، و ذلك لكونها من أهم المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول. وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته، حيث ذكر " آدم سميث A. SMITH " في كتابه الشهير " ثروة الأمم " أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، كما أكدت على ذلك النظريات الحديثة للنمو " نظريات النمو الذاتي

1- هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 398

كما رآنا في الفصل الأول. فما المقصود برأس المال البشري، وما مؤشرات قياسه، وكيف يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي؟

1- مفهوم رأس المال البشري ومؤشرات قياسه: يعتبر رأس المال البشري من المفاهيم الحديثة التي ازداد الاهتمام به مؤخراً، باعتباره عامل رئيسي محدد للنمو الاقتصادي وخاصة في الأجل الطويل.

1-1- تعريف رأس المال البشري: كما سبق الإشارة إليه، فإن العديد من أدبيات التنمية ترجع اهتمام علم الاقتصاد بقضية رأس المال البشري إلى الكتابات الأولى لآدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر. إلا أن هذا الاهتمام قد اكتسب اهتماماً أكبر منذ بداية عقد الستينات من القرن العشرين، حيث أوضح Simon Smith Kuznets¹ أن ما يقارب من 90% من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين يرجع في الأساس إلى تحسين قدرات الإنسان والمعرفة والتنظيم، الأمر الذي أدى إلى التمييز بين الجانبين الكمي والكيفي للبشر والحديث عن رأس المال البشري والاستثمار في البشر.

هكذا ظهر مفهوم رأس المال البشري باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي، وفي ذلك يقول " رغم انه كان من المعروف أن الأفراد يكتسبون مهارات ومعارف جديدة، إلا انه لم يكن من المعروف بان هذه المهارات والمعارف شكل من أشكال رأس المال، وان جزء هام من هذا الرأس المال هو نتاج عملية استثمار مخطط ". وانتهى شولتز إلى أن " فكرته الأساسية عن رأس المال البشري قادتته إلى فكرة الاستثمار في رأس المال البشري، بمعنى الاستثمار في تعليمهم وفي صحتهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهاراتهم التنظيمية والإدارية"². هناك عدة تعاريف لرأس المال البشري، ونذكر في هذا الصدد بعض التعاريف التالية:

✓ تعرف منظمة اليونسيف رأس المال البشري بأنه " المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية"، إلا أن هذا التعريف يبقى تعريفاً ستاتيكي لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الموجبة أو السالبة التي تطرأ على هذا الرصيد عبر الزمن.

✓ يعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، أن رأس المال البشري هو النواة الصلبة نسبياً لرأس المال المعرفي. حيث يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه " كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة"³.

1 - اقتصادي أمريكي، من أهم منشوراته في مجال النمو الاقتصادي الحركات العلمانية في الإنتاج والأسعار في 1930، تغييرات طويلة الأجل في الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية منذ 1870، "الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للأمم" نشرت عام 1967، رأس المال في الاقتصاد الأميركي: تشكيل وتمويل الاقتصادية نشرت عام 1961، النمو الاقتصادي للأمم : الناتج الإجمالي وبنية الإنتاج نشر عام 1971

2- اشرف العربي، التنمية البشرية في مصر: الوضع الحالي، أسبابه، انعكاساته، وإمكانية تطويره، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1997، ص: 35.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص: 90.

✓ كما يطلق مصطلح رأس المال البشري على المخزون من المعرفة والمهارة، والخبرة، والقدرة على الاختراع. ويمكن اكتسابه في جميع مراحل الحياة التي تمتد من سنين الطفولة المبكرة وحتى الشيخوخة. و تختلف مقدرة الإنسان على اكتساب المعرفة من مرحلة لأخرى من سنين عمره، وتتأثر بالوضع الصحي والنفسي والبيئة التي يعيش فيها. أما الطرق التي يكتسب فيها رأس المال البشري فهي متعددة ومتنوعة وتتغير عبر الزمن. إذ يمكن اكتساب رأس المال البشري من خلال التعليم الرسمي أو غير الرسمي، أو من خلال برامج التدريب والتأهيل أثناء العمل أو خارج العمل، أو من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام، أو من خلال استخدام شبكات الانترنت والمعلومات، أو من خلال مراكز البحث والتطوير، أو من خلال المطالعة الخاصة. ويتشابه رأس المال البشري مع رأس المال العيني من ناحية الزيادة أو النقص عبر الزمن، أي أن المخزون من المعرفة قد يشهد نموا موجبا أو سالبا، كما أنه يتشابه مع رأس المال العيني في حاجته إلى الصيانة والتحديث.

لقد شهدت العقود الثلاثة الماضية اهتماما متزايدا من قبل المدارس الفكرية الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال العيني، ودور كل منهما في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويلتقي رأس المال البشري مع رأس المال العيني في دوال الإنتاج كمتغيرين مستقلين، يؤثر كل منهما على إنتاج غيره من السلع والخدمات بطريقة تختلف عن الآخر. وأن طبيعة العلاقة بينهما تختلف من ناحية كونها تبادلية أو تكاملية تبعا لعوامل عديدة تعتمد على النمط التكنولوجي ومستوى التعليم والتدريب ومرحلة الإنتاج وغيرها. ويختلف رأس المال البشري عن رأس المال العيني في أن رأس المال البشري لا يمكن قياسه ماديا كما هو الحال في رأس المال العيني الذي يمكن تحديده وحداته (آلة مثلا، أو مساحة المبنى بالمتر المربع، الخ). وللتغلب على هذا الأمر يلجأ الاقتصاديون في كثير من الأحوال إلى محاولة قياس رأس المال البشري من خلال المبالغ التي يتم إنفاقها بهدف زيادة الإنتاجية.

1-2- أهمية رأس المال البشري: يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري. وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليماً، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدراً من مصادر النمو الاقتصادي المستدام.

يمكن تقدير أثر التعليم في الإنتاجية من خلال المقارنة بين أجور الأشخاص المتعلمين وغير المتعلمين عبر الزمن، ويطلق على هذا المقياس العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم. كما يؤثر التعليم بشكل غير مباشر على الإنتاجية من خلال التأثير على الصحة، فقد أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل يؤثران تأثيراً فعالاً على مستويات الصحة الفردية والعامية، وبشكل عام يساهم التعليم في تحسين الموارد البشرية وتطويرها من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية وسعة الاستيعاب ورفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد.

تعتمد المساهمة الايجابية للتعليم في التنمية الاقتصادية على نوعي هذا التعليم، ومدى توافقه مع حاجات المجتمع في مختلف مراحل التنمية المختلفة. كما أن تعليم مهارات الإنتاج الجديدة للأفراد الحاصلون على تعليم أساسي أسهل من تعليم غير المتعلمين أو الحاصلين على قدر ضعيف من التعليم. وفي زمن الصناعات المعتمدة على رأس المال البشري أو ما تسمى "صناعات العقل البشري" يجب أن يكون العمال ذوي مهارات عالية ومتجددة، وهذه المهارات ليست عربون نجاح بمفردها، بل لابد أن تكون ضمن تنظيمات ناجحة تحسن استخدامها.¹

كما تشير الأدبيات وتجارب التنمية أن رفع معدلات النمو المستلم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة وغير الملموسة (مثل الابتكار والتعليم والتدريب)، وهو ما يشكل مركزاً لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على المدى الطويل.

لقد وجد Barro & Lee 2000, 1994 بدراستهما لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة بين 1960 و 1995، أن من أهم محددات النمو الاقتصادي مخزون رأس المال البشري الأولي في البلدان وخصائص سكانها. فقد بينا أن النمو مرتبط إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين. وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى مكملون للتقانات الجديدة، ويؤدون دوراً مهماً في نشر التقانات، الأمر الذي يشكل عنصراً رئيساً في عملية التنمية. ولا يلعب التعليم الابتدائي دوراً معنوياً في النمو إلا أنه مطلب لا بد منه للعبور على السلم التعليمي إلى المراحل الأعلى ذات المردود التنموي.²

لكن اللافت للنظر أن نتائجه قد بينت ارتباطاً غير ذي معنوية بين سنوات التعليم المحصلة من المستويين الثانوي والعالي لدى الإناث وبين النمو. وهو أمر يصعب قبوله من جانب المدافعين عن تعليم المرأة وتمكينها في التنمية والمجتمع. وقد انتقد (Largely & Owen 1999) نتائج بارو وفسر بعضاً من معضلاتها حيث أعاد هذه النتيجة إلى بعض التفسيرات منها أن تشغيل المرأة المتعلمة لم يصل بعد في معظم الدول إلى الدرجة التي يظهر أثر تعليمها على التنمية. ولعل مثل هذا الاستنتاج ينطبق على تعليم المرأة في الوطن العربي أخذاً بالاعتبار معدلات الإسهام المتواضعة للمرأة بالنشاط الاقتصادي على الأقل كما تقيسه الإحصاءات والمحاسبة القومية إلى الآن.

1-3- قياس رأس المال البشري: من خلال التعاريف السابقة لرأس المال البشري نجد بأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم، إلا أنه توجد عدة معايير لقياسه، وتعرف هذه المعايير بمؤشرات رأس المال البشري.

1- De Medeiros, O.R. Barcelos, c.L. Explaining Public Expenditures in Education : An EMPIRICAL Analysis in Brazilian Municipalities,(2007,january 25), P:125.

2- Barro & Lee, International Data on Education Attainment: Updates and Implications Bartel, A.P. and N. Sicherman, 1998. Technological Change and the Skill Acquisition of Young Workers. Journal of Labour Economics,(2000), October 16(4), P: 718-755.

✓ **مؤشر الأمية:** يعتبر معدل الأمية أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميًا. و من البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضًا كميًا ونوعيًا في رأس المال البشري، وتمثل فجوة يجب ردمها. و أن انتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل ويشكل قيدًا على إمكانيات خلق النمو الاقتصادي واستدامته، ويشكل أيضًا عقبة في تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر. يمكن حساب هذا المؤشر باعتباره نسبة مئوية للأفراد الذين لا يستطيعون قراءة وكتابة وفهم نص بسيط وقصير عن الحياة من مجموع السكان البالغين (15 سنة فأكثر)، أي:

نسبة الأمية = عدد الأفراد الأميين الذين تبلغ أعمارهم (15 سنة فأكثر) $\times 100$ / مجموع عدد السكان (15 سنة فأكثر).

✓ **مؤشر معدلات التمدرس:** يشير مؤشر التمدرس إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 فما فوق على مقاعد الدراسة. ويمكن حسابه كما يلي:

مؤشر معدلات التمدرس = عدد السنوات الدراسية التي يقضيها مجموعة من الأفراد في المؤسسات التعليمية منذ الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي حتى آخر سنة دراسية يصل إليها كل منهم / عدد أفراد هذه المجموعة

✓ **مؤشر الرقم القياسي للتعليم:** هو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية، ومعدل معرفة القراءة والكتابة و معدلات التأطير (عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث باعتبارها مؤشرًا عن نوعية التعلم المقدم في كل مرحلة في القطر المعني). وقد بلغت قيمة هذا المؤشر عام 1999 للأردن (0.82)، و (0.73) للكويت، و (0.48) للمغرب، و (0.46) لليمن، و (0.65) لعمان، و (0.41) لموريتانيا. علما بان قيمة هذا المؤشر للبلدان النامية (0.68) لنفس العام. يصل هذا المعدل إلى (0.96) في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة.¹

✓ **مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء:** يشير هذا المؤشر ضمنا إلى المدخلات التعليمية (من خلال تضمينه لمعدلات تعلم القراءة والكتابة والمقيدين بمراحل التعليم الثلاث)، و يستهدف هذا المؤشر أكبر عدد ممكن من المؤشرات الدالة على التنمية البشرية، فهو يعتبر مؤشرا متعدد العناصر، فهو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة بالنسبة للبلدان في جميع أنحاء العالم. بل هو وسيلة لقياس مستوى لرفاه، والرعاية الاجتماعية وخاصة الأطفال. يستخدم المؤشر للتمييز بين ما إذا كان البلد بلد متقدم، أو نامي أو من البلدان الأقل نمواً، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 1990 من قبل الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي Amartya Kumar Sen.

1- أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، 2002، ص:4.

✓ هيكل الإنفاق العام على التعليم: في هذا المؤشر نميز نوعين من نسبة الإنفاق العام على التعليم، الأول يتمثل في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الميزانية العامة، والذي يمكن حسابه كما يلي:¹

$$\text{نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الميزانية العامة} = (\text{الإنفاق الحكومي على جميع مراحل التعليم} / \text{الإنفاق الحكومي الكلي}) \times 100$$

أما المؤشر الثاني فيتمثل في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الإنتاج المحلي الإجمالي، والذي يمكن حسابه كما يلي:

$$\text{نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي} = (\text{الإنفاق الحكومي على جميع مراحل التعليم} / \text{الناتج المحلي الإجمالي}) \times 100$$

نلاحظ بأن هذا المؤشر يرتبط مباشرة بالسياسة المالية المتخذة من طرف الحكومة، وبالتالي يمكن تحسينه من خلال سياسات مالية موسعة في جانب الإنفاق الحكومي على التعليم.

2- رأس المال البشري والنمو الاقتصادي: بناء على أنصار نظرية رأس المال البشري و الممثلين في Romer (1986)، Lucas (1988)، Becker (1990)، وغيرهم. حيث أكدوا أن السبب الرئيسي في المحافظة على معدل نمو اقتصادي مرتفع ومتواصل في الأجل الطويل في دولة ما يعزى إلى نمو أكثر في معدل تراكم رأس المال البشري، والمتمثل أساساً في المخزون التعليمي الذي يساهم مباشرة في زيادة تحسينات نوعية وكفاءة القوى العاملة وتحسينات في نوعية رأس المال المادي، بالإضافة إلى تأثيرات خارجية أخرى مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج التقليدية بدلا من تناقصها. وهذا سوف يرافقه عوائد متزايدة ومستمرة عبر الزمن مما يؤدي إلى المحافظة على معدل النمو الاقتصادي مرتفعا ومستديما عبر الزمن. وبذلك نجد بان نظرية رأس المال البشري تفترض أن النمو الاقتصادي القابل للبقاء في الأجل الطويل يتحدد من الداخل بواسطة افتراض " إن التغيير التكنولوجي لزيادة إنتاجية العمل متغير داخلي يعتمد على الاستثمار في رأس المال البشري" بدلا من التغيير التكنولوجي الخارجي. وهذا ما يعمل على تحسين القوى العاملة من الداخل في المدى الطويل.

إن العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، تم دراستها باستخدام إما إطار حسابات النمو،² أو من خلال نماذج النمو الداخلي.³

1- عماد الدين أحمد المصباح، رأس المال البشري في سورية، " قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري " ، مقالة في مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004، ص: 13.

2- Baumol (1986); Barro (1991); Barro and Lee (1993) .

2- راجع الدراسات التي قام بها كل من:

3- Lucas (1988); Romer (1990); Grossman and Helpman (1991).

3- راجع الدراسات التي قام بها كل من:

إن إطار حسابات النمو يركز على أن: التعليم من خلال زيادة رصيد رأس المال البشري للأفراد سوف يحسن إنتاجيتهم، وبالتالي سوف يساهم في زيادة النمو الاقتصادي ويحافظ على استدامته.

أما فيما يخص أدبيات النمو الداخلي، فقد استخدمت عدة طرق لتعديل نموذج النمو النيوكلاسيكي من أجل الحصول على معدل النمو في الأجل الطويل، ومن أمثلة هذه الطرق نجد:

✓ إدخال رأس المال البشري في نموذج دالة الإنتاج، ليتحصل على الدالة التالية:¹

$$Y_t = AK_t^\alpha (\mu, HC_t, L_t)^{1-\alpha} HC_{a,t}^\gamma$$

حيث: Y: الإنتاج. K: رأس المال المادي، μ : جز من وقت الفرد الذي يخصص للعمل، HC: رأس المال البشري، HC_a : متوسط رصيد رأس المال البشري في الاقتصاد الوطني. و يعكس هذا وفورات خارجية في حالة = $\gamma > 0$ ، L: عنصر العمل، A: مستوى التكنولوجيا المتاحة (رصيد المعرفة) ويفترض ثبات هذا المستوى.

وتحدد عملية تراكم رأس المال البشري طبقاً للمعادلة التالية: $\Delta HC_t = \chi(1-\mu)$

حيث: χ : إنتاجية التعليم، ΔHC : معدل نمو رأس المال البشري، والذي يعتمد بشكل خطي على الزمن المخصص للتعليم ورأس المال البشري الذي تم الحصول عليه. فإذا تزايد الوقت المنفق بواسطة الأفراد من أجل الحصول على رأس المال البشري فسوف يتحقق معدل نمو مرتفع ودائم للاقتصاد الوطني.

✓ أما ROMER 1990 فرأى بأن خلق أفكار جديدة يعتبر دالة طردية في رأس المال البشري، بمعنى أن رأس المال البشري يأخذ شكل معرفة علمية تؤدي إلى خلق أفكار جديدة. ومن ثم فإن الاستثمار في رأس المال البشري سوف يسبب زيادة في رأس المال المادي، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي. فتراكم رأس المال البشري يسهل استخدام وتطوير التكنولوجيا الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. كنتيجة فإن زيادة رأس المال البشري سيؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته.

✓ كما استنتج الاقتصادي جورج سكاروبوس في دراسته عن الدول النامية والمتقدمة، أن السبب الرئيسي والحقيقي في استمرارية النمو الاقتصادي المرتفع في الدول المتقدمة هو ارتفاع المخزون التعليمي. وبالتالي ارتفاع العائد من رأس المال البشري في القطاعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع في إنتاجية العمل وارتفاع معدل النمو الاقتصادي. بينما حالة استقرار التخلف الاقتصادي في الدول النامية فيعزى إلى قلة المخزون التعليمي وانخفاض العائد من رأس المال البشري وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي في هذه الدول.

1- يمكن العودة الى الفصل الأول لمعرفة كيفية إدخال رأس المال البشري في دالة الإنتاج، ص: 51.

أبرزت نظريات النمو الحديثة أن النمو الإقتصادي يأتي نتيجة لتراكم رأس المال المادي مع رأس المال البشري، وذلك من خلال تلاهما مع عامل داخلي مرتبط بالسلوك البشري المسؤول عن تراكم إنتاجية عوامل الإنتاج. ويلاحظ هنا أنه تم توسيع مشاركة رأس المال البشري في عمليات الإنتاج وفي زيادة الإنتاجية. وبالتالي فإن عمليات النمو والتنمية الاقتصادية لا يمكن النظر إليها من جانب واحد (رأس المال البشري فقط)، وإنما من خلال تكامل عناصر التنمية المادية والبشرية لكي يتم الاسراع بإنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك ترجع أسباب تخلف الدول النامية عن الالتحاق بالتطور والتقدم الدولي إلى فشلها في توجيه استثمارات كافية في رأس المال البشري، لتحسين إنتاجيته وتمكينه من تطبيق التقانات الحديثة في عمليات الإنتاج المادي.

3- السياسة المالية و أثرها على رأس المال البشري: يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري على نفس القدر من الأهمية كالاستثمار في رأس المال المادي، إلا أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في هذا المجال خاصة في الدول النامية، وهذا الواقع يتطلب تدخل الدولة لتصحيح الاختلال في اقتصاد السوق، بما يحقق توزيع الموارد بين السلع والخدمات الخاصة والعامة وتوجيه النفقات العامة نحو تنمية الموارد البشرية. و تستطيع السياسات المالية من خلال سياسات توزيع الدخل أن تقوم بإصلاحات تساهم في تنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال التوزيع الكفء لخدمات الصحة، والتعليم، والخدمات العامة. و يجب أن يتم ذلك في إطار سياسات الإنفاق والسياسات الضريبية اللذان يمثلان المرتكزان الأساسيان للسياسات المالية للدولة.

3-1- سياسة الإنفاق العام وأثرها على رأس المال البشري: من خلال دراسة مؤشرات رأس المال البشري سابقاً، وجدنا بأن مؤشر هيكل الإنفاق العام على التعليم يعد من بين مقاييس رأس المال البشري، وبالتالي يمكن القول بأن نمو رأس المال البشري يتناسب طردياً مع نمو حجم الإنفاق العام على التعليم والتكوين. كما أن الإنفاق على الصحة مرتبط ارتباطاً وثيقاً برأس المال البشري بحيث لا يمكن تصور رأس مال بشري فعال بدون توفر مرافق صحية.

إن علاقة الإنفاق العام برأس المال البشري تختلف من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تقدم دعماً معيناً فقط في مجال التعليم والصحة لذوي الدخل الضعيفة والفقراء، أما باقي أفراد المجتمع ميسوري الحال فإنهم ينفقون على تعليم أنفسهم ورعاية صحتهم. أما بعض الدول وخاصة الدول ذات الإيرادات المرتفعة "خاصة الدول

النفطية" فإنها تحمل على عاتقها جميع التكاليف الخاصة بالتعليم كالجائر مثلا فالتعليم لازال إلى يومنا هذا تعليما حكوميا مجانيا.

يمكن قياس الالتزام الحكومي بالإففاق على التعليم من خلال مؤشرين أساسيين، يتمثل المؤشر الأول في الإففاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والمؤشر الثاني يتمثل في الحصة المخصصة للتعليم من مجموع نفقات الميزانية الحكومية، وهذا المؤشر يعكس التزام الحكومات بالتعليم ومدى منافسة قطاع التعليم لسائر أولويات الإففاق الحكومي. ومن المهم أن ندرك بأن هذين المؤشرين يعكسان الإففاق الحكومي فقط وليس الاستثمار الخاص.

الجدول التالي يوضح لنا نسبة الإففاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وكذا نسبة الإففاق

الحكومي على التعليم إلى مجموع الإففاق الحكومي الإقليمي، وذلك لبعض المناطق كما يلي:

الجدول رقم (3-2): الإففاق الحكومي على التعليم حسب المنطقة لسنة 2004.

المنطقة	نسبة الإففاق الحكومي على التعليم من الناتج الإجمالي الإقليمي	نسبة الإففاق الحكومي على التعليم لكل منطقة من الإففاق الحكومي على التعليم العالمي
الدول العربية	4.9	3.2
أوروبا الوسطى والشرقية	4.2	6.7
آسيا الوسطى	2.8	0.3
شرق اسيا والمحيط الهادي	2.8	17.9
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	4.4	7.6
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	5.6	55.1
جنوب وغرب آسيا	3.6	6.9
إفريقيا جنوب الصحراء	4.5	2.4
العالم	4.4	100

المصدر: الموجز التعليمي العالمي، مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، معهد اليونسكو للإحصاء، 2007.

من خلال الجدول أعلاه، يمثل الإففاق الحكومي على التعليم 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما حسب المناطق فنجد في المرتبة الأولى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بنسبة 5.6% ثم تليها كل من الدول العربية (4.9%) و إفريقيا جنوب الصحراء (4.5%). أما منطقة أمريكا اللاتينية و الكاريبي، ومنطقة أوروبا الوسطى والشرقية فهما أقرب إلى المعدل العالمي بنسبتي 4.4% و 4.2% على التوالي. ونجد أدنى مستوى للإففاق الحكومي على التعليم في آسيا الوسطى، واسيا الشرقية ومنطقة المحيط الهادي. فلقد بلغت النسبة 2.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم لكل منطقة من الإنفاق الحكومي العالمي على التعليم، نجد في المرتبة الأولى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بنسبة تفوق 55%، لتأتي بعدها وبفارق كبير شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة 17.9%. أما بقية المناطق فنسبتها لا تتعدى 8%. وهذا ما يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه الدول المتقدمة وعلى رأسها أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية للتعليم، رغم أنها دول رأسمالية و يمثل فيها القطاع الخاص نسبة معتبرة من اقتصادياتها، مقارنة بالدول النامية والعربية التي تعتمد في تنمية رأس المال البشري على نفقاتها العامة بنسبة كبيرة.

عند التطرق إلى تدخل الدولة من خلال دعم قطاع التعليم، فإن الأمر يتطلب الإحاطة أيضاً بدور الدولة في توفير مدخلات التعليم المدعمة، ومدى ملائمة هذه المدخلات لتطوير عملية تراكم رأس المال البشري. وهنا نركز على حقيقة مهمة وهي أن المهم في سياسات رأس المال البشري هو ليس زيادة التخصيصات المالية في الموازنة، بل الأهم هو تعزيز أهمية النواتج التعليمية المرتبطة بهذه التخصيصات.

3-2- السياسة الضريبية وأثرها على رأس المال البشري: لا يوجد اتفاق كامل على تقييم العلاقة بين السياسة الضريبية و رأس المال البشري، حيث يعتمد ذلك على طبيعة النظام الضريبي وكذلك أشكال القروض المقدمة للطلبة. كما لا يوجد اتفاق على التشوهات التي تحدثها الضرائب المفروضة على العمل (رأس المال البشري) مقارنة بتلك المفروضة على رأس المال المادي، وتأثير كل منهما على النمو الاقتصادي (المنهج الكلي). كما أن الدراسات المستخدمة في نظريات النمو الداخلي لقطاعين، لم تتفق على نتيجة محددة فيما يخص هذه التشوهات والتأثير على النمو.¹ حيث تم تقييم هذه الآثار اعتماداً على قطاعين استثماريين (قطاع ينتج السلع الرأسمالية المادية، وقطاع ينتج رأس المال البشري)، على أن ينتج رأس المال المادي من سلعتين، أما رأس المال البشري فينتج من خدمات رأس المال البشري (الزمن) المرتبطة في السلعتين من خلال مرونة الإحلال الثابتة في ظل عوائد الحجم الثابتة. أما جانب الطلب فيتمثل في القطاع العائلي الذي يعظم دالة المنفعة في ظل قيد الميزانية. اعتماداً على بيانات افتراضية تم تركيب مصفوفة حسابات اجتماعية لتعكس التدفقات السلعية والمالية لإجراء تمارين محاكاة. واعتمدت هذه التمارين على التلاعب في بعض المرونات (مرونة عرض العمل، مرونة الإحلال ما بين العمل ورأس المال في إنتاج السلعتين)، مع تثبيت المرونات الأخرى الخاصة بتكنولوجيا الاستثمار، والطلب النهائي.

أثبتت نتائج المحاكاة ما يلي:

- ضريبة العمل ترتبط بخسائر رفاة اقتصادي أكبر من ضريبة رأس المال.
- هناك اختلاف كبير بين أنماط النمو في ظل ضريبة العمل وضريبة رأس المال خلال مرحلة الانتقال لمرحلة استقرار جديدة، وهنا يتضح أن أغلب الانخفاضات في الاستهلاك تحصل في الفترة المبكرة في ظل ضريبة رأس

1- Babiker, M Taxation and Labor Supply Decisions: The Implications of Human Capital Accumulation, The Arab Planning Institute, Working Paper API/WPS 0205, 2002, pp. 1-15.

المال، وفي الفترة الانتقالية المتأخرة في ظل ضريبة العمل. وبناء على هذه النتيجة فإن النظر للنتائج في مرحلة الاستقرار قد يوحي بان هناك تأثيراً سلبياً أكبر لضريبة العمل على الاستهلاك.

- تمارس كل من ضريبة رأس المال والعمل أثراً سلبياً (في المتوسط) على رأس المال المادي ورأس المال البشري في اقتصاد قائم في الأصل على عدم وجود ضرائب. و هو الأمر الذي يترتب عنه معدل نمو أقل في ظل هذين النوعين من الضرائب مقارنة بمعدل النمو السائد في حالة عدم وجود ضرائب. و أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن هذا النموذج يبقى نموذجاً نظرياً يصعب جداً استخدامه لأغراض السياسة المالية.

كما يمكن تتبع أثر الضريبة على رأس المال البشري من خلال تأثير الضريبة على حافز العمل، حيث من المعلوم أن فرض ضريبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ينعكس على ثمن التكلفة، وبالتالي على ثمن البيع. كذلك فإن فرض الضرائب يؤثر على سلوكيات الأفراد، فالفرد عند عرضه لخدمات عمله يقوم بالمفاضلة بين عائد وتكاليف العمل من جهة، وبين عائد وتكاليف الفراغ من جهة أخرى. حيث عند هذا المستوى فإن فرض ضرائب إضافية على دخول الأفراد ستؤدي إلى التأثير على سلوك الأفراد إما بزيادة ساعات العمل أو بتفضيل زيادة أوقات الفراغ، مثلاً عند فرض ضريبة 20% على دخل الفرد فهذا يعني أن حالة العمل قد تخفض بهذه النسبة، وفي نفس الوقت فإن تكلفة الفراغ أيضاً انخفضت بنفس النسبة. وبالتالي يصبح عائد العمل غير مجز، وتصبح أوقات الفراغ أكثر جاذبية، بتعبير آخر فإن فرض ضرائب جديدة يشجع الأفراد على إحلال بعض ساعات الراحة محل عدد من ساعات العمل وهذا ما يعرف بالأثر الإحلالي، ويمكن للعامل نتيجة انخفاض دخله أن يعوض هذا الانخفاض عن طريق زيادة ساعات العمل، وهذا ما يعرف بالأثر الدخلي.

وهناك العديد من العوامل المتحكمة في الأثرين السابقين منه:¹

- ارتباط قيمة أوقات الفراغ بثروة المكلف بالضريبة، ومستوى دخله، حيث تتميز قيمة أوقات الفراغ لذوي الدخل المنخفضة بانخفاض قيمتها، وهذا ما يدفع كي تكون قوة الأثر الداخلي أكبر من قوة الأثر الإحلالي عند الطبقات ذات الدخل المنخفض.

- هناك دوافع مادية وغير مادية للعمل، حيث يظهر أثر الدوافع غير المادية لدى أصحاب المهن الحرة وأصحاب المناصب الإدارية العليا، وبالتالي تؤدي الدوافع غير المادية إلى إضعاف قوة الأثر الإحلالي لضريبة الدخل.

- الحوافز التي تدفع بالأفراد إلى زيادة عدد ساعات العمل بغض النظر عن الدخل، كما هو الحال في حالات الحروب أو الكوارث الطبيعية.

- نظرة الشخص إلى الضريبة، فإذا اعتبرها جائزة تستأصلها الدولة منه لتنفقها على الاستهلاك البذخي، ولن يعود عليه بأي منافع فإنه يلجأ إلى الانتقام عن طريق تقليل ساعات العمل وإنقاص دخله، ومن ثم إنقاص

1- مراد فخري وعدنان الهندي، مبادئ الإدارة المالية واقتصادياتها. المطبعة الأردنية، عمان، 1980، ص: 110-112.

حصيلة الضريبة، أما إذا نظر هذا الفرد إلى الضريبة على أنها مساهمة منه في تمويل المشاريع التنموية، فإنه سيعمل على زيادة ساعات العمل.

المطلب الثاني: مساهمة السياسة المالية في البحث والتطوير و رأس المال التكنولوجي.

أجمع معظم الاقتصاديين من ادم سميث إلى سولو مروراً بريكاردو وشمبيتر وكينز على أهمية التحسينات التكنولوجية في كل قطاعات الإنتاج بالنسبة للنمو الاقتصادي طويل الأجل. وفي الوقت نفسه تطورت تجريبياً وبشكل مواز ومستقل دراسة اقتصاديات البحث والتطوير، وذلك بوصف الإبداع عل انه من أهم مكونات عملية التغيير التقني. حيث أكدت الدراسات أن الاستثمار في البحث والتطوير يشرح أكبر قدر ممكن من الباقي من النمو الذي لا يعزى إلى عناصر الإنتاج التقليدية.

1- مفهوم البحث والتطوير وعلاقته برأس المال التكنولوجي: طالما اقترن مفهوم البحث والتطوير برأس المال التكنولوجي في الأدبيات الاقتصادية، وذلك للترابط الوثيق فيما بينهما والعلاقة المتبادلة والتكاملية التي تربطهما. فما المقصود بهما وما أوجه الترابط والاختلاف؟

1-1- تعريف البحث والتطوير و علاقته برأس المال التكنولوجي: هو نشاط علمي إبداعي خلاق يسعى إلى نقل البيئة أو أحد مكوناتها من حال إلى حال أفضل، وتتمثل عناصره الإبداعية في مكونات العلم والمعرفة المبنية على رأس المال البشري، كما أن هذا المصطلح " البحث والتطوير" يتكون من جزأين: فالبحث نقصد به محاولة اكتشاف شيء جديد في حقل معين من حقول المعرفة، أما مصطلح البحث المستخدم بشكل مترادف مع التطوير فيعرف بأنه نشاط ذهني أو بعبارة أدق محاولة ذهنية لحل مشكلة معينة في مجال البحث عن الحقيقة.¹ أما مصطلح التطوير فيتعلق بالاستثمارات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة، وذلك من خلال التجارب والنماذج المنجزة من طرف الباحثين.

يمكن تقسيم أنشطة البحث والتطوير إلى ثلاثة أنماط رئيسية بحسب طبيعتها والمتمثلة في:²

✓ **البحوث الأساسية:** تسمى كذلك بالأبحاث العلمية الصرفة، وتعرف بأنها: عملية تفصيلية وتمحيص عن معرفة جديدة في حقل عام دون الإشارة إلى تطبيق محدد، فإذا توج البحث بالنجاح قد يسمح بتطبيقه من قبل المؤسسة أو الجهة التنظيمية أو المنشأة المنظمة له. كما يمكن إطلاق اسم آخر على هذا النوع من البحوث وهو البحوث الاستشرافية كونها تنفرد بارتداد آفاق جديدة تماماً في المعرفة، أداتها المعلومات العلمية وهدفها المزيد من العلم.

✓ **البحوث التطبيقية:** تسمى كذلك بالأبحاث التجريبية أو أبحاث التوسيع، وتعرف بأنها أنشطة استقصاء علمي وتوحي معرفة جديدة ذات صلة مباشرة بنشاط ما والذي يمكن أن يكون إنتاجاً جديداً، أو

1- نوفل قاسم علي الشهوان، اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي "إقليمياً ودولياً"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص: 52.

2- نفس المرجع، ص: 53.

أساليب إنتاج جديدة مع نهاية تطبيقية مقصودة منذ لحظة تبني البحث. و في حالات معينة قد تكون مكشفات عرضية أثناء خطوات البحث العلمي، لم تكن في البال في بداية المشروع البحثي. و من هذا نستنتج أن هذه البحوث تقوم على التطبيقات الأولى للمعرفة العلمية الجديدة في سبيل حل مشكلة معينة أو استخدام مقصود، وهي عموماً الأبحاث التي تصبو إلى تحقيق هدف تجاري محدد أو الاستثمار في مجال إبداعي معين أو تسعى لكلا الأمرين.

✓ **أبحاث التطوير:** تعرف على أنها عمليات امتداد وتوسيع لنتائج ومستجدات علمية بشكل تطبيقي، وذلك لأغراض تجريبية أو إثباتية، وهذا الامتداد يتضمن إعادة بناء واختبار نماذج من الأبحاث الموجودة المطبقة منها وغير المطبقة. من هذا نجد أن البحوث التطويرية تقوم على أساس الاستخدام الأول لتقانة للبحوث التطبيقية أو على التطبيق الثاني لتجريب فنون المعرفة الأساسية. و بالتالي التطوير هو استكمال لإبداع ما، بحث يوجه النشاط الاقتصادي صوب المنتجات أو العمليات الجديدة أو كليهما وكذلك تحسين المنتجات الموجودة.

أما فيما يخص **التكنولوجيا** فقد وردت العديد من التعاريف لها نذكر منها: " أنها معرفة قابلة للنقل وسرية ولا تتمتع ببراءة اختراع (ليست مسجلة)، والتي تكسب الميزة الاقتصادية عند الاستعمال الصحيح والملائم لها". وهناك من يعرفها على أنها " التكنولوجيا في حد ذاتها ليس علماً ولكنها مجرد التطبيق العلمي للإمكانيات العلمية أو التقنية للوصول إلى خصائص الأداء المتعلقة بالمنتجات أو العمليات"¹، كما تعرف على أنها " مهارة أو معرفة أو طريقة العمل أو استخدام أو إنتاج الأشياء أو أسلوب لتحقيق غرض معين من اجل استخدام العلوم ومستحدثات التقانة في الصناعة، ومن ثم يمكن النظر إليها على أنها سلعة افتراضية غير مادية متجانسة نوعاً ومستقلة".

إن التعاريف السابقة لا تعطينا الفرق الواضح بين "البحث والتطوير" و"التكنولوجيا"، لأن المصطلحين متداخلين ومرتبطين، وخاصة فيما يخص علاقة أبحاث التطوير والتكنولوجيا فإنها على صلة تامة، إلا انه هناك بعض الفروقات الواضحة بين المصطلحين.

إن " البحث والتطوير" يقودنا إلى معرفة ال (لماذا) know-why، في حين أن التكنولوجيا هي معرفة (الكيف) know-how، فالبحث يأتي بالنظريات والقوانين العامة، والتكنولوجيا تحولها إلى أساليب وتطبيقات خاصة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن البحث والتطوير يقوم على البحوث المبتكرة، أما التكنولوجيا فتتحول خلاصتها إلى ابتكارات علمية في ميادين الحياة المختلفة. كما ان البحث والتطوير يفتح الآفاق النظرية للمعرفة البحتة، في حين التكنولوجيا تختار الآفاق التي توفر لها تركيبة المجتمع والظروف الموضوعية المحيطة به الحوافز الضرورية والقدرة المادية على تحويلها إلى إنجازات وتطبيقات عملية على شكل أساليب وطرق مبتكرة و سلع وخدمات.

1- فون برادن، كريستوف فريدريك، حرب الإبداع فن إدارة بالأفكار، ترجمة: إصدارات ميمك، مصر، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميدك، 2000، ص: 23.

بالرغم من هذه الاختلافات بين "البحث والتطوير" و"رأس المال التكنولوجي" إلا أنه لا يمكن تطوير التكنولوجيا بدون أبحاث نظرية وتطبيقية، وعليه فإن البحث والتطوير يعتبر ضرورة لبقاء وتحسين التكنولوجيات المتوفرة. و يمكن القول بأن التكنولوجيا ما هي إلا نتاج للأبحاث العلمية النظرية والتي تم تطبيقها لنحصل على رأس مال تكنولوجي يمكن استعماله في حياتنا اليومية. و بذلك لا يمكن أن تكون هناك تكنولوجيا متطورة ومستمرة إلا عن طريق الإمام بميدان البحث والتطوير، سواء كانت بحوثاً نظرية أو بحوثاً ميدانية وتطبيقية.

1-2- أهمية التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة والدول النامية: أوضحت العديد من الدراسات أن هناك اختلاف في درجة الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والآليات المرتبطة به في الدول النامية والمتقدمة، وذلك راجع إلى اختلاف العوامل الاقتصادية الأخرى بين هذه الدول، ويمكن تلخيص الاختلافات في الآليات المرتبطة بالتقدم التكنولوجي بين الدول النامية و الدول المتقدمة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): اختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول النامية والمتقدمة.

عناصر المقارنة	الدول المتقدمة	الدول النامية
أسباب السعي إلى تحقيق التقدم التكنولوجي.	تحقيق الريادة التكنولوجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.	تلبية الاحتياجات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي داخل الدولة.
سبل تحقيق التقدم الاقتصادي.	القيام بالابتكارات التكنولوجية، وأنشطة البحث والتطوير في المجالات العلمية والتطبيقية معاً.	عن طريق نقل أو تقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة وتوطينها داخل الدولة.
مصادر التقدم التكنولوجي بالدولة.	الشركات والمؤسسات الكبرى التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير المختلفة.	الشركات والمؤسسات القادرة على استيراد أو تقليد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة.
توافر الموارد اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي.	ارتفاع حجم الموارد المادية والبشرية التي توجهها الدولة لتحقيق التقدم التكنولوجي.	انخفاض حجم الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي، وارتباطها بالوضع الاقتصادي.
بيئة العمل المؤثرة على التقدم التكنولوجي.	تتوافر نظم قوية لتنظيم وحماية عملية الابتكارات التكنولوجية.	تفتقر معظمها إلى النظم والمؤسسات المحفزة للابتكارات.

المصدر: محمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 95 يوليو/ تموز 2010، ص: 05.

من خلال الجدول السابق، نجد بان حجم الفجوة التكنولوجية تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب حجم التكنولوجيا السائدة في كل اقتصاد والتي تختلف - وفقاً لنظرية النمو الداخلي- باختلاف المسار التكنولوجي للدولة، وباختلاف الفترات الزمنية محل الدراسة، والسياسات التي يتم تطبيقها لزيادة الامكانيات التكنولوجية. ويتأثر حجم الفجوة التكنولوجية بين الدول المختلفة بثلاث محددات رئيسية وهي: حجم التكنولوجيا السائدة في الاقتصاد، وإمكانيات القيام بالابتكارات، وأخيراً إمكانيات تدفق التكنولوجيا إلى الدول المختلفة. كما يمكن إبراز مدى الاهتمام بعامل رأس المال التكنولوجي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك من خلال نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الإنتاج المحلي الإجمالي، والدول التالي يوضح لنا هذه النسب لبعض البلدان المتقدمة والنامية:

الجدول رقم (3-4): نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المتقدمة والنامية.

السنة	2004	2005	2006	2007
الدولة				
الو.م.أ	2.54	2.57	2.61	2.67
فرنسا	2.16	2.11	2.11	2.08
ألمانيا	2.49	2.49	2.53	2.53
مصر	0.27	0.24	0.26	0.26
الجزائر	0.16	0.07	/	/
السعودية	0.05	0.04	0.04	0.05
تونس	1.00	1.02	1.06	1.10

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS/countries/1W?page=1&display=default> 06/12/2012

نلاحظ من خلال الجدول السابق، بأنه هناك فرق كبير بين نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الدول المتقدمة تفوق النسبة 2.5% في كل من الو.م.أ و ألمانيا، وتليهما فرنسا بنسبة تفوق 2%. أما الدول النامية فإن النسبة منخفضة جدا لا تتعدى 0.3% ما عدى تونس الذي وصل معدلها إلى أكبر من 1%. وهذه المقارنة توحى لنا بمدى اهتمام الدول المتقدمة بمجال البحث والتطوير، وهذا ما يعكس مستوى التطور التكنولوجي في هذه الدول، وكذا يعكس بنسبة معتبرة تطورها الاقتصادي ونموها المرتفع والمستدام.

2- رأس المال التكنولوجي والنمو الاقتصادي: هناك اليوم شبه إجماع بين علماء الاقتصاد على أن التقدم التكنولوجي يشكل واحدا من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق. حيث يرى العالم الشهير Simon Smith Kuznets "أن النتيجة التي لا مفر منها هي أن الإسهام المباشر لساعات العمل البشري وتراكم رأس المال يكاد لا يزيد عن عشر معدل النمو في حصة الفرد من الناتج القومي، وربما أقل من ذلك"¹. وهذا يعني أن 90% من الزيادة في دخل الفرد لا تعود إلى الزيادة في الكميات المستخدمة في العملية الإنتاجية من عنصري العمل ورأس المال، وإنما لعوامل أخرى متبقية يدمجها الاقتصاديون بشكل عام وغير دقيق في عنصر التكنولوجيا والتقدم التقني. وعلى هذا الأساس يرجع الاقتصاديون الزيادة في إنتاجية العمل إلى مفهوم التقدم التكنولوجي، وهذا الأخير تضاف إليه جملة من العوامل المختلفة كالتحسينات الإدارية وتحسين مستوى التعليم والثقافة وتعميم آثارها الإيجابية على مختلف شرائح المجتمع.

1- انطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص: 42

ولذلك يعتبر الاستثمار في التكنولوجيا من أهم محفزات النمو الاقتصادي، حيث سيرفع من مستوى التقنية السائدة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي على مستوى الاقتصاد. وقد اهتمت نظريات النمو المختلفة بهذه العلاقة الايجابية بين النمو الاقتصادي والمستوى التقني السائد في الاقتصاد. فالتطور التقني يؤثر على النمو الاقتصادي من عدة أوجه. حيث أن تحقيق نمو مستمر ومستدام في الأجل الطويل يعتمد على النمو في التكنولوجيا، كما تتأثر الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل بالنمو التقني. ومن الآثار الايجابية التي يحققها التقدم التقني هو تغطية النقص في الأيدي العاملة أو رأس المال. إضافة لما سبق فإن العلاقات البينية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة تتأثر بالتقنية المتاحة.

كما رائنا في الفصل الأول، فقد ركز " Solow1956" على عامل التكنولوجيا من خلال دالة كوب-دوغلاس، حيث ارجع النمو في الاقتصاد إلى أحد العوامل الثلاثة التالية: رأس المال، العمل، التقنية. وعلى الرغم من أهمية العاملين الأولين، إلا أنه اعتبر الطور التقني مصدرا للنمو الاقتصادي المستدام، وبذلك فإن إجمالي الناتج الكلي قد ينمو بشكل مستمر إذا كان هناك تطورا تقنيا حتى لو لم يحدث نمو في العمل ورأس المال. وبالتالي فإن اعتماد النمو الاقتصادي في الناتج الإجمالي على العمل ورأس المال فقط لن يحقق للاقتصاد النمو المستمر بسبب قانون تناقص الإنتاجية الحدية. لذا يجب الاستثمار في التقنية من أجل المحافظة على نسبة العائد المتحقق من رأس المال والعمل أو زيادته. فعدم الاستثمار في التقنية سوف يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي نظرا لتناقص الإنتاجية الحدية لكل من العمل ورأس المال.

لقد أرجعت كثير من الدراسات سبب الفجوة الاقتصادية الموجودة بين الدول النامية والدول المتقدمة إلى أن نسبة ما يخصص للاستثمار في التقنية في الدول المتقدمة أعلى بكثير من الموجودة في الدول النامية. ولتقليص هذه الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة يجب زيادة الاستثمار في التقنية. بل إن بعض الدراسات التطبيقية نسبت النمو الاقتصادي في شرق آسيا إلى التطور التقني.

3- السياسة المالية ودورها في تنمية البحث والتطوير ورأس المال التكنولوجي: مما سبق رأينا بأن مجال البحث والتطوير له دور كبير في تكوين رأس المال التكنولوجي، والذي بدوره يعتبر عامل رئيسي من عوامل النمو الاقتصادي، وكما رأينا كذلك فإن السبب الرئيسي في وجود الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية هو الاهتمام بمجال البحث والتطوير في الدول المتقدمة. والسؤال الذي نطرحه الآن: كيف يمكن أن تؤثر السياسة المالية على تنمية البحث والتطوير.

3-1- النفقات الحكومية وتنمية البحث والتطوير: كما رأينا سابقا فان نسبة الإنفاق على البحث والتطوير مرتفعة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، ويندرج ضمن هذا الإنفاق: الإنفاق العام والإنفاق الخاص، والذي يهمننا الآن هو الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير. و الجدول التالي يبين لنا نسبة الإنفاق الكلي على البحث والتطوير في بعض الدول، بالإضافة إلى نصيب الجهات الممولة لهذا الإنفاق.

الجدول رقم (3-5): معدل الإنفاق على البحث والتطوير من PIB ونصيب الجهات الممولة له (1990-1995).

الدولة	نسبة الإنفاق من PIB	نصيب الجهات الممولة		
		الحكومة	الصناعة	أخرى
الو.م. + اليابان + السويد	3.1 %	20% إلى 30%	55% إلى 70%	4% إلى 10%
ألمانيا + فرنسا + بريطانيا + استراليا + كندا	2.4 %	38 %	52 %	10 %
اليونان + البرتغال + اسبانيا	0.7 %	54 %	35 %	11 %
تركيا + المكسيك	0.4 %	65% إلى 73%	14% إلى 31%	5 %
الدول العربية	0.2%	89 %	3 %	8 %

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، ص72.

من خلال الدول السابق، يمكن ملاحظة مدى اهتمام الدول المتقدمة مثل و.م.ا و اليابان والسويد بالبحث والتطوير وبالتالي برأس المال التكنولوجي، وهذا من خلال نسبة الإنفاق على هذا المجال من PIB، عكس الدول العربية والتي لا تتعدى % 0.2. كما يمكن ملاحظة هامة من هذا الجدول والمتمثلة في الجهة الممولة لهذا الإنفاق، ففي الو.م.ا واليابان والسويد لاثمول الحكومة سوى % 30 من حجم الإنفاق الكلي على البحث والتطوير، والباقي يمول من طرف الشركات الصناعية وهيئات أخرى. أما كل من اليونان والبرتغال واسبانيا فيمثل التمويل الحكومي لهذا المجال أكبر من % 50. أما الدول العربية فان % 90 تقريبا من الإنفاق على البحث والتطوير تموله الحكومات، وهذا ما يدل على عدم اهتمام القطاع الخاص بهذا المجال باعتباره غير منتج في الأجل القصير. كما أن هذه النسبة تعكس لنا المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومات العربية في مجال تطوير البحث والتكنولوجيا، وبالتالي فان تنمية البحث والتطوير مرهون بمدى اهتمام الحكومة بهذا الجانب في موازاتها العامة " حجم الإنفاق على هذا المجال". لكن بمقارنة نسبة الإنفاق الكلي على البحث والتطوير من PIB نجد بان إنفاق الدول العربية يبقى ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما يفسر نسبيًا ضعف رأس المال التكنولوجي في هذه الدول، وبالتالي تأثيرها السلبي على الممول الاقتصادي في الأجل الطويل.

تعد المبالغ التي تنفقها الدول على البحث العلمي والتطوير بالنسبة إلى دخلها القومي مؤشرا أساسيا لقياس تقدم هذه الدول وتطورها. وتصنف مستويات الإنفاق على الأبحاث العلمية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أربعة أقسام رئيسية، فإذا كانت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير:¹

✓ أقل من 1% كان أداء البحث ضعيفا جدا ودون المستوى المطلوب " إن نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي تعتبر معيارا عالميا حيث يعتبر الإنفاق دون هذا المستوى إنفاقا غير منتج".

✓ بين 1% - 1.6% كان البحث في مستوى متوسط.

✓ أكثر من 1.6% - 2% كان البحث في مستوى جيد لخدمة التنمية.

✓ أكثر من 2% كان أداء البحث في المستوى المطلوب لتطوير القطاعات وإيجاد تقنيات جديدة.

وقد جاء في توصيات مؤتمر فيينا عام 1978 أن الدول الضعيفة أو التي تمتلك إمكانات محدودة يجب عليها أن تخصص نسبة 1.5% بغية تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة². وبذلك نستنتج بأن أداء البحث والتطوير في الدول العربية مازال ضعيفا جدا. ولهذا يتوجب على الحكومات خلق الحوافز للأفراد والمدارس، والجامعات والأعمال للإسهام في عملية البحث، ويمكنها القيام بذلك عبر سياسات من شأنها ترقية الاستثمار، وتوفير الحوافز لجذب أفضل العقول وتقديم المعونة بهدف الارتقاء إلى المنافسة العالمية. و تُوفّر قوانين حماية الملكية الفكرية ضمانا لرجال الأعمال والرأسماليين الجريئين. كما تسهل القوانين الميسّرة لإنشاء الأعمال بناءً قطاعات بحثية منافسة.

السؤال الذي نطرحه: بما أن الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية مازال ضعيفا جدا، و 90% من هذا التمويل على عاتق الدولة. فهل يتوجب على الدول العربية أن ترفع من الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير لتعويض نقص إنفاق القطاع الخاص؟ أو تقوم بإجبار الشركات والمؤسسات العاملة في هذه الدول بتخصيص جزء من مداخيلها في الاستثمار في البحث والتطوير؟

إن تقديرا منطقيًا لحجم التمويل ومصادره ونسبه وتوزيعه على مختلف الفعاليات العاملة في مجال البحث والتطوير ليس بالعملية السهلة، وبذلك يجب أن ينطلق هذا الإنفاق من تصور يتماشى مع إحدى الدول النامية التي يتشابه وضعها لفترة سبقت الوضع العلمي والتقني في الدول العربية، وتكون هذه الدولة قد حققت نجاحات يجب السير على منوالها.

3-2- السياسة الضريبية ودورها في تنمية البحث والتطوير وراس المال التكنولوجي: تكمن علاقة السياسة الضريبية بتنمية البحث والتطوير من خلال قناتين، القناة الأولى والتي تكون مباشرة المتمثلة في تشجيع البحوث

1- محمد رشيد الفيل، البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، عمان الأردن، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى 2000م، ص 25

2- عادل عوض، سامي عوض، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 1998، ص: 42.

والابتكارات عن طريق منح المزايا الضريبية للمؤسسات والشركات العاملة في هذا المجال. و القناة الثانية وهي غير مباشرة والمتمثلة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي من خلالها يتم نقل التكنولوجيا والمهارات إلى الدول المضيفة.

✓ إن القناة الأولى والمتمثلة في تشجيع البحوث والابتكارات والصناعات المحلية تكون بشكل كبير في الدول الصناعية الكبرى (المتقدمة)، التي تملك رأس مال تكنولوجي محلي مرتفع وبذلك تسعى من خلال تقديم بعض الإعفاءات الضريبية للمشاريع الناشئة، وكذا بعض التخفيضات الضريبية لأجل تشجيع هذه المؤسسات والشركات لتنمية ابتكاراتهم وتطويرها.

✓ أما القناة الثانية والمتمثلة في تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمعمدة في الدول النامية، التي تفتقر اقتصادياتها إلى رأس المال التكنولوجي وبالتالي يجب عليها استيراده من خلال قناة الاستثمار الأجنبي المباشر بمنح هذا الأخير امتيازات وتخفيضات ضريبية.

يمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عدة صور، من أبرزها تحفيز التقليد و تنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة، و كذلك انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف.¹

في الواقع، لا تقوم الشركات الأجنبية بتحويل تكنولوجيتها تلقائياً، حيث أن امتلاك تكنولوجيا جديدة يشكل مصدر ميزتها الاحتكارية، و بالتالي فهي تقبل الاحتفاظ بموقعها الاحتكاري لأطول فترة ممكنة، معتمدة على نشاطات البحث و التطوير من أجل إنتاج و بيع منتجات جديدة.²

إن الجزء الأساسي من التحويلات التكنولوجية يتم داخل الشركة الأجنبية التي تقوم بتطوير تكنولوجيتها في البلد الأصلي، ثم تعمل على استغلال هذه الميزة في الخارج عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. و بالتالي فإن ما يميز التحويل التكنولوجي أساساً هو هيمنة التحويل الداخلي على التحويل الخارجي.

لقد عملت الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير قدراتها الاستيعابية لتوطين التقنية المنقولة، وتحديد مدى ملائمة التقنية لاقتصادياتها من حيث قدراتها وخصائصها الاقتصادية وميزاتها النسبية، فإذا تمكنت الدولة المضيفة من نقل وتوطين التقنية، يكون للاستثمار الأجنبي أثراً إيجابياً على اقتصاد الدولة المضيفة بشرط ألا يؤدي ذلك للتبعية. و ترتبط هذه المسألة بشكل كبير بمدى جدية وحرص الدول المضيفة على نقل التقنية عن طريق حث الشركات الأجنبية على الاستثمار في البحث والتطوير محلياً، ودعم الشركات الوطنية للاستفادة من

1- عمر الفاروق البزري، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا، التعاون الصناعي، العدد 86، أكتوبر 2001، ص185.
2 - Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, L'investissement international, (Armond Colin / Masson, Paris, 1996), P188

هذه الأنشطة في سبيل خدمة هذا الهدف، وذلك لأن الشركات الأجنبية المستثمرة تعد مصدراً مهماً ودافعاً للإبداع والاختراع.¹

لقد رأينا دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتحفيز البحث والتطوير، ولذلك وجب الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين الأجانب والتي يمكن تقسيمها إلى:

✓ **الإعفاء الضريبي:** والمتمثل في إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط وحجمه.² طريقة الإعفاء الضريبي تكتنفها العديد من المشاكل والعيوب، أهمها لجوء المستثمر الأجنبي إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الضريبي وإنشاء مشروع آخر جيد للتمتع بالإعفاء الضريبي في نفس الدولة أو الانتقال إلى دولة أخرى.

✓ **التخفيضات الضريبية:** هي تقليص بمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة ومن وجهة نظرنا فإن التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية:

• أهم مشاكل استخدام طريقة التخفيض الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.

• إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.

✓ **المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجياً كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

✓ **نظام الاهتلاك:** يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق وكلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

1- بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - (دراسة قياسية للفترة 1970-2000)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 2004، ص: 26.

2- حسن بن رقدان المهجوع، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار التمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص: 18.

المطلب الثالث: مساهمة السياسة المالية في مشروعات البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص.

تحتل مشروعات البنية التحتية في عالمنا المعاصر مركزاً هاماً في اقتصاد أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث أصبحت بعض الدول التي تتبنى النظام الاقتصادي الرأسمالي تعتمد على دور مشروعات البنية التحتية في تنمية اقتصادها وتحديثه، أما الدول النامية فهي أكثر حاجة إلى مشروعات البنية التحتية وذلك لسببين رئيسيين: أولهما تطوير هذه البنية التي في الغالب تعاني من نقص فادح، وثانيها توفير مشاريع استثمارية جديدة تخفف من مستوى البطالة و لو لفترة مؤقتة.

1- مفهوم البنية التحتية (الأساسية): يمكن تعريف البنية التحتية حسب تقرير البنك الدولي، بأنها " رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق، والنقل، والاتصالات، والمياه، والصرف الصحي، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات. وذلك بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال". أما بالنسبة إلى تعريف (Herrick and Kendelberger) فقد أضافا إلى التعريف السابق كل من الخدمات الصحية والتعليم.¹

كما يمكن تعريف البنية التحتية بالمفهوم الواسع بأنها " مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولها تشييدها، إضافة إلى الخدمات تعتمد على العمالة الكثيفة كجمع النفايات، وتقديم خدمات النقل، وتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكاتهما، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتهما، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية".²

كما يمكن القول أن البنية التحتية أو الأساسية سُميت بذلك لأنها كثيراً ما تكون تحت الأرض، وهو مصطلح يطلق على المنشآت والخدمات والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها المجتمع مثل: وسائل المواصلات كالطرق والمطارات وسكك الحديد ووسائل الاتصالات كشبكة الهاتف، والجوال والإنترنت والبرق والبريد بالإضافة لنظام الصرف الصحي وتمديدات المياه.³

لقد ارتبط مفهوم البنية التحتية إلى حد كبير بالثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في القرون الماضية، وهو ما أدى ببعض الباحثين إلى ربط مفهوم البنية التحتية بالثورة الصناعية. وفي هذا يطلق على البنية التحتية بأنها مجموعة الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة، ولهذا يمكن تسميته بالبنية الصناعية، أو بالتعبير التفصيلي البنية الهيكلية اللازمة للصناعة. ويتضح من خلال المفاهيم السابقة بأن البنية التحتية في مجملها تعني توفر الخدمات و

1- محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا" مناهج السببية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 51، 2010، ص: 116.

2- رشدي عبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل (B.O.T)، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 2006، ص: 45.

3- علي خليفة الكوادي، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية " مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط"، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص: 20.

التسهيلات اللازمة لأوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وأن وجودها يعد شرطاً لنجاح المشروعات الاقتصادية في رفع مستوى إنتاجها، وما يترتب على إنشاء هذه المشروعات من تحقيق وفورات اقتصادية تنتفع بها المشروعات القائمة، مما يحفز الاقتصاد على إنشاء المزيد من هذه المشروعات.

2- الاستثمار في البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي: تتلخص علاقة البنية التحتية بالنمو الاقتصادي في أنها تستميل النمو الاقتصادي، فهي ترفع من عائدات الاستثمار في قطاعات الإنتاج المباشر، وخاصة التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج. كما أنها تحفز على وجود الاستثمارات الكبيرة الحجم في أنشطة الإنتاج المباشر، كذلك تؤدي تجهيزات البنية التحتية إلى إحداث آثار إيجابية في مدخلات المشاريع الصناعية و المتمثلة في الوفورات الاقتصادية بأنواعها، مما يساعد على انخفاض تكلفة الإنتاج.

إن علاقة البنية التحتية بالنمو الاقتصادي يمكن تصورها من خلال معرفة آثارها في محددات النمو الاقتصادي، إلا أن آثار البنية التحتية في النمو الاقتصادي لا تقتصر على الآثار المباشرة فقط، وإنما تعداها إلى الآثار غير المباشرة والمتمثلة في الآثار التي تتركها البنية التحتية التكميلية كالتعليم والصحة على سبيل المثال.

يمكن القول أن هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة تساهم في زيادة الدخل الوطني من خلال القنوات المشار إليها سابقاً، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي. ونظراً إلى التأثيرات المتبادلة للمتغيرات الاقتصادية فإنه يمكن القول أن النمو الاقتصادي له آثار قوية في البنية التحتية، وتتحسد هذه الآثار المتبادلة في أن الإنفاق على البنية التحتية يحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات. وإذا كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة كافية، فإن العرض الكلي سيستجيب لتلبية هذا الطلب، وهو ما يحفز على زيادة النمو، وهذا النمو المتزايد يستدعي بالضرورة زيادة الطلب على خدمات البنية التحتية، وهو ما يعبر عنه قانون فاجنر للنمو الاقتصادي. ويعرف هذا القانون الأدب الاقتصادي بـ (مدخل جانب الطلب) الذي يفترض أن زيادة معدل النمو الاقتصادي تؤدي إلى إحداث زيادة الإنفاق العام. وبصفة عامة إن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة تبادلية، بمعنى أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما تقترحه سياسة التوجه الكنزي، والعكس صحيح، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق الحكومي، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي، وهو ما ينص عليه قانون فاجنر.¹

كما أن هناك جدل كبير عما إذا كان انخفاض الاستثمار العام في مجال البنية التحتية قد سبب اختناقات في النمو الاقتصادي. ففي بعض الحالات، اقترن الإنفاق في مجال البنية التحتية بارتفاع النمو الاقتصادي، وقد تولد بعض استثمارات البنية التحتية عائدا اجتماعيا مرتفعا إلى حد ما. غير أنه ليس من المؤكد بأي حال ما إذا كانت زيادة الإنفاق على البنية التحتية في حد ذاته يمكن أن تحفز النمو أكثر من زيادة الإنفاق

على مجالات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم. وقد خلصت الدراسات التجريبية إلى تقديرات شديدة التباين لتأثير استثمارات البنية التحتية على النمو الاقتصادي، ومن الصعب تمييز الآثار المتعلقة بالبنية التحتية على وجه الدقة عن غيرها من العوامل، كالإنفاق على رأس المال البشري أو مناخ الأعمال. ومع ذلك، فإن جودة البنية التحتية المادية تؤثر في مستوى إنتاجية البلد المعني، وقدرته على المنافسة في أسواق التصدير وعلى جذب الاستثمار الأجنبي.¹

إن أفضل نموذج درس العلاقة بين الإنفاق على البنية التحتية (المنشآت القاعدية) والنمو الاقتصادي هو نموذج بارو Barro، والذي يفترض أن النفقات العامة على المنشآت القاعدية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، واعتمد Barro في نموده على دالة الإنتاج Cobb-Douglas ذات مردودية الحجم ثابتة اتجاه العوامل، والتي يمكن تمثيلها كما يلي²: $Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$ حيث: Y: الإنتاج. K: رأس المال الخاص. L: اليد العاملة. G: النفقات العمومية الكلية للدولة للبنية التحتية.

3- الاستثمار في البنية التحتية و ضرورة إشراك القطاع الخاص: جرت العادة على أن تتولى الحكومات مهمة إنشاء وصيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية المادية التي يستحيل بدونها ممارسة معظم الأنشطة الاقتصادية، كالطرق والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات والكهرباء. وفي الواقع كان الإنفاق الاستثماري، لا سيما في مجال البنية التحتية، أحد الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الحكومة. غير أن الإنفاق العام في مجال البنية التحتية انخفض كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على مدار العقود الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العالم. ولا تزال أسباب هذا الانخفاض وتبعاته غير واضحة بشكل دقيق.

يشار أحيانا إلى جهود تصحيح أوضاع المالية العامة الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، باعتبارها العامل الرئيسي وراء هذا التراجع. ولكن في ذلك إغفال للعديد من العوامل المساهمة الأخرى، ومن بين هذه العوامل انخفاض مستويات الادخار العام، واستكمال إنشاء أهم شبكات البنية التحتية، وانتعاش أنشطة الخصخصة في ضوء تزايد التفضيل لصغر حجم القطاع العام، وتزايد التنوع في أنشطة القطاع الخاص حتى شملت خدمات البنية التحتية، وارتفاع مستويات الإنفاق الجاري، بما في ذلك أجور الخدمة المدنية والضمان الاجتماعي. وإضافة إلى ذلك، ربما كان جانب من هذا التراجع ذو طابع إحصائي محض، فتوسيع نطاق الخيارات التمويلية المتاحة في مجال البنية التحتية كالتالي تتيحها كثرة تعاقدات الحكومات مع القطاع الخاص، و ذلك قصد تقديم

1- برناردين أكيوتوي، ريتشارد همينغ، وغيرد شوارتز، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية، العدد 40، صندوق النقد الدولي، 2007، ص: 5.

2- بن عناية جلول، أثر السياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد" دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) (1980-2007) مع إشارة خاصة لحالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، تخصص: طرق كمية، 2011/2010، ص: 80.

خدمات البنية التحتية سمح بتسجيل بعض النفقات المتعلقة بالبنية التحتية ضمن النفقات الجارية رغم أن العادة قد جرت على إدراجها ضمن النفقات الرأسمالية.

يتزايد عدد البلدان التي اعتمدت مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لتشجيع القطاع الخاص على توفير أصول البنية التحتية والخدمات القائمة على أساسها، وتشير تجارب البلدان المختلفة إلى أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (كالنقل) هي المرشحة في العادة للشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية (كالرعاية الصحية والتعليم)، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:¹

✓ أولاً: أن المشاريع التي تتمتع بالسلامة المالية وتعالج اختناقات واضحة في مسار البنية التحتية، مثل مشاريع الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة، هي على الأرجح المشاريع ذات معدلات العائد المرتفعة وبالتالي تتمتع بالجاذبية للقطاع الخاص.

✓ ثانياً: أن رسوم الاستخدام غالباً ما تكون مجدية ومحفزة أكثر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.

✓ ثالثاً: أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية عادة ما تحظى بأسواق أكثر تطوراً تجمع بين التشييد وتوفير الخدمات ذات الصلة (مثل بناء وتشغيل وصيانة طريق برسوم مرور) مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية.

بصفة عامة، تسمح الشراكة بين القطاعين العام والخاص للحكومات بتجنب أو إرجاء الإنفاق على البنية التحتية دون التخلي عن مزايا هذا الإنفاق. وقد يتسم هذا الأمر بالجاذبية إلى حد كبير بالنسبة للحكومات التي تواجه قيوداً حالية في الإنفاق و إن لم تكن مقيدة إلى حد ما في التعهد بالإنفاق في مرحلة لاحقة. ومن ثم، بينما يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تخفف من قيود الإنفاق من المالية العامة على استثمارات البنية التحتية، فقد تستخدم أيضاً لتلافي هذه القيود، وقيد بنود الاستثمار العام خارج الموازنة وبنود الدين خارج الميزانية العمومية للحكومة.

1- برناردين أكيوبي، ريتشارد هينغ، وغيرد شوارتز، مرجع سابق، ص:8.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل، يمكن القول بأن السياسة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق أدواتها الرئيسية والمتمثلة في الإيرادات العامة (خاصة الضرائب) وكذا النفقات العامة، وهذا التأثير يمكن أن يكون في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

فالتأثير في الأجل القصير حسب المنظور الكنزري يكون عن طريق المضاعف بالتأثير في جانب الطلب، وكذلك التأثير قصير الأجل على جانب العرض. وهذا التأثير له شروطه والمتمثلة في مرونة الجهاز الإنتاجي وتجنب إزاحة القطاع الخاص عند استعمال السياسة المالية سواء الانفاقية أو الضريبية. كما رأينا كذلك بأن فعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي بشكل عام ترتبط بالسوق النقدي، وذلك من خلال منحنى LM حيث كلما كان ميله منخفضاً كلما كانت الزيادة في الدخل مرتفعة والعكس صحيح، وانخفاض ميل LM يعني زيادة المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات (k)، أو انخفاض حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة (s).

كما استنتجنا ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وخاصة هدف النمو الاقتصادي. وذلك لتداخل السياستين مع بعضهما البعض، فالسياسة المالية تؤثر على السياسة النقدية والعكس صحيح، كما أن كل سياسة تحتاج إلى الأخرى فمثلاً تلجأ الحكومة في كثير من الحالات للبنك المركزي لأجل تمويل الميزانية، كما أن البنك المركزي يبني في الكثير من الحالات سياساته النقدية بالموازاة مع السياسة المالية خاصة إذا كانت استقلاليتها منخفضة.

أما فيما يخص أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فهي مستمدة من النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار وجدنا بأنه حسب نظريات النمو الحديثة فإن الأثر الكبير على النمو الاقتصادي يكون عن طريق سياسة الإنفاق العام، وذلك بالتأثير على محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل (المستديم)، كالاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والتكوين، وكذا الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو المستدام، كما أن الاستثمار في البنية التحتية له دور فعال في حفز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص.

ومن خلال تحليل بعض الإحصائيات والمعطيات، وجدنا بأن الدول المتقدمة تولي اهتماماً كبيراً لهذه المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث وجدنا مثلاً أن نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، رغم أن التعليم في الدول المتقدمة يساهم فيه القطاع الخاص بنسبة معتبرة. كما أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي تكاد تكون معدومة في كثير من الدول النامية على عكس الدول المتقدمة التي تولي اهتماماً كبيراً لهذا الإنفاق. أما الاستثمار في البنية التحتية فله دور كبير في تنشيط الاقتصاد وحفز النمو الاقتصادي، بحيث الدول المتقدمة التي تملك بنية تحتية قوية يكون نموها مرتفع وقطاعها الخاص منتج، أما الدول التي تملك بنية تحتية هشة فبطبيعة الحال نموها منخفض وقطاعها الخاص ضعيف.

الفصل الرابع:

تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال
الفترة 1989-2012

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012.

تمهيد:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين اختلالات متعددة، وذلك لانخفاض أسعار البترول، وهذا نتيجة الأزمة النفطية الحادة سنة 1986 التي انخفض فيها سعر البرميل إلى 13 دولار أمريكي مقابل 40 دولار أمريكي للبرميل ما بين 1980 و 1985. وهذا ما أحدث عدة اختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما دفع بالجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قروض وتمديد آجال الدفع مقابل تطبيق برامج إصلاحات صارمة امتدت ما بين 1989 إلى 1998. كما عرفت فترة ما بعد سنة 2000 انتعاشا ملحوظا للاقتصاد الجزائري، وتحسنا في معظم المؤشرات الاقتصادية، وذلك بعد تغير السياسة الاقتصادية للحكومة من سياسة تقشفية صارمة في الفترة السابقة إلى سياسة توسعية من أجل دعم النمو وإنعاشه. وتغير السياسة الاقتصادية للدولة لم يكن مبرحما مسبقا و إنما كانت نتيجة ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 حيث بلغ 28.5 دولار أمريكي للبرميل بعدما كان 17.91 دولار أمريكي للبرميل سنة 1999.

إن هذه التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري حفزتنا على دراسة الأداء الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة مع التركيز على موضوعنا الأساسي والمتمثل في النمو الاقتصادي. وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: حيث سنتناول في المبحث الأول تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال دراسة تطور مؤشر التضخم والبطالة، ثم نتناول تطور القطاع الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي، وفي الأخير نحاول تقييم الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر من خلال المربع السحري لكالدور. أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة أهم القطاعات المحركة للاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال دراسة مدى التنوع الاقتصادي في الجزائر، وكذا أهم القطاعات الاقتصادية المنشطة للنمو، ومدى مساهمة القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي. أما المبحث الثالث فخصصناه لتقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر 1989-2012.

لقد عرفت فترة السبعينات من القرن العشرين عدة اختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي للجزائر حتى أواخر الثمانينات، وانعكست هذه الاختلالات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما أدى بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقات على عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية مقابل الحصول على قروض ومساعدات للخروج من الأزمة.¹ وسنحاول في هذا المبحث توضيح حالة الاقتصاد الجزائري من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1989-2012.

1- سيتم التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في الفصل الأخير من هذه الأطروحة.

المطلب الأول: التضخم و البطالة

1- التضخم: أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعاً في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء، و اختلفت حدتها باختلاف الفترات التي سادت فيها و اختلاف الأنظمة الاقتصادية و درجة تطورها. و بما أن للتضخم آثار سلبية على النمو الاقتصادي ارتأينا إعطاء نظرة على التضخم في الجزائر وأهم مسبباته.

1-1 مفهوم التضخم و أنواعه: إن مصطلح التضخم مصطلح واسع حيث يشمل عدة مجالات، ولكن في تحليلنا هذا نتكلم عن التضخم المرتبط بارتفاع المستوى العام للأسعار، والمقصود بالتضخم الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار، وبالتالي لا نعتبر ارتفاع سعر سلعة أو سلعتين تضخماً كما لا نعتبر الارتفاع القليل والمتقطع للأسعار تضخماً. كما يعرف التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض (ارتفاع الأسعار) وذلك نتيجة لان الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة.¹

بالرغم من تعدد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم، إلا أنها متفقة على أنه تشير إلى ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- أن قياس التضخم يتم بمقياس ما يسمى بالمستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه "متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما".
- أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبياً.

تختلف أنواع التضخم باختلاف مسبباته، وللتضخم عدة أنواع نذكر منها:

✓ **التضخم العادي:** هذا النوع من التضخم مرتبط بزيادة عدد السكان، حيث تضطر الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام لتلبية احتياجاتهم الإضافية عن طريق إصدار نقود بلا غطاء، ومع قصور في جانب الإنتاج يصبح الطلب أكبر من العرض وترتفع بذلك الأسعار، وهذا النوع من التضخم موجود في جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد الولادات.

✓ **تضخم جذب الطلب:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي وبذلك ترتفع الأسعار، وقد يكون ذلك مؤقتاً وقد يستمر، وفي هذه الحالات فإن زيادة الإنفاق لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجتها زيادة الأسعار.²

1- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي - قواعد - نظم - نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة نشر، ص:

2- عناية غازي حسين، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985، ص: 66.

✓ **التضخم الزاحف "المتسلل"**: ويتمثل هذا النوع من التضخم في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة، حتى لو لم تحدث زيادة في الطلب، إضافة إلى أن الزيادة في الأسعار لا تكون عنيفة وسريعة في الفترة القصيرة، بل يستمر ببطء ولفترة طويلة نسبياً. ويعتبر هذا التضخم عادي لكنه يحدث أثناء انخفاض الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات في الارتفاع ما يحدث مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار، فيلجئون إلى شراء سلع وخدمات أكثر من حاجتهم، ويتخلصون من النقود، فيتكون التضخم المتسلل الذي يؤدي إلى كبح النمو.¹

✓ **التضخم الجامح**: عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، وأوضح مثال على ذلك ما حدث لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث انهار النظام النقدي الألماني تحت ضغط نفقات ما بعد الحرب وتسديد الديون وأعباء إعادة التشييد.² لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي.

✓ **التضخم المكبوت**: ويسمى أحياناً بالتضخم المستتر، حيث لا يظهر ارتفاع ملموس للأسعار نتيجة الرقابة الشديدة على الأسعار والقيود المباشرة التي تتحكم من خلالها الحكومة بالتسعير³، وغالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه، حيث تلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد، وكأن الدولة بذلك كبتت (قيدت) تحول الفجوة بين الطلب الأكبر والعرض الأقل، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء.

✓ **التضخم المستورد**: ويظهر هذا النوع من التضخم عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها في بلد المنشأ، أو بسبب ندرة العرض فيها جراء الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية. وهذا ما يؤثر بشكل واضح على أصحاب الدخل المحدودة، فيطالبون بزيادة الأجور والمرتببات.⁴

1-2- تطور معدل التضخم في الجزائر وأسبابه: يمكن تتبع تطور ظاهرة التضخم من خلال تتبع تطور مؤشر أسعار الاستهلاك، و الذي يقيس التطور العام لأسعار عدة سلع استهلاكية ضرورية خلال فترات زمنية معينة، كما أن تحديد تشكيلة الأسعار المكونة له تسمح بمعرفة الأسعار التي لها تأثير على تحركاته،

1- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك " الأسس والمبادئ"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 167.

2- منير إسماعيل أبو شاور، محمد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص: 282.

3- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك " منهج نقدي ومصرفي"، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص: 188.

4- إباد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة " التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص: 295.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

ويمثل معدل التضخم إحصائيا التغير النسبي للأرقام القياسية للأسعار (الرقم القياسي لأسعار السلع

$$\dot{P}_t = \frac{IP_t - IP_{t-1}}{IP_{t-1}} \times 100 \quad \text{حيث: (الاستهلاكية)،}$$

لقد شكلت ظاهرة التضخم عقبة كبيرة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، مما أدى إلى اتخاذ سياسات انكماشية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، وبذلك يمكن التمييز بين فترتين رئيسيتين لدراسة معدل التضخم فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (قبل تحرير الأسعار)، وفترة ما بعد الإصلاحات (تحرير الأسعار).

● **الفترة الأولى: 1980-1989 (الاقتصاد الموجه):** يبين لنا الجدول التالي تطور كل من الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية ومعدل التضخم للفترة 1989-1980.

الجدول رقم (4-1): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم في الجزائر للفترة 1989-1980

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الرقم القياسي للاسعار 2001=100	8,32	9,54	10,13	10,74	11,62	12,84	14,42	15,51	16,42	17,95
معدل التضخم (%)	/	14,7	6,2	6,0	8,2	10,5	12,3	7,5	5,9	9,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S.

الجدول أعلاه يبين لنا بان معدلات التضخم كانت مستقرة نوعا ما، ولكن هذا الاستقرار لم يكن نتيجة تحكم حقيقي في معدل التضخم من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية، وإنما كان نتيجة تدخل الحكومة في تحديد أسعار السلع " خاصة الضرورية منها"، وهذا ما يعرف بالتضخم المكبوت. حيث اتبعت الجزائر في تلك الفترة سياسة الدعم التي تقدمها لشريحة واسعة من السلع، كما كلف هذا الاستقرار الوهمي لمعدل التضخم تكاليف باهظة للدولة، حيث أدى إلى حدوث عجز مالي في الميزانية التي تم تغطيتها بإصدار النقد من قبل البنك المركزي. وبعد أزمة 1986، حيث انهارت أسعار البترول من 27 دولار أمريكي سنة 1985 إلى 14 دولار أمريكي سنة 1986¹، وبذلك لم تستطع الدولة الاستمرار في سياسة تحديد ودعم الأسعار، و مع دخول الجزائر في اتفاقيات الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي، بدأت عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع تدريجيا منذ 1989.

● **الفترة الثانية: ما بعد 1989 (مرحلة الإصلاحات الاقتصادية):** تميزت هذه المرحلة بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. بحيث بدأت الحكومة تنسحب من التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي وبدأ تقليص الدعم المقدم لأسعار السلع الضرورية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار التي كانت مقيدة سابقا. و لتحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة نستعين بالجدول والشكل البياني التالي:

1- بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص: 178.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

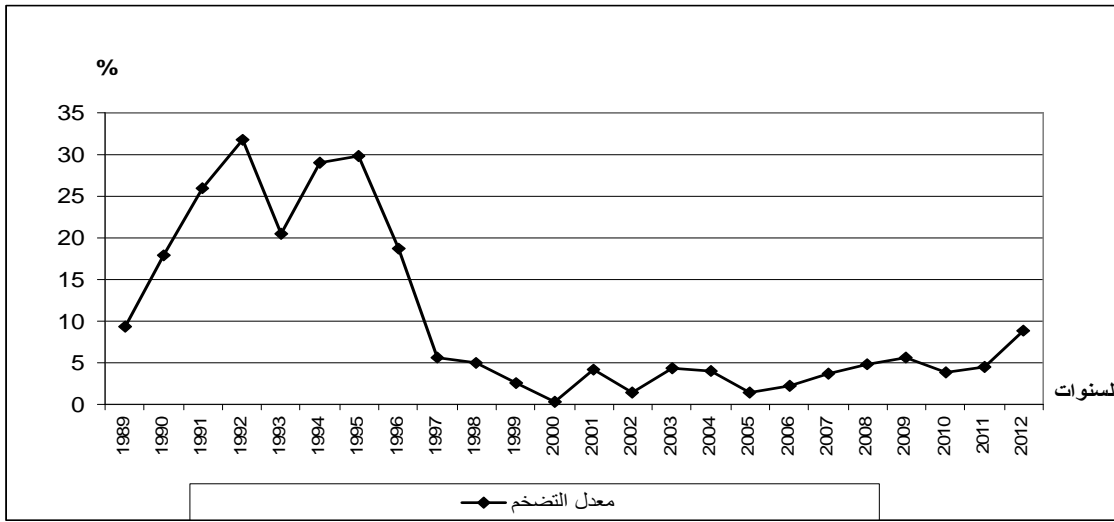
الجدول رقم (4-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1989-2012

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	9,3	17,9	25,9	31,7	20,5	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6	0,3

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	4,2	1,4	4,3	4,0	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S.

الشكل رقم (4-1): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1989-2012)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (4-2)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن معدل التضخم ارتفع من 9.3 % سنة 1989 إلى 31.7 % سنة 1992، و يرجع هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى حدوث عجز موازني قدر سنتي 1992 و 1993 بـ 1.2 % و 8.7 % على التوالي، أثرت هذه السياسة على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية ذلك العجز في الميزانية، حيث أن معدل نمو M2 قدر سنتي 1992-1993 على التوالي بـ 23.9 % و 21.5 %. كما عرف معدل التضخم ارتفاعا آخر سنة 1994 بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، إذ انتقل من 20.5 % سنة 1993 إلى 29.8 % سنة 1995، وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

الحصة الأكبر في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أبريل 1994 بنسبة 40.17%¹.

أما بعد سنة 1995 فنلاحظ انخفاض ملحوظ وكبير في معدل التضخم، حيث بلغت اصغر قيمة له سنة 2000 حيث بلغ 0.3%، وهذه النتائج تحققت بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي. إن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم تزامن مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية سنة 1997 أين أصبحت معظم الأسعار حرة والغى الدعم الحكومي على مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية باستثناء عدد قليل منها. و بعد سنة 2000 نلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية ولكنها بأقل حدة من سنوات التسعينات، حيث عاد المعدل إلى الارتفاع حتى وصل سنة 2009 إلى 5.7% و 8.9 % سنة 2012، وذلك بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو 2001-2009. وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014)².

ترجع في رأينا أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر في الفترة الأخيرة فيما يلي: التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي، وكذا زيادة الأجور والرواتب وهذا له أثرين: الأثر الأول على زيادة الطلب الاستهلاكي والأثر الثاني على زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الاستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة جدا، والتي وجه جزء كبير منها إلى الإنفاق الاستهلاكي بدل الإنفاق الاستثماري. وهذا ما يستدعي من الدولة إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية لأجل التحكم في معدلات التضخم، حتى تكون ملائمة لإحداث نمو اقتصادي حقيقي مرتفع.

2- البطالة والتشغيل: لدراسة موضوع البطالة والتشغيل في الجزائر يجب أولا التطرق إلى النمو السكاني ونسبة الفئة النشطة، حيث مجموع السكان يتكون من الفئة النشطة (PA) وهي الفئة القادرة على العمل³، والتي تضمن العاملين والعاطلين معا، والفئة غير النشطة (PNA) وهي الفئة غير القادرة على العمل و الفئة القادرة التي لا تبحث عن العمل.

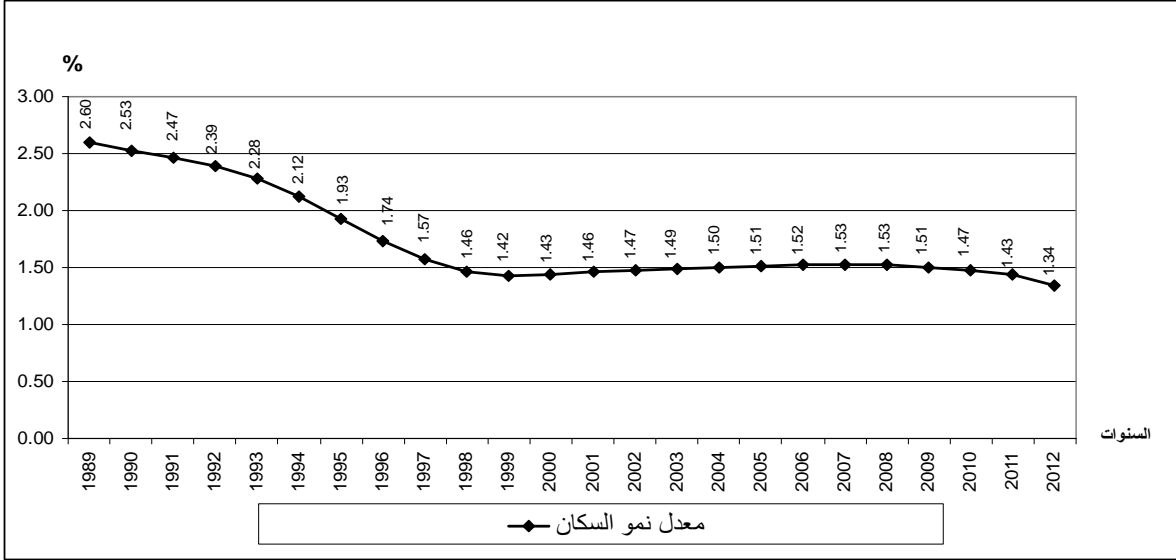
1- لقد تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري منذ بدا الإصلاحات الاقتصادية، وذلك لان سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن حقيقيا، حيث كان مقيم بأكبر من قيمته الحقيقية، ولذلك أجريت عدة تخفيضات لقيمة الدينار الجزائري، بحيث انخفض من 7,61 د.ج لكل دولار أمريكي سنة 1989 إلى 35,06 د.ج لكل دولار أمريكي سنة 1994. وواصل انخفاضه ليلبلغ اقل قيمة له سنة 2002 حيث وصل الدولار الأمريكي إلى 79,68 د.ج. وهذه التخفيضات جاءت لأجل إعطاء سعر العملة قيمتها الحقيقية وبذلك تشجيع الصادرات.

2- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، بالإضافة إلى برنامج التنمية الخماسي الأخير (2010-2014). وستتطرق لهذه البرامج في الفصل الأخير من هذه الأطروحة.

3- حسب المكتب العالمي للعمل فان سن العمل يكون ابتداء من 15 سنة إلى 64 سنة.

2-1- النمو السكاني وتطور الفئة النشطة: إن معرفة تطور النمو الديمغرافي وهيكلته حسب السن يساعدنا في تحليل ظاهرة البطالة و التشغيل، وذلك للعلاقة الوطيدة بين النمو الديمغرافي ومعدلات البطالة، فكلما زاد عدد السكان يزداد عرض اليد العاملة مما يحدث اختلال في سوق العمل وترتفع معدلات البطالة. و الشكل البياني التالي يبين لنا تطور معدل النمو السكاني في الجزائر للفترة 1989-2012.

الشكل رقم (4-2): تطور معدل نمو السكان في الجزائر للفترة 1989-2012



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي. <http://data.albankaldawli.org/country/algeria> 20/02/2013

من خلال الشكل السابق، نلاحظ بان معدل النمو السكاني في انخفاض مستمر، حيث بلغ في سنة 1989 2.6% لينخفض تدريجيا ليبلغ سنة 1999 1.42%، وهذا الانخفاض راجع لسببين السبب الأول وهو استجابة المجتمع الجزائري إلى ضرورة تنظيم النسل، والسبب الثاني وهو الرئيسي والمتمثل في صعوبة الظروف المعيشية في هذه الفترة مقارنة بفترة الثمانينات، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وكذا عزوف الشباب على الزواج للأسباب السابقة الذكر. كما كان للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات نسبة معتبرة من التأثير على انخفاض نسبة النمو السكاني. إلا أننا نلاحظ انتعاش النمو السكاني بعد سنة 2000 حيث ارتفع المعدل من 1.42% سنة 1999 ليصل إلى 1.53% سنة 2008، وهذا راجع إلى تحسن الظروف الاجتماعية لأفراد المجتمع وكذا تحسن الوضع الأمني، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال برامج السكن و توفير فرص العمل للشباب، وهذه العوامل ساعدت على زيادة نسبة الزواج وكذا نسبة المواليد. ولكن هذه الزيادة في معدل نمو السكان لم تستمر حيث نلاحظ انخفاض هذا المعدل مرة أخرى ليصل إلى 1.34% سنة 2012.¹

1- يمكن إرجاع انخفاض نسبة الولادات في السنوات الأخيرة إلى ثقافة تحديد النسل التي أصبحت سائدة عند معظم الشباب، عكس الثقافة التي كانت سائدة سابق، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع الأسعار.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

إن تحليل تطور معدل نمو السكان لا يفيدنا كثيرا في تحليل البطالة والتشغيل إلا إذا قمنا بتحليل هيكل السكان العمري في هذه الفترة، حيث نجد مثلا بان معدلات نمو السكان المرتفعة في الثمانينات و التسعينات هي التي تؤثر على سوق الشغل في السنوات الأخيرة، ولذلك سنقوم بدراسة التركيبة العمرية للسكان خلال فترة الدراسة لمعرفة الفئة العمرية المهيمنة، وبالتالي معرفة مدى ضغط النمو السكاني على سوق العمل.

الجدول التالي يبين لنا نسبة تعداد السكان حسب الشرائح العمرية لبعض سنوات الفترة 1989-2012.

الجدول رقم (3-4): نسبة تعداد السكان حسب الشرائح العمرية من إجمالي عدد السكان. الوحدة: مليون نسمة

السنوات	1989	1993	1997	2001	2007	2012
الشريحة العمرية من 0 - 14	11,340	11,795	11,498	10,603	9,722	10,548
	44.34%	41.89%	37.89%	32.98%	27.70%	27.41%
الشريحة العمرية من 15-64	13,415	15,433	17,758	20,261	23,729	26,133
	52.45%	54.81%	58.52%	63.02%	67.61%	67.91%
سن 65 عاماً وما فوقها	0.821	0.929	1,089	1,286	1,646	1,801
	3.21%	3.3%	3.59%	4%	4.69%	4.68%
العدد الإجمالي للسكان	25,577	28,158	30,345	32,150	35,097	38,481

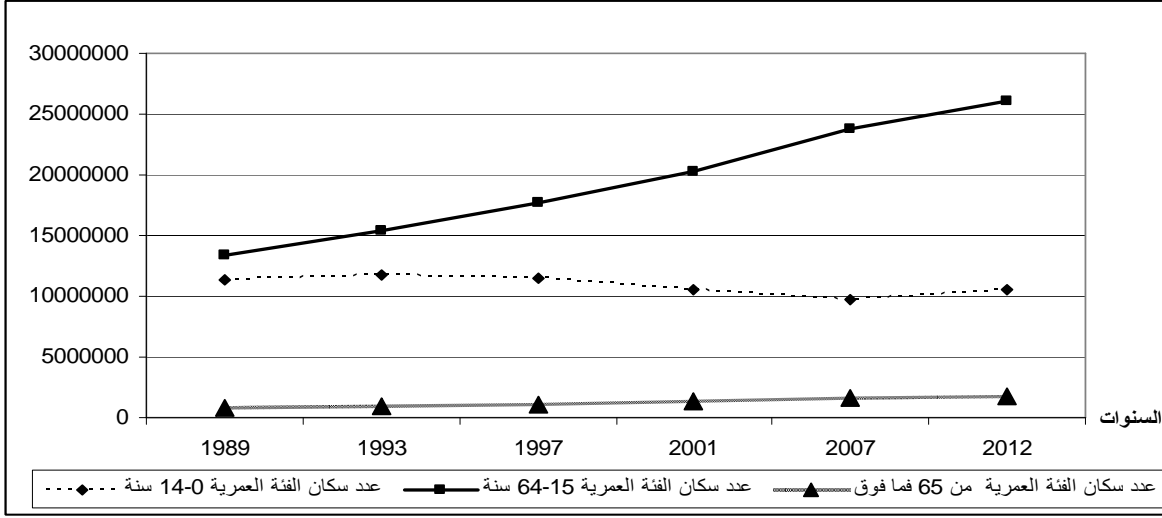
المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org/country/algeria> 13/08/2013

نلاحظ من خلال الجدول السابق، ارتفاع نسبة عدد السكان في الشريحة العمرية 15-64 حيث بلغت 52.45% سنة 1989 لتصل إلى 67.91% سنة 2012، وهذه الفئة هي المعنية بسوق الشغل. أما الشريحة العمرية من 0-14 فنسبتها تناقصت من 44.34% سنة 1989 إلى 27.41% سنة 2012، وهذا راجع كما رأينا سابقا إلى انخفاض معدل النمو السكاني تدريجيا خلال فترة الدراسة. ومن خلال هذا التحليل نلاحظ بان الفئة المقصودة بالعمل (15-64) تمثل أكبر نسبة من المجتمع الجزائري، والذي يعتبر أمرا ايجابيا كون 70% من المجتمع الجزائري شباب، ولكن هذا الأمر الايجابي يجب أن يرافقه خلق مناصب شغل جديدة و نمو اقتصادي معتبر لتغطية طلبات العمل الجديدة. وهذه النسبة تزايدت باستمرار مما احدث ضغوطا كبيرة على سوق الشغل في الجزائر. وهذه الزيادة في نسبة الفئة العمرية (15 سنة-64 سنة) إلى مجموع عدد السكان رافقها زيادة في عدد سكان هذه الفئة، ولكن هذا لا يعني بان كل سكان هذه الفئة العمرية معنيون بسوق العمل، فهناك جزء من هذه الفئة غير معنيين بسوق الشغل كالتلاميذ والطلبة، النساء في البيت والمتقاعدون والعاجزون عن العمل. بالإضافة إلى السكان في سن العمل الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل. والشكل البياني التالي يبين لنا تطور عدد السكان حسب الفئات العمرية، حيث نلاحظ من خلاله تزايد عدد سكان الفئة

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

العمرية (15 سنة-64 سنة) عكس الفئة العمرية (0 سنة-14 سنة) التي تناقصت في السنوات الأخيرة، أما فئة ما فوق 65 سنة فتزايدت ولكن بنسبة قليلة جدا:

الشكل رقم (4-3): تطور عدد السكان حسب الفئات العمرية في الجزائر



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-3).

2-2- تطور ظاهرة البطالة في الجزائر وأسبابها: من خلال التحليل السابق يمكن تقسيم السكان (PT) إلى فئتين، فئة السكان النشطين " القوى العاملة (PA)" وهم الأفراد الذين في سن العمل (15-64) سنة وراغبين و قادرين على العمل، وفئة غير نشطة (PNA) وهم الأفراد غير المعنيين بسوق العمل سواء لسنهم غير المناسب (أقل من 15 سنة أو أكبر من 65 سنة) أو لظروفهم كالدراصة واهتمامات أخرى. وبالتالي فتحليل ظاهرة البطالة يكون ضمن الفئة النشطة فقط، فالفئة النشطة (PA) تتكون هي الأخرى من فئتين فئة عاملة (TR) وفئة عاطلة عن العمل (STR)، وعليه يمكن كتابة العلاقات التالية¹:

$$PT = PA + PNA$$

$$PA = TR + STR$$

حيث: PT: العدد الإجمالي للسكان.

PA: عدد السكان النشيطون " القوى العاملة".

PNA: عدد السكان غير النشيطين.

TR: عدد السكان العاملين (المشغلين).

STR: عدد السكان العاطلين عن العمل.

1- البشير عبد الكريم، محددات البطالة " دراسة قياسية " حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، 2003، ص: 130.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

أما البطالة، فيمكن تعريفها بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض عند المستويات السائدة للأجور وفي ظل ظروف معينة للعمل¹ وحجم العمل المستخدم عند هذه المستويات، وذلك خلال فترة زمنية معينة. وتقاس البطالة بمعدل يسمى معدل البطالة (TC)، والذي يمثل نسبة مئوية " نسبة العاطلين عن العمل إلى الفئة النشطة"، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$TC = \frac{STR}{PA} \times 100$$

الجدول رقم (4-4): تطور عدد العاطلين عن العمل و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010) الوحدة: مليون نسمة

2010	2005	2000	1995	1990	السنوات	
11.69	10.43	9.14	7.76	6.17	الإجمالي	حجم القوى العاملة بالملايين " الفئة النشطة" PA
83,16	85,06	86,38	87,15	88,21	ذكور %	
16.84	14.94	13.62	12.85	11.79	إناث %	
1,169	1,595	2,723	2,165	1,221	إجمالي	عدد العاطلون عن العمل بالملايين STR
72.91	82.80	86.33	81.18	96.66	ذكور %	
27.09	17.2	13.67	18.82	3.34	إناث %	
10	15.3	29.8	27.9	19.8	إجمالي	معدل البطالة % TC
8.1	14.9	29.8	27.9	*21.7	ذكور %	
19.1	17.5	29.8	26	*17	إناث %	

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي: 14/08/2013 <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

* إحصائيات سنة 1991.

من خلال الجدول السابق، يمكن إجراء عدة تحليلات على سوق الشغل في الجزائر، حيث يمكن ملاحظة ما يلي: ✓ نلاحظ زيادة حجم القوى العاملة حيث انتقل من 6.17 مليون سنة 1990 إلى 11.69 مليون سنة 2010 أي انه تضاعف خلال مدة 20 سنة. وهذا نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني في عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات.

✓ نلاحظ كذلك زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة حيث ارتفعت نسبتها من 11.89 % سنة 1990 إلى 16.84 % سنة 2010، وهذا نتيجة الاهتمام بالمرأة سواء من ناحية التعليم أو إعطاء الفرص للدخول إلى سوق الشغل.

✓ نلاحظ بأن عدد العاطلين عن العمل ارتفع خلال فترة التسعينات حيث انتقل من 1.221 مليون عاطل عن العمل سنة 1990 إلى 2.723 مليون عاطل سنة 2000، وهذا نتيجة الوضعية الاقتصادية الصعبة

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

التي عاشها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الآثار السلبية على سوق الشغل التي خلفها برنامج الإصلاح الاقتصادي والمبرم مع صندوق النقد الدولي.

✓ نلاحظ كذلك بان نسبة العاطلين عن العمل من الإناث قد ارتفعت بشكل ملحوظ حيث كانت تمثل 3.34 % سنة 1990 لتصبح 27.09 % سنة 2010، وهذا بطبيعة الحال ناتج عن زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة كما رائنا سابقا، بالإضافة إلى تحسن المستوى التعليمي للمرأة وبالتالي زيادة طلبها على العمل في ميادين مناسبة لها.

✓ نلاحظ بأن معدل البطالة قد ارتفع بنسبة معتبرة من سنة 1990 إلى سنة 2000، وهذا الارتفاع الكبير في معدل البطالة كان نتيجة للازمة العالمية للبتروول سنة 1986، وكذلك كنتيجة لبرنامج التعديل الهيكلي الذي فرض على الحكومة التخفيض من الإنفاق العام، مما أدى إلى تخفيض التشغيل في قطاع الوظيف العمومي، وكذلك توقيف الدعم على المؤسسات العمومية، وهذا ما أدى إلى حل عدد كبير من المؤسسات العمومية مما أدى إلى تسريح العمال. أما بعد سنة 2000 فنلاحظ انخفاض تدريجي لمعدلات البطالة حيث بلغت 29.8 % سنة 2000 لتصل إلى حوالي 10 % سنة 2010، وهذا الانخفاض الملحوظ كان نتيجة تطبيق برامجي الإنعاش الاقتصادي والدعم للنمو للفترة (2001-2009)، إلا أن هذه النتائج في مجال تخفيض البطالة تبقى محل جدل بين الاقتصاديين، وذلك للاختلاف الدائر حول التعريف الحقيقي لمفهوم الشغل، لان عدد كبير من مناصب العمل كانت في أنشطة تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل.¹

✓ نلاحظ بأن معدل البطالة لدى الإناث أكبر من معدل البطالة لدى الذكور خاصة في العقد الأخير، ولكن هذا لا يعني بان عدد العاطلين عن العمل من الإناث أكبر من العاطلين من الذكور، وهذا راجع إلى حجم القوى العاملة في كل جنس، وهذا ما توضحه عدد العاطلين من الجنسين في الجدول السابق.

من خلال التحليل السابق، يمكن تفسير ظاهرة البطالة في الجزائر بعدة أسباب منها:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني في العقود الثلاثة الماضية (السبعينات، الثمانينات، التسعينات)، مما احدث ضغطا كبيرا على سوق الشغل في السنوات الأخيرة.
- الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي على سوق الشغل (حل المؤسسات، تقليص الوظائف الحكومية) لأجل تقليص النفقات العامة.
- ارتفاع حجم الفئة النشطة خاصة في السنوات الأخيرة وزيادة مساهم المرأة فيها.

1- يرى بعض الاقتصاديين بأن عقود الشغل المؤقتة لا تعتبر مناصب شغل حقيقية، وذلك لكونها مرتبطة بفترة زمنية قصيرة تنتهي مع انتهاء العقد المبرم. أما البعض الآخر فيعتبرها مناصب شغل وذلك حسب تعريف الشغل للمكتب العالمي للشغل، والذي يعرف السكان المشتغلين على أنهم مجموع الأفراد من الجنسين الذين صرحوا أنهم زاولوا نشاطا اقتصاديا بالمقابل على الأقل ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية (عادة الأسبوع الذي يسبق المسح).

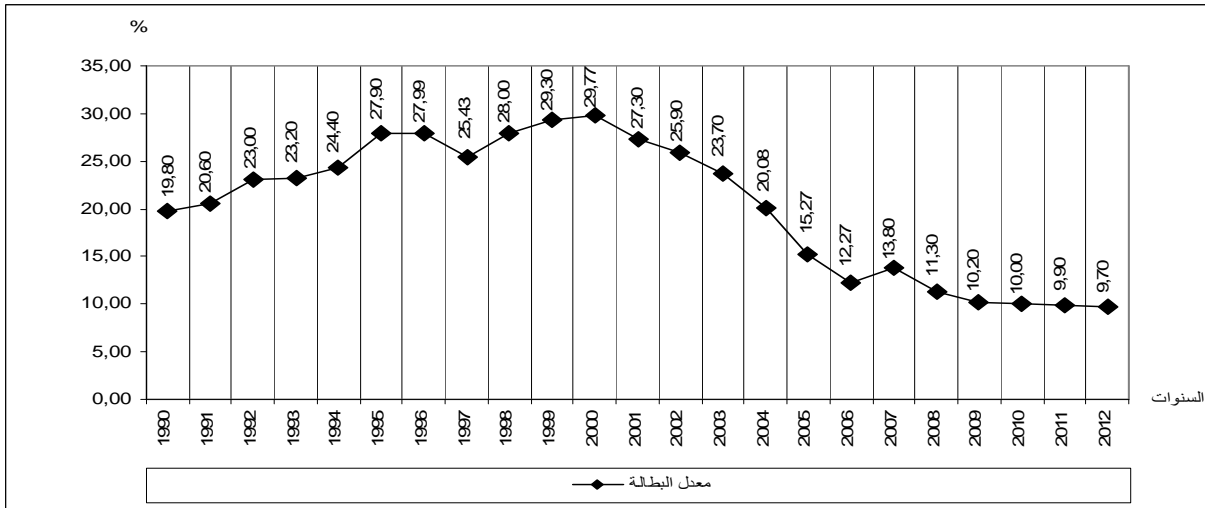
الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

• انتشار التعليم وارتفاع عدد المتخرجين من الجامعة، ولذلك يمكن وصف البطالة في الجزائر على أنها بطالة متعلمين.

• بالإضافة إلى العوامل السابقة والمتعلقة مباشرة بجانب عرض اليد العاملة، هناك عوامل أخرى متعلقة بجانب الطلب على اليد العاملة من طرف المؤسسات، والمتمثلة في ضعف القطاع الخاص على استيعاب جزء مهم من عرض اليد العاملة مقارنة بالدول المتقدمة، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي التي تسمح بخلق مناصب شغل حقيقية ودائمة.

رغم هذه الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهرة البطالة، إلا أن الجزائر حققت نتائج ايجابية في مجال تقليص معدلات البطالة، وهذا ما يوضح الشكل البياني التالي الذي يوضح لنا تطورات معدلات البطالة للفترة: 1989-2012.

الشكل رقم (4-4): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1989-2012).



المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي

إن دراسة التوازن الخارجي يقودنا إلى دراسة ميزان المدفوعات ومكوناته، وإلى دراسة المديونية الخارجية باعتبارها مؤشر مهم لاستقلالية القرارات الاقتصادية عن العالم الخارجي عامة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي خاصة. ولذلك سنقوم بدراسة هذه المؤشرات في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

1- تحليل ميزان المدفوعات الجزائري: يعرف ميزان المدفوعات على أنه "سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة، أي ينشأ على هذه الدولة حقوق على العالم الخارجي أو ديون و التزامات عليها من قبل العالم

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

الخارجي، ويقصد بالمقيمين الأفراد والهيئات الحكومية التي تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة، وذلك بصرف النظر عن جنسيتهم"¹.

1-1- تطور رصيد ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من حسابين (ميزانين)، حساب العمليات الجارية والذي يشمل الميزان التجاري وحساب التحويلات، و حساب العمليات الرأسمالية (المتعلقة بالاستثمار سواء قصير أو طويل الأجل). ويمكن إعطاء نظرة موجزة عن رصيد ميزان المدفوعات و الميزان الجاري وميزان العمليات الرأسمالية في الجزائر للفترة (1991-2012) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): تطور رصيد ميزان المدفوعات و مكوناته للفترة (1991-2012) الوحدة: مليار دولار

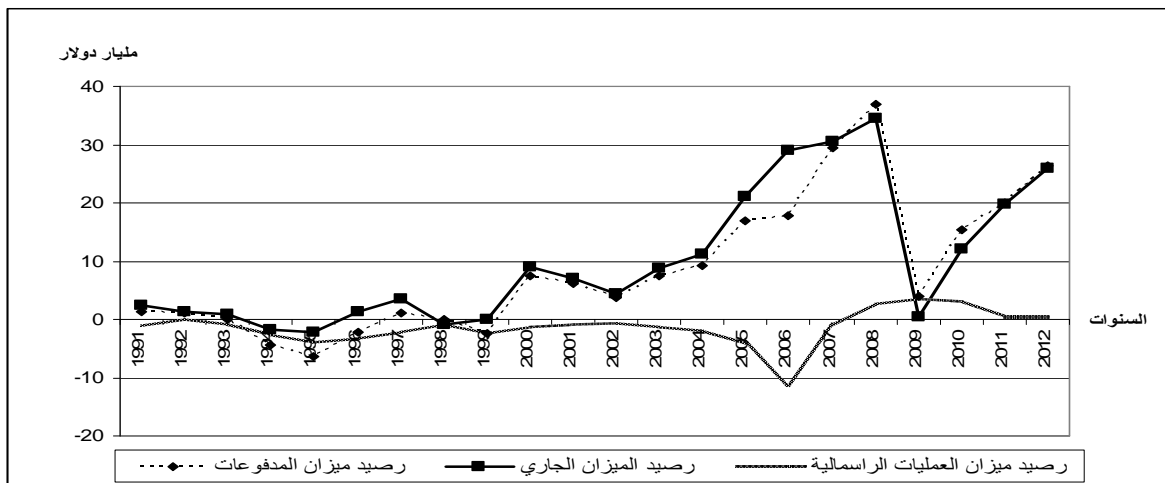
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان المدفوعات	1.34	1.2	-0.03	-4.36	-6.3	-2.1	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	20.06	26.44	
رصيد الميزان الجاري	2.36	1.3	0.8	-1.82	-2.25	1.25	3.45	-0.91	0.02	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41	19.70	25.97	
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	-1.02	-0.1	-0.83	-2.54	-4.05	-3.35	-2.29	-0.83	-2.40	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	2.54	3.45	0.36	0.47	

المصدر: بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي، 2004 ص: 20. 24. (سنوات 1991-1996).

بنك الجزائر: <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm> 29/03/2013 (السنوات 1997-2012).

لإعطاء صورة أوضح عن تطور رصيد ميزان المدفوعات، وصيد الميزان الجاري وصيد العمليات الرأسمالية، نستعين بالتمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (4-5): تطور رصيد ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (1991-2012).



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (4-5).

1- Guendouzi brahime , relation économique international ,édition elmaarifa, Alger, 1998, p: 5.

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق، بأن الاتجاه العام لتطور ميزان المدفوعات والميزان الجاري متوافقان، أما ميزان العمليات الرأسمالية فتغيراته مستقلة تماما عن ميزان المدفوعات، وهذا ما يؤكد لنا بأن ميزان المدفوعات يتغير حسب تغير الميزان الجاري (حركة السلع والخدمات)، أما حركة رؤوس الأموال فليس لها أي تأثير على تغيرات رصيد ميزان المدفوعات.

أما فيما يخص تحليل تغيرات رصيد ميزان المدفوعات فيمكن تقسيم الفترة الكلية إلى قسمين:¹

✓ **فترة (1991-1999):** والتي تميزت برصيد سالب ماعدا سنوات 1991، 1992، 1997،

وهذا نتيجة انخفاض إيرادات الدولة وارتفاع المديونية الخارجية مما يفسر العجز في ميزان المدفوعات خلال هذه المرحلة، ويعود الفائض المسجل في ميزان المدفوعات لسنتي 91 و 97 إلى الفائض المحقق في رصيد الميزان الجاري خلال السنتين حيث سجل على التوالي 2,36 مليار دولار و 1.3 مليار دولار، رغم العجز المسجل في حساب رأس المال وسجل أكبر عجز في ميزان المدفوعات سنة 1995، حيث قدر بـ 6,3 مليار دولار. ويرجع السبب الرئيسي في حدوث العجز في ميزان المدفوعات إلى انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات النفطية²، وهذا ما يحدث عجزا في الميزان التجاري وبالتالي الميزان الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

✓ **فترة (2000-2012):** والتي تميزت برصيد موجب لميزان المدفوعات، رغم الرصيد السالب لميزان

العمليات الرأسمالية نتيجة تسديد خدمات الديون الخارجية. ولكن رغم الرصيد الموجب إلا أنه متذبذب، حيث بلغ أكبر قيمة له سنة 2008 إذ بلغ 36.99 مليار دولار لينخفض إلى 3.86 مليار دولار بعد سنة فقط (2009)، وذلك نتيجة الانخفاض المحسوس لأسعار البترول من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009. وهذا ما يؤكد لنا عدم القدرة في التحكم في توازن ميزان المدفوعات من قبل السلطات الجزائرية، فهو يتغير وفق عوامل خارجية متعلقة بالطلب و عرض النفط في الأسواق العالمية.

يمكن توضيح مدى ارتباط تغيرات رصيد ميزان المدفوعات بتغيرات أسعار النفط العالمية من خلال التمثيل

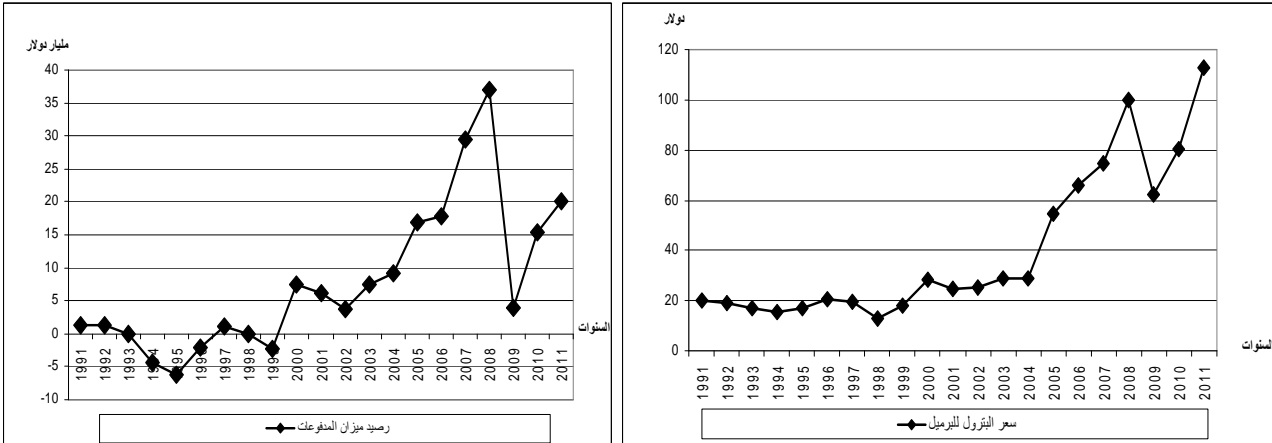
البياني الذي يوضح تغيرات رصيد ميزان المدفوعات وتغيرات أسعار النفط العالمية:

1- تم تقسيم الفترة إلى فترتين وفقا لتغيرات أسعار البترول، حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2000، وحافظت على هذا الارتفاع في السنوات اللاحقة.

2- تمثل الصادرات النفطية أكثر من 95% من إجمالي الصادرات.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

الشكل رقم (4-6): علاقة رصيد ميزان المدفوعات بتغيرات أسعار النفط العالمية.



المصدر: من إعداد الباحث وفقا لإحصائيات:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي، 2004 ص: 20-24. (سنوات 1991-1996).

- بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm> 29/03/2013 (السنوات 1997-2011).

2-1- تطور الميزان الجاري وميزان العمليات الرأسمالية: بعد تتبع تطورات ميزان المدفوعات بشكل عام، سنحاول تتبع تطور كل من مكونات الميزان الجاري ومكونات ميزان العمليات الرأسمالية، وذلك قصد معرفة أهم البنود المتحركة في ميزان المدفوعات على غرار أسعار البترول كما رأينا سابقا.

1-2-1- تطور الميزان الجاري ومكوناته: يتكون الميزان الجاري من الميزان التجاري (العمليات المنظورة)، وميزان الخدمات (العمليات غير المنظورة)، وحساب التحويلات، والجدول التالي يبين لنا تطور رصيد الميزان الجاري ومكوناته:

الجدول رقم (4-6): تطور رصيد الميزان الجاري و مكوناته للفترة (1997-2012) الوحدة: مليار دولار

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الميزان الجاري	3,45	-0,91	0,02	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54	34,45	0,402	12,15	17,77	12,3
رصيد الميزان التجاري	5,69	1,51	3,36	12,3	9,61	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,6	7,78	18,2	15,96	20,17
رصيد ميزان الخدمات	-3,30	-3,48	-4,13	-4,16	-3,22	-3,41	-4,05	-5,61	-7,35	-6,72	-5,92	-8,93	-10,02	-8,71	-10,84	-11,03
رصيد حساب التحويلات	1,06	1,06	0,79	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65	2,65	3,17

<http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm> 29/03/2013

المصدر: بنك الجزائر:

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة ما يلي:

- رصيد الميزان الجاري موجب في كل السنوات باستثناء سنة 1998 حيث كان سالبا.
- رصيد ميزان الخدمات سالب في كل السنوات، وهذا يعني بأن الجزائر مستوردة للخدمات أكثر من تصديرها في كل سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى ضعف قطاع السياحة في الجزائر نتيجة الأزمة الأمنية، وارتفاع عدد الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلة في الخارج، بالإضافة إلى الحاجة الكبيرة والمتزايدة للجزائر في أغلب الأحيان للخدمات، وخاصة في مجال الشحن، والتأمين.. الخ، ومحدودية قطاع الخدمات الجزائري لأداء خدمات للأطراف الأخرى.

- رصيد ميزان التحويلات موجب ولكن بقيم صغيرة مقارنة برصيد الميزان التجاري والجاري، وتمثل هذه التحويلات في تحويلات المهاجرين والجاليات الجزائرية الموجودة في أوروبا بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة. ويفسر هذا التذبذب في رصيد ميزان التحويلات لأنه يتوقف على مقدار تحويلات العاملين في الخارج، وبدرجة أقل على بعض المساعدات التي تلقتها الجزائر من الدول الصديقة والشقيقة .

- رصيد الميزان التجاري هو المؤثر الرئيسي في قيمة رصيد الميزان الجاري، وهذا ما يقودنا إلى دراسة هذا الميزان بنوع من التفصيل. والجدول التالي يوضح لنا تطور مكونات الميزان التجاري:

الجدول رقم (4-7): تطور مكونات الميزان التجاري للفترة (1997-2012)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات (مليون دولار)	13824	10144	12316	21651	19091	18700	24465	32217	46334	54741	60585	78590	45186	57091	72889	71736
نسبة صادرات المحروقات (%)	95.3	96.4	96.6	97.3	97.1	96.8	98.1	97.9	98.4	97.9	98.4	98.2	98.3	98.3	98.3	98.4
نسبة صادرات خارج المحروقات (%)	4.7	3.6	3.4	2.7	2.9	3.2	1.9	2.1	1.6	2.1	1.6	1.8	1.7	1.7	1.7	1.6
الواردات (مليون دولار)	8132	8632	8959	9345	9482	12010	13322	17954	19857	20681	26348	37993	37402	38885	46927	51569
نسبة مواد غذائية (%)	29.3	26.9	27.2	25.2	24.7	22.7	20.0	19.7	17.6	17.7	18.0	19.7	14.9	15.0	20.0	16.6
نسبة تجهيزات صناعية (%)	32.6	33.2	32.9	29.7	34.7	36.6	36.9	39.0	41.5	39.7	36.1	33.0	38.3	42.6	32.5	24.6
نسبة سلع استهلاكية (%)	12.6	14.0	14.8	19.7	14.8	14.6	15.7	15.2	15.3	14.0	13.7	16.5	15.9	10.8	14.8	18.9

<http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm> 29/03/2013

المصدر: بنك الجزائر:

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

من خلال الجدول السابق، نلاحظ بأن صادرات المحروقات تمثل نسبة معتبرة من مجموع الصادرات حيث بلغت كمتوسط لسنوات الدراسة 97.60%، أما الباقي فهو صادرات لسلع خارج المحروقات. وهذا ما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، حيث يتأثر الاقتصاد الجزائري بمختلف الصدمات الخارجية المتعلقة بتغيرات أسعار البترول. كما نلاحظ انخفاض في نسبة الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة، ولكن هذا لا يعني انخفاض قيمتها، لأنه في السنوات الأخيرة ارتفعت قيمة صادرات المحروقات اثر ارتفاع أسعار البترول ما رفع من نسبتها إلى قيمة الصادرات الإجمالية.

أما جانب الواردات من السلع، فنجد بأن أكثر من 71% منها كانت مواد غذائية و تجهيزات صناعية و سلع استهلاكية، و كمتوسط للفترة نجد بان التجهيزات الصناعية أخذت أكبر نسبة 35.24% لتأتي بعدها المواد الغذائية بنسبة 20.95% وفي الأخير السلع الاستهلاكية بنسبة 15.08%. وتتبع تطور هذه النسب عبر السنوات نجد بان نسبة المواد الغذائية انخفضت في السنوات الأخيرة مقارنة بسنتي 1997 و 1998، أما نسبي صادرات التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فكانت متذبذبة ولكن مستقرة نوعا مقارنة بمتوسط الفترة.

إن النسبة المعتبرة التي تمثلها صادرات قطاع المحروقات إلى مجموع الصادرات، وكذا أهمية الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، تؤكد لنا مرة أخرى تبعية رصيد ميزان المدفوعات إلى تغيرات أسعار النفط العالمية وهذا كما بيناه سابقا، ورغم مختلف الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا انه إلى يومنا هذا لا تزال النسبة الطاغية على الصادرات تابعة لقطاع المحروقات.

1-2-2- تطور ميزان العمليات الرأسمالية: يعبر حساب العمليات الرأسمالية عن مختلف رؤوس الأموال المتدفقة من و إلى الجزائر، وعليه ينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى رؤوس أموال طويلة الأجل والمتمثلة في الاستثمارات المباشرة، ورؤوس الأموال الرسمية والمتعلقة بالديون الخارجية للجزائر (دخول أو خروج هذه الأموال)، بالإضافة إلى حساب القروض القصيرة الأجل مع حساب السهو والخطأ.

الجدول رقم (4-8): تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية و مكوناته للفترة (1997-2012) الوحدة: مليار دولار

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمارات المباشرة	0.26	0.50	0.46	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.06	1.76	1.37	2.49	2.55	3.48	2.05	1.52
رأس المال الرسمي	-2.51	-1.33	-1.97	-1.96	-1.99	-1.32	-1.38	-2.23	-3.05	-11.89	-0.77	-0.43	1.52	0.14	-1.08	-0.62
السحب	1.69	1.83	1.08	0.80	0.91	1.60	1.65	2.12	1.41	0.98	0.51	0.84	2.2	0.58	0.07	0.25
التسديد	-4.20	-3.16	-3.04	-2.76	-2.90	-2.92	-3.03	-4.35	-4.46	-12.87	-1.28	-1.27	-0.68	-0.44	-1.15	-0.87
قروض قصيرة الأجل والأخطاء	-0.04	0.00	-0.89	0.18	0.06	-0.36	-0.61	-0.26	-2.25	-1.08	-1.59	0.48	-0.60	-0.48	1.41	-1.14
رصيد ميزان رأس المال	-2.29	-0.83	-2.40	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	2.54	3.46	3.18	2.38	-0.25

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن رصيد ميزان العمليات الرأسمالية كان سالبا باستثناء أربعة سنوات (2008-2009-2010-2011)، وذلك نتيجة تسديد المديونية في السنوات الأولى وبعد انخفاض المديونية الخارجية، قلصت الجزائر من قيمة تسديدها للمديونية ما احدث فائضا في ميزان العمليات الرأسمالية وذلك ابتداء من سنة 2008. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فنلاحظ بأنها ارتفعت قيمتها، حيث كانت لا تتعدى 0.5 مليار دولار في أواخر التسعينات لتتعدى 3 مليار دولار سنة 2010، وهذا ما أدى كذلك إلى تحسن ميزان العمليات الرأسمالية، وفيما يخص حساب رأس المال الرسمي فنلاحظه بإشارة سالبة في أغلب السنوات مما يعني بأن التدفقات الخارجة أكبر من الأموال الداخلة لهذا الحساب، وهذا ما توضحه قيمة التسديد وقيمة السحب لكل سنة، ولكن في السنوات الأخيرة انخفضت قيمة السحب وكذا قيمة التسديد مما حسن من رصيد حساب رأس المال الرسمي باقترابه من الصفر، وهذا بفضل التسديد المسبق للمديونية ابتداء من سنة 2004 إلى 2008 مما خفف عبئها بعد سنة 2008.

2- المديونية الخارجية: تعتبر نسبة الديون الخارجية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي عكس مدى الاستقرار لأي بلد، والجزائر كباقي البلدان النامية كانت مثقلة بالديون الخارجية، وخاصة بعد أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986، ولدراسة مؤشر المديونية في الجزائر نقوم أولا بتعريفها ودراسة أهم مؤشراتنا، ثم نقوم بتحليل تطور المديونية في الجزائر.

1-2- المديونية ومؤشرات قياسها: يمكن تعريف أزمة المديونية لبلد ما، بأنها الوضعية التي يجد فيها البلد المدين نفسه غير قادر على مواصلة تسديد خدمات ديونه الخارجية في مواعيدها المحددة، وذلك بسبب تضخم خدمات هذه الديون التي أصبحت تلتهم نسبة هامة من حصيلة صادرات البلد من العملات الأجنبية، وأن المتبقي منها لا يغطي متطلبات الحد الأدنى للبلد المدين من الواردات الضرورية، هذا مع نقص إمكانية هذا البلد على الحصول على قروض جديدة.

إن أزمة المديونية في اغلب الدول النامية ومنها الجزائر كانت أزمة سيولة وليست أزمة دائمة ناتجة عن عدم القدرة على الوفاء. فبحسب كل من "وليام كلاين" و"ماك فادن" فإن الأزمة التي يعيشها البلد المدين إنما يعود سببها إلى وضع مؤقت لا يقدر فيه التدبير أو اقتراض مبالغ بالعملات الصعبة تكفي لسداد ديونه الخارجية المستحقة، وقد عبرت عن هذا الوضع حالات إعادة جدولة ديونها، وحسب هؤلاء الاقتصاديين فإن مشكلات السيولة تتبع أساسا عن مجموعة من المتغيرات لا يستطيع البلد المدين التحكم فيها مثل معدل الفائدة عن القروض الخارجية وأسعار الصادرات والواردات سعر الصرف (معدل التبادل الدولي)، وفرص الاقتراض الخارجي المتاحة، وأن التغلب على مشكلة نقص السيولة إنما يتم من خلال زيادة حصيلة صادرات البلدان المتخلفة وتوسيع في فرص الاقتراض أمامها.

أما أزمة عدم القدرة على السداد فيكون البلد فيها عاجزا عن السداد حينما يكون في وضع لا تكفي مداخيله المستقبلية الوفاء بخدمات ديونه المستحقة، وبمعنى آخر أن أزمة عدم القدرة إنما تعني أن الثروة الحقيقية التي استطاع البلد المدين توليدها لا تمكنه من سداد ديونه الخارجية مستقبلا.

توجد عدة مؤشرات تمكننا من معرفة وتقدير حجم المديونية وتطورها، ونذكر من هذه المؤشرات ما يلي:¹

✓ مؤشرات مرتبطة بخدمة الدين:

○ نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات: ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على الالتزام بتسديد خدمات الدين من خلال إيرادات الصادرات، وكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما زادت القدرة على تسديد خدمات الدين من إيرادات الصادرات فقط. ولقد كانت تمثل هذه النسبة في الجزائر 69.10% سنة 1989، لتصل إلى 1.08% سنة 2012.

○ نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعكس هذا المؤشر عن مدى قدرة تسديد خدمات المديونية من خلال الناتج المحلي الإجمالي، وبطبيعة الحال هذه النسبة تكون أقل من الأولى (مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات)، وكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما زادت القدرة على تسديد خدمات الدين من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد كانت هذه النسبة 13.04% سنة 1989 لتصل إلى 0.42% سنة 2012.

✓ مؤشرات مرتبطة بقيمة الديون الخارجية:

○ نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات: ويعكس هذا المؤشر عن مدى قدرة البلد على تسديد ديونه الخارجية من خلال إيرادات الصادرات، و لقد كانت هذه النسبة مرتفعة جدا سنة 1989 حيث بلغت 268.70% لتتخفف إلى 7.10% سنة 2012. وهذا بفضل التسديد المسبق للمديونية.

○ نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الإجمالي: يعكس هذا المؤشر عن قدرة الدولة على تسديد مجموع ديونها الخارجية من خلال الناتج الداخلي الإجمالي، ولقد مثلت هذه النسبة 50.70% سنة 1989 لتصل إلى 3.34% سنة 2011.

○ نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية: تعكس هذه النسبة على قدرة احتياطيات الدولة من ذهب و عملات صعبة على تسديد الديون الخارجية، وهذا المؤشر عكس المؤشرات السابقة بحيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كانت إمكانية التسديد أكبر، ولقد مثلت هذه النسبة 11.32% سنة 1989 لتصل إلى 3554,33% سنة 2012، ونلاحظ بان هذه النسبة كبيرة جدا وهذا ما يوضح راحة و قدرة الجزائر على تسديد الديون الخارجية.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

2-2- تطور المديونية الخارجية في الجزائر وإجراءات تخفيضها: إن دراسة مختلف المؤشرات السابقة بينت لنا تحسن واضحا في معالجة مشكلة المديونية في الجزائر، ويمكن تتبع ذلك من خلال تطور قيمة المديونية الخارجية لفترة الدراسة وكذا نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. والجدول التالي يبين لنا تطور المديونية الخارجية ونسبتها إلى الدخل الوطني للفترة (1989-2011).

الجدول رقم (4-9): تطور المديونية الخارجية ونسبتها إلى الدخل الوطني (1989-2011).

السنوات	1989	1991	1993	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009	2011
قيمة المديونية الخارجية (مليار دولار)	27.25	28.49	26.27	33.05	30.90	28.18	22.73	23.74	17.06	6.10	7.37	6.07
نسبة المديونية إلى الدخل الوطني %	50,70	65,50	54,52	83,52	67,24	60,80	42,50	36,34	17,54	4,55	5,28	3,35

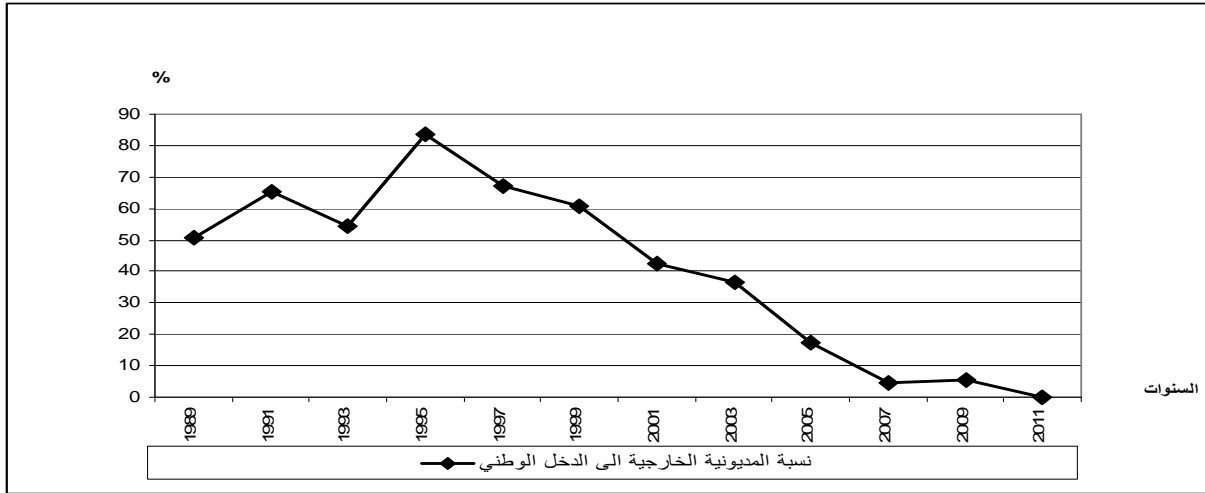
المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي: 20/01/2013_ <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة تطور رصيد المديونية الخارجية حيث وصل مخزون المديونية الخارجية للجزائر إلى 33.05 مليار دولار كحد أقصى سنة 1995 بعدما كان في حدود 27.25 مليار دولار سنة 1989، وهذا الارتفاع الكبير كان سببه طلبات المساعدة من صندوق النقد الدولي، حيث قدم لها قرض متوسط الأجل بلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات مما أدى إلى ارتفاع الديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 13.18% من سنة 1994 إلى سنة 1996، كما أن اتفاق إعادة الجدولة الذي أبرمته الجزائر مع نادي باريس في ماي 1994 ساهم في خفض معدل خدمة الدين ليلعب نسبة 30.9% سنة 1996 بعدما بلغ 47.1% سنة 1994، أي انخفض بنسبة 34.39%، وساهم من جهة أخرى في خفض ديون الجزائر المقومة بالدولار والين بنسبة مرتفعة بلغت 51.96% وذلك بين سنتي 1994 و1996.

بعد سنة 1996 أصبحت المديونية الخارجية تنخفض تدريجيا، حيث كانت تبلغ 33.05 مليار دولار سنة 1995 لتصل إلى 28.18 مليار دولار سنة 1999، وبعد أن سجلت أسعار البترول ارتفاعا محسوسا سنة 2000 حيث بلغ سعر البرميل 28.5 دولار استمر الانخفاض وبشكل قياسي في مخزون الدين الخارجي في نهاية 2005 حسب تقديرات البنك العالمي إلى حوالي 17.06 مليار دولار، واستمر هذا الانخفاض في حجم المديونية ليصل إلى حدود 7.37 مليار دولار سنة 2009 و6.07 مليار دولار سنة 2011، وهذا بفضل التسديد المسبق للديون التي قامت به الدولة الجزائرية.

ولتوضيح بصورة أدق تطور المديونية الخارجية في الجزائر، نعلم على مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل الوطني، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي الذي يوضح بشكل جلي انخفاض نسبة المديونية إلى الدخل الوطني في الجزائر.

الشكل رقم (4-7): تطور نسبة المديونية الخارجية إلى الدخل الوطني للفترة (1989-2011).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (4-9).

من خلال التمثيل البياني السابق، يتضح لنا جليا انخفاض نسبة المديونية إلى الدخل القومي، والتي وصلت سنة إلى 83.52 % سنة 1995، لتتخفف إلى 3.35 % سنة 2011. وهذا بطبيعة الحال نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى السياسة الرشيدة المتبعة من قبل الدولة الجزائرية في مجال التسديد المسبق للديون الخارجية.¹

من خلال دراسة مؤشرات التوازن الخارجي، يتضح لنا بان ميزان المدفوعات الجزائري في حالة فائض ابتداء من سنة 1999 إلى 2012، وهذه الوضعية مريحة للجزائر إلا انه نظريا يجب أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن، فحالة الفائض هذه تدل على أن الدولة دائنة للعالم الخارجي كما تدل كذلك على أن الدولة المعنية به تعيش في مستوى معيشي أقل من ذلك الذي يمكنها أن تعيش فيه، أي لم تتمتع بكل ثروتها، و زيادة الطلب على صادراتها قد يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها مما يؤدي إلى التضخم ما لم تقم الدولة بإجراء مناسبة لإعادة التوازن لميزان مدفوعاتها. ورغم هذه الوضعية الايجابية لميزان المدفوعات إلا أنها تبقى وضعية هشّة و معرضة للصدمات الخارجية والمتمثلة أساسا في انخفاض أسعار البترول وذلك للعلاقة الطردية بين رصيد ميزان المدفوعات وتغيرات أسعار البترول.

1- أدى التسديد المسبق للديون الخارجية الذي باشرته الجزائر سنة 2004 وتواصل سنة 2008 بعد أن سجل وتيرة سريعة سنة 2006 عندما تم تسديد 10.9 مليار دولار إلى "انخفاض كبير" في الديون الخارجية لاسيما العمومية منها.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الرئيسي لقياس تطور وتقدم الدول، بحيث يعكس مقدار الزيادة في إنتاج الدولة من السلع و الخدمات. إلا أن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نوع معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن الاعتماد عليه في قياس النمو الاقتصادي، وفي هذا المطلب سنقتصر في دراستنا على تطور مختلف معدلات النمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر وضرورة تنويعها. إن المتتبع لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر يدرك تبعيته الواضحة لتطورات أسعار النفط العالمية، حيث كان هذا المعدل مرتفع في فترة السبعينات عندما كانت أسعار النفط مرتفعة، لينخفض في نهاية الثمانينات وسنوات التسعينات نتيجة الأزمة النفطية لسنة 1986. و الجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية، مأخوذة من قاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي:

الجدول رقم (4-10): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للجزائر وبعض الدول العربية.

الدولة	السبعينات	الثمانينات	التسعينات	المعدل (1970-1999)
الجزائر	% 5.52	% 2.26	% 1.52	% 3.1
الكويت	% 4.35	% 1-	% 3.48	% 2.27
السعودية	% 11.79	% 0.44	% 2.91	% 5.04
مصر	% 5.59	% 5.32	% 3.79	% 4.9
الأردن	% 3.9	% 3.37	% 5.22	% 4.16
تونس	% 7.59	% 3.64	% 4.99	% 5.4

Source: IMF, World Economic Outlook Database.

يبين لنا الجدول أعلاه، بأن معدلات النمو الاقتصادي كانت مرتفعة في عقد السبعينات، إلا أنها انخفضت في الثمانينات، وهذا الانخفاض مس بدرجة كبيرة البلدان النفطية كالكويت والسعودية وبدرجة أقل الجزائر، وذلك نتيجة تأثرها بالأزمة النفطية سنة 1986 (انخفاض أسعار البترول)، وهذا لاعتماد اقتصادياتها على الربح البترولي. أما مصر والأردن وتونس فان معدل نموها الاقتصادي رغم تذبذبه خلال العقود الثلاثة، إلا انه كان مستقرا نوعا ما.

إن دراسة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، يقودنا بالضرورة إلى دراسة عدة مؤشرات لهذا النمو والمتمثلة في معدل النمو الاسمي ومعدل النمو الحقيقي، بالإضافة إلى معدل نمو نصيب الفرد من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير هو الذي يعطي لنا أكثر مصداقية في حساب معدل النمو الاقتصادي.

إن الجدول التالي يبين لنا قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (المقدر بالأسعار الجارية) والحقيقي (المقدر بالأسعار الثابتة) في الجزائر خلال الفترة 1989-2012.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

الجدول رقم (4-11): تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي خلال الفترة (1989-2012) الوحدة: مليون د.ج

السنة	*الناتج المحلي الإجمالي الاسمي PIB N	**معدل النمو %	* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB R	**معدل النمو %	* عدد السكان	**نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي د.ج	**معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %
1989	423300		211804		25576596	8281,16	
1990	555800	31,30	213498,4	0,80	26239708	8136,46	-1,75
1991	844500	51,94	210936,4	-1,20	26893663	7843,35	-3,60
1992	1048200	24,12	214733,3	1,80	27535151	7798,52	-0,57
1993	1166000	11,24	210223,9	-2,10	28157560	7465,98	-4,26
1994	1491500	27,92	208331,9	-0,90	28752749	7245,63	-2,95
1995	1990600	33,46	216248,5	3,80	29315463	7376,60	1,81
1996	2570000	29,11	225114,7	4,10	29845208	7542,74	2,25
1997	2780200	8,18	227590,9	1,10	30345466	7500,00	-0,57
1998	2830500	1,81	239198,1	5,10	30820435	7761,02	3,48
1999	3238200	14,40	246852,4	3,20	31276295	7892,64	1,70
2000	4123500	27,34	252283,2	2,20	31719449	7953,58	0,77
2001	4260800	3,33	258842,5	2,60	32150198	8051,04	1,23
2002	4546100	6,70	271008,2	4,70	32572977	8320,03	3,34
2003	5264300	15,80	289707,7	6,90	33003442	8778,11	5,51
2004	6126700	16,38	304772,5	5,20	33461345	9108,20	3,76
2005	7499000	22,40	320315,9	5,10	33960903	9431,90	3,55
2006	8512000	13,51	326722,2	2,00	34507214	9468,23	0,39
2007	9410100	10,55	336523,9	3,00	35097043	9588,38	1,27
2008	11043000	17,35	344600,5	2,40	35725377	9645,82	0,60
2009	10034000	-9,14	352870,9	2,40	36383302	9698,70	0,55
2010	12034000	19,93	365574,2	3,60	37062820	9863,64	1,70
2011	14481000	20,33	374348,0	2,40	37762962	9913,10	0,50
2012	16124000	11,35	383706,7	2,50	38481705	9971,15	0,59

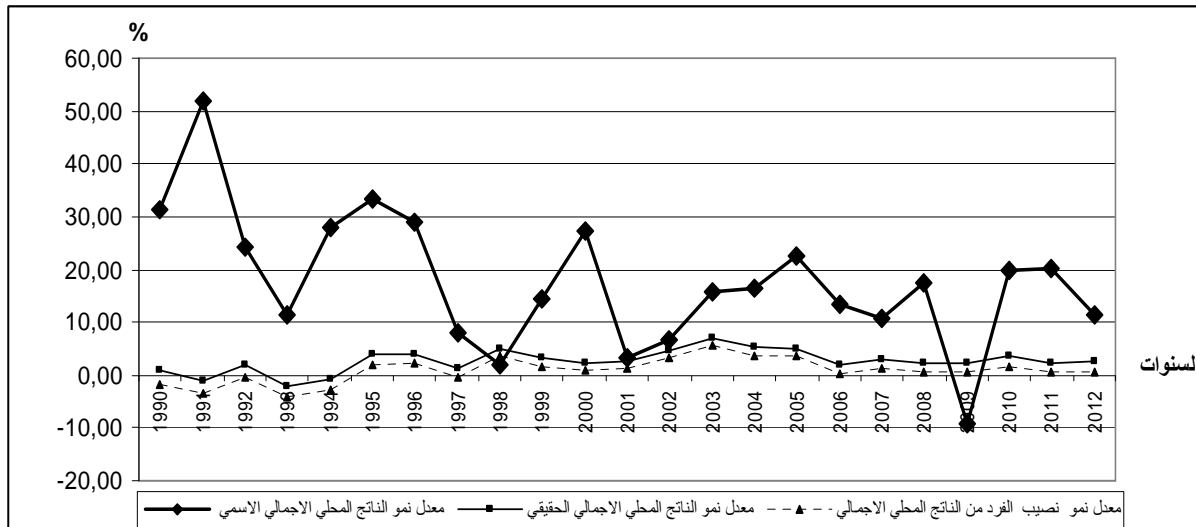
<http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

المصدر: * قاعدة بيانات البنك الدولي: 13/04/2014

** من حساب الباحث بالاعتماد على Microsoft Excel.

من الجدول السابق، يمكن تمثيل تطور معدلات النمو الاسمية والحقيقية في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (4-8): تطور بعض معدلات النمو الاسمية والحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1989-2012).



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-11).

إن النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2012، تبين لنا التذبذب الكبير من سنة لأخرى وعدم استدامته، سواء في المعدلات الاسمية أو الحقيقية، وهذا ما يدل على عدم استدامة النمو الاقتصادي وتأثره بالعوامل الخارجية. كما حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو اسمي سالب فقط وذلك في سنة 2009 نتيجة انخفاض أسعار البترول، أما معدلات النمو الحقيقية فكانت سالبة في عدة سنوات والمتمثلة في سنوات: 1991-1993-1994، وهذا نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار من سنة لأخرى. والملاحظة الأخيرة في هذا التمثيل هي الفجوة بين معدلات النمو الاسمية ومعدلات النمو الحقيقية، حيث نلاحظ اتساع هذه الفجوة خلال سنوات 1990-1998 وذلك نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة، وبعد سنة 1998 ضاقت هذه الفجوة وهذا دليل على انخفاض معدلات التضخم، وذلك نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المبرمة مع صندوق النقد الدولي (برامج تقشفية للسياسة المالية)، ثم تعود الفجوة لتتسع قليلا بعد سنة 2001 وذلك يعود لعودة ارتفاع التضخم نتيجة البرامج الانفاقية الضخمة من طرف الحكومة من خلال برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.

أما فيما يخص معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهو كذلك متذبذب ويتبع تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و لكن دائما أقل منه في القيمة وذلك بطبيعة الحال نتيجة زيادة عدد السكان. إلا أن هذا المعدل لا يعكس حقيقة نصيب الفرد من الناتج، وذلك أن جزء كبير من الناتج عبارة عن عائدات بترولية في غالب الحالات لا يستفيد منها المواطن، و خاصة إذا كانت هناك عدم عدالة في توزيع الدخل.

المبحث الثاني: القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر

إن دراستنا لمعدل النمو الاقتصادي في المبحث السابق لم تكن تفصيلية، وذلك لأننا درسنا هذا المعدل بشكل عام، ولكن نحن نعلم بأن النمو الاقتصادي ما هو إلى نسبة التغير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير ينتج من عدة قطاعات اقتصادية متكاملة فيما بينها، ولذلك ارتأينا في هذا المبحث أن ندرس النمو الاقتصادي حسب تنوع القطاعات الاقتصادية المحركة له، وقبل ذلك وحب علينا التنويه إلى مدى أهمية التنوع الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المطلب الأول: أهمية التنوع الاقتصادي وقياسه

1- مفهوم التنوع الاقتصادي ومؤشراته: تهدف سياسات التنوع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية. كما تهدف سياسات التنوع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على

عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة:¹ تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية. ومن أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:²

✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

✓ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

✓ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرب للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

✓ تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع. ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

✓ تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمناً زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

✓ مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصاً على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

2- قياس درجة التنويع الاقتصادي: إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي. هناك مقاييس رئيسيين من

1- ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2 حزيران (يونيو) 2002، بيروت، ص: 8.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص: 12.

خلالهما يمكن معرفة درجة التنوع الاقتصادي. المقياس الأول هو مقياس هيرفندل-هيرشمان (Herfindal-Hirshman)، والمقياس الثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimir- Cossouv).¹

أ- مقياس هيرفندل-هيرشمان (Herfindal- Hirshman): هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنوع

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i / x)^2} - \sqrt{1 / N}}{1 - \sqrt{1 / N}}$$

الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

حيث: H.H: مؤشر هيرفندل-هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة). ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

x_i : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i .

x : الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

ب- مقياس فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث: α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos : مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة $Cos=0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في

الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

المطلب الثاني: أهم القطاعات الاقتصادية المحركة للنمو في الجزائر

إن الإنتاج الكلي يتوقف على حجم الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تكون إما محركا أو مثبطة له، ولمعرفة أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر نقوم بتحليل ودراسة معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في معدل النمو الإجمالي. وفي هذه الحالة سنستعمل معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وليس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كما استعملناه سابقا². وذلك لأننا سنستعمل إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وهي محسوبة حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني (S.C.E.N).

1- عماد الدين احمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة معدة لاستكمال أسباب الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص: 94.

2- هناك اختلاف بين الإنتاج المحلي الإجمالي (La Production) والناتج المحلي الإجمالي (Le produit) في المحاسبة الوطنية. فالناتج المحلي الإجمالي يتكون من الإنتاج المحلي الإجمالي مضافا إليه القيمة المضافة للخدمات غير المنتجة. وبحسب La PIB حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني (S.C.E.N)، أما Le PIB فيحسب حسب نظام المحاسبة للأمم المتحدة (S.C.N).

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

1- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي: نستعمل هذا المعيار لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي. والجدول التالي يبين لنا نسبة القيمة المضافة لكل قطاع من الإنتاج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (4-12): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000-2012. الوحدة: %

متوسط الفترة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
10.42	11.82	10.49	10.47	11.51	7.78	8.81	8.73	9.04	11.38	11.99	11.44	11.94	10.09	الزراعة
47.03	43.87	47.11	43.75	39.58	54.39	52.04	53.73	53.01	46.46	44.52	41.61	42.94	48.36	المحروقات
07.10	6.06	5.89	6.36	7.13	5.56	5.97	6.12	6.50	7.61	8.27	9.26	9.13	8.47	الصناعة خارج المحروقات
09.88	11.73	11.19	12.31	12.36	9.31	9.12	8.31	7.85	8.99	9.33	10.15	9.28	8.51	البناء والأشغال العمومية
09.57	9.11	8.90	10.22	11.26	9.24	10.23	10.12	10.02	10.05	9.09	9.35	8.80	8.04	النقل والاتصالات
16.00	17.42	16.43	16.89	18.16	13.73	13.82	13.00	13.58	15.50	16.79	18.19	17.91	16.52	التجارة والخدمات

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (02).

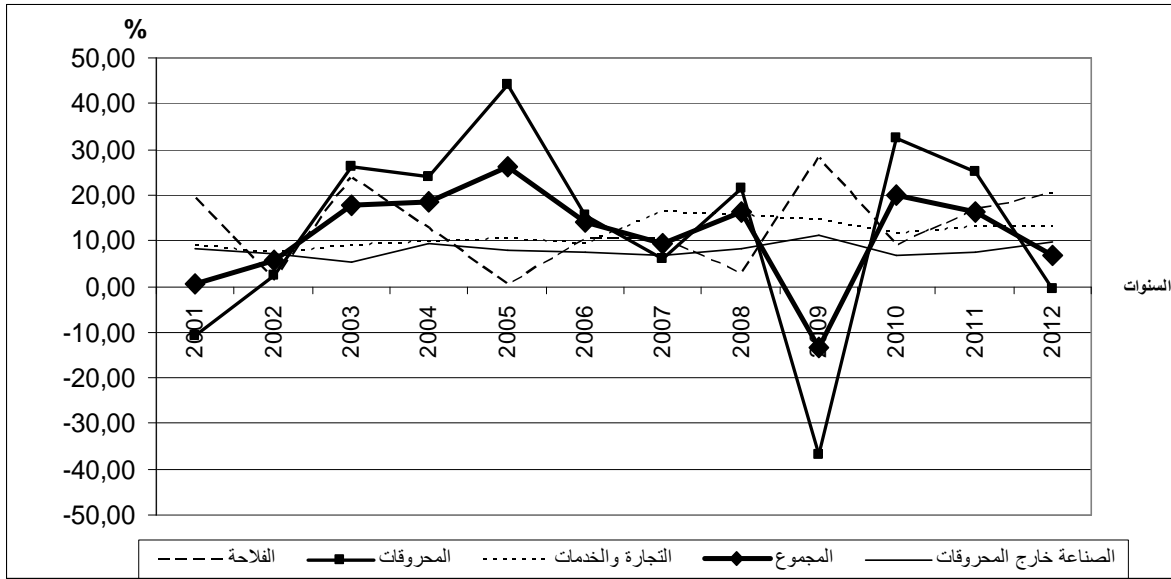
يوضح لنا الجدول السابق، أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 15.86%، وبعدها قطاع النقل والاتصالات ثم قطاع البناء والأشغال العمومية والذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 7.19% كمتوسط لفترة الدراسة. إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم الجهود المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات أو بما يسمى بالمرض الهولندي¹.

كما انه يمكن تتبع معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، كما يوضحه الشكل البياني

التالي:

1- يقصد بالمرض الهولندي (Dutch Disease)، اسم ل حالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 - 1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي البذخي، فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي. وبالتالي أصبح هذت المصطلح يطلق على تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية في أراضيه. ويطلق كذلك على هذا المصطلح بـ "لعنة الموارد" وهي مجموع الآثار السلبية التي تؤثر على بناء اقتصاد مبنى على الخطط والاستراتيجيات الواضحة لإدارة الثروة.

الشكل رقم (4-09): تطور معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للفترة (2001-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (02).

يمكن استعمال معدلات نمو الإنتاج في مختلف القطاعات لمعرفة أي القطاعات تعتبر محركاً للنمو، وأي القطاعات مشبعة له. ولمعرفة ذلك نحاول مقارنة معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية، فالشكل يبين لنا بأن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الإجمالي هو قطاع المحروقات، حيث نلاحظ إذا ارتفع معدل نمو الإنتاج في هذا القطاع يرتفع النمو الإجمالي والعكس صحيح. أما بقية القطاعات فإن تغيرات معدلاتها لا تتطابق مع تغيرات معدل النمو الإجمالي. وهذه نتيجة ثانية تدل على اعتماد الإنتاج المحلي الإجمالي على قطاع رئيسي وهو النفط، وهذا ما يفسر عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لتقلب أسعار النفط العالمية.

2- قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان: نستخدم الصيغة السابقة

المؤشر هرفندل-هيرشمان والتي من على الشكل: (1).....
$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$
 أما

الإحصائيات فنستعين بالجدول رقم (4-12) الذي يحدد لنا قيمة x_i/x ، ولدينا $N = 6$ ، وبالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة. والجدول التالي يبين لنا قيمة $H.H$ لكل سنة:

الجدول رقم (4-13): قيمة مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) في الجزائر للفترة 2000-2012

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة H.H	0.22	0.16	0.15	0.18	0.20	0.28	0.29	0.27	0.30	0.13	0.17	0.21	0.18

المصدر: من حساب الباحث وفق المعادلة (1) والجدول رقم (4-12)، و بمساعدة برنامج Microsoft Excel.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2002 إلى سنة 2008، حيث تضاعفت قيمته من 0.15 إلى 0.3، وفي سنة 2009 نلاحظ انخفاض إلى أقل من النصف. فالسؤال المطروح هل يمكن القول بأن في سنة 2009 أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، أم أن هناك تفسيراً آخر لانخفاض قيمة مؤشر H.H في هذه السنة؟

كما رأينا، ف إن حساب مؤشر H.H يخضع إلى حصة كل قطاع من الإنتاج (xi/x)، وبالتالي قيمته تخضع إلى تغير هذه النسبة، وبالتالي يمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر سنة 2009 إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار البترول في هذه السنة من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009. ويمكن إثبات مدى ارتباط تغيرات مؤشر H.H بتغيرات أسعار البترول من خلال مقارنة تطور معدل نمو هذا المؤشر مع تطور معدل التغير في أسعار البترول، والجدول التالي والتمثيل البياني يبينان علاقة تغيرات قيمة مؤشر H.H وتغيرات سعر البترول:

الجدول رقم (4-14): تطور معدل نمو مؤشر H.H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر H.H	0.22	0.16	0.15	0.18	0.20	0.28	0.29	0.27	0.30	0.13	0.17	0.21	0.18
**مؤشر H.H %	/	-27.27	-6.25	20.0	11.11	40.00	3.57	-6.90	11.11	-56.67	30.77	23.53	-14.29
*سعر البترول	28.5	24.85	25.24	29	28.7	54.6	65.9	74.8	99.9	62.2	80.2	112.9	111
**سعر البترول %	/	-12.81	1.57	14.9	-1.03	90.24	20.70	13.51	33.56	-37.74	28.94	40.77	-1.68

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria> 14/04/2014

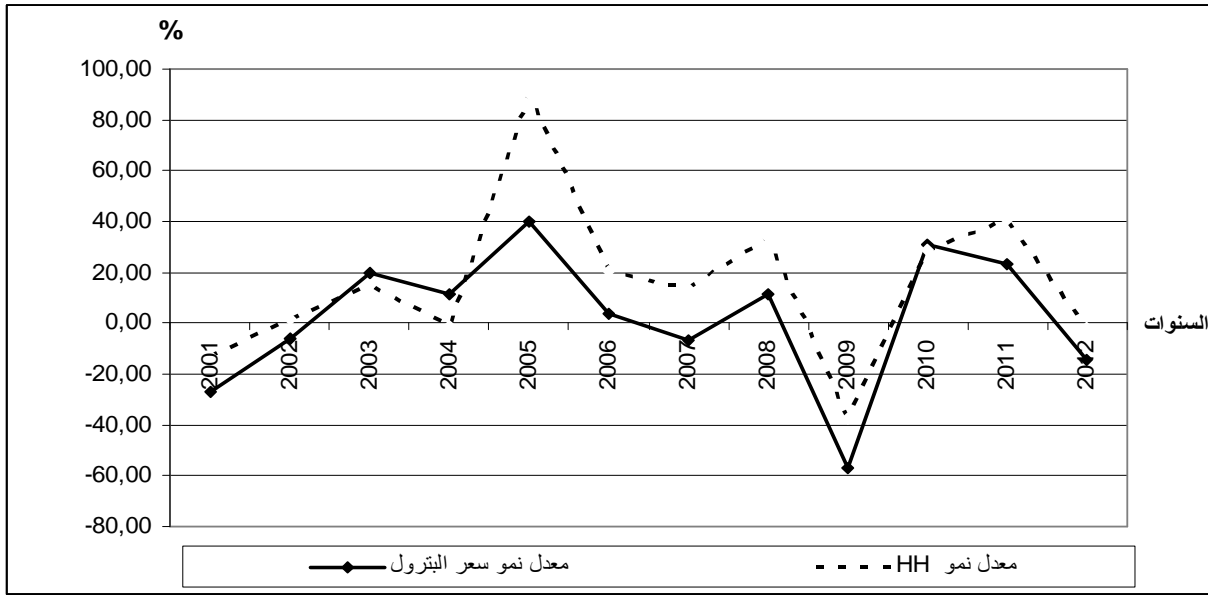
المصدر: * قاعدة بيانات البنك الدولي:

** من حساب الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel.

للتوضيح أكثر يمكن تمثيل تطور معدلات نمو كل من مؤشر H.H ومعدل نمو سعر البترول في الشكل

البياني التالي:

الشكل رقم (4-10): تطور معدل نمو مؤشر H.H ومعدل نمو سعر البترول في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (4-11).

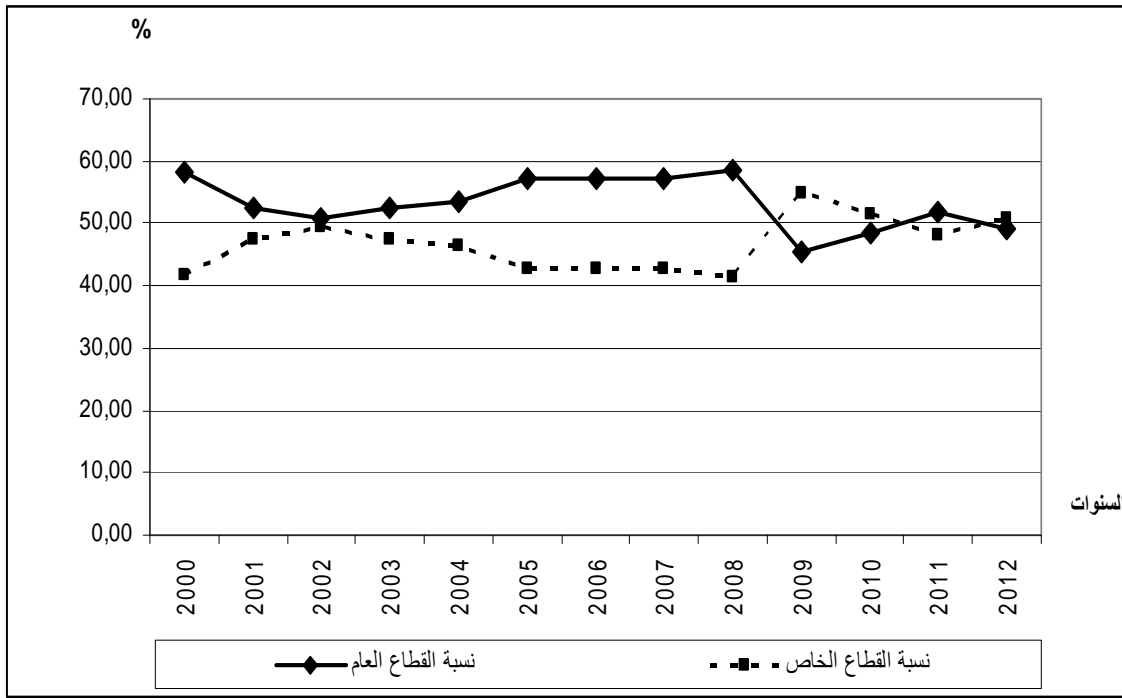
من خلال الشكل، يتضح لنا بان مؤشر H.H يخضع لتغيرات سعر البترول بنسبة كبيرة، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المؤشر لا يعطينا بصفة دقيقة درجة التنويع الاقتصادي، فانخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي حسب هذا المؤشر، ولكن في الواقع يؤدي إلى انخفاض قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي (كما حدث في سنة 2009)، وعليه بما أن هذا المؤشر تابع لتغيرات أسعار البترول و هذا يعني تبعيته لقطاع واحد بنسبة كبيرة مما يدل على ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر وخاصة في فترات ارتفاع أسعار البترول.

المطلب الثالث: واقع القطاع الخاص في الجزائر وضرورة تنميته.

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل، وذلك بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وذلك انطلاقاً من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال.

1- مساهمة القطاع الخاص و القطاع العام في الإنتاج المحلي الإجمالي: يمكن معرفة مدى التنويع الاقتصادي من خلال دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وتغيره عبر السنوات. حيث إذا كان هذا القطاع في نمو مستمر فنقول بأنه هناك تنويع اقتصادي والعكس في حالة تدهور القطاع الخاص. الشكل البياني التالي يبين لنا مدى مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (4-11): نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (02).

يبين لنا الشكل أعلاه، تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي، ولكن بفارق طفيف، حيث لم تتعدى مساهمة القطاع الخاص 55% خلال فترة الدراسة ماعدا سنوات 2009 و2010 و2012 و التي تفوق فيها القطاع الخاص على القطاع العام. وهذا لا يعود إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص وإنما يعود إلى انخفاض إنتاج قطاع المحروقات (قطاع عام بنسبة تفوق 95%). هذا التحليل يوحي لنا عدم وجود تنويع اقتصادي وذلك لتفوق القطاع العام على القطاع الخاص. وبالتالي رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات، والدعم المقدم لتنمية القطاع الخاص بكل أنواعه، لا يزال القطاع العام المهيمن في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي¹. و للتعمق أكثر في مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي ارتأينا دراسة نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام من حيث مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول التالي بين لنا هذه النسب كمتوسط للفترتين (2005-2000) و (2006-2012).

1- هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص لا تعني تدهور الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص، وإنما يمكن إرجاع تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في نسبة المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة، والمعروف أن إنتاج المحروقات ضمن القطاع العام.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

الجدول رقم (4-15): نسب مساهمة القطاع الخاص والعام حسب القطاعات الاقتصادية 2000-2012

2012-2006		2005-2000		القطاعات القطاعات
القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	
99,48	0,52	99,61	0,39	الفلاحة
6,98	93,02	6,95	93,05	المحروقات
0,00	100	0,00	100	الأشغال العمومية البترولية
45,57	54,43	36,38	63,62	الصناعة خارج المحروقات
85,00	15,00	76,14	23,86	البناء والأشغال العمومية
80,81	19,19	73,36	26,64	النقل والاتصالات
93,81	6,19	93,65	6,35	التجارة
88,25	11,75	89,41	10,59	الخدمات
47,48	52,52	45,88	54,12	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (02).

من خلال الجدول، نلاحظ بأنه لا يوجد تغير كبير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2006-2012) مقارنة بالفترة (2000-2005). حيث نجد بأن القطاع الخاص يستحوذ على خمسة قطاعات والمتمثلة في (الفلاحة، التجارة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات)، أما القطاع العام فيستحوذ على قطاعي المحروقات، و الأشغال العمومية البترولية، والصناعة خارج المحروقات. ويعتبر قطاع المحروقات قطاع حساس جدا، ولهذا السبب لم يفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع للقطاع الخاص، أما القطاع الصناعي فلا يزال يخضع للقطاع العام، وهذا ليس كسياسة معتمدة من الدولة وإنما لضعف الإمكانيات لدى القطاع الخاص رغم الجهود المبذولة في دعم هذا القطاع. رغم أن القطاع الخاص يستحوذ على معظم القطاعات إلا أن حصته من الإنتاج لا تزال ضعيفة وذلك لأن معظم الإنتاج المحلي الإجمالي ناتج من قطاع المحروقات. كخلاصة عامة فيما يخص التنويع الاقتصادي في الجزائر، وبالاعتماد على التحليل السابق، يمكن القول بأنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه و لحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة.

2- عراقيل تنمية القطاع الخاص في الجزائر: إن ضعف تطور القطاع الخاص في الجزائر يمكن إرجاعه إلى جملة من القيود والعراقيل، فمنها ما هو متعلق بالجانب التمويلي، ومنها ما هو متعلق بجوانب أخرى تمس المناخ الاستثماري. ويمكن حصر هذه القيود والعراقيل فيما يلي:¹

1-2- القيود المالية: وهي القيود التي تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ونجد منها:

✓ **تكلفة رأس المال:** وتتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، وتعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على عملية تمويلها ومن ثم في نموها وتطورها، وذلك انطلاقاً من دورها الرئيسي في تحديد مدى إمكانية التوسع في الاستثمارات من عدمها .

✓ **سياسات الإقراض:** إن أغلب السياسات الإقراضية المعتمدة من طرف البنوك تركز على التمويل قصير الأجل، وهذا لا يلاءم معظم المؤسسات الخاصة الطالبة للقروض طويلة الأجل، وخاصة المؤسسات الخاصة الناشئة والصغيرة التي لا يمكنها دخول سوق رؤوس الأموال لعدم توافرها على الشروط المطلوبة لذلك أو لارتفاع تكاليفه. وهذا ما يحدث نوعاً من عدم التوافق في القروض المطلوبة من المؤسسات و سياسات الإقراض المتبعة من طرف البنوك.

✓ **درجة تطور أسواق رؤوس الأموال:** إن ضعف السوق المالي في الجزائر يعتبر من أهم القيود التي تقف أمام تطور القطاع الخاص، وذلك لأن عدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف أدائه في النشاط الاقتصادي.

2-2- القيود غير المالية: هناك على غرار القيود المالية جملة من القيود الأخرى غير المالية، والتي تؤثر سلباً على تطور القطاع الخاص وتبرز كما يلي:

✓ **وضعية المناخ الاستثماري:** إن وضعية المناخ الاستثماري في أي دولة لها تأثيراً جدياً كبيراً على وضعية القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي، خصوصاً وأنها تشير إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه. وعليه فإن تدهور وضعية مناخ الأعمال من خلال ما أشير لها من مؤشرات له الأثر الكبير على تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بحكم أن ذلك يدفع إلى نفور المستثمرين سواء محليين كانوا أو أجانبين مما يحد من تواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

✓ **تعاضد مكانة القطاع العام:** تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن القطاع الخاص يجب أن يتميز بالحرية في النشاط الاقتصادي وكذا في امتلاك وتسيير الموارد الاقتصادية، باعتباره العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي من خلال تميزه بالكفاءة في الأداء والرشادة في تسيير الموارد. أما القطاع العام فهو عنصر مكمل لنشاط

1- بودخد كرم، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن فعاليات المنتدى الوطني الأول حول " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحصين لمرحلة ما بعد البترول "، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى " جيجل "، ص: 06.

القطاع الخاص من خلال تأسيس وهيئة البنية القانونية، المؤسساتية والتحتية، فضلا عن القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية التي يضمن من خلالها تحقيق المصلحة العامة كخدمات الكهرباء، الغاز والماء.

✓ **السوق الموازي:** ويقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة.¹

✓ **غياب المنافسة:** إن تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الاقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في مختلف الجوانب بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي. وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من عمليات الاحتكار، والعمل على تحرير التجارة بما يمكن من اتساع السوق، ومن ثم فتح المجال للمنافسة وما ينعكس عنها من ارتفاع الكفاءة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص.

2-3- قيود أخرى: بالإضافة إلى القيود السابقة هناك قيود أخرى والمتمثلة فيما يلي:²

✓ إشكالية ملكية الأراضي في الجزائر، حيث ما يقارب 90% من الأراضي الزراعية ونصف الأراضي الأخرى غير مؤمنة من طرف السندات القانونية وبالتالي تعتبر غير شرعية.

✓ يؤكد اغلب المحللين الاقتصاديين أن السبب الرئيسي لبطء تنفيذ الخوصصة في الجزائر هو انعدام الإرادة السياسية اللازمة، وسيطرة السياسة على الاقتصاد.

✓ المعارضة الشديدة للخوصصة من طرف نقابات العمال ومديري المؤسسات العمومية.

✓ الأثر السلبي للخوصصة على الجانب الاجتماعي، حيث عنك نسبة كبيرة من اليد العاملة تعمل في القطاع العام دون تحقيق إنتاجية مرتفعة، وإذا ما تم خوصصة هذه المؤسسات العمومية فسيتم فصل عدد كبير من العمال من مناصبهم بسبب عدم الحاجة إليهم.

✓ المشكلة الأمنية في الجزائر في سنوات التسعينات، حيث كانت السبب في توقف 125 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن النشاط، وبذلك تسريح آلاف العمال، بالإضافة إلى تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر.

1- بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول، مجلة بحوث إنسانية، العدد: 37، 2008، ص: 02.

2- موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية -خالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 282.

المبحث الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي للجزائر للفترة (1989-2012)

إن تحليلنا السابق لأهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري كانت كل على حدا، وهذا ما يعطي لنا نظرة قاصرة عن الأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ولهذا السبب ارتأينا أن نقوم بتحليل الأداء الاقتصادي للجزائر وذلك من خلال فكرة المربع السحري لكالدور.

المطلب الأول: مفهوم المربع السحري وأهدافه

1- مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره: نقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد متجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكلا مربعا. وسميا مربعا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في نفس الوقت. وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:¹

- **تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول:** ونقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الاسمي، لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج ككميات للسلع والخدمات كذا يعكس نمو الأسعار، والذي يهملنا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي.

- **تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد:** المقصود بمعدل تضخم مناسب للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا، و بذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي. كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى Stanley Fischer انه توجد دراسات قليلة نسبيا عن الهدف الأمثل لمعدل التضخم، لذا تعد الحجج السابقة مبررا لكي يتراوح هدف التضخم بين 1-3%.

- **تحقيق معدل بطالة منخفض:** كل الدول تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة، إلا أن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقى على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتى لو كان متقدما.

- **تحقيق توازن اقتصادي خارجي (توازن ميزان المدفوعات):** إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول

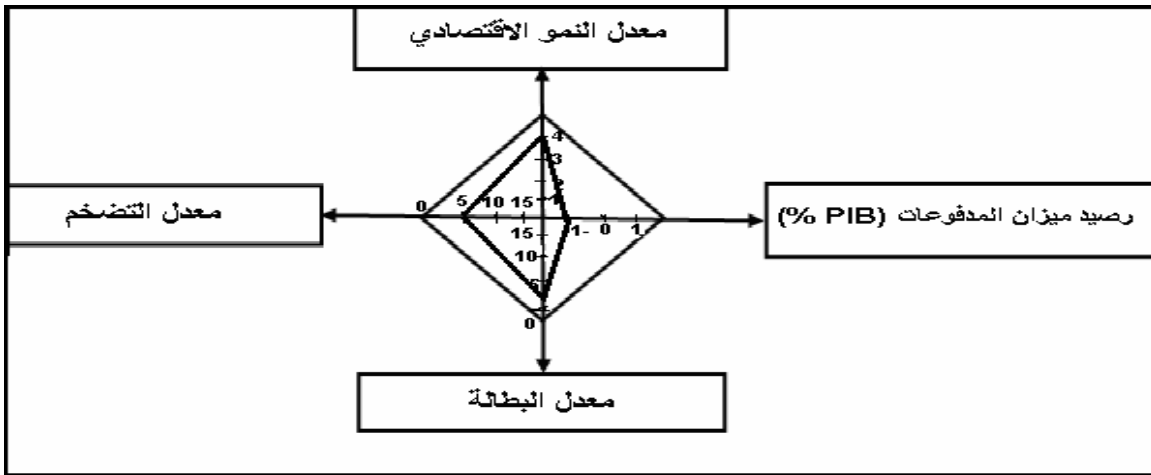
1 - Kouider BOUTALEB, La Problématique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D : le cas de l'Algérie, colloque international sur Les politiques économiques en algerie : réalités et perspectives, Tlemcen 29/30 novembre 2004, p: 02.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها. ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن الأهداف السابقة كلها عبارة عن نسب مئوية (معدلات نمو).

2- شكل المربع السحري ومدى تعارض أهدافه: إن تمثيل المربع السحري يكون من خلال رسم معلم متعامد متجانس، بحيث كل محور من محاور هذا المعلم يأخذ هدف من الأهداف الأربعة، وعند تحديد كل هدف بقيمته على المعلم، نقوم بربط هذه النقاط لتعطينا شكل مربع. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4-12): المربع السحري لكالدور



Source : Marie Delaplace , Monnaie et Financement de l'économie , édition DUNOD, Paris, 2003, p118.

إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت. فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وازدياد الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلباً على وضعية ميزان المدفوعات.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار¹، في حين يرى البعض

1- يستند هذا الرأي على أن ارتفاع معدل التضخم سيضعف القدرة الشرائية، مما يضعف الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الإنتاج والنمو. كما أن معدلات التضخم المرتفعة ستقلص من معدل النمو الحقيقي حتى ولو كان المعدل الاسمي مرتفعاً وموجباً.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية،¹ أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط)، فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما له.

من الشكل السابق للمربع السحري، يكون الأداء الاقتصادي جيدا كلما اتسعت مساحة المربع، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع، مع معدل بطالة منخفض، ومعدل تضخم منخفض، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة.

المطلب الثاني: تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر عن طريق مربع كالدور للفترة 1990-2012.

لدراسة الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال المربع السحري لكالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات الاقتصادية الأربعة التي تكلمنا عليها سابقا، والمتمثلة في معدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن الصعب تمثيل مربع كالدور لكل سنة ولذلك ارتأينا تقسيم فترة الدراسة إلى أربعة مراحل كما يلي:²

✓ **الفترة الأولى (1990-1994):** وهي مرحلة الاتفاقات الأولية مع صندوق النقد الدولي لإجراء الإصلاحات الاقتصادية. (مرحلة الاستعداد الائتماني).

✓ **الفترة الثانية (1995-2000):** وهي مرحلة التصحيح الهيكلي والتي تلت برنامج الاستقرار السابقة.

✓ **الفترة الثالثة (2001-2005):** وتمثل هذه الفترة دخول الجزائر في برامج الإنعاش الاقتصادي والسياسة المالية التوسعة.

✓ **الفترة الرابعة (2006-2012):** وتمثل هذه المرحلة تكملة لدعم النمو الاقتصادي من خلال البرامج الانفاقية المختلفة.

يمكن تلخيص مخلف إحصائيات المؤشرات الاقتصادية الكلية الأربعة في الجدول التالي:

1- يستند هذا الرأي على اعتبار ارتفاع الأسعار سيثجع المنتجين على زيادة الإنتاج، والرأي الوسط هو الأنسب والذي يؤكد على وجود معدل تضخم منخفض مشجع للنمو وليس كاجبا له.

2- تم تقسيم الفترات الزمنية وفقا للبرامج والسياسات التي كانت معتمدة في الجزائر.

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

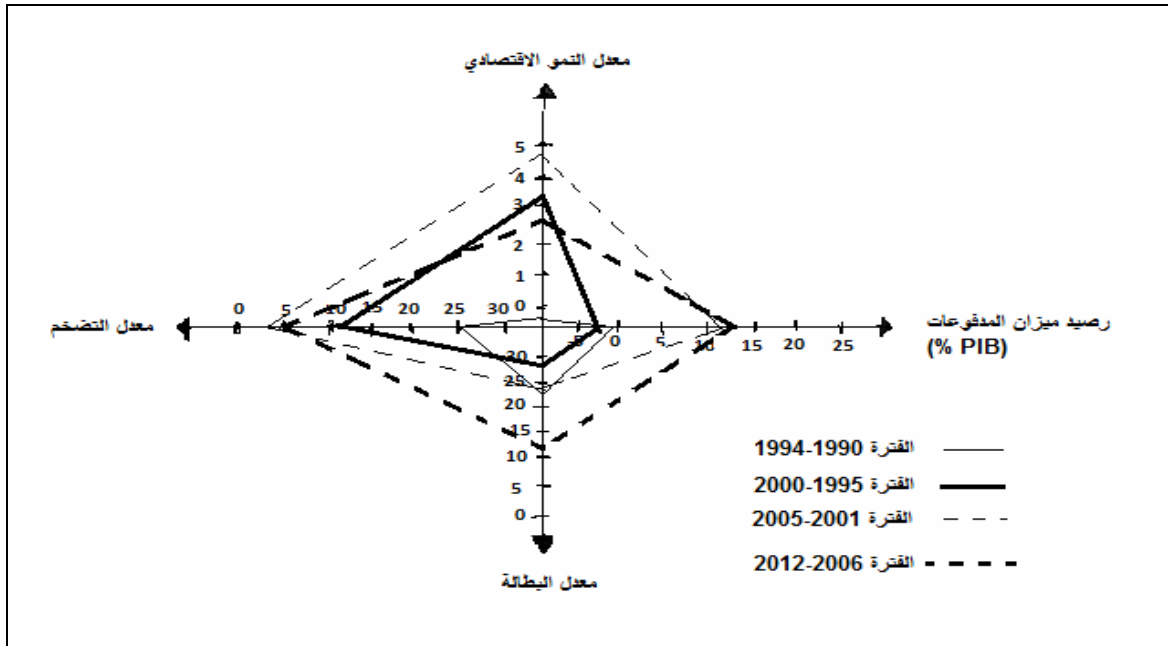
الجدول رقم (4-16): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر 1990-2012. الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
1 معدل التضخم	17,9	25,9	31,7	20,5	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6	0,3	4,2	1,4	4,3	4,0	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9
5 متوسط الفترة	25,00					10,35					3,06					4,84							
2 معدل النمو	0,800	-1,200	1,800	-2,100	-0,900	3,800	4,100	1,100	5,100	3,200	2,200	2,600	4,700	6,900	5,200	5,100	2,000	3,000	2,400	2,400	3,6	2,4	2,5
5 متوسط الفترة	-0,32					3,25					4,9					2,61							
3 معدل البطالة	19,8	20,6	23	23,2	24,4	27,9	27,99	25,43	28	29,3	29,77	27,3	25,9	23,7	20,08	15,27	12,27	13,8	11,3	10,2	10	9,9	9,7
5 متوسط الفترة	22,20					28,07					22,45					11,02							
4 نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB	1,50	2,93	2,50	-0,06	-10,25	-15,08	-4,47	2,41	-3,61	-4,89	13,82	11,22	6,40	10,98	10,88	16,55	15,13	21,76	21,63	2,79	9,46	10,63	7,82
5 متوسط الفترة	-0,68					-1,97					11,21					12,75							

المصدر: 1- معطيات الجدول رقم (4-2). 2- معطيات الجدول رقم (4-11). 3- معطيات الشكل رقم (4-4). 4- محسوبة من طرف الباحث بناء على معطيات بنك الجزائر "رصيد ميزان المدفوعات" و قاعدة بيانات البنك الدولي "PIB بالدولار الأمريكي". 5- محسوبة من طرف الباحث من خلال نتائج الجدول السابق لمتوسط المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترات الأربعة، يمكن تمثيل المربع

السحري للاقتصاد الجزائري لهذه الفترات حسب الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-13): المربع السحري لكالدور في الجزائر لأربعة فترات



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (4-16).

الفصل الرابع: تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

يمكن تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر حسب مربع كالدور أعلاه كما يلي:

✓ **الفترة الأولى (1990-1994):** وهي الفترة الأضعف للأداء الاقتصادي، وذلك لأن مساحة المربع لهذه الفترة هي الأصغر، حيث تميزت هذه الفترة بمعدل نمو اقتصادي سالب ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج سالبة، بالإضافة إلى معدلات تضخم وبطالة مرتفعة.

✓ **الفترة الثانية (1995-2000):** نلاحظ في هذه الفترة بان المربع قد اتسع في اتجاهين (معدل النمو ومعدل التضخم)، وتقلص من جهة معدل البطالة، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج. ولكن بشكل عام مساحة المربع في هذه الفترة قد ازدادت مقارنة بالفترة السابقة، مما يعني تحسن في مستوى الأداء الاقتصادي. وهذا التحسن كان نتيجة انخفاض معدل التضخم و بالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، وذلك كنتيجة للسياسات التقشفية في تلك الفترة. أما التوازن الخارجي ومعدلات البطالة فقد تدهورت في هذه الفترة.

✓ **الفترة الثالثة (2001-2005):** نلاحظ من خلال الشكل اتساع مساحة مربع كالدور في هذه الفترة، وذلك لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة رصيد ميزان المدفوعات الذي شهد تحسنا كبيرا نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما أدى كذلك إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، بالإضافة إلى استقرار المستوى العام للأسعار. إلا أن معدل البطالة بقي مرتفع كمتوسط لهذه الفترة.

✓ **الفترة الرابعة (2006-2012):** تعتبر هذه الفترة " الفترة المثلى " للأداء الاقتصادي، حيث نلاحظ بأن مربع كالدور أخذ يقترب من شكل المربع، وذلك من خلال الاتساع في جميع الجهات الأربعة، وهذا يعني تحسن المؤشرات الاقتصادية في آن واحد. ولكن هذا التحليل كان للمؤشرات كمتوسط للفترة (2006-2012) إلا أن تتبع مؤشرات سنة 2011 مثلا توحى لنا بتراجع للأداء الاقتصادي مقارنة بمتوسط الفترة، حيث نلاحظ ارتفاع في معدل التضخم وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى انخفاض كذلك في نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج. وهذا ما يوحي إلى تراجع الأداء الاقتصادي في هذه السنة.

خلاصة الفصل:

تميز الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1989-2012) بتباين شديد، وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسات المطبقة. حيث شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تغيرات مهمة. فمؤشر التضخم في الجزائر اخذ منحى تصاعديا خلال بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث وصل إلى 29.8% سنة 1995 لينخفض تدريجيا حتى وصل إلى اقل قيمة له سنة 2000 (0.3%) ولكن دخول الجزائر في برامج انفاقية ضخمة أدى إلى عودة الضغوط التضخمية تدريجيا حيث وصل إلى معدل 8.9% ويمكن إرجاع أسباب التضخم في الجزائر إلى زيادة الطلب الكلي وكذا زيادة تكاليف الإنتاج. أما مؤشر معدل البطالة فاخذ منحى تصاعديا قبل 2000 حيث وصل إلى 29.77% في هذه السنة وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية ثم بدأ المعدل في الانخفاض تدريجيا إلى أن وصل إلى 9.7% سنة 2012، ورغم ذلك تبقى هذه الإحصائيات مشكوك فيها كون هناك اختلاف في تحديد حجم الفئة العاملة (أصحاب العقود المؤقتة للعمل).

أما مؤشر التوازن الخارجي فإن كل من رصيد ميزان المدفوعات وصيد الميزان التجاري حققا فائضا منذ سنة 1999، أما ميزان الخدمات وميزان رأس المال فكانا سالبين خلال اغلب سنوات الدراسة، وهذا ما اثبت لنا تبعية ميزان المدفوعات الجزائري إلى صادرات المحروقات والتي مثلت نسبة أكبر من 97% من الصادرات، أما فيما يخص المديونية الخارجية فقد كان تحكم واضح في تسييرها حيث انتقلت نسبتها إلى الدخل الوطني من 50.70% سنة 1989 إلى 3.35% سنة 2012، وهذا ما يدل على التخلص من التبعية المالية للخارج.

لقد تحسنت كل المؤشرات الثلاثة في السنوات الأخيرة، أما مؤشر النمو الاقتصادي فقد كان متذبذبا وخاضعا بالدرجة الأولى إلى قطاع المحروقات، ولم يتعد في السنوات الأخيرة 3%، أما دراسة التنوع الاقتصادي في الجزائر فبينت فإنه ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي قطاع المحرقات، كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في PIB تبقى ضعيفة لم تتعد 45% رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتشجيع القطاع الخاص.

لقد تم تقييم الأداء الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة من خلال المربع السحري لكالدور وقد ميزنا أربعة فترات رئيسية (1990-1994)، (1995-2000)، (2001-2005)، (2006-2012)، وحسب شكل المربع السحري لهذه الفترات تميزت الفترة الأولى بأداء ضعيف أما الفترة الثانية فلاحظنا تحسن في مؤشري التضخم و النمو الاقتصادي، ولكن تدهور مؤشر البطالة و رصيد ميزان المدفوعات. أما الفترة الثالثة فتميزت بتحسن كل المؤشرات الاقتصادية الأربعة، و خلال الفترة الأخيرة (2006-2012) والتي تعتبر الفترة المثلى للأداء الاقتصادي كون جميع المؤشرات الاقتصادية كانت مقبولة عدا معدل النمو الاقتصادي والتي كانت قيمته ضعيفة نوعا ما لا تتعدى 2.61%، أما معدل التضخم فكان مستقرا عند 4.84%، ومعدل البطالة انخفض إلى 11.02%، أما رصيد ميزان المدفوعات موجبا بنسبة 12.75% من PIB. إلا أن تتبع مؤشرات سنة 2012 توحى لنا بتراجع للأداء الاقتصادي مقارنة بمتوسط الفترة.

الفصل الخامس:

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في

الجزائر 1989-2012

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

تمهيد:

رغم الموجات الليبرالية المنادية إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن استهداف النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته أبقى على دور الحكومات في تحقيق هذا الهدف الهام¹، وتعتبر السياسة المالية أهم سياسة للتدخل في النشاط الاقتصادي في الدول النامية، و الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على أدوات السياسة المالية في إحداث نمو اقتصادي مرغوب فيه لدفع عجلة التنمية. والمتبع لتطور السياسة المالية في الجزائر يلاحظ بأنها مرت بمرحلتين أساسيتين مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي كانت عبارة عن برامج تقشفية والتي امتدت من 1989 - 1999، كان الهدف منها إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية لتوفير البيئة المناسبة للنمو. وبرامج توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وذلك ابتداء من 2001، والتي كانت تهدف إلى إعادة الإنعاش الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي.

إن هذه التطورات والتحويلات في السياسة المالية تقودنا إلى التساؤل عن مدى اهتمام هذه السياسات بتحقيق هدف النمو الاقتصادي، ومدى المحافظة على استدامته. و للإلمام بجوانب هذا الفصل ارتأينا في البداية إعطاء نظرة على أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و مدى تأثيرها على السياسة المالية، ثم نتطرق إلى تطور السياسة المالية في الجزائر ومدى اهتمامها بتحقيق هدف النمو الاقتصادي، وفي الأخير نحاول قياس مدى تأثير مختلف أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

1- يختلف مدى الاهتمام بهذا الهدف من دولة إلى أخرى، فالدول المتقدمة يعول على القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي أما الدول النامية فتتميز بضعف قطاعها الخاص و بذلك تأخذ حكوماتها المسؤولية الأكبر في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على السياسة المالية.

ترتبط السياسة المالية في الجزائر ارتباطا وثيقا بأسعار البترول العالمية، وذلك بطبيعة الحال لما تمثله الإيرادات البترولية من مجمل إيرادات الميزانية. وبذلك فأى صدمة في أسعار البترول سيكون لها أثر مباشر على السياسة المالية وعلى الاقتصاد الجزائري ككل. وكشاهد على ذلك أزمة الانخفاض الشديد لأسعار البترول سنة 1986، والتي أجبرت الجزائر على الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي و تبني إصلاحات اقتصادية ومالية لأجل الحصول على قروض لتغطية عجز الموازنة العامة الناتجة عن هذه الأزمة.

المطلب الأول: السياسة المالية قبل الإصلاحات الاقتصادية.

عرفت مرحلة ما قبل الإصلاحات (1980-1989) بمرحلة التنمية اللامركزية، حيث شهدت مخططين تنمويين و الممثلين في المخطط الخماسي الأول 1980-1984، المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وهذا ما أدى إلى الاعتماد على السياسة المالية كأهم أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1- السياسة المالية المتبعة خلال فترة التنمية اللامركزية (1980-1989): تميزت هذه الفترة بتطور كبير في جانب المالية العامة، وذلك نتيجة تطبيق المخططين الخماسيين (1980-1984) و(1985-1989)، واللذين كانا يهدفان إلى:¹

- ✓ إعادة التوازنات العامة للاقتصاد، وزيادة الارتباط والتكامل بين الصناعة والزراعة.
- ✓ التقليل من حجم الدين الخارجي وتدعيم التكامل الاقتصادي.
- ✓ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بما يسمح إدخال الفعالية على سير المؤسسات العمومية.
- ✓ متابعة التنمية الاقتصادية والقضاء على الاختلالات الاقتصادية والمالية.

أهم ما ميز هذه الفترة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد، حيث خصصت له مبلغ 10 مليارات دولار سنة 1982 على حساب الاستثمار والتشغيل، والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني هي حالة الركود الذي أصاب المؤسسات العمومية. و الجدول التالي يبين لنا تطور كل من نفقات وإيرادات الميزانية لهذه الفترة وكذا رصيد الميزانية:

الجدول رقم (5-1): تطور الإيرادات والنفقات العامة و رصيد الميزانية للجزائر في الفترة (1980-1988) الوحدة: مليون د. ج

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
93500	92984	89690	105813	100278	84521	77572	79384	59344	الإيرادات
119700	103977	101817	103471	94976	87462	71663	57655	43214	النفقات
-26200	-10993	-12227	+2342	+5302	-2951	+5909	+21729	+16130	الرصيد

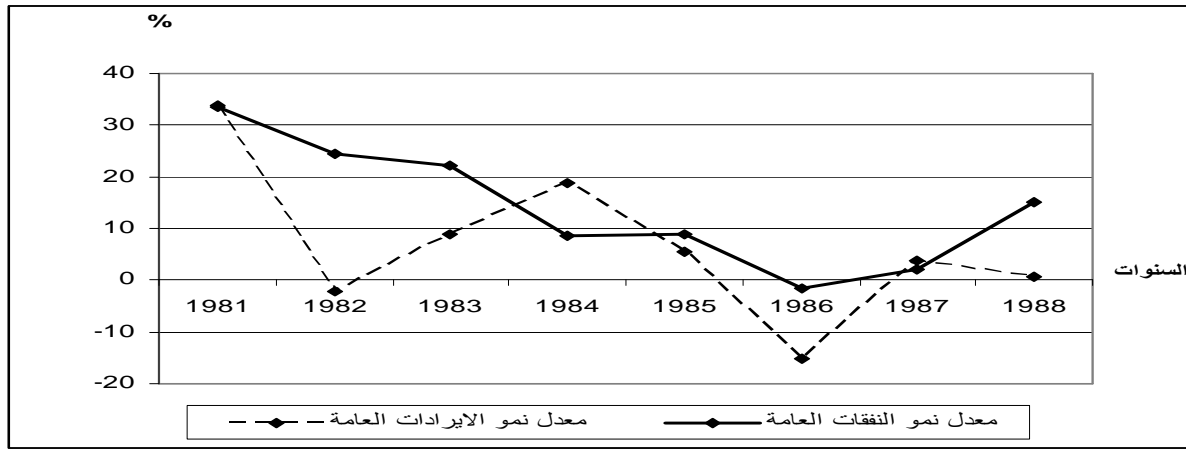
المصدر: إحصائيات وزارة المالية.

1- مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص: 354.

من خلال الجدول السابق، يتضح لنا بأن الميزانية العامة تعرضت لأول عجز في سنة 1983، وهذا لكون الزيادة في النفقات كانت أكبر من الزيادة في الإيرادات، وابتداء من سنة 1986 تعرضت الجزائر كباقي الدول المصدرة للنفط إلى أزمة انخفاض أسعار البترول، حيث عرف سعر البترول الخام آنذاك انهيار في الأسواق الدولية، كما عرف الدولار انخفاض في قيمته، كونه وحدة الحساب الرسمية لأسعار البترول،¹ هذا الذي قد أثر على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، وبذلك تعرضت الميزانية مرة ثانية إلى عجز واستمر لسنتي 1987 و1988 على التوالي.

رغم الزيادة المستمرة للنفقات العامة والإيرادات العامة (باستثناء سنة 1986) في قيمتها، إلا أن دراسة معدل نمو كل منها سيوضح لنا بشكل أفضل مسار السياسة المالية المتبعة في تلك الفترة. والشكل البياني أدناه يوضح لنا تطور معدلات النمو الاسمية للإيرادات والنفقات العامة للفترة (1981-1988)، حيث نلاحظ الانخفاض في معدلات نمو كل من الإيرادات والنفقات بشكل عام. ونلاحظ رغم السياسات الانفاقية التقشفية المتبعة بعد الأزمة (1986) إلا أن العجز استمر في السنوات الثلاثة الأخيرة، وهذا راجع إلى وجود نفقات عمومية لا يمكن التخلي عليها.

الشكل رقم (5-1): تطور معدل النمو الاسمي للإيرادات والنفقات العامة للفترة (1980-1988)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (5-1).

2- النتائج الاقتصادية خلال الفترة (1980-1988): إن تطبيق المخطط الخماسين (1980-1984) و(1985-1989)، كانت لهما عدة آثار على الاقتصاد الوطني. وتختلف آثار المخطط الأول عن المخطط الثاني، حيث في المخطط الأول كانت هناك عدة آثار ايجابية على الاقتصاد الجزائري عكس المخطط الثاني الذي واجه عراقيل كبيرة خاصة من جانب التمويل بسبب الأزمة العالمية 1986 كما رأينا سابقا، وإدراك

1- تصدّر الجزائر المحروقات بالدولار الأمريكي وكانت تستورد بمختلف العملات وخاصة الأوروبية منها، وعليه انخفاض أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار أثر بشكل كبير على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، وبالتالي دخلت الموازنة العامة للجزائر في حالة عجز استمر لعدة سنوات ابتداء من سنة 1986.

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

أهم النتائج المحققة خلال هذه الفترة تقوم بدراسة وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه فترة. والجدول التالي يبين أهم هذه المؤشرات خلال الفترة 1980-1988.

الجدول رقم (5-2): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1980-1988)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
*النمو الاقتصادي الحقيقي ¹	0,79	3,00	6,40	5,40	5,60	3,70	0,40	-0,70	-1,00
**البطالة	14,19	13,99	13,64	13,1	13,29	13,59	16,14	21,35	21,22
** التضخم	9,2	14,7	6,2	6,0	8,2	10,5	12,3	7,5	5,9
*المديونية الخارجية	47,06	42,63	40,19	34,40	30,43	32,40	36,38	37,49	45,73

المصدر: * قاعدة بيانات البنك العالمي. ** الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول السابق، يمكن القول بأنه تحقق خلال فترة 1980-1984 عدة نتائج ايجابية، حيث نلاحظ ارتفاع في معدل النمو الحقيقي من 0.79% سنة 1980 ليصل إلى أكثر من 5% سنتي 1983 و 1984، وهذه الزيادة في الإنتاج سجلت كذلك خارج قطاع المحروقات حيث عرفت نمو قدره 5.8% سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك نذكر قطاع الصناعة بمعدل (9.5%)، البناء والأشغال العمومية (8.6%)، والمحروقات (28.6%)، أما الإنتاج الفلاحي سجل بعض الجمود (زيادة 1.2%).² كما نلاحظ كذلك في هذه الفترة، استقرار معدلات التضخم في معدلات أقل من 10% ولو أنها مرتفعة نوعا ما. أما نسبة المديونية الخارجية إلى الدخل الوطني فكانت في انخفاض مستمر خلال هذه الفترة، حيث انخفضت من 47.06% سنة 1980 لتصل إلى 30.43% سنة 1984، وهذا نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الفترة. أما فيما يخص معدل البطالة فنلاحظ بأنه مستقر في هذه الفترة في حدود 13% إلى 14%، وذلك للسياسات المتبعة في تلك الفترة المتميزة بالعدد الكبير من اليد العاملة في القطاع العام سواء الإداري أو المؤسسات الاقتصادية العمومية.

أما النصف الثاني من الثمانينات، فاتسم بظرف اقتصادي متأزم نتيجة انخفاض أسعار البترول وانخفاض الدولار الأمريكي، الشيء الذي أرغم الدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف، مما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية. حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض شديد في معدلات النمو الحقيقية حتى أصبحت سالبة سنتي 1987 و1988 رغم معدلات التضخم المنخفضة، وهذا يرجع أساسا إلى أزمة 1986، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة المديونية الخارجية للدخل الوطني لتبلغ 45.73% سنة 1988 بعدما انخفضت إلى 30.43% سنة 1984. كما نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع معدلات البطالة من 13.59% سنة 1985 لتصل إلى

1- يعبر عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Le PIBr.

2- إحصائيات متفرقة مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S.

21.22% سنة 1988، وذلك راجع إلى عزوف الدولة عن فتح مناصب عمل جديدة لتأثرها بانخفاض إيرادات الميزانية العامة جراء انخفاض أسعار البترول سنة 1986.

كما تميزت فترة ما قبل الإصلاحات (1980-1988) بالسيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي وعلى جميع وسائل التمويل، مما أدى بالحكومة للجوء إلى البنك المركزي من أجل تمويل عجز ميزانيتها، وبذلك لم تعط للبنك المركزي الاستقلالية الكاملة التي من خلالها يحدد سياسة نقدية، فأصبح تابع للخزينة العمومية. والجدول التالي يوضح حجم التسيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الخزينة العمومية في هذه الفترة.

الجدول رقم (5-3): تسيقات البنك المركزي إلى الخزينة العمومية
الوحدة : مليون دج

السنوات	1980	1983	1984	1986	1988
التسيقات	5,8	14	10,5	23,4	22,9

Source : Ben Issad Hocine, Restructuration et réformes économiques (1979- 1993), O.P.U,1994 ,P.214

أدت التبعية المطلقة للبنك المركزي للخزينة العمومية إلى رفع معدلات التضخم في السنوات اللاحقة، حيث ارتفعت معدلات التضخم لسنة 1989 بنسبة 10%، بعدما كانت في المخططين الخماسيين تتراوح بين 7,5% و 8%، لتصل إلى معدل 31,7% سنة 1992، وهذا ما أدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة اقتصادية حقيقية مكونة من مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة، فمن جهة ارتفاع معدلات البطالة ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى ذلك تدني معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع حجم المديونية وعجز الموازنة العامة. وهذا ما اضطر الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لأجل الحصول على مساعدات مالية وفنية وإعادة جدولة المديونية الخارجية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

إن الوضعية الاقتصادية الهشة التي ميزت الاقتصاد الجزائري بعد أزمة 1986 كما رأينا سابقا، أدى بالجزائر إلى الدخول في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير" ابتداء من سنة 1987، وذلك من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية، وهكذا مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح الذي يتمثل في الإصلاح بالتدرج وكان ذلك في سرية تامة، هذا بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لبدأ أولى الاتفاقات سنة 1989.

1- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول (STAND-BY 1) 1989: أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، تحصلت بموجبه على قروض من الصندوق وكذلك من البنك العالمي، وذلك في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار. ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك باستعادة

التوازنات الاقتصادية الكلية، وذلك عن طريق تخفيض الطلب الكلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي.¹

لقد تم الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول عن طريق عمليتان هما:

✓ **العملية الأولى:** تمثلت في السحب من الشريحة الاحتياطية، التي تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق و الموجودات لديه من عملة هذا البلد، ووفق تشريعات الصندوق فإن السحب داخل الشريحة الاحتياطية يكون دون شروط و يتم بصورة آلية بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته.

✓ **العملية الثانية:** و هي طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الاحتياطية، و ذلك بالتفاوض معه حول " تسهيل تمويل تعويضي "، لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات و ارتفاع أسعار الحبوب المستوردة.

و من خلال هاتين العمليتين، حصلت الجزائر على تمويل في حدود 619 مليون دولار (470 مليون حقوق سحب خاصة²) موزعة بين الشريحة الاحتياطية بـ 218 مليون دولار (155.3 مليون ح.س.خ) أي 25 % من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية 1988، و تمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار (315.2 مليون ح.س.خ) ، و توازيا مع ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار.³

العملية الثانية التي استجاب لها الصندوق كانت مشروطة بتنفيذ أول برنامج للتثبيت (الاستقرار) الاقتصادي بعد مفاوضات تمت في سرية تامة، حيث أبلغت الجزائر الصندوق بالتدابير المالية و الاقتصادية التي تنوي تنفيذها مع الاستمرار في تسديد التزاماتها الخارجية، و توجت المفاوضات بعقد أول اتفاق استعدادي ائتماني في 31 ماي 1989 مدته 12 شهرا، و ارتكز محتواه على ما يلي:⁴

✓ صرامة أكثر للسياسة النقدية.

✓ القضاء على عجز الميزانية.

✓ مواصلة تخفيض قيمة الدينار.

✓ إدخال المرونة على نظام الأسعار.

إن البرنامج الاستعدادي الائتماني الأول مس في أغلبه الجانب المالي والنقدي، ويعود هذا إلى طبيعة صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية، و يبين لنا الأدوات الأساسية التي يعتمدها في إجراء أي إصلاح اقتصادي، حيث تكون السياسة المالية والنقدية هي محور كل إصلاح.

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

2- وحدة حقوق السحب الخاصة DTS تعادل م قيمته 1,456234 دولار أمريكي.

3 - Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algérienne sous Chadli, Algérie : éditions Rahma, 1993, p.34

4 - Hocine Benisaad, " L' ajustement structurel: l' experience du maghreb ", édition O.P.U,Algérie (1999), p: 59.

2- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني 1991 (STAND BY 2): كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها وبين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أبريل 1991، و حصلت الجزائر بموجبه على قرض يقدر بـ: 300 مليون DTS، أي ما يعادل 403 مليون دولار موزعة على أربعة أقساط، يستمر تحريرها بناء على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية، واستعمال هذا القرض كان مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر، يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني هذا إلى:¹

- ✓ تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار.
 - ✓ رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.
 - ✓ التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.
 - ✓ إصلاح النظام الجبائي.
 - ✓ ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع.
 - ✓ سن شبكة اجتماعية للعائلات لامتناس الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج.
- وُزِع هذا القرض إلى أربع أقساط متساوية، أي ما يعادل 100 مليون دولار لكل قسط، ويستمر تحرير الأقساط بناء على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية 27 أبريل 1991 التي صادق عليها الصندوق، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، والرابع في مارس 1992.
- إن تنفيذ هذا الاتفاق من طرف الجزائر كان صعبا في ظل ظروف داخلية وخارجية متأزمة، حيث امتاز الظرف الداخلي بالاضطرابات السياسية تتعارض مع برنامج صندوق النقد الدولي، حيث كان على الحكومة تنظيم انتخابات تشريعية تتطلب نوعا من السلم الاجتماعي يتعارض مع رفع الأسعار ونزع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك وتخفيض قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى الظرف الخارجي المتمثل في حرب الخليج وانهايار المعسكر الاشتراكي، ولذلك كان هامش تحرك الحكومة ضيقا جدا، ومن جهة أخرى أن أي تراجع عن تطبيق برنامج الاستقرار يؤدي إلى وقف تحرير قروض جديدة.

3- اتفاق الاستعداد الائتماني أبريل 1994: لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي، و تم عقد هذا الاتفاق في ظروف عسيرة جدا نتيجة التراجع الكبير عن مسار الإصلاحات خلال سنتي 1992 و 1993، والتي نتج عنها عودة الاختلالات للتوازنات الاقتصادية الكلية وعدم قدرة

1 - هادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، 1996، ص116.

الجزائر على الالتزام بتسديد الديون، و مع نهاية شهر ماي 1994 تم التوقيع على هذا الاتفاق والذي كانت مدته سنة واحد، و لقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي:¹

✓ التقليل من الكتلة النقدية، وذلك عن طريق مراجعة سعر الصرف والحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية.

✓ إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمات الديون.

✓ الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد خاصة في مجال الأسعار.

✓ القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضه، وذلك بتخفيض النفقات العمومية وزيادة الإيرادات بواسطة تحسين المردود الضريبي.

على هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 DTS، و رُزق هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 DTS وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات. و كإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة تدابير في هذا الإطار نذكر منها ما يلي:

✓ تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%.

✓ تحرير جزئي للتجارة الخارجية بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.

✓ تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية)، وذلك عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14%، و في نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين، حيث تمّ الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكّن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995. ولكن رغم ذلك لم تمنع كل هذه التدابير الاقتصادية والاجتماعية رغم صرامتها من تواصل ظهور الاختلالات والعجز على مستوى الميزانية وميزان المدفوعات أثناء فترة هذا البرنامج " فتنفيذ هذا البرنامج بصرامة كبيرة لم يمنع استمرار المشاكل المالية والهيكلية"، وهو ما أوجب الجزائر مرة أخرى على اللجوء لصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ثانياً ارتبطت بتعديلات هيكلية عميقة.²

4- اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 - ماي 1998: بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى صندوق النقد الدولي، وذلك بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، وبذلك تم إبرام اتفاق بين السلطات الجزائرية و صندوق النقد الدولي في ماي 1995 في إطار

1- هادي الخالدي، مرجع سابق، ص: 203.

2 - Hocine Benisaad , OP- CIT,P:64 .

برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998، وكان يهدف هذا البرنامج إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وهي بذلك تتجه إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية أي إصلاح النظام الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل.¹

لقد كان يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إنجازها فيما يلي:²

- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجياً.
 - ✓ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
 - ✓ خفض التكاليف الاقتصادية للتصحيح الهيكلي على الفئات السكانية الأكثر تضرراً.
 - ✓ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.
- من خلال هذا الاتفاق تمّ الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعاً لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحققاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يمين موعد سدادها خلال مدة الإنفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1998، بالإضافة الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1996، وتقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطاً من الأقساط نصف السنوية المتزايدة تدريجياً ابتداء من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2011.

لتحقيق الأهداف السابقة تبنت الجزائر خلال الفترة 1995-1998 عدة إجراءات وقرارات نذكر منها:

- ✓ حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خصخصة بعضها.
 - ✓ إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويع الصادرات وترقيتها.
 - ✓ إنشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية.
 - ✓ إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خصخصة المؤسسات العمومية.
- بشكل عام، تضمنت برامج التعديل الهيكلي الذي يدعمه كل من الصندوق النقدي الدولي و البنك العالمي مجموعة من إجراءات السياسات الاقتصادية المعدة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، مثل تحسين ميزان المدفوعات، و استعمال أفضل للقدرة الإنتاجية، و ارتفاع في معدل النمو الطويل الأجل، و غالباً ما يأخذ برنامج

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 274.

2- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص123.

التعديل شكل إجراءات سياسة اقتصادية التي ينوي البلد المعني القيام به. و تخضع هذه السياسات لتقييم الصندوق لإجازة دعمه المالي، كما أن فهم ميكانيزمات تأثير السياسة النقدية و المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية يلعب دورا مهما في هذه البرامج التصحيحية. ولقد كانت القاعدة الأساسية لهذه البرامج سياسات تسيير الطلب - لما كان الحديث عن سياسات التثبيت - تم دعمها بسياسات أخرى مثل سياسة سعر الصرف و سياسات بنوية: سياسة الأسعار، سياسات المداخليل، السياسة التجارية، سياسات الإنفاق العمومي و السياسة الضريبية. وما يهمنا في تحليلنا هو مدى تأثير هذه الإصلاحات الاقتصادية على السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تدابير المالية العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

إن الوضعية المالية للجزائر بعد أزمة 1986 أصبحت متدهورة سواء المتعلقة بالموازنة العامة للدولة أو ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، حيث أن مختلف البرامج والاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي كانت تمس بصورة واضحة جانب السياسة المالية بشقيها الضريبي و الإنفاقي، و السؤال المطروح ما هي مختلف الإجراءات والتدابير المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي في هذا الإطار.

1- تدابير السياسة الضريبية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي: تميز النظام الضريبي في الجزائر قبل إصلاحه بضعف فعاليته وكفاءته، وهذا بالنظر إلى عدم الاهتمام الكبير الذي كانت توليه السلطات للجباية العادية، وذلك لكون أن معظم إيرادات الجباية كانت من الإيرادات البترولية، إلا أن بعد أزمة 1986 وبانخفاض أسعار المحروقات كان لزاما على السلطات مراجعة النظام الضريبي للاستفادة بقدر أكبر من الجباية العادية. ومن أهم السلبات والعوائق التي يمكن ملاحظتها في النظام الجبائي قبل إصلاحه ما يلي:¹

✓ نظام ضريبي معقد، وذلك للعدد الكبير للضرائب والمعدلات، فالضرائب على الدخل لوحدها كانت تسعة أنواع، وضرائب الإنفاق كانت أربعة.

✓ عدم استقرار النظام الضريبي، وذلك لكثرة التعديلات المحدثه عليه سواء في إطار قوانين المالية السنوية، أو في إطار قوانين أخرى ذات صلة بالنشاط الاقتصادي.

✓ ثقل العبء الضريبي بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، حيث بلغت الضريبة على أرباح الشركات في سنة 1988 نسبة 55%.

✓ عدم ملائمة النظام الجبائي لفترة الإصلاحات التي شهدتها سنة 1988.

✓ ضعف العدالة الضريبية و اتساع فجوة التهرب والغش الضريبي.

✓ عدم مرونة النظام الضريبي القديم، حيث الزيادة في الحصيلة أقل من الزيادة في الناتج المحلي.

1- كمال رزق، مسدور فارس، تقييم إصلاح النظام الجبائي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة أيام 11، 12 ماي 2003، ص: 163.

✓ انخفاض الحصيلة الجبائية من الإيرادات البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية، حيث كانت تمثل حصيلة الجباية البترولية سنة 1981 ما يعادل 66.4 % من مجموع الجباية، لتصل إلى 28.56 % سنة 1986.

نظرا لمختلف العيوب والمشاكل التي ميزت النظام الضريبي القديم، أقدمت السلطات الجزائرية بدعم من صندوق النقد الدولي وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية باتخاذ مجموعة من التدابير بهدف إصلاح النظام الضريبي، وبالتالي إصلاح السياسة الضريبية. ومن أهم هذه الإصلاحات المتعلقة بالنظام الضريبي نذكر:

✓ إعادة الهيكلة و تنظيم الإدارة الجبائية: و يهدف هذا الإجراء إلى إعطاء أكثر استقلالية و فعالية للإدارة الجبائية، فالمرسوم 91-06 المؤرخ في 1991/02/23، وإصلاحات 2002 و 2003 فيما يتعلق بالهيكل الإداري للإدارة الجبائية، كلها تهدف إلى وحدة التوجيه والإدارة واستقلالية التسيير للموارد المالية والبشرية.

✓ إرساء نظام جبائي بسيط ومستقل في تشريعاته، وذلك من خلال طرح قوانين واضحة ومدعمة بتفسيرات وتحليلات مختصين لإزالة الغموض، وهذا ما يجعله نظاما قادرا على تأدية الدور المنوط به.

✓ توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، وذلك من خلال مراجعة المعدلات والأوعية الضريبية لها. وكذا إصلاح التعريفات الجمركية.

وكانت تسعى هذه الإصلاحات إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:¹

✓ تحقيق نمو اقتصادي مرغوب فيه، وذلك عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيض الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناتج عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.

✓ توفير المناخ المناسب للاستثمار بتوفير الحوافز للقطاع الخاص، وخلق المنافسة وعدم عرقلة وسائل الإنتاج.

✓ إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، من خلال زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة.

✓ توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض معدلات الضريبة.

✓ إعادة توزيع المداخل بشكل عادل، والعمل على حماية القدرة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون

عاملا من عوامل التحكم في التضخم، وذلك للمعدلات المرتفعة للتضخم في تلك الفترة.

2- تدابير سياسة الإنفاق الحكومي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي: إن من أهم المشاكل التي كانت

تواجه الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات، هو العجز المستمر في الموازنة العامة خاصة بعد أزمة 1986، وعلى هذا الأساس كانت السياسات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي في مجال سياسة الإنفاق العام سياسات تقشفية، و ذلك من خلال الضغط على النفقات العامة وخاصة غير الإنتاجية منها، وحتى تخفيض

1- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البلدة، 2021 ماي 2002 .

نفقات الاستثمارات العمومية بالرغم من الآثار السلبية المنجزة عنها في المدى المتوسط والطويل. والجدول التالي يبين لنا بوضوح الإجراءات التقشفية للسياسة الانفاقية من سنة 1989 إلى 1991:

الجدول رقم (5-4): تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام %

البيان	1989	1990	1991
نفقات الخزينة الإجمالية	29.6 %	25.3 %	27.1 %
نفقات جارية	19 %	16.6 %	19.4 %
استثمارات عمومية	10.5 %	8.9 %	7.4 %
قروض للمؤسسات	1.6 %	0.1 %	0 %
أخرى	-1.5 %	-0.1 %	3 %

source: Banque mondiale, la transition vers une économie de marché, rapport 1993, p.3.

نلاحظ من الجدول، الانخفاض في نسبة النفقات الإجمالية إلى الناتج الداخلي الخام من سنة 1989 إلى سنة 1990، لتعود إلى الارتفاع قليلا في سنة 1991، وهذا راجع إلى عدم القدرة على تخفيض النفقات الجارية لما لها من خصوصيات،¹ وبذلك كانت النسبة الكبيرة من تخفيض النفقات العمومية في مجال الاستثمارات العمومية والقروض المقدمة للمؤسسات، حيث نلاحظ انخفاض نسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي بوضوح، كل هذا التراجع في النفقات العامة يؤكد تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح آليات السوق. هذا فيما يخص تدابير السياسة الانفاقية خلال مرحلتي الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول والثاني (1989-1991).

كما كان للاتفاق الاستعدادي الائتماني الثالث 1994 نفس الأهداف فيما يخص الميزانية العامة، حيث حدد كهدف في برنامج الاستقرار خفض عجز الميزانية من 5.9 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 0.3 % سنة 1994، وذلك عن طريق تقليص نفقات التوظيف و المستخدمين، تجميد الأجور، خفض التحويلات الاجتماعية وإعانات الدعم حتى بالنسبة للمواد الضرورية من الدرجة الأولى، حيث ثلاث منتجات فقط يستمر دعمها (حليب، سميد، فرينة) في حدود 5% من الناتج المحلي الخام لسنة 1993، لينخفض هذا الدعم إلى 2% مع نهاية البرنامج. كما يمكن بلوغ هدف تقليص عجز الميزانية بفضل أثر تعديل سعر الصرف على إيرادات الجباية البترولية والإيرادات الجمركية، وأثر تحرير الأسعار المحلية وإمكانية تحسن المردود الضريبي على موارد الميزانية.

وقد تعددت التدابير التي اتخذتها الحكومة في سبيل تحقيق الشروط السابقة، ففي مجال الأسعار واصلت الدولة توسيع دائرة تحرير الأسعار بما فيها المواد الأساسية والأدوية، وذلك بالتخلي المتواصل عن دعمها عن طريق

1- يصعب التخفيض من النفقات الجارية لأنها تمس كتلة الأجور وبعض النفقات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها، عكس نفقات التجهيز التي يمكن التخفيض منها من خلال إيقاف بعض المشاريع الاستثمارية العمومية، وكذا تقليص الدعم المقدم للمؤسسات الاستثمارية... الخ.

ميزانية الدولة، وهو ما كانت تتطلبه سياسة التقشف في مجال النفقات والتي كان هدفها الأساسي هو تحقيق فائض في الميزانية لتوجيهه لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والبنوك، وكذا التخفيف من عبء المديونية الداخلية والخارجية، كما مس هذا التقشف التخفيض من التحويلات الاجتماعية لصالح السكان وكذا الاستثمارات.¹

تواصلت برامج الإصلاح الاقتصادي وتواصلت معها سياسة التقشف في جانب النفقات العامة، حيث لاحظنا استمرار هذه السياسة في برنامج التصحيح الهيكلي ماي 1995 - ماي 1998، حيث تواصل رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات. وتواصل كذلك القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (نفقات التجهيز ودعم الأسعار، تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية)، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.

بشكل عام، يمكن القول بأن جميع التدابير والإجراءات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي في جانب الموازنة العامة، كانت تهدف إلى تخفيض العجز في من خلال تقليص حجم النفقات العامة و زيادة فعالية النظام الضريبي في الرفع من الحصيلة الضريبية. ولقد حققت هذه البرامج عدة نتائج إيجابية للاقتصاد الجزائري كتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها خلفت آثارا سلبية وخيمة في الجانب الاجتماعي كارتفاع معدل البطالة والفقر.

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر و مدى دعمها للنمو الاقتصادي.

تولي الجزائر كباقي دول العالم الثالث أهمية كبيرة للسياسة المالية من أجل دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي، وبذلك فهي تركز في سياساتها المالية على هدف النمو الاقتصادي، وهذا ما يقودنا إلى دراسة مدى اهتمام برامج السياسة المالية في الجزائر بهدف النمو الاقتصادي والمحافظة على استدامته.

المطلب الأول: تطور السياسة الضريبية ومدى اهتمامها بالنمو الاقتصادي.

إن الحديث عن السياسة الضريبية في الجزائر يقودنا للحديث عن الجباية بشكل عام، حيث تتكون الحصيلة الجبائية في الجزائر من الجباية البترولية والتي تمثل أكثر من 50% والجباية العادية التي تبقى نسبتها متواضعة إلى يومنا هذا، وكما نعلم فإن الجباية البترولية مرتبطة بتغيرات أسعار النفط العالمية، ولذلك لا يمكن استعمالها كسياسة اقتصادية من طرف الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، أما الجباية العادية وخاصة الجباية الضريبية يمكن استعمالها كسياسة اقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي ودعم النمو. وكما رأينا سابقا فقد أحدثت عدة إصلاحات في السياسة الضريبية وخاصة إصلاحات 1992، وذلك لأجل زيادة فعالية النظام الضريبي سواء في التحصيل الضريبي أو في مجال دعم النمو الاقتصادي.

1 - C.N.E.S " Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel " ,Alger,(1998).

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

1- تطور الإيرادات العامة للدولة ومساهمة الجباية الضريبية فيها: ابتداء من سنة 1989 دخلت الجزائر في برامج إصلاحات اقتصادية مبرمة مع صندوق النقد الدولي، ومن أهم هذه الإصلاحات تقليص عجز الموازنة من خلال تقليص النفقات وزيادة الإيرادات، وعليه قامت الجزائر بإصلاحات متعددة في النظام الضريبي من أجل رفع الحصيلة الضريبية، وذلك قصد الرفع من حصيلة الجباية العادية (تتكون من الجباية الضريبية والجباية غير الضريبية)¹ مقارنة بالجباية البترولية، ولمعرفة مدى نجاعة تلك الإصلاحات نقوم بدراسة تطور الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة و حساب تطور نسبة الجباية العادية إلى الإيرادات العامة. و الجدول التالي يوضح لنا تطور نسبة كل من الجباية العادية والجباية البترولية للإيرادات العامة للدولة للفترة 1992-2012.

الجدول رقم (5-5): تطور نسبة الجباية الضريبية وغير الضريبية، والجباية البترولية للإيرادات العامة للدولة للفترة 1992-2012

السنوات	الإيرادات العامة		الجباية الضريبية			الجباية غير الضريبية			الجباية البترولية	
	القيمة 10 ⁶ د.ج	النمو %	القيمة 10 ⁶ د.ج	النمو %	النسبة من الإيرادات العامة %	القيمة 10 ⁶ د.ج	النمو %	النسبة من الإيرادات العامة %	القيمة 10 ⁶ د.ج	النمو %
1992	311864		108864	34,91	2,95	9200		2,95	193800	62,14
1993	313949	0,67	121469	38,69	4,22	13262	10,84	4,22	179218	57,09
1994	477181	51,99	176174	36,92	16,52	78831	-4,58	16,52	222176	46,56
1995	611731	28,20	241992	39,56	5,49	33591	7,15	5,49	336148	54,95
1996	825157	34,89	290603	35,22	4,67	38557	-10,97	4,67	495997	60,11
1997	926668	12,30	314013	33,89	5,17	47890	-3,78	5,17	564765	60,95
1998	774511	-16,42	329828	42,59	8,54	66127	25,67	8,54	378556	48,88
1999	950496	22,72	314767	33,12	7,95	75608	-22,24	7,95	560121	58,93
2000	1578161	66,04	349502	22,15	3,51	55422	-33,13	3,51	1173237	74,34
2001	1505526	-4,60	398238	26,45	10,02	150899	19,44	10,02	956389	63,53
2002	1603188	6,49	482896	30,12	11,06	177388	13,87	11,06	942904	58,81
2003	1974466	23,16	524925	26,59	8,33	164566	-11,74	8,33	1284975	65,08
2004	2229899	12,94	580411	26,03	7,35	163789	-2,10	7,35	1485699	66,63
2005	3082828	38,25	640472	20,78	5,66	174520	-20,18	5,66	2267836	73,56
2006	3639925	18,07	720884	19,80	5,63	205041	-4,67	5,63	2714000	74,56
2007	3687900	1,32	766750	20,79	5,68	209300	4,98	5,68	2711850	73,53
2008	2902448	-21,30	965289	33,26	7,64	221759	59,96	7,64	1715400	59,10
2009	3275362	12,85	1146612	35,01	6,16	201750	5,26	6,16	1927000	58,83
2010	3074644	-6,13	1297944	42,21	8,94	275000	20,59	8,94	1501700	48,84
2011	3403108	10,68	1448898	42,58	12,48	424810	0,86	12,48	1529400	44,94
*2012	3876300	13,90	1984300	51,19	6,27	242900	20,23	6,27	1649000	42,54
المتوسط										59,71

المصدر:

<http://www.ons.dz/-1962-2011-حوصلة-إحصائية.html> (27/03/2014).

* Rapport annuel de la Banque d'Algérie , <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm>. (08/09/2013).

- النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel.

1- الجباية غير الضريبية تتكون من: إيرادات أملاك الدولة (الدومين) كحصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة، إيرادات مختلف رسوم المتاحف والمناطق الأثرية وبيع المنشورات والمجلات، إيرادات الوزارات النظامية كإيرادات التكوين المهني، الإيرادات الاستثنائية كمساهمة الدفع المقدمة من طرف بنك الجزائر و الهبات المقدمة من الخارج.

رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر، والتي كانت تهدف أساسا إلى زيادة الحصيلة الضريبية من أجل التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية، إلا أن نتائج الجدول السابق تبين لنا بقاء هيمنة الجباية البترولية على إيرادات الميزانية والتي بقيت تمثل في المتوسط أكثر من 59,71 %، أما الإيرادات العادية فتمثل النسبة المتبقية 40.29 % مقسمة بين الإيرادات الضريبية بنسبة 32,94 % في متوسط الفترة، وإيرادات غير ضريبية بنسبة 7,35 %. و يمكن إرجاع أسباب عدم تحقيق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إلى عدة أسباب منها:

✓ ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية (برامج الإصلاح الاقتصادي)، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص في مجال الاستثمار.

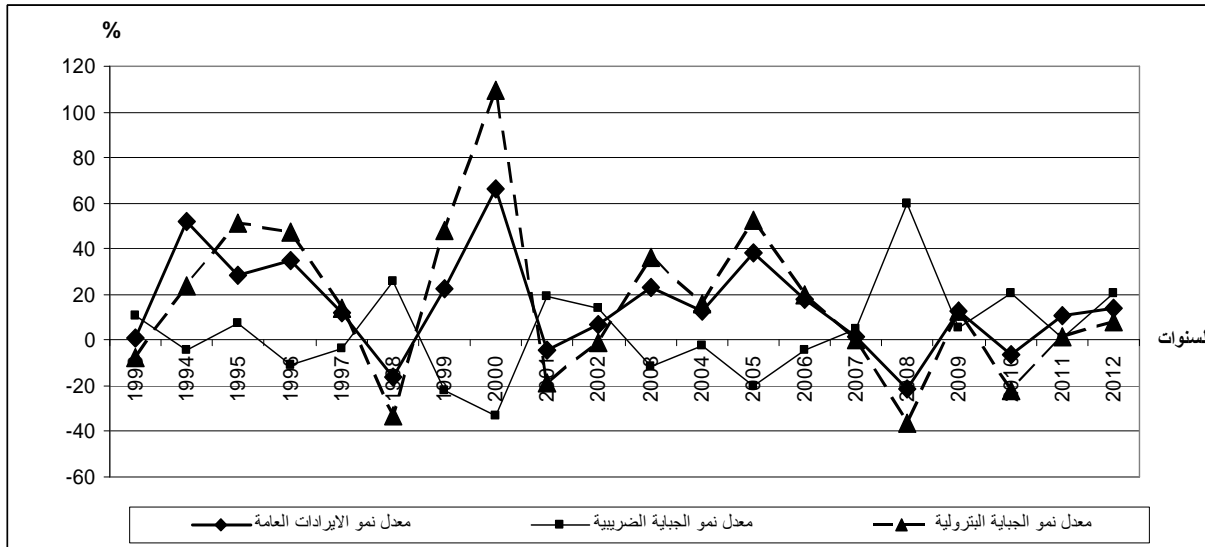
✓ كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والشغل، مما شجع الأفراد و المؤسسات للسعي للاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال. وهذا ما أضعف التحصيل الضريبي.

✓ وجود توجه كبير نحو التهرب والغش الضريبي، وذلك نتيجة توسع القطاع الموازي وغياب الثقافة و الوعي الضريبي في المجتمع.

✓ ارتفاع حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، مما أضعف نسبة الجباية العادية للإيرادات العامة.

كما يمكن ملاحظة تبعية الإيرادات العامة للجباية البترولية من خلال الشكل التالي، الذي يظهر تطورات معدل نمو كل من الإيرادات العامة والجباية البترولية لهذه الفترة. أما معدلات نمو الجباية الضريبية فهي مستقلة في عديد من السنوات عن تغيرات معدلات نمو الإيرادات العامة.

الشكل رقم (5-2): تطور معدلات النمو الاسمية للإيرادات العامة للدولة مقارنة بمعدلات نمو الجباية البترولية والجباية الضريبية.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (5-5).

لمعرفة الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة، نقوم بحساب نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة للدولة، والجدول التالي يوضح لنا قيمة الإيرادات الضريبية ونسبة تغطيتها للنفقات العامة:

الجدول رقم (5-6): نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة

السنوات	الإيرادات الضريبية $\times 10^6$ د.ج.	النفقات العامة		النفقات التجهيز		النفقات التشغيل	
		القيمة $\times 10^6$ د.ج.	نسبة التغطية %	القيمة $\times 10^6$ د.ج.	نسبة التغطية %	القيمة $\times 10^6$ د.ج.	نسبة التغطية %
2007	766750	3108669	24,66	1434638	53,45	1674031	45,80
2008	965289	4191053	23,03	1973278	48,92	2217775	43,53
2009	1146612	4246334	27,00	1946311	58,91	2300023	49,85
2010	1297944	4466940	29,06	1807862	71,79	2659078	48,81
2011	1448898	5731752	25,28	1934500	74,90	3797252	38,16
* 2012	1984300	7169800	27,68	2233960	88,82	4935930	40,20
المتوسط			26,12		66,13		44,39

المصدر:

<http://www.ons.dz/-1962-2011-حصانية-حوصلة.html> (27/03/2014).

* Rapport annuel de la Banque d'Algérie , <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm>. (11/02/2013).

- النسب من حساب الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ بأن الإيرادات الضريبية لا تغطي إلا 26.12 % من النفقات العامة، ولا يتعدى تغطيتها لنفقات التشغيل سوى 44.39 % و 66.13 % بالنسبة لنفقات التجهيز، وهذا ما يدل على هشاشة وضعف النظام الضريبي الجزائري في عملية التحصيل، وهذا ما يؤكد كذلك هشاشة الاقتصاد الجزائري وإمكانية تعرضه للصدمات الخارجية المتعلقة بانخفاض أسعار المحروقات. فلو افترضنا انخيار كبير في أسعار البترول أو انخفاض في احتياطي المحروقات في الجزائر فسيحدث ذلك أزمة حقيقية على الاقتصاد الجزائري، وكان هذا الاحتمال من بين أهم الأسباب التي بررت إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر سنة 2000¹، والذي هو عبارة عن "صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية". ومجال عمل هذا الصندوق يتركز أساسا داخل البلد، باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على

1- تم إنشاء هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، الذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق، كما خضع لتعديلات مهمة خلال سنتي 2004 وفقا للقانون رقم 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية 2004، وسنة 2006 وفقا للأمر 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق لـ 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

مستوى الموازنة العامة للدولة في حالة انهيار أسعار المحروقات. مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية.

2- هيكل الإيرادات الضريبية والضغط الضريبي وأثره على النشاط الاقتصادي: إن فرض ضرائب من طرف الدولة يفرض عليها أن تكون ملائمة لتشجيع النشاط الاقتصادي و في نفس الوقت مساهمة في التحصيل الضريبي، مع مراعاة أن هذه الضرائب يمكن تحملها من طرف الأعوان الاقتصاديين. وتحقيق هذه الشروط أمر صعب، ولكن هناك بعض المؤشرات يمكن للدولة من خلالها معرفة و لو بشكل نسبي مدى ملائمة النظام الضريبي لظروف الاقتصاد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام وهدف دعم النمو الاقتصادي بشكل خاص. وهذه المؤشرات تتمثل في هيكل الإيرادات الضريبية وكذا نسبة الضغط الضريبي الموجود في الاقتصاد.

2-1- هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر وأهميته: إن دراسة الهيكل الضريبي لأي اقتصاد مهم جدا، وذلك لمعرفة الضرائب التي يعتمد عليها هذا الاقتصاد، وبالتالي إدراك مواطن الضعف والقوة في النظام الضريبي لهذا البلد، ولدراسة ذلك نستعين بالجدول التالي الذي يوضح هيكل الإيرادات الضريبية للاقتصاد الجزائري للفترة 2003-2012.

الجدول رقم (5-7): تطور مكونات الإيرادات الضريبية للجزائر 2003-2012. الوحدة: مليار د.ج

نسبة الضرائب غير المباشرة	*نسبة الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة				الضرائب المباشرة	الإيرادات الضريبية	أنواع الضرائب السنوات
		المجموع	حقوق التسجيل والطابع	الحقوق الجمركية	الضرائب على السلع والخدمات			
76,36	24,60	397	19,3	143,8	233,9	127,9	519,90	2003
74,50	25,50	432,4	19,6	138,8	274	148	580,40	2004
73,75	26,25	472,3	19,6	143,9	308,8	168,1	640,40	2005
66,54	33,46	479,6	23,5	114,8	341,3	241,2	720,80	2006
66,35	33,66	508,7	28,1	133,1	347,5	258,1	766,70	2007
65,65	34,35	633,7	33,6	164,9	435,2	331,5	965,20	2008
59,70	40,30	684,5	35,8	170,2	478,5	462,1	1146,60	2009
56,73	43,27	736,3	39,7	181,9	514,7	561,7	1298,00	2010
55,16	44,84	842,4	47,4	222,4	572,6	684,7	1527,1	2011
55,35	44,65	1098,4	58,4	355,2	684,8	885,9	1984,3	2012

Source : Rapport annuel de la Banque d'Algérie , <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm>. (08/09/2013).

* النسب من حساب الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel.

يبين لنا الجدول السابق بوضوح هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر للفترة 2003-2012، حيث نلاحظ بأن نسبة الضرائب غير المباشرة أكبر من نسبة الضرائب المباشرة¹، وهذه من أهم مميزات الأنظمة الضريبية في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والتي يكون الدخل الفردي فيها منخفضا فضلاً عن التوزيع غير العادل

1- يمكن الرجوع إلى الفصل الثاني من هذه الأطروحة: ص 82، وذلك لإدراك الفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة بالتفصيل، حيث تم الاعتماد على المعيار القانوني في التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

للثروة والدخول، فتشكل إيرادات الضريبة المباشرة في غالبية الدول النامية أقل من 25% من إجمالي إيرادات الخزينة العامة من الضرائب، أما الدول المتقدمة و التي تتميز بنظام ضريبي متطور فان الضرائب المباشرة تمثل نسبة كبيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تشكل إيرادات الضرائب المباشرة للموازنة العامة أكثر من 70% من مجموع الإيرادات الضريبية وفي إنكلترا تشكل نحو 60% وفي اليابان حوالي 50%.¹

يفسر انخفاض نسبة الضرائب المباشرة إلى مجموع الضرائب في الدول النامية بعدة أسباب أهمها:

- ✓ ضعف المداخليل سواء بالنسبة لمداخليل الأفراد أو مداخليل المؤسسات، و ذلك ما يؤدي إلى ضعف الضرائب المفروضة عليها، لأنها تكون كنسبة من الدخل.
 - ✓ ضعف الإدارة الضريبية في عملية تحصيل الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، مقارنة بالضرائب غير المباشرة والتي تدرج مباشرة في أسعار السلع والخدمات.
 - ✓ تفشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي في الدول النامية، وتوسع السوق الموازي، مما يفوت على الإدارة الضريبية حصة لا يستهان بها من الضرائب المباشرة التي كان من الممكن تحصيلها.
 - ✓ ضعف حجم الاستثمارات في هذه الدول مما يضعف من حجم المداخليل وبالتالي الضرائب المفروضة عليها.
- رغم هذه العراقيل إلا أننا نلاحظ تحسن ملحوظ في نسبة الضرائب المباشرة إلى مجموع الضرائب في الجزائر، حيث ارتفعت من 24.6 % سنة 2003 إلى 34,35 % سنة 2008 لتصل إلى حوالي 44,84% سنة 2011، وهذا راجع إلى ارتفاع أجور الموظفين في السنوات الأخيرة، وكذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

كنتيجة للتحليل السابق، يمكن القول بأن النظام الضريبي في الجزائر يتجه إلى مزيد من العدالة الضريبية حسب هذه النسبة، وذلك لكون الضرائب غير المباشرة يتحملها كل أفراد المجتمع سواء الأغنياء أو الفقراء أما الضرائب المباشرة فيتحملها أصحاب الدخل، وبالتالي هي أكثر عدالة. والتحدي الذي يواجه الإدارة الضريبية هو كيفية تحديد ضرائب على الدخل وعلى أرباح الشركات (ضرائب مباشرة) تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية، وفي نفس الوقت تساهم في تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، وذلك لأنه توجد علاقة تبادلية بين هذه الضرائب و قيمة الإنتاج، حيث هذه الضرائب تؤثر في الإنتاج بعلاقة عكسية (تخفيض الضرائب يدعم الإنتاج) والإنتاج يؤثر في الضرائب بعلاقة طردية (زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الضرائب).

2-2- مستوى الضغط الضريبي وأثره على النشاط الاقتصادي: يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات

الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث أنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني. و يعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة

1 - David. L. Brumbough, the level of taxes in the United States, (1941-1999), February 11, 2000, PP.1- 4, internet, <http://www.nie-org/nle/econ-47.html-43k>. 25/05/2012

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنتائج المحلي الخام.¹ وهناك عدة أنواع للضغط الضريبي كالضغط الضريبي بالمفهوم الضيق (يمثل نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، والضغط الضريبي بالمفهوم الواسع (يمثل نسبة كل الاقتطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي)، والضغط الضريبي الفردي (يمثل نسبة الضرائب التي يتحملها الفرد إلى دخله)... الخ.

إن حساب الضغط الضريبي في الجزائر يخضع لنوع من الخصوصية، و ذلك كون نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي متأتية من قطاع المحروقات، حيث فاقت هذه النسبة 50 % خلال فترة (2005-2008) كما رأينا سابقا، كما أن نسبة معتبرة من الإيرادات العامة للدولة متأتية من الجباية البترولية. لهذه الأسباب يجب حساب نوعين من الضغط الضريبي (ضغط ضريبي عام²، ضغط ضريبي خارج قطاع المحروقات³). والجدول التالي يبين لنا تطور مستوى الضغط الضريبي في الجزائر:

الجدول رقم (5-8): تطور مستوى الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 2003-2012
الوحدة: مليار د.ج

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
16124	14481	12034	10034	11043	9410,1	8512	7499	6126,7	5264,3	الناتج الداخلي الإجمالي*
9502.8	8423.1	7063.5	6143.1	5392.2	5320,7	4629,7	4146,1	3806,8	3395,4	ن.م.1 خارج قطاع المحروقات*
3876,3	3403,1	3074,6	3275,4	2902,4	3687,9	3639,9	3082,8	2229,9	1974,5	الإيرادات العامة**
1984,3	1448,9	1297,9	1146,6	965,3	766,8	720,9	640,5	580,4	524,9	الإيرادات الضريبية**
24,04	23,50	25,55	32,64	26,28	39,19	42,76	41,11	36,40	37,51	الضغط الضريبي العام %***
20,88	17,20	18,38	18,67	17,90	14,41	15,57	15,45	15,25	15,46	الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات %***

المصدر: * قاعدة بيانات البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org/country/algeria> 20/08/2013

** <http://www.ons.dz/-1962-2011-حصائية.html> 25/09/2013

*** النسب من حساب الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel.

نلاحظ من خلال الجدول، بأن معدل الضغط الضريبي العام مرتفع جدا مقارنة بمعدل الضغط الضريبي النموذجي، والذي يجب أن لا يتعدى 25 % حسب الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك، ولكن هذا المعدل لا نأخذ به نظرا لأن الجباية البترولية لا تعتبر اقتطاعا ضريبيا يتحملة الاقتصاد الوطني، وعليه فان مؤشر الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات أكثر دلالة لكون الإيرادات العادية يتحملها الاقتصاد، ومستوى الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات كمتوسط للفترة 2003-2012 بلغ 16.91% فقط، وهي قيمة منخفضة مقارنة بمعدل

1- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة - الجزائر، العدد: 02، 2003، ص: 29.

2- الضغط الضريبي العام = (الإيرادات العامة/ الناتج الداخلي الإجمالي) × 100

3- الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات = (الإيرادات العادية/ الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات) × 100

الضغط الضريبي النموذجي وكذلك مقارنة ببعض الدول المجاورة كتونس (20%) والمغرب (24%)، أما في الدول الصناعية الكبرى فيفوق 27%¹.

يعود انخفاض مستوى الضغط الضريبي في الجزائر إلى ضعف مردودية النظام الضريبي، وكذا ارتفاع التهرب والغش الضريبي. كما أن مقارنة الضغط الضريبي في الجزائر بالمعدل النموذجي يقودنا إلى القول بأن السياسة الضريبية في الجزائر تميل إلى تشجيع الاستثمار والإنتاج أكثر من ميلها إلى تمويل الخزينة العامة، ولكن الواقع الاقتصادي يبين ضعف الاستثمار والنمو، وهذا ما يؤكد فرضية تسرب جزء كبير من الضرائب لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى من خلال الغش والتهرب الضريبي.

3- تدابير السياسة الضريبية المدعومة للاستثمار والنمو في الجزائر: تسعى السياسة الضريبية المطبقة في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية إلى تحقيق هدفين رئيسيين يكونان في الغالب متعارضين، الأول يتمثل في الهدف الرئيسي الذي وجدت لأجله الضريبة و المتمثل في تمويل خزينة الدولة، و يتحقق هذا الهدف كلما كان التحصيل الضريبي أكبر ومعدلات الضريبة مرتفعة، والهدف والثاني والذي يمكن اعتباره ثانويا و المتمثل في تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال منح امتيازات وتخفيضات ضريبية للمستثمرين لأجل تشجيعهم على زيادة الاستثمار و بالتالي زيادة الإنتاج.

إن تعارض هدي السياسة الضريبية، يفرض على القائمين عليها تحديد الأولويات عند إقرار الإجراءات والتدابير المتعلقة بهذه السياسة. فعندما يكون عجز كبير في الموازنة العامة للدولة فالأولى تكون لزيادة التحصيل الضريبي والتقليص من الإعفاءات الضريبية والامتيازات، أما في حالة العكس فيمكن للسلطات تشجيع الاستثمار والإنتاج من خلال منح الامتيازات والإعفاءات للمستثمرين.

إن إجراءات السياسة الضريبية في الجزائر تكون سنوية من خلال قوانين المالية التي تصدر كل سنة، بالإضافة إلى قوانين الاستثمار والتي تحتوي على عدة إجراءات متعلقة بمنح الامتيازات والإعفاءات الجبائية بهدف تشجيع الاستثمار، وفي تحليلنا لا يمكن الاطلاع على كل الإجراءات الموجودة في قوانين المالية السنوية، بل سنعطي لمحة عن مدى اهتمام السياسة الضريبية بدعم الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال مختلف قوانين الاستثمار في الجزائر.

لم تستطع مختلف التشريعات السابقة التي تبنتها الجزائر تحقيق الغاية المرجوة منها في مجال الرفع من مستويات الاستثمار و المساهمة في التنمية الاقتصادية، مما اضطر السلطات الجزائرية إلى إحداث عدة إصلاحات في المجال الضريبي ابتداء من سنة 1992، وهذه الإصلاحات كانت تهدف إلى زيادة الحصيلة الضريبية من خلال محاربة الغش والتهرب الضريبي بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار والإنتاج من خلال منح امتيازات و إعفاءات للمؤسسات الإنتاجية.

1- ناصر مراد، نفس المرجع، ص: 29.

لقد كانت سنة 1993 منعطفًا هامًا بالنسبة لسياسة الاستثمار في الجزائر، و ذلك من خلال صدور المرسوم التشريعي رقم 93 / 12 المؤرخ في 05 / 10 / 1993، الذي تمخض عنه مجموعة من التحفيزات الضريبية بلغت في مجملها 45 إجراء بين إلغاء و تعديل و إتمام، يتعلق 27 منها بالضرائب المباشرة و 19 بالرسم على القيمة المضافة، و توجه هذه الامتيازات لنوعين من الأنظمة المتعلقة بالاستثمار و هي النظام العام و النظام الخاص و تتمثل هذه الامتيازات تبعًا لكل نظام فيما يلي:¹

3-1- الامتيازات الضريبية المتعلقة بالنظام العام: و يمكن إجمال أهم هذه الامتيازات في العناصر التالية:

- ✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية على كل المشتريات المنجزة في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 5% فيما يخص عقود الإنشاء و رفع رأس المال.
- ✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز المشروع، سواء كانت مستوردة أو محصل عليها من السوق المحلية، شرط أن توجه هذه السلع و الخدمات إلى إنتاج مواد و خدمات تخضع للرسم على القيمة المضافة.
- ✓ تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% لحقوق الجمارك بالنسبة للمواد المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، و يمكن التنازل عن هذه المواد المستوردة بالاتفاق مع الوكالة الوطنية لدعم و ترقية و متابعة الاستثمارات (APSI).
- ✓ إعفاء لمدة تتراوح بين سنتين و خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS و من الدفع الجزائي VF و من الرسم على النشاط المهني TAP.
- ✓ بعد انقضاء مدة الإعفاء يمكن تطبيق معدل منخفض يقدر بـ: 33% على الأرباح عند إعادة استثمارها.
- ✓ في حالة تصدير المنتجات، المؤسسة المصدرة تستفيد من إعفاء تام و دائم من الضريبة على أرباح الشركات، و الدفع الجزائي، و الرسم على النشاط المهني، و ذلك بالنسبة لرقم الأعمال عند الصادرات على رقم الأعمال الإجمالي.
- ✓ تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك، و الموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير من إعفاء لكل الحقوق و الرسوم.

1- كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 59.

3-2- الامتيازات الضريبية المتعلقة بالأنظمة الخاصة: يطبق النظام الخاص بالامتيازات الضريبية على الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية في المناطق المعدة للترقية (Zones à Promouvoir)، كذلك المؤسسات التي تمارس نشاطاتها في المناطق الحرة (Zones Franches).

3-2-1- التحفيزات الضريبية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق المعدة للترقية: تستفيد المؤسسات التي تمارس نشاطاتها في المناطق المعدة للترقية في إطار قانون الاستثمارات لسنة 1993 من الإعفاءات الضريبية التالية:

أ- خلال فترة انجاز الاستثمار: عند بداية انجاز مشروع استثماري يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الضريبية التالية:

- ✓ إعفاء من حقوق التحويل فيما يخص العقارات الضرورية للاستثمار.
- ✓ معدل منخفض يقدر بـ 5% عوضا عن 1% بالنسبة لحقوق التسجيل عند الإنشاء و رفع رأس المال، كما عدلت هذه النسبة لتصل إلى 2% وفقا للأمر 03/01 الصادر في سنة 2001.
- ✓ إعفاء دائم من الرسم العقاري، كما حددت المدة هنا أيضا بـ 10 سنوات من تاريخ الانجاز تبعا للأمر 03/01 لسنة 2001.

- ✓ إعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند شراء أو استيراد المواد الأولية و التجهيزات.
- ✓ معدل منخفض يقدر بـ 3% بالنسبة لحقوق الجمارك.

ب- خلال فترة الاستغلال: في هذه الفترة تستفيد المؤسسات المنتجة للسلع و الخدمات من تحفيزات ضريبية إضافية، و أكثر تحفيضا مقارنة بالنظام العام، و تتمثل هذه التحفيزات فيما يلي:¹

- ✓ إعفاء لمدة لا تقل عن 05 سنوات و لا تزيد عن 10 سنوات منذ بداية النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي، و من الرسم على النشاط المهني، وقد عدلت المدة لتصبح ثابتة و محددة بـ 10 سنوات وفقا للأمر رقم 03/01 لسنة 2001.

- ✓ بعد انقضاء فترة الإعفاء تستفيد المؤسسات في المناطق الخاصة من تخفيض قدره 50% من الربح المعاد استثماره و الخاضع لمعدل منخفض 33%.

- ✓ في حالة التصدير، إعفاء دائم و تام من الضريبة على الأرباح، و الدفع الجزائي، والرسم على النشاط المهني، و ذلك بنسبة رقم الأعمال المصدر على رقم الأعمال الإجمالي و ذلك بعد فترة الإعفاء.

3-2-2- التحفيزات الضريبية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المنطق الحرة: تكتسي الامتيازات الممنوحة في المناطق الحرة أهمية أكبر من تلك الممنوحة في المناطق الأخرى، و تتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:

1- المرسوم التشريعي رقم 93 / 12 المؤرخ في 05 / 10 / 1993.

- ✓ تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة بسبب نشاطها من جميع الضرائب و الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الجمركي باستثناء:
- الحقوق و الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع.
 - مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.
- ✓ تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة.
- ✓ يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم، في حين يخضع العمال الجزائريين لمبادئ القانون العام.
- كما منحت عدة امتيازات وإعفاءات ضريبية من خلال قوانين المالية السنوية والتي نذكر منها:¹
- ✓ **قانون المالية 2004:** - تخفيض الضريبة على أرباح الشركات لنسبة 15 % لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الهضاب العليا. - تخفيض الضريبة على أرباح الشركات لنسبة 20 % لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجنوب.
- ✓ **قانون المالية 2005:** - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات. - الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر. - تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، البزوي، تندوف، تمنراست لمدة 5 سنوات.
- ✓ **قانون المالية 2006:** - الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير. - إلغاء الدفع الجزائي.
- ✓ **قانون المالية 2007:** - تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات. - تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة وتحافظ عليها. ويطبق هذا الإجراء لمدة 4 سنوات اعتبارا من الفاتح جانفي 2007. - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.
- ✓ **قانون المالية 2008:** تقليص النسبة العادية للضريبة على أرباح الشركات من 25 % إلى 19%، بالنسبة لبعض النشاطات الإنتاجية والسياحية.
- ✓ **قانون المالية 2009:** - تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من 3 سنوات إلى 5 سنوات لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط. - تمديد فترة الإعفاء

1- التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، ديسمبر 2010،

من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين لفائدة المقاولين الشباب القابلين للاستفادة من صندوق دعم تشغيل الشباب الذين يلتزمون بتوظيف ثلاثة مستخدمين على الأقل لمدة غير محددة.

✓ **قانون المالية 2010:** - الإعفاء من حقوق التسجيل في عمليات الدخول في البورصة. - الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات على المنتجات وفائض قيمة التنازل عن الأسهم والسندات المشابهة التي يتم تحقيقها في إطار عملية الدخول في البورصة. - تخفيض الرسم على النشاط المهني بنسبة 30% بخصوص عمليات البيع التي يقوم بها المنتجون و البائعون بالجملة والمتعلقة بالأدوية المصنعة محليا. - الترخيص بالتسوية الجمركية عند استيراد تجهيزات الإنتاج المحددة. - إمكانية تقسيم مبلغ حقوق التسجيل، وكذا الرسم على الشهر العقاري، المستحقة عند إعداد عقود منح الامتياز على أملاك الدولة، في إطار تطوير الاستثمار. إن التدابير والإجراءات الضريبية التي ذكرناها سابقا، تعتبر كأثلة عن التحفيز والإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الدولة لأجل تشجيع الاستثمار والإنتاج. ولا تعتبر كل الجهود المبذولة حيث كل سنة يتم تعديل في النظام الضريبي حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وفي كل تعديل من هذه التعديلات يكون هناك اهتمام بتشجيع الاستثمارات، وخاصة في السنوات الأخيرة من خلال برامج الدعم المقدمة للشباب في إطار زيادة معدل التشغيل والاستثمار، حيث يرافق هذه البرامج جملة من التسهيلات الضريبية حتى تنجح هذه المشاريع الصغيرة.

كنتيجة للتحليل السابق، يمكن القول بأن الدولة منحت عدة تسهيلات و إعفاءات ضريبية لأجل الرفع من حجم الاستثمارات وبالتالي الرفع من النمو الاقتصادي، وهذا ما يبينه معدل الضغط الضريبي المنخفض في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى سواء المتقدمة أو النامية كما رأينا سابقا. كما ساعدت الدولة على منح كل هذه التسهيلات والامتيازات الضريبية اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية في تمويل نفقاتها، حيث تعتبر الإيرادات الضريبية العادية في الجزائر حتى يومنا هذا إيرادات استثنائية لا تمثل إلا 15% كمتوسط للفترة (1992-2012) من الإيرادات الإجمالية.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام والعجز الموازي في الجزائر

تخضع سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر بالدرجة الأولى إلى الجباية البترولية، وذلك لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الميزانية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال السياسة الانفاقية التقشفية المتبعة بعد أزمة انخفاض أسعار البترول 1986، والتي كانت بدعم من صندوق النقد الدولي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، ثم تحول إلى سياسة انفاقية توسعية بعد ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000 لتدخل الجزائر في برامج انفاقية ضخمة ابتداء من 2001 من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

1- ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وأسبابها: تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة ظاهرة موجودة في جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، ولهذا الزيادة عدة أسباب منها ما هو ظاهري ومنها ما هو حقيقي.¹ وهذه

1- للتفصيل في الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد النفقات العامة، يمكن العودة للفصل الثاني من هذه الأطروحة، ص: 90.

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

الظاهرة قد تؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة. ولذلك وجب علينا دراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر، وكذا العجز الموازي المتسبب عنها.

1-1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: شهدت الجزائر كغيرها من الدول زيادات معتبرة في النفقات العامة، خاصة في السنوات الأخيرة ولذلك سنحاول دراسة أهم الأسباب الظاهرية التي أدت إلى زيادة حجم النفقات العامة في الجزائر، وسنقتصر في هذا التحليل على دراسة سببين رئيسيين لتزايد النفقات العامة وهما: تطور المستوى العام للأسعار وتطور النمو الديمغرافي.

الجدول التالي يبين لنا تطور النفقات العامة الاسمية والحقيقية وكذا تطور نصيب الفرد من هذه النفقات:

الجدول رقم (5-9): تطور النفقات العامة الاسمية والحقيقية ونصيب الفرد من النفقات الحقيقية

معدل نمو نصيب الفرد من النفقات الحقيقية ⁴	نصيب الفرد من النفقات الحقيقية ⁴ د.ج	عدد السكان ³	معدل النمو ⁴	النفقات الحقيقية ⁴ 10 ⁹ د.ج	الرقم القياسي ² للأسعار	معدل النمو ⁴	النفقات الاسمية ¹ 10 ⁹ د.ج	
	4867,73	25576596		124,50	100		124,50	1989
9,34-	4412,996	26239708	6,99-	115,80	117,88	9,64	136,50	1990
20,42	5314,073	26893663	23,42	142,91	148,41	55,38	212,10	1991
46,91	7806,817	27535151	50,41	214,96	195,43	98,07	420,10	1992
7,95-	7186,118	28157560	5,87-	202,34	235,54	13,45	476,60	1993
9,80-	6482,197	28752749	7,89-	186,38	303,84	18,82	566,30	1994
1,36	6570,287	29315463	3,34	192,61	394,37	34,13	759,60	1995
21,06-	5186,295	29845208	19,64-	154,79	468,13	4,61-	724,60	1996
8,52	5628,168	30345466	10,34	170,79	494,82	16,63	845,10	1997
2,80-	5470,639	30820435	1,28-	168,61	519,55	3,66	876,00	1998
5,45	5768,521	31276295	7,00	180,42	533,04	9,78	961,70	1999
20,43	6946,834	31719449	22,13	220,35	534,65	22,50	1178,10	2000
6,17	7375,407	32150198	7,61	237,12	557,10	12,13	1321,00	2001
14,22	8424,421	32572977	15,73	274,41	565,07	17,38	1550,60	2002
7,00	9014,255	33003442	8,42	297,50	589,14	13,03	1752,70	2003
2,39	9230,059	33461345	3,81	308,85	612,53	7,94	1891,80	2004
5,41	9729,859	33960903	6,99	330,43	621,00	8,47	2052,00	2005
14,99	11188,042	34507214	16,84	386,07	635,38	19,54	2453,00	2006
20,18	13445,579	35097043	22,23	471,90	658,72	26,72	3108,50	2007
26,32	16984,446	35725377	28,58	606,78	690,70	34,82	4191,00	2008
5,92-	15979,809	36383302	4,18-	581,40	730,36	1,32	4246,30	2009
0,62-	15880,778	37062820	1,24	588,59	758,92	5,20	4466,90	2010
23,05	19541,411	37762962	25,38	737,94	793,22	31,04	5853,50	2011
10,39	21570,971	38481705	12,49	830,09	863,74	22,49	7169,80	2012
7,64			9,57			20,76		المتوسط

المصدر: 1- Rapport annuel de la Banque d'Algérie , <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm>. (11/02/2013).

2- الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S.

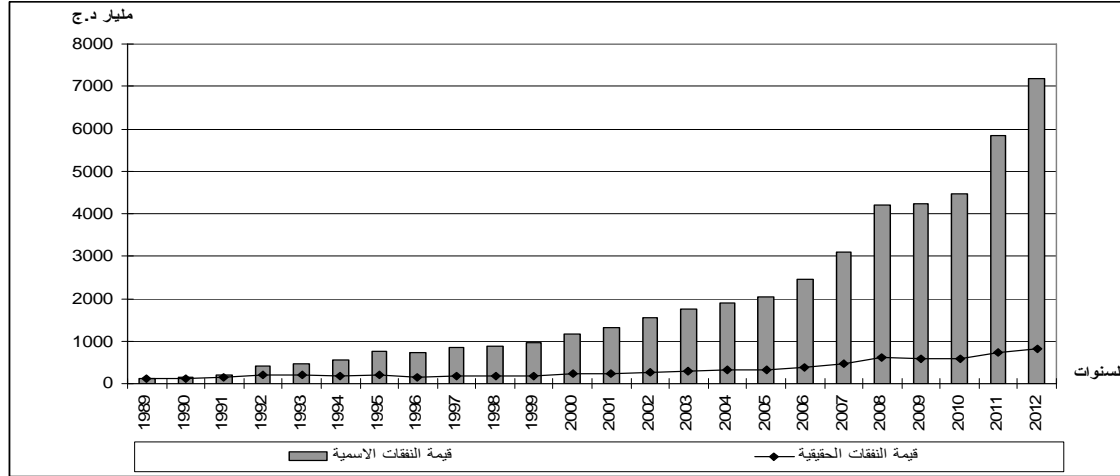
3- قاعدة بيانات البنك الدولي: 20/01/2013 <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

4- من حساب الباحث بالاعتماد على Microsoft Excel.

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن توضيح الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة في الجزائر، والمتمثلة في ارتفاع المستوى العام للأسعار "التضخم" وكذا زيادة النمو الديمغرافي.

الشكل التالي يبين لنا تطور كل من النفقات العامة الاسمية والحقيقية للفترة 1989-2012.

الشكل رقم (3-5): تطور النفقات العامة والاسمية والحقيقية للفترة 1989-2012



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (5-9).

من خلال الشكل السابق، يتبين لنا الفرق الواضح بين زيادة النفقات الاسمية و النفقات الحقيقية، وعلى العموم فان كلا النفقات في تزايد، إلا أن زيادة النفقات الاسمية أكبر بكثير من زيادة النفقات الحقيقية، حيث بلغ متوسط معدل نمو النفقات العامة الاسمية خلال هذه الفترة 20.76 % مقارنة بمتوسط معدل نمو النفقات العامة الحقيقية لنفس الفترة والذي بلغ 9.57 % فقط، وهذا ما يؤكد فرضية تزايد النفقات العامة بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار (حدوث تضخم)، حيث يمكن اعتبار بأن الفرق بين المعدلين (11.19%) يمثل معدل النمو الظاهري للنفقات العامة المفسر بارتفاع المستوى العام للأسعار، أي أنه يمكن تفسير الزيادة في النفقات العامة بالجزائر خلال فترة الدراسة بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 53.90% وهي نسبة معتبرة نظرا لارتفاع معدل التضخم خلال فترة الدراسة.¹

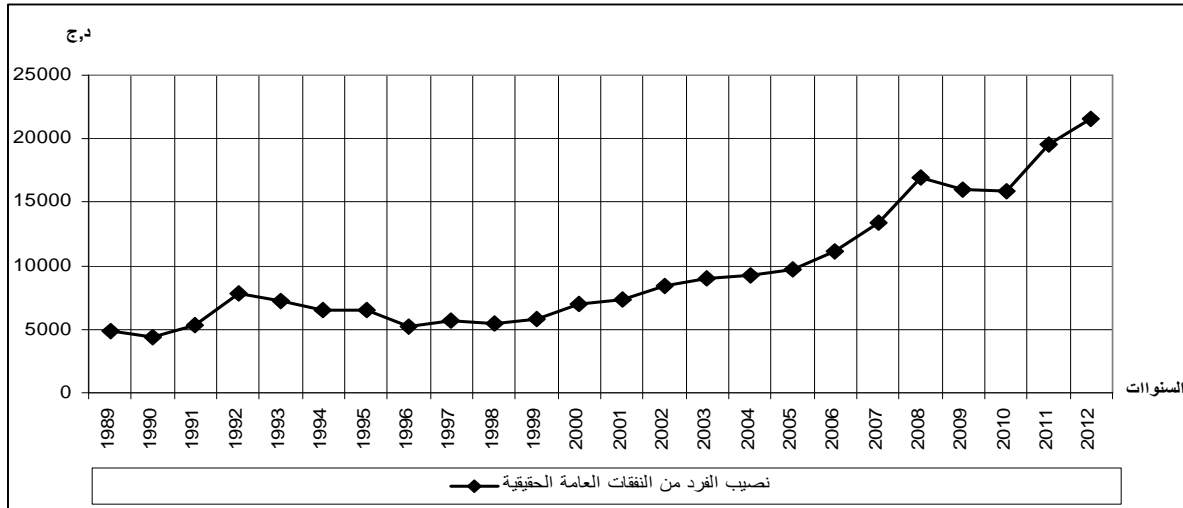
كما يمكن استنتاج سبب ظاهري آخر مفسر لتزايد النفقات العامة من الجدول السابق، والمتمثل في النمو الديمغرافي، حيث نلاحظ بأن معدل نمو النفقات العامة الحقيقية دائما أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من هذه النفقات، وهذا دليل على أن جزء من الزيادة في النفقات الحقيقية كان سببه زيادة النمو الديمغرافي، حيث قدر متوسط معدل نمو النفقات الحقيقية لفترة الدراسة 9,57% أما متوسط معدل نمو نصيب الفرد من النفقات الحقيقية لنفس الفترة فكان 7.64%. وبالتالي الفرق بينهما والذي يقدر بـ 1.93% يمثل الزيادة الظاهرية للنفقات العامة المفسرة بزيادة النمو الديمغرافي. وكنتيجة من هذا التحليل يمكن القول بأن الأسباب الظاهرية لتزايد

1- حسب هذه النسبة كنسبة مئوية لـ 11.19 من 20.76.

النفقات العامة في الجزائر تفسر بارتفاع المستوى العام للأسعار بالدرجة الأولى (بنسبة تفوق 50 %) ليأتي بعدها النمو الديمغرافي بدرجة أقل لا تتعدى 20%.

1-2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: تطرقنا سابقا إلى الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة في الجزائر، إلا انه يجب معرفة هل هناك زيادة حقيقية في هذه النفقات، وما أسباب هذه الزيادة إن وجدت؟ لمعرفة ما إذا كانت هناك زيادة حقيقية في النفقات العامة في الجزائر، يجب تتبع تطور نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية وذلك لإقصاء تأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار من التحليل (لان النفقات الحقيقية وليست اسمية)، وكذلك إقصاء تأثير النمو الديمغرافي (لأننا أخذنا نصيب الفرد من النفقات وليس تطور إجمالي النفقات العامة). والشكل البياني التالي يبين لنا تطور نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية في الجزائر للفترة 2012-1989.

الشكل رقم (4-5): تطور نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية في الجزائر للفترة (1989-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (5-9).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، بأن نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية في تزايد مستمر ما عدا فترة 1992-1998، وبذلك يمكن القول بان النمو الديمغرافي لم يؤثر كثيرا في زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة، حيث كان معدل نمو السكان كمتوسط للفترة 1.79% بينما متوسط نمو النفقات العامة الحقيقية لنفس الفترة 9.57%. و كنتيجة لهذا التحليل يمكن القول بأنه هناك زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة في الجزائر وخاصة بعد سنة 1999، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية هذه الزيادة.

لمعرفة الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة يجب التمييز بين فترتين في تحليلنا، حيث نلاحظ من خلال الشكل تناقص في نصيب الفرد من النفقات الحقيقية وذلك خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، أما بعد سنة 1999 ففي العموم هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من النفقات الحقيقية. وعليه نميز بين فترتين أساسيتين:

فترة الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي (1989-1998) وفترة ما بعد الإصلاحات (1999-2012)، حيث لكل فترة سياستها الانفاقية الخاصة بها.

✓ فترة الإصلاحات الاقتصادية (1989-1998): اتبعت الجزائر سياسة مالية تقشفية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية مما أدى إلى نمو متواضع في النفقات الاسمية¹، وانخفاض في النفقات الحقيقية في بعض السنوات 1989، 1993، 1994، 1996، 1998، وهذه السياسة كانت بهدف تخفيض عجز الموازنة وتخفيض معدلات التضخم المرتفعة، وذلك عن طريق تقليص نفقات التوظيف و المستخدمين، تجميد الأجور، خفض التحويلات الاجتماعية وإعانات الدعم حتى بالنسبة للمواد الضرورية من الدرجة الأولى. وبذلك واصلت الدولة توسيع دائرة تحرير الأسعار بما فيها المواد الأساسية والأدوية، وذلك بالتخلي المتواصل عن دعمها عن طريق ميزانية الدولة، وهو ما كانت تتطلبه سياسة التقشف في مجال النفقات والتي كان هدفها الأساسي هو تحقيق فائض في الميزانية لتوجيهه لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والبنوك، وكذا التخفيف من عبء المديونية الداخلية والخارجية، كما مس هذا التقشف التخفيض من التحويلات الاجتماعية لصالح السكان وكذا الاستثمارات². و بشكل عام يمكن القول بأن جميع التدابير والإجراءات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي في جانب الموازنة العامة كانت تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال تقليص حجم النفقات العامة و زيادة فعالية النظام الضريبي في الرفع من الحصيلة الضريبية. ولقد حققت هذه البرامج عدة نتائج ايجابية للاقتصاد الجزائري كتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها خلفت آثارا سلبية وخيمة في الجانب الاجتماعي كارتفاع معدل البطالة والفقر. و بالتالي في هذه الفترة لم يكن هناك تزايد حقيقي للنفقات العامة إلا في بعض السنوات.

✓ فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية (الإنعاش الاقتصادي) (1999-2012): تميزت هذه الفترة بسياسة مالية توسعية بهدف إنعاش الاقتصاد ودعم النمو، وتبنت الجزائر خلال هذه الفترة برامج انفاقية ضخمة مما أدى إلى زيادة معتبرة في النفقات الاسمية وكذا الحقيقية. حيث نلاحظ زيادة معتبرة في نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية ما عدا سنتي 2009 و 2010 حيث كان هناك انخفاض بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 2009. ويمكن تلخيص أهم الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة فيما يلي:

- أسباب اقتصادية و المتمثلة أساسا في ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة، حيث لم يتعدى 20 دولار للبرميل أثناء فترة الإصلاحات الاقتصادية ليرتفع إلى أكثر من 50 دولار كمتوسط للفترة 1999-2012. وهذا ما أتاح للدولة إنفاقا أكبر لتلبية متطلبات الأفراد والاقتصاد على السواء.
- أسباب اجتماعية و المتمثلة في تلبية مختلف طلبات أفراد المجتمع، حيث تميزت هذه الفترة بإضرابات من مختلف القطاعات الاقتصادية لأجل الرفع من القدرة الشرائية لهم من خلال زيادة الأجور والمرتبات، بالإضافة إلى زيادة الاحتجاجات على السكن ومختلف متطلبات الحياة.

1- انتهجت الجزائر هذه السياسة الانفاقية التقشفية في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، و بالتالي هذه السياسة لم تكن سياسة مستقلة، بل كانت عبارة عن تطبيق لشروط المؤسسات المالية الدولية للحصول على القروض والإعانات لأجل الخروج من الأزمة التي مست الاقتصاد الجزائري بعد 1986.

2 - C.N.E.S " Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel " ,Alger,(1998).

- أسباب سياسية حيث تميزت كذلك السنوات الأخيرة باضطرابات في مختلف الدول العربية سواء كانت سياسية أو اجتماعية، وهذا ما أدى بالدولة إلى توسيع حجم نفقاتها العامة في مجالات جديدة ومختلفة لأجل التخفيف من الضغط الاجتماعي ولو لفترة مؤقتة، حتى ولو لم تكن هذه النفقات ذات مردودية وإنتاجية. كما يمكن إدراج ضمن الأسباب السياسية الجانب الأمني حيث الظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها الدول المجاورة أجبرت الجزائر على تكثيف تامين الحدود و هذا بطبيعة الحال يتطلب زيادة في نفقات الأمن والدفاع.

2- تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر: تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين نفقات جارية " نفقات التسيير" و نفقات رأسمالية " نفقات التجهيز"¹، وبطبيعة الحال كل قسم ينقسم إلى عدة أقسام أخرى.

2-1- تطور هيكل النفقات العامة بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز: كما رأينا سابقا كانت هناك زيادة معتبرة في قيمة النفقات العامة في الجزائر خاصة بعد سنة 1999، و هذا ما يقودنا إلى دراسة تطور كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز. والجدول التالي بين لنا تطور قيمة النفقات العامة الإجمالية و نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2012.

الجدول رقم (5-10): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر (1990-2012). الوحدة: مليار د. ج

النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها للنفقات العامة	معدل نموها	نفقات التجهيز	نسبتها للنفقات العامة	معدل نموها
136,50	88,80	65,05	/	47,70	34,95	/
212,10	153,80	72,51	73,20	58,30	27,49	22,22
420,10	276,10	65,72	79,52	144,00	34,28	147,00
476,60	291,40	61,14	5,54	185,20	38,86	28,61
566,30	330,40	58,34	13,38	235,90	41,66	27,38
759,60	473,70	62,36	43,37	285,90	37,64	21,20
724,60	550,60	75,99	16,23	174,00	24,01	-39,14
845,10	643,50	76,14	16,87	201,60	23,86	15,86
876,00	664,10	75,81	3,20	211,90	24,19	5,11
961,70	774,70	80,56	16,65	187,00	19,44	-11,75
1178,10	856,20	72,68	10,52	321,90	27,32	72,14
1321,00	963,60	72,94	12,54	357,40	27,06	11,03
1550,60	1097,60	70,79	13,91	452,90	29,21	26,72
1752,70	1199,00	68,41	9,24	553,70	31,59	22,26
1891,80	1251,10	66,13	4,35	640,70	33,87	15,71
2052,00	1245,10	60,68	-0,48	806,90	39,32	25,94
2453,00	1437,90	58,62	15,48	1015,10	41,38	25,80
3108,50	1673,90	53,85	16,41	1434,60	46,15	41,33
4191,00	2217,70	52,92	32,49	1973,30	47,08	37,55
4246,30	2300,00	54,16	3,71	1946,30	45,84	-1,37
494466.	2659,07	59,53	15,61	1807,86	40,47	7,11-
5853,56	3879,20	66,27	45,89	1974,36	33,73	9,21
7169,89	4935,93	68,84	27,24	2233,96	31,16	13,15

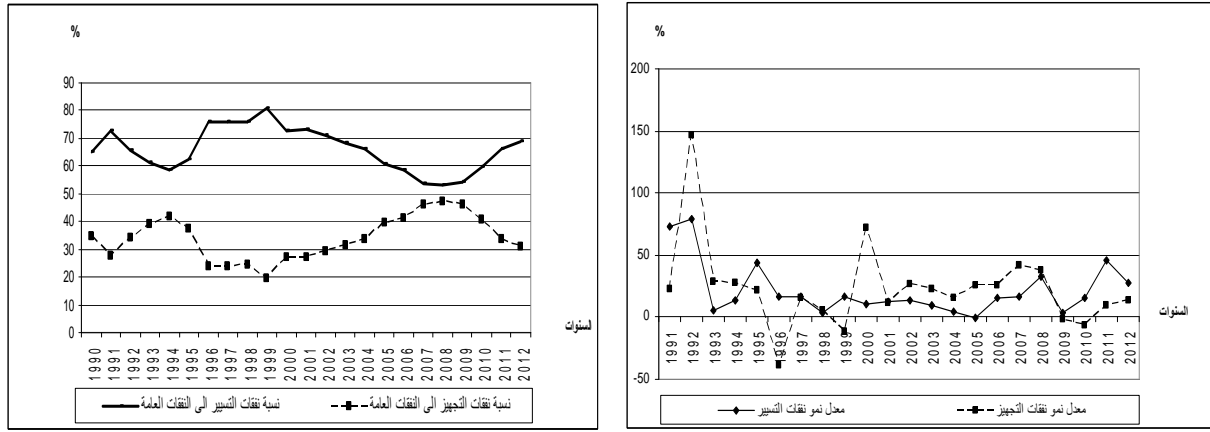
SOURCE : 1-Rapport annuel de la Banque d'Algérie.

-النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel.

1- للتفصيل أكثر حول تقسيمات النفقات العامة في الجزائر يمكن الرجوع إلى الفصل الثاني من هذه الأطروحة ص: 88.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي، لتوضيح الصورة أكثر حول تطور نسبة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز ومعدلات نموهما للفترة المدروسة.

الشكل رقم (5-5): تطور نسب نفقات التسيير والتجهيز من النفقات العامة ومعدل نموهما.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (5-10).

يوضح الشكل أعلاه، عدم ثبات نسبة نفقات التسيير إلى مجموع النفقات، وهذا ما يدل على تغير السياسات المتبعة من طرف الدولة خلال فترة الدراسة، ومن خلال التمثيل البياني يمكن تقسيم طبيعة السياسات الانفاقية المتبعة في الجزائر إلى أربعة مراحل أساسية وهي:¹

✓ **المرحلة الأولى (1989-1994):** تميزت هذه الفترة بمحاولة تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال الضغط على نفقات التسيير، خاصة مع مرحلة الشروع في تنفيذ إجراءات التخلي عن سياسة الدعم و تحرير الأسعار و تجميد الأجور، وأيضا بفعل سياسة تسريح العمال لإعادة هيكلة القطاع العام و تنفيذ برنامج خصخصة المؤسسات العامة. وهذا ما أدى لانخفاض نسبة نفقات التسيير من 72.52 % سنة 1991 إلى 58.34 % سنة 1994 وبالتالي ارتفاع نسبة نفقات التجهيز، كما نلاحظ كذلك تواضع معدلات نمو نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز في هذه الفترة. إن السياسة الانفاقية المتبعة في هذه الفترة أدت إلى تدهور في مؤشرات التوازن الاجتماعي، وخاصة بالنسبة إلى فئة الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة - العمال الأجراء- حيث كانت هذه الفئات السكانية الأكثر تضررا.

1- تم اعتماد تقسيم فترة الدراسة إلى أربعة مراحل وفقا لطبيعة السياسة الانفاقية المتبعة خلال كل فترة، حيث في الفترة الأولى (1989-1994) كان هناك انخفاض لنسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة، وخلال الفترة الثانية (1994-1999) كان هناك ارتفاع لنسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة، أما خلال الفترة الثالثة (1999-2008) عاد انخفاض هذه النسبة، وفي الفترة الرابعة و الأخيرة (2008-2012) ارتفعت نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة من جديد، وخلال كل هذه الفترات لم تتعدى نفقات التجهيز نفقات التسيير.

✓ **المرحلة الثانية (1994-1999):** تميزت هذه الفترة باستمرار سياسات التقشف المالي، ولكن نظرا لتدهور الظروف الاجتماعية لأفراد المجتمع غيرت الحكومة سياستها نوعا ما اتجاه الفئات المتضررة من برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال برامج حماية اجتماعية عن طريق تقديم علاوات نقدية لعدمي الدخل ولذوي الدخل المحدود، كما أن إتباع سياسة تحرير الأسعار أدى إلى ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 29 % سنة 1995، وهذا ما أدى إلى الرفع من أجور الموظفين لأجل حماية قدرتهم الشرائية. كل هذه السياسات أدت إلى ارتفاع نسبة نمو نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز كما هو مبين في الشكل السابق، وبذلك ارتفعت نسبة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز لتصل إلى حدود 80 % سنة 1999 وهي أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة.

✓ **المرحلة الثالثة (1999-2008):** أدى التحسن في الوضعية المالية للجزائر في بداية الألفية الثالثة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى تحول جذري في السياسة المالية عامة وسياسة الإنفاق الحكومي خاصة، حيث اتبعت الجزائر سياسة انفاقية توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية للإصلاحات الاقتصادية. وبذلك ارتفع حجم النفقات العامة بشقيه الجاري والاستثماري كما يوضحه معدلات النمو في الشكل السابق، إلا أن ما يميز سياسة الإنفاق الحكومي في هذه الفترة الارتفاع الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، حيث كانت نسبتها سنة 2000 تقدر بـ 27.32 % لتصل إلى 47.08 % سنة 2008. وهذه الزيادة المعتبرة في نفقات التجهيز كانت نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2009)، حيث ركزت الجزائر في هذه الفترة على استثمار عائدات البترول المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددها الحكومة كقطاع الفلاحة والريّ والسكن والتعليم والكهرباء الريفية، الغاز... الخ. وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة، وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق- غرب... الخ. وارتفاع نفقات التجهيز في هذه الفترة لا يعني انخفاض نفقات التسيير، فهذه الأخيرة شهدت ارتفاعا ملحوظا وهذا ما يعكسه معدل نموها خلال هذه الفترة.

✓ **المرحلة الرابعة (2008-2012):** أهم ما ميز هذه الفترة عودة ارتفاع نسبة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور والرواتب نتيجة الاحتجاجات و الإضرابات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية. وبالتالي ارتفعت نفقات التسيير بمعدلات عالية ما أدى إلى ارتفاع نسبتها إلى النفقات العامة.

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

2-2- تطور هيكل نفقات التسيير: تقسم نفقات التسيير في الجزائر حسب حسابات الميزانية إلى خمسة أصناف

رئيسية، والجدول التالي يبين لنا تطور نفقات التسيير حسب هذا التقسيم:

الجدول رقم (5-11): هيكل نفقات التسيير في الجزائر للفترة (1993-2011). الوحدة: مليار د.ج

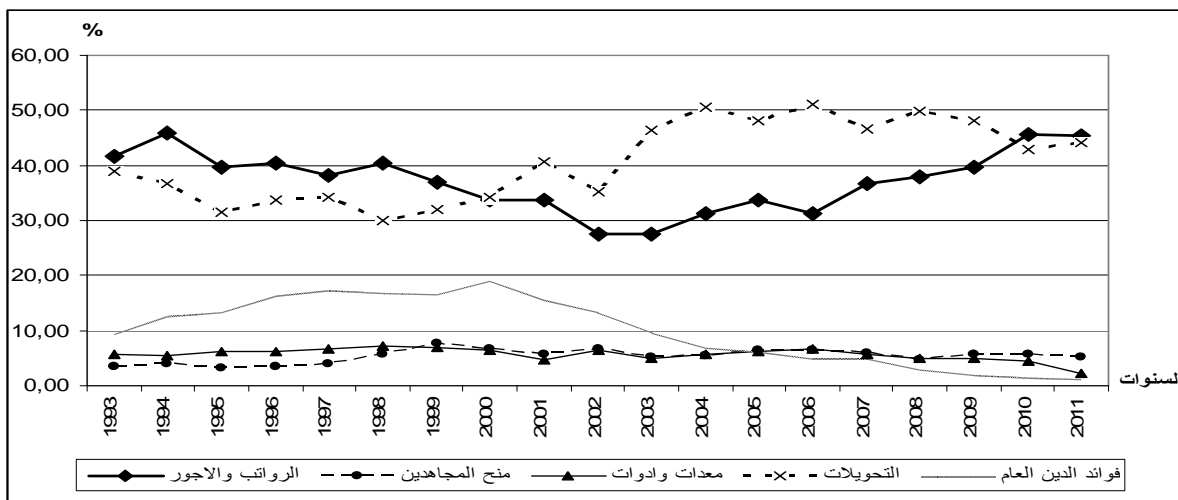
فوائد الدين العام	التحويلات		معدات وأدوات		منح المجاهدين		الرواتب والأجور			
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة		
9,27	27,00	39,02	113,70	5,73	16,70	3,43	10,00	41,70	121,5	1993
12,44	41,1	36,59	120,9	5,51	18,2	3,87	12,8	45,91	151,7	1994
13,13	62,2	31,60	149,7	6,21	29,4	3,29	15,6	39,58	187,5	1995
16,16	89	33,65	185,3	6,30	34,7	3,43	18,9	40,46	222,8	1996
17,00	109,4	34,25	220,4	6,76	43,5	3,89	25	38,10	245,2	1997
16,68	110,8	30,01	199,3	7,15	47,5	5,71	37,9	40,45	268,6	1998
16,32	126,4	32,10	248,7	6,92	53,6	7,73	59,9	36,93	286,1	1999
18,96	162,3	34,10	292	6,38	54,6	6,74	57,7	33,82	289,6	2000
15,31	147,5	40,62	391,4	4,80	46,3	5,65	54,4	33,62	324	2001
13,03	143	35,32	387,7	6,36	69,8	6,74	74	27,43	301,1	2002
9,51	114	46,45	556,9	4,88	58,5	5,27	63,2	27,51	329,9	2003
6,81	85,2	50,64	633,6	5,73	71,7	5,53	69,2	31,28	391,4	2004
5,88	73,2	48,00	597,6	6,10	76	6,41	79,8	33,61	418,5	2005
4,77	68,6	51,00	733,3	6,66	95,7	6,43	92,5	31,14	447,8	2006
4,81	80,5	46,71	781,8	5,60	93,8	6,07	101,6	36,81	616,2	2007
2,77	61,4	49,73	1102,9	5,04	111,7	4,64	103,0	37,82	838,7	2008
1,63	37,4	48,20	1108,5	4,89	112,5	5,68	130,7	39,60	910,9	2009
1,25	33,2	42,88	1140,2	4,58	121,7	5,69	151,3	45,60	1212,6	2010
0,97	37,7	45,73	1773,9	3,34	129,7	4,21	163,2	45,75	1774,7	2011
0,93	46,1	53,09	2620,3	2,45	120,7	3,91	193	39,62	1955,7	2012

المصدر: 1- Rapport annuel de la Banque d'Algérie , <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm>. (08/08/2013).

- النسب من حساب الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel.

يمكن تمثيل الجدول السابق لتوضيح تطورات نسب مكونات نفقات التسيير من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5-6): تطور هيكل نفقات التسيير



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (5-11).

يوضح الشكل السابق تغير واضح في هيكل نفقات التسيير، وإذا ما قسمنا الفترة الإجمالية إلى فترتين: فترة الإصلاحات الاقتصادية (1993-2000) وفترة الإنعاش الاقتصادي (2001-2012)، فإننا نلاحظ التغير الواضح في هيكل نفقات التسيير، حيث في الفترة الأولى كانت نفقات الرواتب والأجور هي المسيطرة على ميزانية التسيير حيث بلغت نسبتها في المتوسط 39,62 % لتأتي بعدها نفقات التحويلات بنسبة 33,92 % ثم فوائد الدين العام بنسبة 14,99 % وأخيرا نفقات المعدات والأدوات ونفقات المجاهدين بنسبة 6,37 % و 4,73 % على التوالي.¹ أما خلال الفترة الثانية (2001-2012) فقد تغير هيكل نفقات التسيير، حيث نلاحظ من خلال الشكل نمو معتبر في نسبة الرواتب والأجور وذلك نتيجة الزيادة المعتبرة في أجور الموظفين، أما نسبة التحويلات خلال هذه الفترة فقد ارتفعت بين سنتي 2000-2006 ثم استقرت في الفترة الأخيرة أما فيما يخص نفقات فوائد الدين العام فنسبتها من مجموع نفقات التسيير انخفضت بشكل ملحوظ حيث أصبحت تمثل 0,97 % سنة 2011 بعدما كانت تمثل أكثر من 15 % سنة 2001. وكمتوسط لنسب هيكل نفقات التسيير للفترة (2001-2012) فقد مثلت نسبة التحويلات أكبر نسبة بقيمة 46,53 %، لتأتي بعدها الرواتب والأجور بنسبة 35,82 % ثم فوائد الدين العام بنسبة 5,64 % وفي الأخير نفقات المجاهدين ونفقات المعدات والأدوات بنسبة 5,52 % و 5,04 % على التوالي.

الملاحظ كذلك هو انخفاض حصة نفقات فوائد الدين العام سواء كنسبة من نفقات التسيير أو كقيمة مطلقة، حيث كانت بلغت قيمتها سنة 2000 (162,3 مليار د.ج) لتراجع إلى (46,1 مليار د.ج) سنة 2012 وهذا نتيجة التسديد المسبق للدين الخارجي. كما يمكن تفسير زيادة حصة التحويلات من نفقات التسيير لزيادة التدخلات العمومية، وذلك من خلال الإعانات للجماعات المحلية وكذا مساهمات في الهيئات الدولية ونفقات النشاط الثقافي والترابي (كالمناح الدراسية)، بالإضافة إلى إعانات المصالح العمومية والاقتصادية و مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات.

2-3- تطور هيكل نفقات التجهيز: من خلال التحليل السابق، رأينا بأن نفقات التجهيز كانت في زيادة مستمرة خاصة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بعد 2000، فهل هذا الارتفاع في نفقات التجهيز مس جميع مكونات نفقات التجهيز أم أنه كان موجه إلى بعضها فقط؟ وللإجابة على هذا التساؤل يجب دراسة تطور نسب مختلف مكونات نفقات التجهيز.

1- تم حساب هذه النسب كمتوسط للفترة 1993-2000. بالاعتماد على الجدول السابق، وبنفس الطريقة حسبت نسب الفترة (2001-2012).

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

تتكون نفقات التجهيز في الجزائر من عشرة أبواب، والمتمثلة فيما يلي: الزراعة والصيد البحري، الري والموارد المائية، الصناعة والطاقة، السياحة، البنية التحتية الاقتصادية، البنية التحتية الاجتماعية، البنية التحتية الإدارية، البناء، التهيئة العمرانية، التربية والتعليم. والجدول التالي يبين لنا تطور نسب مكونات نفقات التجهيز في الجزائر:¹

الجدول رقم (5-12): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر للفترة (1993-2011). الوحدة: % من نفقات التجهيز

السنوات	الأبواب	الزراعة والصيد البحري والموارد المائية	الصناعة والطاقة	السياحة	البنية التحتية	البناء والتهيئة العمرانية	التربية والتعليم
1993	16,49	6,36	1,16	31,84	27,06	17,10	
1994	16,74	5,53	0,87	32,56	27,46	16,85	
1995	15,87	6,15	0,20	35,13	23,59	19,06	
1996	16,38	4,35	6,05	32,83	22,12	18,27	
1997	20,21	4,74	0,14	33,96	21,27	19,68	
1998	16,99	3,93	5,01	25,38	33,42	15,27	
1999	15,85	3,55	5,40	25,81	34,78	14,61	
2000	16,20	2,28	1,91	28,21	36,42	14,97	
2001	12,67	1,40	27,31	22,21	24,77	11,65	
2002	21,75	1,61	11,46	25,80	27,49	11,88	
2003	20,07	1,43	3,14	32,33	28,52	14,51	
2004	15,93	36,75	0,33	21,56	15,33	10,11	
2005	16,45	29,69	4,75	29,15	10,69	9,26	
2006	21,18	15,16	2,80	34,62	16,42	9,81	
2007	15,51	15,59	1,33	37,15	20,59	9,83	
2008	17,09	1,66	6,91	46,58	18,40	9,37	
2009	15,72	7,46	20,82	30,77	17,17	8,07	
2010	14,41	8,03	24,76	27,73	17,56	7,51	
2011	17,57	9,55	20,09	34,57	10,78	7,43	
المتوسط	17,00	8,69	7,60	30,96	22,83	12,91	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المصادر التالية:

- Algeria; statistical appendix IMF Country report no 98/87 September 1998.
 Algeria; statistical appendix IMF Country report no 01/163 September 2001.
 Algeria; statistical appendix IMF Country report no07/95 march 2007.
 Algeria; statistical appendix IMF Country report no12/21 january2012.
 Algeria; statistical appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2013

يتضح لنا من خلال الجدول السابق، بأن أكبر نسبة لنفقات التجهيز كانت من نصيب البنية التحتية، حيث بلغت نسبتها سنة 2008 (46.58%)، وهذا نتيجة المشاريع الضخمة خاصة في مجال تهيئة البنية التحتية الاقتصادية من طرق و جسور ومطارات وموانئ... الخ. ثم تليه نفقات البناء والتهيئة العمرانية، وبعدها نفقات الزراعة والصيد البحري والموارد المائية لما لها علاقة مباشرة بقطاع الفلاحة، لتأتي بعد ذلك نفقات التربية والتعليم والتي نلاحظ انخفاض نسبتها من سنة إلى أخرى، حيث مثلت نسبة 19.68 % سنة 1997 كأعلى نسبة لها، لتصل إلى 8.07 % سنة 2009، ولكن هذا لا يعني انخفاض نفقات التربية والتعليم وإنما كان نتيجة

1- قمنا بدمج نفقات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في باب واحد سميناه (البنية التحتية)، كما تم دمج نفقات التهيئة العمرانية مع نفقات البناء في باب واحد سميناه (البناء والتهيئة العمرانية)، كما قمنا بدمج نفقات الزراعة والصيد البحري مع نفقات الري والموارد المائية سميناه (الزراعة والصيد البحري والموارد المائية). وذلك قصد تسهيل عملية التحليل.

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

الارتفاع الكبير لنفقات التجهيز. أما قطاعي الصناعة والسياحة فنسبها منخفضة نسبيا وغير مستقرة، حيث مثلا الإنفاق على قطاع الصناعة كان يمثل 1,43 % سنة 2003 من نفقات التجهيز ليصل في السنة الموالية إلى 36,75 % ، أما الإنفاق على قطاع السياحة فقد لقي اهتماما كبيرا في الثلاث سنوات الأخيرة حيث فاقت نسبته 20 % ولم تمثل في متوسط الفترة سوى 7,60 %، وهذا لأن هذه القطاعات مملوكة بنسبة كبيرة للقطاع الخاص وبذلك فهي تحض بدعم فقط من طرف الدولة.

وكتيجة عامة لهذا التحليل يمكن القول بان هيكل نفقات التجهيز بقي مستقرا بشكل عام ومدعم للبنية التحتية والبناء، حيث مثلتا كم متوسط للفترة 30,93 % و 23,85 % على التوالي، وذلك تماشيا مع طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة وكذا تلبية الاحتياجات من مرافق البنية التحتية والإسكان التي توقفت نوعا ما في فترات الإصلاح الاقتصادي.

3- العجز الموازي في الجزائر أسبابه وكيفية تمويله: يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز مقصودا " أداة من أدوات السياسة المالية"، أو غير مقصود " سببه قصور الدولة في تحصيلها لبعض الضرائب".¹

3-1- تطور العجز الموازي في الجزائر وأسبابه: لقد كانت مشكلة عجز الموازنة من أهم المشاكل المالية التي كانت تعاني منها الجزائر خاصة بعد أزمة 1986، وكانت من أهم النقاط المدرجة في إطار الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات. و لتحليل عجز الموازنة العامة في الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يوضح لنا تطور العجز الموازي في الجزائر للفترة 1994-2012.²

الجدول رقم (5-13): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1994-2012

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
رصيد الموازنة مليار د.ج. ¹	-746.1	-168.6	-178.2	-713.1	906.9	456.8	1150.6	896.4	436.0	438.5	10.5	171.0	398.8	-16.5	-108.2	66.1	75.2	-28.2	-65.4
نسبة الرصيد إلى PIB % ²	-4,63	-1,16	-1,48	-7,11	8,21	4,85	13,52	11,95	7,12	8,33	0,23	4,01	9,67	-0,51	-3,82	2,38	3,0	-1,4	-4,4
أسعار البترول \$ ¹	111	112.9	80,2	53,56	91,48	64,2	58,3	50,04	37,41	27,69	22,81	23	27,4	16,55	11,91	18,97	20,46	16,75	15,66

SOURCE : 1-Rapport annuel de la Banque d'Algérie.

2- من حساب الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-6) و (5-13).

1 - للتفصيل أكثر حول العجز الموازي يمكن الرجوع إلى الفصل الثاني من هذه الأطروحة، ص: 99-105.
2- رصيد العجز الموازي محسوب على أساس دمج مساهمة صندوق ضبط الموارد في إيرادات الموازنة العامة للدولة.

من خلال الجدول، نلاحظ بأن رصيد الموازنة كان في بعض السنوات في حالة عجز، فرغم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1989 إلا أن العجز بقي مستمر في بعض السنوات، ولذلك وجب التساؤل عن أسباب هذا العجز، هل كان نتيجة ارتفاع حجم النفقات أم نتيجة قصور في الإيرادات؟

نلاحظ من الجدول بأن العجز الموازي كان خلال فترة الإصلاحات (1994-1995-1998-1999)، وكما رأينا سابقا فان نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة كان متواضعا في القيمة الاسمية وسالبا في كثير من السنوات في القيمة الحقيقية، وبذلك يمكن إرجاع هذا العجز إلى قصور الإيرادات العامة (انخفاض أسعار البترول)، حيث نلاحظ بأنه كلما ارتفعت أسعار البترول ينخفض العجز المسجل في الموازنة العامة وبعدها يصبح موجبا. ولإثبات ذلك نقوم بإجراء مقارنة بين تطورات رصيد الميزانية وتطورات أسعار البترول، حيث نلاحظ بان انخفاض أسعار البترول إلى أقل من 20 دولار في سنوات (1994، 1995، 1998، 1999) أدى إلى حدوث عجز في الموازنة، ثم ارتفاعه سنة 1996 إلى 20,46 دولار إلى حدوث فائض في الموازنة، ليعود العجز سنتي 1998 و 1999 لنفس السبب والمتمثل في انخفاض أسعار البترول. أما السنوات الأخيرة ماعدا سنة 2009 (الذي يمكن إرجاع عجز الموازنة إلى انخفاض أسعار البترول من 91.48 سنة 2008 إلى 53.56 سنة 2009)، فيمكن إرجاع عجز الموازنة رغم انتعاش أسعار البترول إلى ظهور نفقات غير متوقعة كزيادات الأجور في الفترة الأخيرة، وكذلك إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة مما استوجب زيادة اعتمادات إضافية لها. كنتيجة من هذا التحليل يمكن القول بان العجز الموازي في الجزائر هو عجز غير مقصود (لا يعتبر أداة من أدوات السياسة المالية)، وإنما هو عجز مفروض لأسباب خارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار البترول في السوق العالمية. كما أن الفائض الذي عرفته الميزانية ابتداء من سنة 2000 فيعود الفضل إليه في ارتفاع أسعار البترول، حيث قيمة الفائض عن الميزانية يوجه إلى صندوق ضبط الموارد.

3-2- كيفية تمويل العجز في الموازنة العامة في الجزائر: لقد قمنا سابقا في الفصل الثاني بدراسة أهم طرق تمويل عجز الموازنة العامة، والآن سنحاول دراسة طرق تمويل عجز الموازنة العامة في حالة الاقتصاد الجزائري، ولمعرفة ذلك سنقوم بإجراء تحليل على تطور عجز الموازنة العامة ومختلف طرق تمويلها لفترة الدراسة (1994-2012)، وذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

الجدول رقم (5-14): تطور عجز الموازنة العامة وطرق تمويلها للفترة (1994-2012).

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
-746.1	-168.6	-178.2	-713.1	906.9	456.8	1150.6	896.4	436.0	438.5	10.5	171.0	398.8	-16.5	-108.2	66.1	75.2	-28.2	-65.4	
746.1	168.6	178.2	713.1	-906.9	-456.8	-1150.6	-896.4	-436.0	-438.5	-10.5	-171.0	-398.8	6.51	108.2	-66.1	-75.2	28.2	65.4	
-254.8	-558.7	-430.5	57.1	-1410.9	-553.0	-976.9	-1002.2	-412.4	-209.2	31.6	-145.8	-407.0	-21.3	4.4	-52.0	-170.9	-129.2	-110.9	
1003.4	728.1	608.0	655.3	508.2	206.9	-15.0	221.5	29.6	-138.4	32.8	85.3	105.7	35.8	20.2	-14.1	-5.3	-14.8	34.9	
-2.5	-0.8	0.7	0.7	-4.2	110.7	158.7	115.7	-53.2	-90.9	-74.9	110.5	-97.6	2.0	83.5	0.0	100.9	172.2	141.4	

SOURCE : -Rapport annuel de la Banque d'Algérie.

من خلال الجدول السابق، يمكن تحليل كيفية تمويل عجز الموازنة في الجزائر، والتي تتم بثلاثة طرق رئيسية: طريقة التمويل البنكي من خلال الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي، طريقة التمويل غير البنكي من خلال إصدار سندات الخزينة العامة للاكتتاب، وطريقة التمويل الخارجي من خلال القروض الخارجية (المديونية الخارجية). فمثلا في سنتي 1994 و 1995 و 1998 كان الاعتماد في تمويل عجز الموازنة بالدرجة الأولى على التمويل الخارجي، وذلك من خلال المساعدات والقروض التي كان يمنحها صندوق النقد الدولي للجزائر في إطار برامج التصحيح الاقتصادي. أما في سنة 1999 فرغم حدوث عجز في الموازنة فلم يكن اعتماد تمويل هذا العجز على التمويل الخارجي بل كان من خلال إصدار الخزينة العامة لسندات لها وطرحها في السوق. واستمرت الجزائر في التخلي عن التمويل الخارجي للميزانية في السنوات الأخيرة، وهذا ما يظهر التمويل الخارجي بقيم صغير جدا مقارنة بقيمة العجز في السنوات الأخيرة (2009-2010-2011-2012) وفي سنتي 2011 و 2012 كانت بقية سالبة مما يعني تسديد ديون الخزينة الخارجية وليس الاعتماد عليها كأداة للتمويل.

المطلب الثالث: برامج الإنفاق الحكومي المدعومة للنمو الاقتصادي للفترة 2001-2012.

يمكن تقسيم مراحل سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى مرحلتين، مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي امتدت من 1989 إلى 1999 و كانت تهدف إلى إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الجزائري (إعادة توازن المؤشرات الاقتصادية الكلية)، والمرحلة الثانية هي مرحلة الإنعاش الاقتصادي والتي امتدت من 2000 إلى يومنا هذا، والتي تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وإنعاشه بعد عودة الاستقرار إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي. وعليه فلم يكن الهدف الرئيسي لسياسة الإنفاق الحكومي خلال فترة الإصلاحات دعم النمو وإنما توفير الشروط المناسبة لإطلاق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تخفيض معدلات التضخم لما له من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي وبالتالي على النمو الاقتصادي. وبالفعل تمكنت الجزائر من تخفيض معدلات التضخم إلى 2.6 % سنة 2000 بعدما كان في حدود 31.7 % سنة 1992. إلا أن بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى لم تتحسن، حيث ارتفعت معدلات البطالة 19.7 % سنة 1990 لتبلغ 29.8 % سنة 2000، بالإضافة إلى بقاء معدلات النمو الحقيقية متواضعة لا تتعدى 3 %، أما معدلات النمو خارج قطاع المحروقات فكانت في بعض القطاعات بمعدلات سالبة. ولهذا الأسباب ونظرا لارتفاع أسعار البترول سنة 2000 حيث وصلت إلى 27.4 دولار للبرميل، قررت الجزائر إطلاق برامج اقتصادية لاستغلال الإيرادات النفطية وإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو الذي كان يعاني من ركود، من خلال بعث برامج اقتصادية انفاقية والمتمثلة في البرنامج الأول " برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004" و البرنامج الثاني المكمل "البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009"، بالإضافة إلى البرنامج الثالث " برنامج التنمية الخماسي 2010-2014".

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: يعتبر ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 السبب الرئيس والحافز على الشروع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة، حيث كان معدل البطالة مرتفعا إلى أقصى قيمة له (29.8 %)، وكذا معدلات نمو سالبة في إنتاج قطاعات الفلاحة (-1.15 %) والصناعة (-1.57%)¹، بالإضافة إلى معدل تضخم منخفض بلغ 0.3 % سنة 2000 وهو معدل مناسب لتطبيق سياسة انفاقية توسعية. وكل هذه الظروف كانت مساعدة على تطبيق البرنامج الانفاقي والذي خصص له 525 مليار د.ج وجه أساسا لدعم نفقات التجهيز خلال فترة التنفيذ.

1-1 خصائصه وأهدافه: إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مرتكز على النظرية الكنزوية من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال، وبالتالي زيادة العرض الكلي ومستوى التشغيل مما يرفع من معدل النمو الاقتصادي. ونجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات القطاع المصرفي والمالي وكذا قطاع الطاقة، والقطاع الاقتصادي العام، وإصلاح قوانين الاستثمار وكذا التشريعات الضريبية والجمركية. كما أن تطبيق هذا البرنامج لا يؤدي إلى حدوث

1- يمثل هذا المعدل متوسط سنتي 1999-2000، و الإحصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

تضخم كبير باعتبار معدل التضخم كان منخفضا جدا قبل تطبيق البرنامج بالإضافة إلى أن قدرات الاقتصاد الوطني غير مستغلة استخداما كاملا. ولقد كان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من النقاط أهمها:¹

✓ تنشيط الطلب الكلي.

✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، من خلال دعم القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

هذه أهم الأهداف الرئيسية للبرنامج بالإضافة إلى أهداف أخرى تتحقق على المدى المتوسط والطويل، كتكوين رأس مال بشري كفاء، وتوفير بنية تحتية ملائمة لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يدعم النمو الاقتصادي ويحافظ على استدامته.

1-2- مضمونه: يمكن تناول مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال استعراض مختلف القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج. والجدول التالي يبين لنا مختلف القطاعات المستفيدة من البرنامج:

الجدول رقم (5-15): هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 الوحدة: مليار د.ج

النسبة من المجموع	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاع / السنوات
40.1%	210.5	2	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4%	65.4	12	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6%	45	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
100%	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع
/	100%	3.91%	21.56%	35.40%	39.13%	النسبة من المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001، ص: 87.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد استفاد بأكبر نسبة من البرنامج (40.1%)، وذلك كون هذا القطاع كان تقريبا في حالة ركود في فترة الإصلاحات الاقتصادية حيث توقفت جل المشاريع الاستثمارية العمومية في مجال الأشغال الكبرى و البني التحتية، وذاك نتيجة سياسة التقشف التي كانت متبعة خلال تلك الفترة. ولذلك ارتأت الدولة إعادة بعث هذه المشاريع لتوفير مناخ استثماري أحسن. ثم يأتي بعدها مجال التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8% وهذا من أجل تقليص النازحين للمدن و

1 - document sur le plan de relance économique "2001-2004". http://membres.lycos.fr/algo/download/plan_relance.doc_25/10/2007.

ذلك من خلال إحداث تنمية محلية في جميع أنحاء الوطن دون تمييز، وكذلك دعم التنمية البشرية من خلال الاهتمام برأس المال البشري بتوفير التعليم والصحة والمراكز الثقافية... الخ. أما مجال الفلاحة والصيد البحري فلم يحض إلا بنسبة 12.4%¹، والباقي من البرنامج (8.6%) خصص لدعم الإصلاحات حيث وجه لتمويل الإجراءات و السياسات المرافقة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وكذا تطوير و عصرنه الإدارة الضريبية... الخ.

أما فيما يخص مدة تنفيذ المشروع فكانت أربعة سنوات، إلا أننا نلاحظ بأن أكبر من 75% من البرنامج كانت مقررّة في السنة الأولى والثانية من البرنامج، وهذا ما يؤكد حرص الدولة على تنفيذ البرنامج في اقصر مدة ممكنة من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد، والتي عرفت تدهورا في جميع الميادين خلال العشرية السوداء (فترة التسعينات).

1-3- أثره على النمو الاقتصادي: إن الهدف الرئيسي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو تحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى أهداف أخرى اجتماعية كتحسين المستوى المعيشي للسكان، و بطبيعة الحال لا يمكن معرفة مدى تأثير هذا البرنامج على النمو الاقتصادي بدقة. إلا أن تحليل معدلات النمو الاقتصادي في هذه الفترة سيعطى نظرة حول مدى تأثير هذا البرنامج على النمو الاقتصادي في المدى القصير. الجدول التالي يبين لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004).

الجدول رقم (5-16): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (2001-2004). الوحدة: %

المؤشرات	السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		2,60	4,70	6,90	5,20
معدل نمو الناتج الحقيقي في قطاع المحروقات		1.6 -	3.7	8.8	3.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات		5.0	5.2	5.9	6.2

Source : Rapport annuel de la Banque d'Algérie. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> 08/08/2013.

يوضح لنا الجدول تحسن مؤشر النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث ليصل إلى 6.2%، وبالتالي انخفاض معدل النمو الإجمالي من 6.9% سنة 2003 إلى 5.2% سنة انتقل من 2.6% سنة 2001 إلى 5.2%، و الذي لم يكن يتعدى هذا المعدل سابقا 2% وفي بعض السنوات يكون بإشارة سالبة. كما نلاحظ تحسن كبير في مؤشر نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الذي انتقل بدوره من 5% سنة 2001 إلى 6.2% سنة 2004، وبالتالي انخفاض معدل

1- هذا لا يعني عدم الاهتمام بهذا القطاع بل ترجع هذه النسبة الضئيلة إلى استفادة هذا القطاع سنة 2000 من برنامج خاص " البرنامج الوطني للتنمية الريفية PNDA" وهو برنامج مستقل تماما عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

النمو الإجمالي من 6.9% سنة 2003 إلى 5.2% سنة 2004 كان نتيجة انخفاض أسعار البترول وليس لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

إن التحليل السابق يؤكد لنا بأن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد حقق هدفه في جانب الرفع من معدل النمو الاقتصادي، ولكن هذا التحليل غير كافي إلا إذا تعرفنا على مختلف القطاعات المساهمة في هذا النمو الاقتصادي، ولعرفة ذلك نستعين بالجدول التالي الذي يوضح لنا تطور معدلات النمو القطاعية للفترة نفسها 2004-2001.

الجدول رقم (5-17): تطور معدلات النمو الحقيقية القطاعية للفترة 2004-2001 الوحدة: %

القطاعات	السنوات	2001	2002	2003	2004	متوسط الفترة
المحروقات	1.6 -	3.7	8.8	3.3	3,55	
الزراعة	13.2	1.3 -	19.7	3.1	8,67	
المناجم	2.8 -	6.1	0.6	1.0 -	0,72	
الطاقة والمياه	5.0	4.3	6.6	5.8	5,42	
صناعات مصنعة	1.0 -	1.0 -	3.5	1.3 -	0,05	
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5	3,75	
بناء وأشغال عمومية	2.8	8.2	5.5	8.0	6,12	
خدمات خارج الإدارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7	5,25	
خدمات الإدارة العامة	2.0	3.0	4.5	4.0	3,37	
حقوق وضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2	8,5	

Source: Rapport annuel de la Banque d'Algérie. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> 08/08/2013.

نلاحظ من خلال الجدول، بأن معدلات النمو القطاعية كانت متباينة من قطاع لآخر و من سنة لأخرى، إلا انه كمتوسط للفترة نلاحظ بأن نمو القطاع الفلاحي كان هو الأكبر بمتوسط 8.67% ولكن هذا المعدل المعتبر كمتوسط لا يعني قوة هذا القطاع وذلك لان هذا النمو غير مستدام حيث نلاحظ تذبذب من سنة لأخرى، حيث كان سالبا في سنة 2002 ليصبح موجبا بمعدل كبير 19.7% سنة 2003، وهذا ما يدل على أن القطاع الفلاحي في الجزائر يخضع للظروف المناخية أكثر من خضوعه للسياسة الفلاحية المتبعة من طرف الدولة. ثم يأتي بعد القطاع الفلاحي حقوق وضرائب على الواردات بمعدل 8.5% وهذا المعدل المعتبر دليل على ارتفاع حجم الواردات في الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا ما يدل على أن جزء معتبر من مبالغ البرنامج وجهت

للاستيراد. ليأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية (6.12%) ثم قطاع الطاقة والمياه (5.42%) وهي قطاعات تابعة مباشرة لتمويل الميزانية العامة للدولة. أما قطاع الصناعات المصنعة فنلاحظه بمعدل متواضع جدا لا يتعدى 0.05% و كان في ثلاثة سنوات سالب ما عدا سنة 2003، أما صناعات القطاع الخاص فقدرت بمتوسط 3.75% للفترة.

من خلال التحليل السابق، يمكن القول بأن النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال الفترة كان في القطاعات التابعة للتمويل المباشر من طرف الدولة (قطاعات عمومية)، أما قطاع الصناعة والفلاحة اللذان يعتبران أساس الاقتصاد الرأسمالي، فلا يزال معدل نموها متواضع جدا. وهذا ما يجعلنا نفترض بأن هذا النمو الاقتصادي ما هو إلا نمو مؤقت متزامن مع السياسة المالية التوسعية خلال هذه الفترة، ويمكن أن يتلاشى بتوقيف هذا البرنامج الانفاقي الضخم.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: استكمالا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 أقرت الدولة برنامج آخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، حيث خصص له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول حيث قدر بـ 4202.7 مليار د.ج، وخصص هذا المبلغ على اثر تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار البترول.

1-2- أهدافه: بما أن هذا البرنامج تكميلي للبرنامج الأول فان أهدافه كذلك مكملة لأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الأول، ويمكن تلخيص مجمل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:¹

- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال تحسين خدمات الصحة و التعليم وتوفير الأمن.
- ✓ توسيع وتحديث الخدمات العامة لأجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار، وكذا زيادة الإنتاجية من خلال تقليص الوقت المخصص لتسوية المعاملات الإدارية.
- ✓ تطوير الموارد البشرية، وذلك من خلال ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد من خلال الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة وكذا الخرجات العلمية للدول ذات كفاءة علمية.
- ✓ تطوير البنية التحتية والتي تمثل في العصر الحديث أهم مورد اقتصادي مع العنصر البشري، حيث توفر البنية التحتية الحديثة يدعم النشاط الاقتصادي سواء العام أو الخاص، وذلك من خلال تسهيل عملية المواصلات والاتصالات.
- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والذي يمكن تحقيقه من خلال تحقيق الأهداف السابقة الذكر، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي يأتي كنتيجة لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

1- البرامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، وثيقة محملة من موقع بوابة الوزير الأول على الموقع:

<http://www.premier-ministre.gov.dz//arabe/media/PDF/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.PDF> 25/05/2009.

2-2- مضمونه: لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ ضخم يقارب 55 مليار دولار (4202.7 مليار د.ج) لإعادة إنعاش الاقتصاد خلال الفترة 2005-2009، ولقد وجه في معظمه إلى التنمية المحلية والقطاعات الواعدة والإستراتيجية كقطاع البناء والأشغال العمومية، وكذلك تحسين الظروف المعيشية للسكان، بالإضافة إلى برنامج تطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال. الجدول التالي يبين لنا أهم المجالات المستفيدة من هذا البرنامج:

الجدول رقم (5-18): المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

النسبة (%)	المبلغ (مليار د.ج)	القطاعات
45,41	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40,52	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8,02	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4,85	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1,19	50	برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

Source: <http://www.premier-ministre.gov.dz//arabe/media/PDF/texteEssentiels/progBilan/progCroissance.pdf>
25/05/2009.

نلاحظ من خلال الجدول، بأن 45.41 % من مجموع البرنامج خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان. حيث كانت الحصة الكبيرة لبناء السكنات بقيمة 555 مليار د.ج، وذلك قصد انجاز مليون وعشرة آلاف سكن منها سكنات اجتماعية إيجارية وسكنات البيع بالإيجار وسكنات اجتماعية تساهمية بالإضافة إلى السكن الترقوي والسكن الريفي. كما خصص لبرامج البلدية للتنمية ما قيمته 200 مليار د.ج وذلك قصد انجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير، وكذلك انجاز الطرق البلدية لفك العزلة، وإعادة تأهيل المرافق التربوية وإنشاء المنشآت الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى عمليات تحسين المحيط الحضري. كما تم تخصيص حوالي 150 مليار د.ج لتنمية مناطق الجنوب، كما خصص حوالي 141 مليار د.ج للقطاع الجامعي لأجل إنشاء 231000 مقعد بيداغوجي و 185000 سرير وكذا انجاز 26 مطعم جامعي. والباقي خصص لمجالات مختلفة كالتربية الوطنية والتكوين المهني والصحة العمومية... الخ.

كما مثل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حصة معتبرة تمثلت حوالي 40.5 % من البرنامج الكلي، حيث خصص 700 مليار د.ج لقطاع النقل و 600 مليار د.ج لقطاع الأشغال العمومية، بالإضافة إلى قطاع الماء بقيمة 393 مليار د.ج.

أما برامج دعم التنمية الاقتصادية فلم يخصص لها سوى 8 % من قيمة البرنامج الإجمالي، وخصص أغلبها (حوالي 89 %) لبرامج الفلاحة والتنمية الريفية، أما قطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار فخصص لهم مبالغ ضئيلة.

أما برامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها فنخصص لها 203.9 مليار د.ج (% 4.8 من إجمالي البرنامج)، وذلك قصد تطوير الخدمات في مختلف القطاعات كقطاع العدالة، الداخلية، المالية، التجارة... الخ. كما مثل برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال 1.1 % من البرنامج الكلي. كنتيجة نلاحظ بأن هذا البرنامج ركز على مجالين أساسيين وهما تحسين الظروف المعيشية للسكان وبالتالي الاهتمام برأس المال البشري، وكذا مجال تطوير المنشآت الأساسية باعتباره الركيزة الرئيسية لأي نشاط اقتصادي، و الملاحظ كذلك بأن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 في محتواه لا يختلف عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث كلا البرنامجين أعطوا الأولوية إلى قطاع المنشآت الأساسية وكذا الاهتمام برأس المال البشري، وهاذين القطاعين مهمين جدا في حفز النمو الاقتصادي طويل الأجل (المستدم) كما رأينا في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.¹

2-3- أثره على النمو الاقتصادي: من خلال دراسة مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو، لاحظنا بأنه ركز كذلك على القطاعات الرئيسية في دعم النمو الاقتصادي، ولمعرفة مدى تأثير هذا البرنامج على النمو الاقتصادي نقوم بدراسة تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، سواء بشكل عام (معدل النمو الحقيقي الإجمالي) أو بشكل مفصل (حسب القطاعات). والجدول التالي يبين لنا تطور مؤشر معدلات النمو الحقيقي:

الجدول رقم (5-19): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي للفترة (2005-2009). الوحدة: %

المؤشرات	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		5.1	2.0	3.0	2.4	1.4
معدل نمو الناتج الحقيقي في قطاع المحروقات		5.8	2.5-	0.9-	2.3-	7.8-
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات		4.7	5.6	6.3	6.1	5.2

Source: Rapport annuel de la Banque d'Algérie. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> 08/08/2013.

يوضح لنا الجدول أعلاه، بأن معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الجزائري انخفض بشكل ملحوظ من 5.1 % سنة 2005 إلى 1.4 % فقط سنة 2009، وهذا نتيجة معدلات نمو الناتج المحلي السالبة في قطاع المحروقات، حيث كان هذا المعدل سالب ولمدة أربعة سنوات على التوالي (من 2006 إلى 2009)، ورغم معدلات النمو المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات إلا أن هذا لم يؤدي إلى تحسن ملحوظ في معدل النمو الاقتصادي الكلي، وذلك لأن قطاع المحروقات يمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

1- أثبتت نظريات النمو الداخلي بان الاستثمار في البنية التحتية وكذا الاستثمار في رأس المال البشري والبحث وتطوير رأس المال التكنولوجي من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي طويل الأجل والمستدم.

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

إن معدلات النمو المعتبرة المسجلة خارج قطاع المحروقات تقودنا إلى طرح السؤال التالي: هل هناك تحسن حقيقي في مختلف القطاعات (خارج المحروقات) أم هذا النمو ظريفي ناتج عن سياسات الدعم فقط؟ للإجابة على هذا التساؤل نستعين بالجدول التالي الذي يوضح لنا معدلات النمو لمختلف القطاعات:

الجدول رقم (5-20): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي لبعض القطاعات الرئيسية للفترة (2005-2009). الوحدة: %

القطاعات	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
المحروقات		5.8	2.5-	0.9-	2.3-	7.8-	-1,54
الزراعة		1.9	4.9	5.0	5.3-	21.4	5,58
السياحة		12.9	15.1	8.0	9.8	3.4	9,84
الطاقة والمياه		9.5	3.4	6.0	7.9	7.2	6,8
صناعات مصنعة قطاع عام		4.5-	2.2-	3.9-	1.9	1.6	-1,42
صناعات القطاع الخاص		1.7	2.1	3.2	/	/	2,33
بناء وأشغال عمومية		7.1	11.6	9.8	9.8	8.2	9,3
خدمات خارج الإدارة العامة		6.0	6.5	6.8	7.8	8.2	7,06
خدمات الإدارة العامة		3.0	3.1	6.5	8.4	5.5	5,3
حقوق وضرائب على الواردات		5.9	2.7	5.5	7.7	7.0	5,76

Source: Rapport annuel de la Banque d'Algérie. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> 08/08/2013.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، بأن قطاع المحروقات حقق معدلات نمو حقيقية سالبة خلال الفترة 2006-2009، وهذا ما جعل معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ضعيفة خلال هذه الفترة. أما معدلات نمو الناتج خارج قطاع المحروقات فكانت مقبولة خلال هذه الفترة، إلا أنها كانت في القطاعات العمومية الممولة من طرف الدولة كقطاع المناجم، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الطاقة والمياه، قطاع الخدمات العامة، حقوق وضرائب على الواردات. بالإضافة إلى قطاع الخدمات خارج الإدارة العامة والذي كان متوسط معدله 7.06 % أما القطاعات الإنتاجية كقطاع الزراعة وقطاع الصناعة فنلاحظ بأنهما هشان جدا، فقطاع الزراعة إنتاجه غير مستقر و مستدام فهو يخضع للظروف المناخية حيث لا يزال بدائيا نوعا ما، فنجدته بمعدل نمو سالب سنة 2008 (- 5.3 %) ليتحول إلى معدل موجب ومرتفع سنة 2009 (21.4 %)، وهذا ما يدل على أن سياسات الدعم المقدمة من طرف الدولة لم يكن لها تأثير كبير على القطاع الفلاحي. أما القطاع الصناعي فلا يزال كذلك ضعيف وهش، حيث نلاحظ الصناعات المصنعة التابعة للقطاع العام بمعدلات نمو سالبة في الثلاث سنوات الأولى لتصبح موجبة سنتي 2008 و 2009 إلا أنها ضعيفة، أما الصناعة التابعة للقطاع الخاص فمعدلات نموها موجبة إلا أنها ضعيفة كذلك مقارنة بمعدل النمو الإجمالي.

كنتيجة من هذا التحليل، يمكن القول بأن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) كانت له آثار ايجابية في دعم النمو، إلا أن هذا الأثر لم يمس بشكل كبير القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالصناعة والفلاحة، بل مس القطاعات التابعة مباشرة للدولة والتي نموها مرهون بمدى حجم النفقات عليها، وهذا ما يجعل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب و غير مستديم.

3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، ليأتي بعدها برنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014)، والذي خصص له حوالي (21.214 مليار دج) أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:¹

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

3-1- دوافع تبني برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: إن الدوافع التي أدت إلى إحداث برنامج تنموي بهذا الحجم الكبير تعود إلى عدة أسباب، منها ما هو متعلق باستكمال المشاريع الكبرى الجاري ومنها ما هو متعلق بإطلاق مشاريع جديدة.

3-1-1- الأسباب المتعلقة بالمشاريع الجاري إنجازها: إن جزء مهم من حجم البرنامج خصص لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، ويقدر كنسبة من الحجم الإجمالي للبرنامج 45.45% أي تقريبا نصف قيمة البرنامج، وهذا ما يطرح تساؤلا حول عدم كفاية الاعتمادات السابقة لإنجاز المشاريع قبل 2010، وفي هذا الإطار فقد بررت الحكومة أسباب المتبقي من البرنامج "البرنامج الجاري" في النقاط التالية:²

✓ أسباب موضوعية: وتمثل فيما يلي:

- إن أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية "البرنامج الجاري"، ولقد كان برنامج (2005-2009) في حد ذاته، يتضمن 1216 مليار د.ج من البرنامج الجاري إلى نهاية سنة 2004.
- البرنامج الخماسي السابق (2005-2009) قد شهد عمليات توسعة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخرزينة، وهذا ما استوجب اعتمادات مالية جديدة لإكمال هذه المشاريع الإضافية.

1- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين 10 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق لـ 24 مايو 2010، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص: 02.

2- ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، ص: 38. وثيقة محملة من موقع:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf> 8/09/2013.

• البرنامج الجاري إلى نهاية 2009 احتسب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها منذ مطلع سنة 2010، ويمكن على سبيل المثال أن نذكر بعض التسليمات المحسدة خلال السداسي الأول من سنة 2010: 250 كلم من الطرق السريعة، 3 سدود، خطوط للسكك الحديدية... الخ.

✓ أسباب متعلقة بنقائص في التحكم: وتمثل فيما يلي:

- التأخر المسجل في بعض المشاريع، وذلك نتيجة لأهمية البرنامج في حد ذاته مما أفضى إلى: ندرة العقار، تشبع أداة الدراسة والانجاز، تمديدات في آجال الموافقة على الصفقات العمومية.
- الحجم الكبير لعمليات إعادة التقييم الناجمة عن: النقص في إنضاج الدراسات، ارتفاع أسعار المواد الأولية وغيرها من المدخلات، وكمثال على ذلك فقد شهد البرنامج الجاري "2005-2009" إعادة تقييم بمبلغ 815 مليار د.ج برسم سنة 2010 فقط.

3-1-1- الأسباب المتعلقة بالمشاريع الجديدة: يمكن إدراج عدة أسباب التي أدت إلى تبني برنامج

للمشاريع الجديدة، والتي تعتبر مبررات له والمتمثلة فيما يلي:¹

- ✓ هذا البرنامج ضروري، وذلك لتدارك التأخر الموروث منذ عقدين من التوقف عن نفقات الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى الحاجة لتنمية القدرات البشرية التي في معظمها شباب.
- ✓ هذا البرنامج سيتم تمويله بالكامل من موارد وطنية، ولا يعتمد على أي استئانة، ومن هذا المنطبق لن يترتب على هذا البرنامج أي أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلاد، ولا على استقلاليتها المالية اتجاه الخارج، في المستقبل.

✓ توفر الخزانة العمومية على ادخار كبير، وذلك بفضل إقامة صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، والذي بدوره سيساهم في تمويل البرنامج الخماسي وفقا لما ينص عليه القانون.

✓ تمويل هذا البرنامج والحفاظ على توازنات الميزانية، سيكونان أكثر يسرا، وخاصة بفضل اعتماد الصرامة في النفقات العمومية، وبروز إجماع وطني حول التوجه التدريجي نحو معايير اقتصادية كفيلة بالحد من التبذير، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، دون المساس بالعدالة الاجتماعية.

كما يتمثل السبب الرئيسي في تبني هذا البرنامج إلى توفر الموارد اللازمة لذلك، فلو لم تتوفر هذه الموارد فلا يمكن تبني هذا البرنامج من خلال القروض، ولكن توفر الموارد المالية بسهولة قد يؤدي إلى عدم ترشيد الإنفاق العمومي، وفي هذا الصدد اتخذت عدة إجراءات من أجل التحكم في الإنفاق العمومي في إطار هذا البرنامج، حيث لا يمكن تنفيذ أي مشروع ما لم تستكمل دراسته وتوفر الوعاء العقاري له، كما أن أي إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين أنها ضرورية يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني. ومن أجل تسريع إجراءات الصفقات العمومية وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية فقد أعيد تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى أكثر من فرع وتم تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة القبلية

1- ملحق بيان السياسة العامة، نفس المرجع، ص:40.

والبعدية. كما تم توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية وتم تعزيز إجراءات مكافحة الفساد لأجل الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية.

3-2- مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014: إن برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) يمثل تصورا لنفقات بمبلغ 21.214 مليار د.ج أو ما يعادل (286 مليار دولار أمريكي)، ويشمل كما رأينا برنامجا لاستكمال المشاريع الجارية بمبلغ 9.700 مليار د.ج ما يعادل 130 مليار دولار، ومشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار د.ج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار. وحسب ملحق بيان السياسة العامة للوزير الأول فقد تم توزيع اعتمادات هذا البرنامج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (5-21): توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

النسبة %	القيمة: مليار د.ج	
49,59	10122	التنمية البشرية
31,59	6448	المنشآت الأساسية
8,16	1666	تحسين الخدمة العمومية
7,67	1566	التنمية الاقتصادية
1,76	360	مكافحة البطالة
1,22	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	20412	المجموع ¹

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010،

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf> 8/09/2013.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، توزيع الاعتمادات لهذا البرنامج بأنه أولى أهمية كبيرة للتنمية البشرية² حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج، وذلك استكمالا لما حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الرئيسية للتنمية وإحداث نمو اقتصادي مستدام. وتتضمن التنمية البشرية كل من قطاع التربية، والتعليم العالي، والتكوين المهني، الصحة، السكن، المياه، الطاقة... الخ (كل متطلبات الحياة الضرورية). كما أعطى هذا البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية كذلك حيث قدرت نسبة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع

1- نلاحظ بان مجموع الاعتمادات (20412) لا يساوي قيمة البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 والمقدر بـ 21.214 مليار د.ج، وهذا لان بيان السياسة العامة لم يعطي قيمة النفقات بالضبط ولكن أعطاه تقريبي (حوالي، أكثر... الخ)، وهذا ما أعطى لنا مجموع تقريبي غير مطابق لقيمة البرنامج.

2- ركزا البرنامجين السابقين (2001-2004 و 2005-2010) على البنية الأساسية والمنشآت القاعدية بالدرجة الأولى، لتأتي بعدها التنمية البشرية.

القطاع بـ 31.59%، وهذا لتحسين البيئة التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو. أما بقية المجالات فقد خصصت لها مبالغ متفاوتة و لكنها ضئيلة مقارنة بمخصصات التنمية البشرية والمنشآت الأساسية اللذين مثالا في مجموعهما أكثر من 80% من حجم البرنامج.

3-3- أهداف البرنامج الخماسي 2010-2014 : من خلال الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج نلاحظ بأنه ركز على الأهداف التالية:¹

3-3-1- التركيز على التنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية لهذا البرنامج: حيث خصص لهذا المجال تقريبا نصف قيمة البرنامج، حيث خصص 852 مليار د.ج لقطاع التربية موجهة لإنجاز أكثر من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 اكاديمية وحوالي 850 ثانوية، وكذا أكثر من 2000 وحدة بين داخلية ومطاعم ونصف داخلية، كما خصص لقطاع التعليم العالي حوالي 868 مليار د.ج وذلك لأجل توفير 600000 مقعدا بيداغوجيا و 400000 سريرا و 44 مطعما جامعيًا، وتم تخصيص 178 مليار د.ج للتكوين والتعليم المهنيين موجهة لإنجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية، كما تم تخصيص 3700 مليار د.ج لقطاع السكن من اجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني مسكن، حيث سيتم تسليم 1.2 مليون سكن خلال الفترة (2010-2014) على أن يستكمل الباقي بين 2015-2017. وتم تخصيص 619 مليار د.ج لقطاع الصحة لأجل إنجاز 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة الخدمات و 1000 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي. كما تم تخصيص كذلك قرابة 2000 مليار د.ج لقطاع المياه قصد إنجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل للمياه و 34 محطة للتصفية وأكثر من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات. دون أن ننسى بقية القطاعات كقطاع الطاقة، الشباب والرياضة، المجاهدين، الثقافة، الاتصال، والتي خصصت لهم مبالغ معتبرة لأجل توسيع وتحسين خدماتها.

3-3-2- التركيز على المنشآت الأساسية وقطاع الأشغال العمومية: والذي خصصت له نسبة 31.59% من حجم البرنامج الإجمالي، حيث خصصت منه 3132 لقطاع الأشغال العمومية من أجل استكمال الطريق السيارة شرق- غرب واستكمال وربطه بـ 830 كلم من الطرق، وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم، وإنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث و إعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق، وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، وتعزيز ثلاثة مطارات. كما خصصت كذلك 2816 مليار د.ج بقطاع النقل، و 500 مليار د.ج لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة.

3-3-3- تحسين الخدمة العمومية: خصصت لهذا البند نسبة 8.16% من حجم البرنامج، وهذا لأنها في مجملها متعلقة بجانب التسيير وليس الاستثمار في البناء والتشييد، حيث خصص أكثر من 50% من هذه

1- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين 10 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق لـ 24 مايو 2010، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص: 02.

المخصصات للجماعات المحلية والأمن والوطني والحماية المدنية، كما يستفيد قطاع العدالة من 22.75 % من هذه المخصصات، وقطاع المؤسسات المالية من 17.71 %، أما قطاع التجارة فيستفيد من 2.34 %، أما قطاع إدارة العمل فيستفيد من 3.36 %.

3-3-3- المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية: باعتبار الدول متابع ومدعم للنشاط الاقتصادي فإن حجم المخصصات لهذا البند لم يكن كبيرا حيث مثل 7.67 % من حجم البرنامج الإجمالي، كما تم التركيز في هذا المجال على قطاع الفلاحة والذي خصص له أكثر من 63 % من مخصصات دعم التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى نسبة 25.54 % لأجل تحديث المؤسسات العمومية، وكذا نسبة 6.39 % لأجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-3-4- البرنامج لم يغفل ملف البطالة: حيث خصصت له نسبة 1.76 % من البرنامج الإجمالي لأجل مكافحة البطالة، وذلك من خلال إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، وكذا استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، بالإضافة إلى التشغيل المؤقت.

3-3-5- البرنامج دعم البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال: حيث خصصت له 250 مليار د.ج (1.22 % من حجم البرنامج)، حيث تم تخصيص 100 مليار د.ج لتطوير البحث العلمي و 50 مليار د.ج للتجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم والتكوين، بالإضافة إلى 100 مليار د.ج لإقامة الحكامة الإلكترونية.

أما بالنسبة إلى تقييم البرنامج فلا يزال مبكرا، لأن جزء مهم منه لم يتم إنفاقه لحد الآن، كما أن لهذا البرنامج آثار على المدى المتوسط والطويل، لا يمكن إدراكها في هذه الفترة.

المبحث الثالث: دراسة اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تطرقنا في الفصل الثالث من هذه الأطروحة إلى أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وفي هذا المبحث سنحاول إجراء دراسة قياسية لهذا الأثر لمعرفة مدى التأثير الذي تمارسه السياسة المالية في الجزائر في حفز النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته. لذلك ارتأينا في البداية إعطاء نظرة على بعض الدراسات حول العلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، ثم نقوم بتقدير أثر سياسي الإنفاق العام والضرائب بشكل عام على النمو الاقتصادي (النموذج الأول)، وفي الأخير نحاول تقدير أثر الإنفاق على رأس المال البشري والبنية التحتية على النمو الاقتصادي (النموذج الثاني).

المطلب الأول: بعض الدراسات حول علاقة مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

لقد اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين أدوات السياسة المالية (الإيرادات، النفقات) والنمو الاقتصادي، حيث تم تطوير العديد من النماذج التطبيقية لدراسة هذه العلاقة، فمنهم من اهتم

بدراسة جانب الإيرادات فقط ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ومنهم من اهتم بدراسة جانب الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ومدى تأثيرهما على النمو، بالإضافة الاهتمام البعض الآخر بدراسة متغير عجز الموازنة العامة للدولة وأثرها على النمو.

1- علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي: إن علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي في مختلف النظريات الاقتصادية علاقة غير مباشرة، فقد تؤثر مستويات الضرائب على حجم رأس المال المتاح عن طريق تشجيع أو تثبيط المدخرات المحلية، كما أنها قد تؤثر على تخصيص الاستثمارات ومستويات العمالة وإنتاجيتها. وتؤثر الضرائب أيضا على قدرة الشركات على التنوع و التوسع عن طريق تأثيرها على تكاليف المدخلات وسلوك الإدارة.

تتوقع النظرية الاقتصادية علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على محددات النمو الرئيسية كالاستثمار والعمالة والصادرات، وقد تأكد ذلك من خلال دراسات كل من (Marsden, 1983)، (Ved Ghandi, 1987)، (Barro, 1989)، (Rebelo, 1991)، إلا أن هذا التأثير قد يكون موجبا أي تكون الإيرادات الضريبية منشطة للنمو الاقتصادي وذلك اعتمادا على الطريقة التي تنفق بها هذه الإيرادات، ولقد تأكد هذا الأثر كذلك من خلال دراسات كل من: (Helms, 1985)، (Ram, 1986)، (Cashin, 1995).¹

أما فيما يخص النماذج المستخدمة في تقدير أثر الضرائب على النمو الاقتصادي فاختلقت حسب الدراسات، وكمثال على هذه الدراسات نأخذ دراسة (Paul Cashin, 1995)، والذي قام بقياس مدى تأثير النمو الاقتصادي بالإنفاق العام، والضرائب. ولقد استخدم لذلك دالة الإنتاج ل Solow مع توسيعها لتشمل متغيرات السياسة المالية و كان النموذج كما يلي:

$$\ln Grw = \beta_1 \ln(Igov) + \beta_2 \ln(Soc\ sec) + \beta_3 \ln(Currev) + \beta_4 \ln(Init)$$

حيث: Grw: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للفرد.

Igov: نسب الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Socsec: نسبة التحويلات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Currev: نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Init: مستوى الدخل عند مرحلة النمو المضطرب (Steady State).

وكانت نتائج التحليل بالنسبة بمتغير الضرائب، تفيد بأن معدل التغيير في الإيرادات الضريبية ب 1% سيؤدي إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي الحقيقي مقداره 0.02% وعند مستوى معنوية مقداره (1%).

1- محمد احمد عبد القادر صباحين، الضرائب و النمو الاقتصادي في الأردن " دراسة قياسية تحليلية (1970-1995)", أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 1989، ص: 91.

لقد اهتم الاقتصاديون عند دراستهم لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي بأثر جانب الإنفاق العام على حساب جانب الإيرادات (الضرائب)، وذلك لكون الأثر الأول يكون في الغالب أثر مباشر أما أثر السياسة الضريبية فيكون غير مباشر كما رأينا سابقا. كما أن أثر جانب الإيرادات (الضرائب) مرتبط بأثر جانب النفقات وذلك لأن الضرائب ستتحول إلى إنفاق.

2- علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي: إن العلاقة النظرية التي تربط الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي علاقة موجبة، و هذا ما توصلنا إليه في الفصل الثالث من هذه الأطروحة. أما فيما يخص الدراسات الرائدة في هذا المجال فهي عديدة ومتنوعة، حيث كل دراسة كانت تسعى لتحقيق هدف معين، فهناك عدة دراسات لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ونذكر منها:¹

• الدراسة التي قام بها (Ram 1986) حول تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حيث قام باستخدام معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي، الأولى استخدم فيها الإنفاق الحكومي والثانية استخدم فيها الإنفاق الخاص كمحدد للنمو، وفي كلتا المعادلتين استخدم بيانات لـ 115 دولة وذلك للفترة 1960-1980 لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة لكل دولة مشمولة في تلك الدراسة على حدا، كما استخدم أيضا بيانات للفترة 1960-1970 لدراسة مقطعية للدول المعنية. وكان من أهم النتائج التي توصل اليها الباحث:

- 1- أن للإنفاق الحكومي آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت إليها الدراسة.
- 2- أن الزيادة الحدية للإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة.

• الدراسة التي قام بها لاندو (Landau 1986) حيث استخدم عدة أنواع للإنفاق الحكومي وإحصائيات 65 دولة للفترة 1960-1980 لدراسة العلاقة بين كل نوع من أنواع الإنفاق الحكومي من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى. وقام لاندو مستخدما معادلات الانحدار المتعدد بدراسة العلاقة المذكورة لكل دولة على حدا وأيضا لجميع الدول المشمولة في البحث مستخدما لذلك دراسة تقاطعية لجميع هذه الدول، وإلى جانب استخدامه للعديد من أنواع الإنفاق الحكومي استخدم كذلك بعض المحددات الأخرى مثل رأس المال البشري وكذلك بعض المحددات السياسية. وكان من أهم النتائج المتوصل إليها أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (فيما عدا الإنفاق على التعليم والإنفاق العسكري) والنمو الاقتصادي، و أن الإنفاق العسكري والتحويلات لم يكن لها أي أثر ملموس على النمو الاقتصادي، و أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي على التنمية لم يكن له أي أثر في تسريع عملية التنمية حسب ما جاء في النتائج التي توصل إليها لاندو.

• دراسة جوسي (Guseh 1997) حيث استخدم دالة كوب دوجلاس مع نموذج التأثيرات الثابتة على 59 دولة من الدول متوسطة الدخل وذلك للفترة 1960-1985، وقد أدخل بعض المحددات السياسية مثل

1- زين العابدين بري، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 15، عدد 2، 2001، ص: 52.

الديمقراطية كأحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، وكان من أهم النتائج المتوصل إليها أن لدرجة التقدم الديمقراطي أثر إيجابي ومعنوي في تحديد درجة النمو الاقتصادي، وكان هناك أثر سلبي ومعنوي لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في جميع الدول المشمولة في دراسة جوسي، ويزداد هذا الأثر كلما انتقلنا من الدول الأكثر تطبيقا لمبادئ الديمقراطية إلى الدول الأقل تطبيقا لهذه المبادئ.

• دراسة كارس (Karrs 1996) وهي من الدراسات الرائدة في هذا المجال، وقدم كارس نموذجا يشبه النموذج الذي قدمه رام (Ram) إلا أن الطريقة التي قدم بها هذا النموذج جعل في الإمكان الوصول إلى بعض الاستنتاجات المتعلقة بحجم الإنفاق الحكومي من ناحية ومدى إنتاجية هذا الأخير من ناحية أخرى. حيث قام كارس بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الإنتاج المحلي الإجمالي والحجم المناسب لذلك الإنفاق وذلك ل 118 دولة متقدمة ونامية مقسمة حسب القارات مستخدما إحصائيات للفترة 1960-1985. وقد استند كارس في تحليله للنتائج التي توصل إليها إلى ما أصبح يعرف بـ " قانون بارو " نسبة إلى المعايير التي وضعها روبرت بارو في دراسته. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها كارس فيما يلي:

- 1- الإنفاق الحكومي الاستهلاكي منتج بصورة ملموسة، وهذا أمر طبيعي ومتوقع لاحتواء هذا الإنفاق على نفقات قطاعي الأمن والدفاع.
- 2- إن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في المتوسط أكبر مما ينبغي في إفريقيا، وأقل مما ينبغي في آسيا ومقدم بالحجم المناسب في بقية القارات.
- 3- إن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في المتوسط وذلك كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هو 23 % هذا المتوسط يتزايد من 14 % في الدول الأوروبية إلى 33 % في المتوسط في دول أمريكا الجنوبية.
- 4- إن القطاع الحكومي أكثر إنتاجية عندما يصغر حجم ذلك القطاع، حيث أن الإنتاجية الحدية للإنفاق العام الاستهلاكي تصغر كلما كبر حجم ذلك الإنفاق.

المطلب الثاني: تقدير أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (النموذج الأول)

تطرقنا سابقا إلى تطور السياسة المالية في الجزائر، وحاولنا إبراز الجهود المبذولة من طرف أصحاب القرار في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق هذه السياسة، سواء خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية من خلال ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية و محاربة التضخم للحصول على نمو اقتصادي حقيقي موجب ومرتفع، أو خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ابتداء من سنة 2001. ولهذا سنحاول دراسة أثر السياسة المالية (بشقيها) على النمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق دراسة قياسية لدالة الإنتاج كـوب دوغلاس الموسعة.

من خلال الدراسات السابقة لعلاقة كل من الضرائب والإنفاق الحكومي على النمو سنستخدم في دراستنا دالة الإنتاج لـ Solow الموسعة حيث تشمل عدة متغيرات، ويكون شكل الدالة كما يلي:

$$PIB = AK^{\alpha} L^{\beta} GE^{\delta} GF^{\gamma} (T / PIB)^{\rho}$$

نلاحظ بأن الدالة السابقة غير خطية ولاستعمال طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج، نقوم بتحويل الدالة السابقة إلى دالة خطية بإدخال اللوغاريتم لطرفي الدالة، لنحصل على الدالة الخطية التالية:

$$LOG(PIB) = LOG(A) + \alpha LOG(K) + \beta LOG(L) + \delta LOG(GE) + \gamma LOG(GF) + \rho LOG(T / PIB)$$

وهذه الدالة الأخيرة هي التي سنقوم بتقديرها بطريقة المربعات الصغرى.

1- دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالنموذج: يتكون النموذج من خمسة متغيرات مفسرة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل هذه المتغيرات في التراكم الخام للأصول الثابتة للقطاع الخاص¹ ABFFP واستعملنا هذه المتغيرة لعدم توفر إحصائيات مخزن رأس المال K، واليد العاملة L، و نفقات التجهيز GE، وكذا نفقات التسيير GF، بالإضافة إلى نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (T/PIB). أما المتغير التابع فيتمثل في الناتج المحلي الإجمالي PIB. والجدول التالي يبين تطور هذه المتغيرات بالقيم الحقيقية للفترة (1989-2012).²

الجدول رقم (5-22): البيانات المستخدمة في تقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي (النموذج الأول). الوحدة: مليون د. ج

	PIB r	ABFF p r	L	GF r	GE r	(Tr/PIBr) %
1989	211804,00	30938,96	4,4710	37172,65	19441,76	14,12
1990	213498,43	33765,02	4,5170	34915,27	15759,22	13,09
1991	210936,45	30967,37	4,5380	48033,98	11276,81	12,24
1992	214733,31	21246,48	4,5780	65491,31	21884,83	12,02
1993	210223,91	17194,94	5,0420	57346,36	24556,17	11,37
1994	208331,90	18590,21	5,1540	50402,42	23369,65	12,90
1995	216248,50	21913,08	5,4360	55673,69	21305,58	13,15
1996	225114,69	32557,63	5,6250	54515,53	12173,68	12,78
1997	227590,95	30840,93	5,7080	60283,36	14248,23	12,92
1998	239198,09	33035,76	5,7170	59224,65	13541,34	12,30
1999	246852,44	36509,69	5,7260	67364,78	11325,00	11,09
2000	252283,19	30487,54	6,1800	74226,30	18495,18	12,01
2001	263919,81	31621,52	6,2288	80174,47	18585,77	12,55
2002	278699,32	32005,15	6,4116	90042,41	22017,89	14,21
2003	298765,67	33598,52	6,6841	88334,74	23179,70	13,82
2004	311612,60	34861,69	7,7984	94656,42	26515,56	14,09
2005	329997,74	34636,48	8,0440	92935,56	31589,57	14,49
2006	335607,70	34400,83	8,8688	104893,53	36593,50	15,67
2007	347018,36	32530,56	8,5942	117794,11	45421,21	15,55
2008	353958,73	33274,71	9,1460	148829,98	52316,34	18,30
2009	359976,03	54312,84	9,4720	145966,48	56677,50	20,21
2010	372935,17	71359,74	9,7360	162398,34	50729,63	21,26
2011	382631,48	78065,95	9,5990	221877,27	56232,36	22,13
2012	395258,32	81434,00	9,8500	264777,54	66294,14	26,93

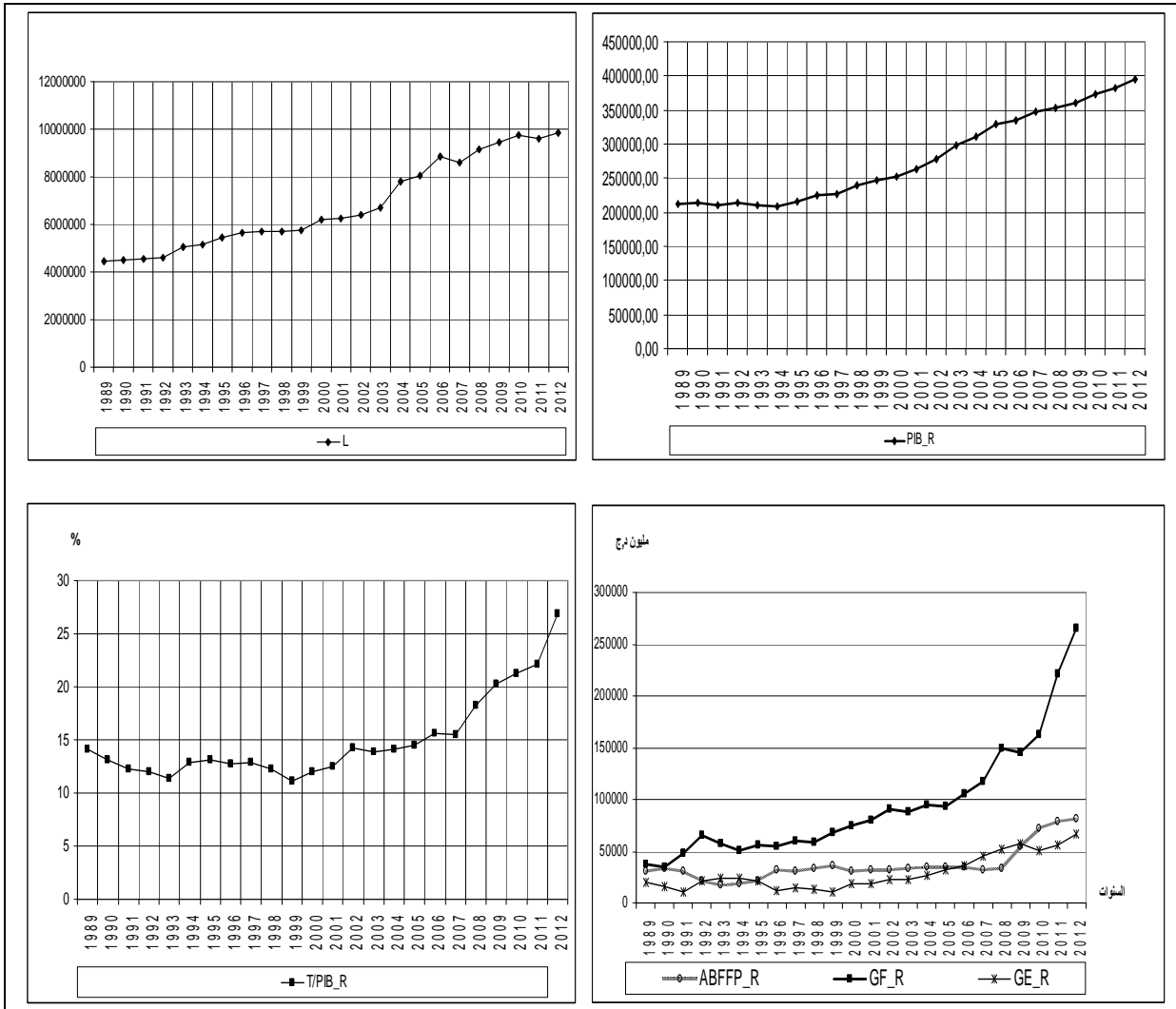
المصدر: أنظر الملحق (4) و (5).

1- قمنا بالفصل بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام، وذلك لان نفقات التجهيز (الاستثمار العام) مدرج في النموذج. وتم حساب الاستثمار الخاص كما يلي: ABFFP = ABFF - GE.

2- القيم الحقيقية محسوبة على أساس سنة 1980 كسنة أساس.

يمكن تتبع تطور هذه المتغيرات من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم (5-7): تطور متغيرات النموذج للفترة 1989-2012.



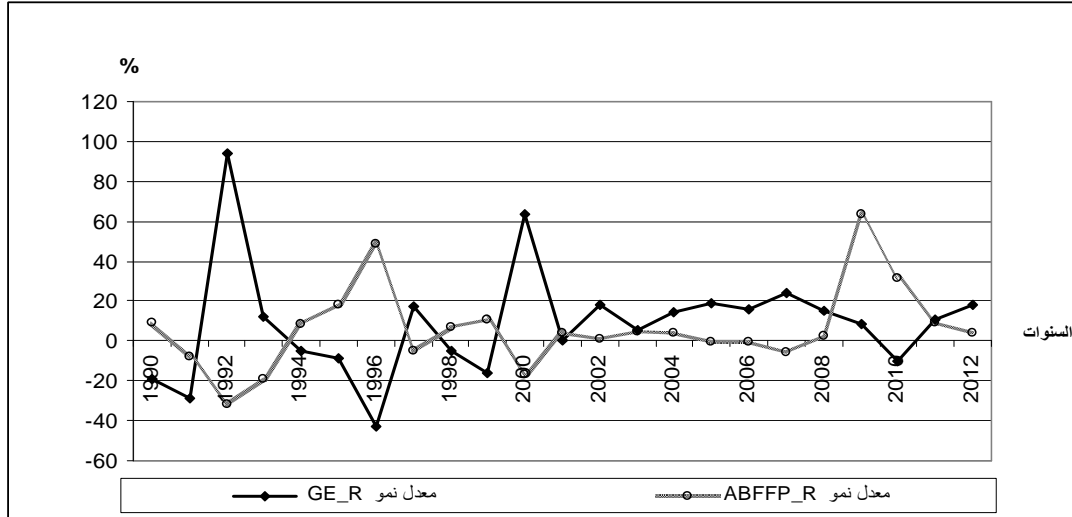
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (5-22).

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB_R في تزايد مستمر وخاصة خلال السنوات الأخيرة، كما أن حجم اليد العاملة L كذلك في ارتفاع مستمر خاصة بعد 2003، وذلك بفضل سياسات التشغيل المعتمدة في السنوات الأخيرة، أما نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي غير مستقرة ومتذبذبة إلا أننا نلاحظ زيادتها في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة زيادة الحصيلة الضريبية (لأن معدل النمو الاقتصادي كان مستقر في حدود 3%). أما فيما يخص جانب الإنفاق الحكومي فنلاحظ زيادة في كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، إلا أن زيادة نفقات التسيير كانت أكبر خاصة في السنوات الأخيرة.¹ أما فيما يخص جانب الاستثمار فإننا نلاحظ تقارب بين قيمة الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، وكذلك توفيق متبادل خلال فترة الدراسة، كما يمكن استنتاج أثر المزاخمة بين الاستثمار العام والخاص، بحيث نلاحظ زيادة

1- للتفصيل في تطور الإنفاق الحكومي بشقين يمكن الرجوع إلى المبحث الثاني من هذا الفصل، ص: 236-247.

الاستثمار العمومي مترافقة مع انخفاض الاستثمار الخاص والعكس صحيح، ويمكن إثبات ذلك بشكل أدق من خلال تطور معدلات نمو كل من الاستثمار الخاص (ABFFP_R) ومعدلات نمو الاستثمار العمومي (GE_R) وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5-8): أثر المزاخمة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام في الجزائر (1990-2012).



المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمعطيات الجدول رقم (5-22).

2- صياغة النموذج القياسي وتقديره: بعد دراسة تطور متغيرات النموذج نقوم الآن بتقدير دالة الإنتاج التالية:

$$LOG(PIB) = LOG(A) + \alpha LOG(K) + \beta LOG(L) + \delta LOG(GE) + \lambda LOG(GF) + \rho LOG(T / PIB)$$

وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج Eviews-7، وبعد إدخال البيانات وتقدير الدالة تحصلنا على النتائج حسب الملحق رقم (05)، ووفقا لنتائج التقدير فإن معامل التحديد المصحح كبير جدا (0.9694) أما قيمة درين واتسن (0.8976) فهي صغيرة مقارنة بمعامل التحديد، وهذه إشارة على أن الانحدار زائف وربما يرجع ذلك إلى الصياغة الخاطئة للنموذج أو عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في النموذج ولهذا نحاول إعادة الصياغة مرة أخرى، وذلك بإقصاء المتغيرات غير المعنوية بالتدرج، ونقصد هنا معامل نفقات التسيير.

c(5).

بعد إعادة التقدير تحسن النموذج حسب الملحق رقم (06)، حيث ارتفعت إحصائية درين واتسن، إلا أن متغير نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي له معنوية عند 10%، ورغم تحسن النموذج المقدر إلا أن إحصائية درين واتسن صغيرة مقارنة (D-W=1.0089)¹ بمعامل التحديد، و بالتالي يمكن أن يتحسن النموذج عند تحليل البواقي.

1- إن القيمة المحسوبة غير محصورة بين dl و du الجدولتين، حيث dl=1.01 و du=1.78.

حسب منحى البواقي المعيارية الممثل في الملحق رقم (07) نجد أن كل القيم تقع بين 1.2 انحراف معياري من الأعلى و -1.2 انحراف معياري من الأسفل، ما عدا المشاهدة في 2002 و 2003 التي تنحرف عن الوسط الحسابي بأكثر من هذه القيمة، وعليه تبدو هذه المشاهدة شاذة مقارنة بباقي المشاهدات. لإقصاء تأثير هذه المشاهدة على النتائج ندخل المتغير الصوري M الذي يأخذ القيمة 0 في كل السنوات والقيمة 1 في سنتي 2002 و 2003، لتكون نتائج تقدير النموذج وفقا للملحق رقم (08)، والذي تحسنت فيه مختلف المؤشرات وهذا ما ستوضحه الدراسة الإحصائية للنموذج.

بعد تقدير النموذج يمكن كتابة دالة الإنتاج المقدرة كما يلي:

$$\text{LOG(PIB_R)}=8.6249+0.2057*\text{LOG(ABFFP_R)}+0.5730*\text{LOG(L)} \\ +0.1544*\text{LOG(GE_R)}-0.3377*\text{LOG(T_PIB_R)}+0.0756*M$$

3- الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج: بعد تقدير معلمات النموذج نقوم الآن بالدراسة الإحصائية والاقتصادية له، وذلك بطبيعة الحال للتقدير الأخير للنموذج ونتائجه الممثلة في الملحق رقم (08).

3-1- الدراسة الإحصائية: نقوم أولاً بدراسة معلمات النموذج من خلال أدنى مستوى معنوية prob وذلك عند مستوى معنوية 5%.

✓ **دراسة معنوية المتغيرات الاقتصادية المستقلة:** نلاحظ بأن Prob(t-Statistic) لكل معاملات المتغيرات المفسرة للمتغير التابع (PIB_R) أقل من 0.05، مما يعني أن كل من (ABFFP_R) و (L) و (GE_R) و (T/PIB_R) لهم معنوية إحصائية عند مستوى 5% في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة، وبالتالي فالمتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع PIB_R.

✓ **دراسة المعنوية الكلية للنموذج:** من خلال معامل التحديد R² و اختبار فيشر F واختبار DW:

- **معامل التحديد R²:** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد يساوي R²=0.9839

وهي قريبة جداً من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 98.39% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي جداً بين الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المفسرة، أما الباقي 1.61% فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- **اختبار فيشر F:** نلاحظ بأن prob (F-static)=0.0000 و بالتالي يمكن القول بأن هناك

علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية.

- اختبار DW: نلاحظ بأن قيمة $DW=1.240054$ ، ولدنا من خلال جدول D-W نجد $dl=0,93$ و $du=1,90$ وبالتالي قيمة DW المحسوبة محصورة بين dl و du، وبالتالي يمكن القول بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

كما يمكن اختبار الأخطاء وطبيعتها، فحسب الملحق رقم (09) نجد بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن $P\text{-value (Jarque-Bera)} = 0.412214$ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبذلك لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية للتوزيع الطبيعي ($h_0 : \text{Normal}$)، وعليه الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي. كما أن الأخطاء مستقرة حسب الملحق رقم (10) نلاحظ بأن ارتباط البواقي للإبطاء من 1 إلى 16 لا تختلف عن الصفر، وحسب قيم P-value والتي هي أكبر من 5% فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي واضح الدلالة عند مستوى معنوية 5%. وهذا ما يؤكد اختبار براتش-قودفري حسب الملحق رقم (11) ، كما أن الأخطاء لها نفس التباين حسب اختبار براتش - باقن-قودفري، وهذا ما يوضحه الملحق رقم (12).

أما اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج، فحسب اختبار CUSUM واختبار تقديرات معامل العودية يتبين من خلال الملحقين (13) و (14) أن المعامل مستقرة عبر الزمن.

بالرجوع إلى الدراسة الإحصائية للنموذج نجد أن الأخطاء تحقق فرضيات المربعات الصغرى، كما أن المعامل مستقرة عبر الزمن، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ وتطبيق السياسة الاقتصادية.

3-2- الدراسة الاقتصادية: بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، نقوم الآن بدراسة النموذج من الناحية الاقتصادية:

✓ بالنسبة لمعامل التراكم الخام للأصول الثابتة للقطاع الخاص (ABFFP_R)، كان موجب وبقية 0.2057 وهذا يعني بأن زيادة الاستثمار في القطاع الخاص بـ 1% سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بـ 0.2057%. وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إلا أن المعامل ضعيف.

✓ بالنسبة لمعامل اليد العاملة (L)، كان موجبا وبقية 0.5730 وهذا يعني بأن زيادة اليد العاملة بـ 1% سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بـ 0.5730%. وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية.

✓ بالنسبة لمعامل نفقات التجهيز (GE_R)، كان موجبا وبقية 0.1544 وهذا يعني بأن زيادة نفقات التجهيز بـ 1% سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بـ 0.1544%. وهذا كذلك مقبول من الناحية الاقتصادية.

✓ بالنسبة لمعامل نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (T_PIB_R)، كان سالبا وبقيمة 0.3377 وهذا يعني بأن انخفاض معدل الضريبة بـ 1% سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بـ 0.3377%. وهذا كذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين الضرائب و الإنتاج المحلي الإجمالي. إلا أن العقبة أمام السياسة الضريبية في الجزائر هي أن الإيرادات الضريبية منخفضة جدا مقارنة بإيرادات الجباية البترولية، وهذا ما يصعب من عملية تخفيض معدلات الضريبة، وبالتالي يجب البحث عن مصادر جديدة لفرض الضرائب بالإضافة إلى محاربة الغش والتهرب الضريبي لزيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي إمكانية تخفيض الضرائب، كما يجب منح امتيازات وإعفاءات ضريبية للمشاريع المنتجة للقيمة المضافة، وذلك لما لها من أثر على تحفيز وزيادة الإنتاج.

✓ بالنسبة لنفقات التسيير لم تكن هناك معنوية إحصائية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي، و بالتالي نفقات التسيير ليس لها تأثير على الإنتاج المحلي الإجمالي، وبالتالي ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي.

من خلال النتائج المتوصل إليها يجب على القائمين على السياسة المالية في الجزائر أن يمنحوا تسهيلات وامتيازات ضريبية أكبر، وذلك لإنعاش الاستثمار المنتج في الجزائر، ويجب كذلك العمل على استقرار النظام الضريبي سواء من ناحية القوانين المنظمة له أو المعدلات المفروضة، حيث عدم الاستقرار في النظام الضريبي يحدث عدم ثقة بين المستثمرين والدولة. كما يجب كذلك ترشيد سياسة الإنفاق الحكومي وجعلها أكثر إنتاجية، وذلك من خلال تقليص نفقات التسيير وضبطها لأنها تمثل الجزء الأكبر من النفقات الحكومية، وكذلك عدم إنتاجيتها. كما يجب كذلك مراقبة تنفيذ الميزانية مراقبة قبلية وبعديّة، أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فرغم إنتاجيتها إلا أن هذا غير كافي، مقارنة بالبرامج الضخمة المبرمجة والتي من المفترض أن تكون لها آثار قوية على حفز النمو الاقتصادي وتوفير المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: تقدير أثر الإنفاق على رأس المال البشري و البنية التحتية على النمو الاقتصادي (النموذج الثاني)

بعد تقدير أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، سنحاول الآن تقدير أثر الإنفاق على البنية التحتية والإنفاق على رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، باعتبار أن الاستثمار في البنية التحتية والاستثمار في رأس المال البشري من أهم محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (المستدام)، وذلك وفقا لنظريات النمو الداخلي كما رأينا في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

سنعتمد على نفقات التسيير على التعليم والصحة (G_{ed+san}) كمؤشر لرأس المال البشري، وكذا نفقات التجهيز على المنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية كمؤشر للبنية التحتية (G_{inf}). إن

إحصائيات كل من الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري والإنفاق على البنية التحتية مقيمة بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية مبينة في الملحق رقم (15).

سنستعمل في تقدير أثر الإنفاق على البنية التحتية ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي نفس النموذج السابق (دالة الإنتاج لسولو الموسعة)، و ذلك بإدراج مختلف أنواع الإنفاق الحكومي، وبالتالي تكون دالة

$$PIB = AK^{\alpha} L^{\beta} GE^{\delta} GF^{\gamma} GE_{inf}^{\sigma} GF_{(ed+san)}^{\rho}$$

حيث: G_E : تمثل نفقات التجهيز مخصوما منها نفقات البنية التحتية G_{inf} .

G_F : نفقات التسيير مخصوما منها نفقات التسيير على الصحة والتعليم $G_{(ed+san)}$.

بعد إدخال اللوغاريتم للدالة لجعلها دالة خطية تصبح من الشكل:

$$\begin{aligned} \log(PIB) = \log(A) + \alpha \log(K) + \beta \log(L) + \delta \log(GE) + \gamma \log(GF) \\ + \sigma \log(GE_{inf}) + \rho \log(GF_{ed+san}) \end{aligned}$$

و عليه سنقوم بتقدير الدالة أعلاه باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وبالاستعانة ببرنامج Eviews.

1- دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالنموذج: يتكون النموذج من سبع متغيرات مفسرة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي PIB_r ، وتتمثل هذه المتغيرات في التراكم الخام للأصول الثابتة للقطاع الخاص $ABFFP$ واستعملنا هذه المتغيرة لعدم توفر إحصائيات مخزن رأس المال K ، واليد العاملة L ، و نفقات التجهيز GE مخصوما منها نفقات البنية التحتية G_{inf} ، وكذا نفقات التسيير GF مخصوما منها نفقات الصحة والتعليم G_{ed+san} ، بالإضافة إلى نفقات البنية التحتية G_{inf} ونفقات الصحة والتعليم G_{ed+san} التي نريد تقدير أثرهما على الناتج المحلي الإجمالي. أما المتغير التابع فيتمثل في الناتج المحلي الإجمالي PIB . والجدول التالي يبين تطور هذه المتغيرات بالقيم الحقيقية للفترة (1989-2012).¹

1- القيم الحقيقية محسوبة على أساس سنة 1980 كسنة أساس.

الفصل الخامس: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012

الجدول رقم (5-23): البيانات المستخدمة في تقدير أثر الإنفاق على رأس المال البشري والبنية التحتية على النمو الاقتصادي

الوحدة: مليون د. ج

(النموذج الثاني).

	PIB r	ABFFP r	L	G _F r	G _E r	G _{inf} r	G _{ed+san} r
1989	211804,00	30938,96	4,4710	24351,79	14592,29	4849,47	12820,86
1990	213498,43	33765,02	4,5170	21598,53	11270,98	4488,24	13316,74
1991	210936,45	30967,37	4,5380	30426,13	7862,82	3413,99	17607,85
1992	214733,31	21246,48	4,5780	47941,53	17539,78	4345,05	17549,78
1993	210223,91	17194,94	5,0420	39568,73	20552,09	4004,08	17777,63
1994	208331,90	18590,21	5,1540	33130,19	20372,25	2997,40	17272,23
1995	216248,50	21913,08	5,4360	40456,27	18921,10	2384,48	15217,42
1996	225114,69	32557,63	5,6250	38591,18	9326,37	2847,31	15924,35
1997	227590,95	30840,93	5,7080	43524,16	10951,88	3296,35	16759,20
1998	239198,09	33035,76	5,7170	42177,98	9861,45	3679,89	17046,67
1999	246852,44	36509,69	5,7260	46723,60	7992,68	3332,32	20641,18
2000	252283,19	30487,54	6,1800	55350,07	14048,75	4446,43	18876,23
2001	263919,81	31621,52	6,2288	58811,33	11936,04	6649,73	21363,14
2002	278699,32	32005,15	6,4116	67200,45	15550,39	6467,50	22841,96
2003	298765,67	33598,52	6,6841	62426,87	16308,51	6871,19	25907,87
2004	311612,60	34861,69	7,7984	69556,95	19285,74	7229,82	25099,47
2005	329997,74	34636,48	8,0440	64926,08	20050,39	11539,18	28009,48
2006	335607,70	34400,83	8,8688	76045,38	13689,54	22903,96	28848,15
2007	347018,36	32530,56	8,5942	82400,41	21655,74	23765,47	35393,70
2008	353958,73	33274,71	9,1460	107016,61	31923,43	20392,91	41813,37
2009	359976,03	54312,84	9,4720	98884,12	29896,42	26781,08	47082,36
2010	372935,17	71359,74	9,7360	97666,25	13982,80	36746,83	64732,09
2011	382631,48	78065,95	9,5990	155339,33	17088,10	39144,26	66537,94
2012	395258,32	81434,00	9,8500	183811,91	33946,95	32347,19	80965,63

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على الجدول رقم (5-22) والملحق رقم (15).

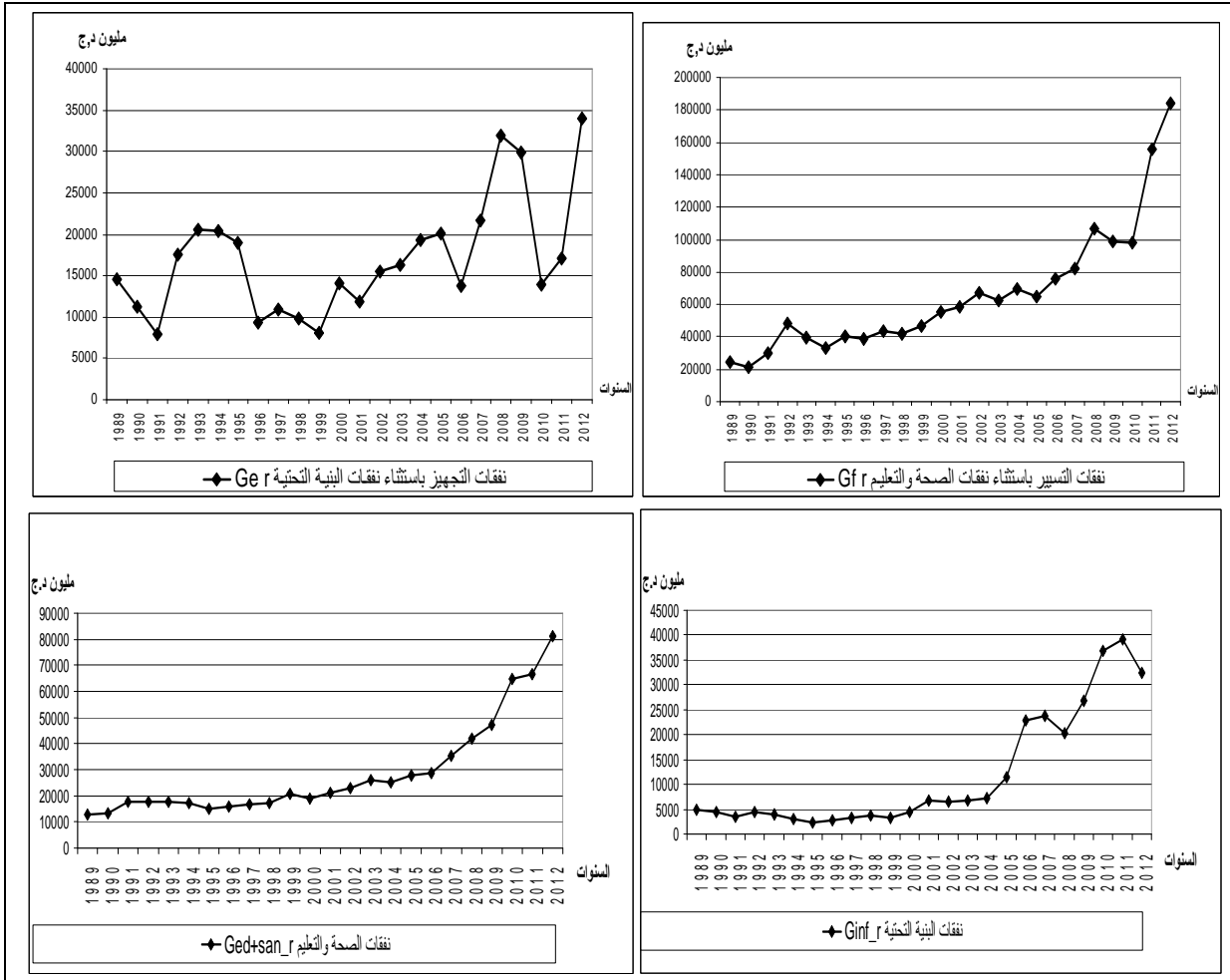
بالنسبة لتطور المتغيرات الاقتصادية PIB r و ABFFP و L وتم دراستها في النموذج السابق، وبالتالي

سنقوم بدراسة تطور المتغيرات الاقتصادية الجديدة، و الشكل البياني التالي يبين لنا تطور كل من نفقات التسيير

باستثناء نفقات الصحة والتعليم، ونفقات التجهيز باستثناء نفقات البنية التحتية، بالإضافة إلى الصحة والتعليم

وكذا نفقات البنية التحتية خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (5-9): تطور نفقات الصحة والتعليم، نفقات البنية التحتية بالقيم الحقيقية للفترة (1989-2012). الوحدة: مليون د.ج



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (5-23).

نلاحظ ارتفاع واضح لنفقات الصحة والتعليم الحقيقية خلال سنوات الدراسة وخاصة بعد سنة 2000، حيث نلاحظ زيادة كبيرة في هذه النفقات وذلك نتيجة جهود الدولة الكبيرة في السنوات الأخيرة للنهوض بقطاع الصحة والتعليم، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الطلبة والتلاميذ في السنوات الأخيرة، وكذا ارتفاع الكتلة الأجرية لموظفي قطاع التربية والتعليم العالي، ونتيجة يمكن القول بان السياسة المالية اهتمت في السنوات الأخيرة برأس المال البشري من خلال الزيادة الواضحة في النفقات الحكومية المخصصة لقطاعي التعليم والصحة. أما الإنفاق على البنية التحتية بالقيمة الحقيقية فقد كان متواضعا ومستقرا خلال فترة التسعينات (1989-2000)، وهذا نتيجة السياسة المالية التقشفية التي كانت مطبقة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، وبعد سنة 2000 نلاحظ ارتفاع واضح في النفقات المخصصة للبنية التحتية، وهذا نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المطبقة كما رأينا في المبحث الثاني من هذا الفصل، ورغم الانخفاض الذي شهدته نفقات البنية التحتية إلا أنها كانت مرتفعة جدا مقارنة بفترة التسعينات.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز باستثناء نفقات البنية التحتية فكانت متذبذبة خلال فترة الدراسة وخاصة في السنوات الأخيرة، وهذا راجع للاهتمام الكبير بنفقات البنية التحتية مقارنة ببقية نفقات التجهيز. كما نلاحظ تزايد مستمر لنفقات التسيير باستثناء نفقات الصحة والتعليم وهذا لضرورتها وعدم القدرة على التخفيض منها.

2- صياغة النموذج القياسي وتقديره: بعد دراسة تطور متغيرات النموذج نقوم الآن بتقدير دالة الإنتاج التالية:

$$\text{LOG}(\text{PIB}) = \text{LOG}(A) + \alpha \text{LOG}(K) + \beta \text{LOG}(L) + \delta \text{LOG}(GE) + \gamma \text{LOG}(GF) + \sigma \text{LOG}(GE_{\text{inf}}) + \rho \text{LOG}(GF_{\text{ed+san}})$$

وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج Eviews-7، وبعد إدخال البيانات وتقدير الدالة تحصلنا على النتائج حسب الملحق رقم (16)، ووفقا لنتائج التقدير فإن أغلب المتغيرات ليست لها معنوية، ولهذا نحاول إعادة الصياغة مرة أخرى والأخذ بعين الاعتبار بعض الحقائق الاقتصادية حيث نجد أن نفقات الصحة والتعليم وكذا نفقات البنية التحتية لا تؤثر فوريا في معدل النمو، بل تأثيرها يكون متأخرا، وعليه سوف نحول النموذج إلى نموذج ديناميكي بدلا من النموذج الستاتيكي، وبعد ذلك نقصي المتغيرات غير المعنوية. بعد إعادة التقدير تحسن النموذج حسب الملحق رقم (17)، حيث ارتفعت إحصائية دربن واتسن، وأصبحت كل المتغيرات الاقتصادية المتبقية لها معنوية عند 5%.

حسب منحني البواقي المعيارية المثلثة في الملحق رقم (18) نجد أن كل القيم تقع بين 1.6 انحراف معياري من الأعلى و -1.6 انحراف معياري من الأسفل، ما عدا المشاهدة في 2003 و 2005 التي تنحرف عن الوسط الحسابي بأكثر من هذه القيمة، وعليه تبدو هاتين المشاهدين شاذتين مقارنة بباقي المشاهدات. لإقصاء تأثير هذه المشاهدة على النتائج ندخل المتغير الصوري M الذي يأخذ القيمة 0 في كل السنوات والقيمة 1 في سنتي 2003 و 2005، لتكون نتائج تقدير النموذج وفقا للملحق رقم (19)، والذي تحسنت مختلف مؤشرات الإحصائية وهذا ما سنبينه في الدراسة الإحصائية للنموذج.

بعد تقدير النموذج يمكن كتابة دالة الإنتاج المقدر كما يلي:

$$\text{LOG}(\text{PIB}_R) = 10.307 + 0.0748 * \text{LOG}(\text{ABFFP}_R) + 0.5339 * \text{LOG}(L) + 0.1484 * \text{LOG}(GF_R) + 0.0862 * \text{LOG}(GINF_R(-1)) - 0.1967 * \text{LOG}(GEDSAN_R(-1)) + 0.08562 * M$$

3- الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج: بعد تقدير معاملات النموذج نقوم الآن بالدراسة الإحصائية والاقتصادية له، وذلك بطبيعة الحال للتقدير الأخير للنموذج ونتائج المثلثة في الملحق رقم (19).

3-1- الدراسة الإحصائية: نقوم أولا بدراسة معاملات النموذج من خلال أدنى مستوى معنوية prob وذلك عند مستوى معنوية 5%.

✓ دراسة معنوية المتغيرات الاقتصادية المستقلة: نلاحظ بأن Prob (t-Statistic) لكل معاملات المتغيرات المفسرة للمتغير التابع (PIB_r) أقل من 0.05، مما يعني أن كل من الثابت A، (ABFFP_r)، (L)، (Gf_r)، (Ginf_r(-1))، (Ged+san_r(-1))، لهم معنوية إحصائية عند مستوى 5% في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة، وبالتالي للمتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع PIB_r.

✓ دراسة المعنوية الكلية للنموذج: من خلال معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F واختبار DW: $R^2=0.9922$ - معامل التحديد R^2 : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد يساوي $R^2=0.9922$ وهي قريبة جدا من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 99.22% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي جدا بين الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المفسرة، أما الباقي 0.78% فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- اختبار فيشر F: نلاحظ بأن $\text{prob (F-static)}=0.0000$ و بالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية.

- اختبار DW: نلاحظ بأن قيمة $DW=1.7847$ ، ولدينا من خلال جدول D-W نجد $dl=0,71$ و $du=2,21$ وبالتالي قيمة DW المحسوبة محصورة بين dl و du، وبالتالي يمكن القول بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

كما يمكن اختبار الأخطاء وطبيعتها، فحسب الملحق رقم (20) نجد بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن $P\text{-value (Jarque-Bera)} = 0.897974$ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبذلك لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية للتوزيع الطبيعي ($h_0 : \text{Normal}$)، وعليه الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي. كما أن الأخطاء مستقرة حسب الملحق رقم (21) نلاحظ بأن ارتباط البواقي للإبطاء من 1 إلى 16 لا تختلف عن الصفر، وحسب قيم P-value والتي هي أكبر من 5% فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي واضح الدلالة عند مستوى معنوية 5%. وهذا ما يؤكد اختبار براتش-قودفري حسب الملحق رقم (22)، كما أن الأخطاء لها نفس التباين حسب اختبار براتش-باقن-قودفري، وهذا ما يوضحه الملحق رقم (23).

أما اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج، فحسب اختبار CUSUM واختبار تقديرات معامل العودية يتبين من خلال الملحقين (24) و (25) أن المعالم مستقرة عبر الزمن.

بالرجوع إلى الدراسة الإحصائية للنموذج نجد أن الأخطاء تحقق فرضيات المربعات الصغرى، كما أن المعالم مستقرة عبر الزمن، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ وتطبيق السياسة الاقتصادية.

3-2- الدراسة الاقتصادية: بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، نقوم الآن بدراسة النموذج من الناحية الاقتصادية:

✓ بالنسبة لمعامل التراكم الخام للأصول الثابتة للقطاع الخاص (ABFFP_R)، كان موجب وبقيمة 0.0748 و هذا يعني بأن زيادة الاستثمار في القطاع الخاص ب 1% سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي ب 0.0748%. وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إلا أن المعامل ضعيف.

✓ بالنسبة لمعامل اليد العاملة (L)، كان موجبا وبقيمة 0.5339 وهذا يعني بأن زيادة اليد العاملة ب 1% سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي ب 0.5339%. وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية.

✓ بالنسبة لمعامل نفقات التجهيز (Gf_R)، كان موجبا وبقيمة 0.1484 وهذا يعني بأن زيادة نفقات التشغيل خارج نفقات الصحة والتعليم ب 1% سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي ب 0.1484%. وهذا كذلك مقبول من الناحية الاقتصادية.

✓ بالنسبة لمعامل نفقات البنية التحتية بتأخير سنة واحدة ((Ginf_R(-1))، كان موجبا وبقيمة 0.0862 وهذا يعني بأن زيادة نفقات البنية التحتية بتأخير سنة واحدة ((Ginf_R(-1)) ب 1% سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي ب 0.0862%. وهذا مقبول اقتصاديا إلا أن المعامل ضعيف، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن اثر الاستثمار في البنية التحتية على الإنتاج والنمو يكون في الأجل الطويل، بالإضافة إلى أن مدة إنجاز أغلب مشاريع البنية التحتية تفوق السنة مما يؤخر في أثرها على زيادة ودعم الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، كما يمكن إرجاع ضعف إنتاجية هذه النفقات إلى إعادة تقييم النفقات المخصصة لمشاريع البنية التحتية وبالتالي ارتفاع التكاليف من سنة لأخرى، وعليه تنخفض إنتاجية هذه المشاريع.

✓ بالنسبة لمعامل نفقات الصحة والتعليم بتأخير سنة واحدة ((Ged+san_R(-1))، كان سالبا وبقيمة 0.1967 وهذا يعني بأن زيادة نفقات الصحة والتعليم بتأخير سنة واحدة ((Ged+san_R(-1)) ب 1% سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي الإجمالي ب 0.1967%. وهذه النتيجة متعارضة مع النظرية الاقتصادية حيث زيادة نفقات الصحة و التعليم تؤدي إلى تحسن مستوى رأس المال البشري، وهذا الأخير يساهم في الرفع من إنتاجية العمال وبالتالي الرفع من الإنتاج والنمو الاقتصادي. ويمكن إرجاع هذه النتيجة العكسية المتوصل إليها إلى سببين رئيسيين: الأول يتمثل في أن اثر نفقات الصحة والتعليم يكون على المدى الطويل وبالتالي من الصعوبة بما كان تقديره، والسبب الثاني كون أن زيادة الإنفاق المخصص للصحة والتعليم يجب أن يترافق مع تحسين الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع، وكذا جودة التعليم المقدم للتلاميذ والطلاب، إذ لا يكفي الرفع من الإنفاق على التعليم لكي يتحسن في رأس المال البشري بل يجب الاهتمام كذلك بنوعية التعليم المقدم لأفراد المجتمع.

خلاصة الفصل

ترتبط السياسة المالية في الجزائر ارتباطا وثيقا بأسعار البترول العالمية، ولذلك وجدنا بأنها مرت بمرحلتين أساسيتين: مرحلة السياسة المالية التقشفية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي (1989-1999)، ومرحلة السياسة المالية التوسعية وذلك بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2000، حيث تميزت فترة الإصلاحات الاقتصادية بتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإصلاح النظام الضريبي، وذلك بغرض إعادة التوازن للمؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما تم بالفعل حيث تحسنت أغلب المؤشرات الاقتصادية كالتضخم، تخفيض عجز الموازنة، التوازن الخارجي... الخ، إلا أنه كان لهذه السياسة آثار سلبية في الجانب الاجتماعي لارتفاع معدل البطالة وتفشي ظاهرة الفقر. كما أن هذه السياسة التقشفية أثرت على الاستثمارات العمومية بالسلب خاصة في جانب الاستثمار في البنية التحتية مما أعاق النمو الاقتصادي لاحقا.

أما فترة السياسة المالية التوسعية والتي تميزت بعدة برامج إنفاقية ضخمة كانت تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد ودعم النمو، وتتمثل هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، حيث تضاعفت النفقات الحكومية خلال هذه الفترة وخاصة نفقات البنية التحتية ونفقات تحسين الظروف المعيشية للسكان، كما تمت هذه الفترة بإطلاق تسهيلات وامتيازات ضريبية هامة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وهذا كله قصد إنعاش الاقتصاد و النهوض بالقطاعات المنتجة للقيمة المضافة للخروج من اقتصاد الريع.

فيما يخص الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، فقد قمنا بتقدير نموذجين: الأول يخص دراسة أثر السياسة المالية بشقيها (السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق الحكومي) على النمو الاقتصادي، والثاني يخص دراسة أثر الإنفاق على رأس المال البشري البنية التحتية على النمو الاقتصادي. ولقد خلصت نتائج النموذج الأول إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز و الإنتاج المحلي الإجمالي حيث وجدنا بأن زيادة نفقات التجهيز بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.1544%، أما نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية اتجاه الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نفقات التسيير لا تؤثر في النمو الاقتصادي، أما السياسة الضريبية فقد وجدنا بأن هناك علاقة عكسية بين معدل الضريبة والناتج المحلي الإجمالي حيث أن ارتفاع معدل الضريبة بـ 1% يؤدي إلى 0.3377% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. أما النموذج الثاني فقد خلصنا إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز (خارج نفقات البنية التحتية) والناتج المحلي الإجمالي حيث كلما ارتفعت هذه النفقات بـ 1% يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.1484%، وكذا وجود علاقة طردية بين نفقات البنية التحتية بتأخير سنة والناتج المحلي الإجمالي حيث كلما ارتفعت هذه النفقات بـ 1% يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.0862% وهذا مقبول اقتصاديا إلا أن المعامل ضعيف، أما نفقات الصحة والتعليم (المتعلقة برأس المال البشري) فلقد كانت إنتاجيتها سالبة حيث توصلنا إلى أن زيادة هذا النفقات بتأخير سنة بـ 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.1967% وهذه النتيجة متعارضة مع النظرية الاقتصادية حيث زيادة نفقات الصحة و التعليم تؤدي إلى تحسن مستوى رأس المال البشري وبالتالي زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية، وهذا لما لها من أثر على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل. ولقد ازداد الاهتمام أكثر بعلاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي بظهور نظريات النمو الداخلي (الذاتي)، والتي ركزت في بعض نماذجها على السياسة المالية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل (المستدام). و الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي نظرا لضعف القطاع الخاص، وكذلك لتوفر الموارد المالية اللازمة لتطبيق السياسات المالية التوسعية. والمتبع لتطور السياسة المالية في الجزائر يلاحظ بشكل واضح توجه هذه السياسة في السنوات الأخيرة إلى دعم النمو الاقتصادي ومحاولة الحفاظ على استدامته في الأجل الطويل، وذلك بقصد التخلص من التبعية لاقتصاد الريع (الاعتماد على النفط كمحرك للنمو الاقتصادي). و عليه حاولنا في هذه الأطروحة الإجابة على السؤال الرئيسي الذي طرحناه في المقدمة والمتمثل في مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكيفية تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

نتائج الدراسة:

يمكن إدراج مختلف نتائج بحثنا، والتي تعتبر إجابات على التساؤلات الفرعية واختبارا للفرضيات السابقة المطروحة في مقدمتنا في النقاط التالية:

- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي مقبول، و هناك اختلاف بين الاقتصاديين في المعيار المعتمد في حساب هذا المعدل فمنهم من يعتمد مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنهم من يعتمد مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما عرفه اقتصاديون آخرون بأنه زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ورغم هذه الاختلافات إلا أن مختلف التعاريف تجمع على النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات التي تنعكس على تحسن الدخل الحقيقي للفرد.

- إن تطور النظريات الاقتصادية أدى إلى تطور مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، فحسب النظرية الكلاسيكية ركزت على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكنزية فركزت على زيادة الادخار لإحداث نمو اقتصادي حيث أن زيادة الادخار ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فأضافت عاملا جديدا للنمو الاقتصادي والمتمثل في التقدم التقني من خلال نموذج سولو، إلا أن اعتبار التقدم التقني عاملا خارجيا في النموذج لم يمكن سولو من إعطاء تفسيراً حقيقياً للنمو الاقتصادي. وبظهور نظريات النمو الداخلي تم الاهتمام بعامل التقدم التقني حيث تم

تفصيله إلى عدة عوامل جديدة والمتمثلة في التكنولوجيا وتراكم المعرفة وكذا البحث والتطوير ورأس المال البشري، بالإضافة إلى مختلف السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة المالية التي أولى لها بارو اهتماما كبيرا في تفسير النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وذلك لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات، وكذا التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية. تختلف أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة عن الدول النامية، فالدول المتقدمة تسعى من خلال السياسة المالية إلى إحداث استقرار اقتصادي ومساندة القطاع الخاص دون التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، أما الدول النامية فتسعى من خلال السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و حل مختلف المشاكل الاقتصادية، وباعتبار النمو الاقتصادي في الدول النامية ضعيف وغير مستقر فان هذه الدول تسعى إلى تحفيزه ودعمه من خلال أدوات السياسة المالية، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تحقيق هذا الهدف.

- يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أدواتها والمتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية، وذلك في الأجلين القصير والطويل، فيكون الأثر في الأجل القصير من خلال المنظور الكنزوي عن طريق المضاعف بالتأثير في جانب الطلب الكلي، وكذلك التأثير قصير الأجل على جانب العرض الكلي، وحتى يكون هذا التأثير فعالا يجب أن يكون الجهاز الإنتاجي مرنا وكذا يجب تجنب إزاحة القطاع الخاص عند استعمال السياسة المالية، كما يجب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لزيادة فعالية السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي. أما أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فهي مستمدة من نظريات النمو الداخلي التي ركزت بشكل خاص على سياسة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيرها على محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (المستدم) كالاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والصحة، والإنفاق على البحث والتطوير والتكنولوجيات الجديدة، بالإضافة إلى الأنفاق على الاستثمار في البنية التحتية لما لها من أثر ايجابي في حفز القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

- إن تحليل بعض المعطيات الإحصائية فيما يخص المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، بينت لنا مدى اهتمام الدول المتقدمة بهذه المحددات الحديثة عكس الدول النامية، حيث وجدنا مثلا أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية، بالرغم من أن التعليم والصحة في الدول المتقدمة يساهم فيه القطاع الخاص بنسبة معتبرة عكس الدول النامية التي تعتمد في تمويل هذين القطاعين على الإنفاق الحكومي. أما نسبة الإنفاق على البحث والتطوير فتكاد منعدمة في العديد من الدول النامية عكس الدول المتقدمة التي تولي اهتماما كبيرا فهذا الإنفاق سواء من خلال الإنفاق الحكومي أو

إنفاق القطاع الخاص. أما فيما يخص الإنفاق على البنية التحتية فنجد بأن الدول المتقدمة قامت بإشراك القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية عكس الدول النامية التي لا يزال هذا القطاع من اختصاص القطاع العام.

- إن دراسة وتحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر للفترة (1989-2012) بين لنا تباين واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك حسب السياسات الاقتصادية المطبقة خلال كل فترة، حيث لاحظنا ارتفاع معدل التضخم خلال بداية فترة الإصلاحات الاقتصادية نتيجة تحرير الأسعار ليصل إلى أعلى قيمة له 29,8 سنة 1995 و ينخفض بعدها تدريجيا ليصل في حدود 8.9 سنة 2012. أما مؤشر معدل البطالة فقد كان في تزايد مستمر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الاجتماعي، حيث بلغ معدل البطالة سنة 2000 أعلى قيمة له (29.77%) لينخفض بعدها نتيجة تطبيق السياسة المالية التوسعية من خلال برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي ليصل إلى 9.7% سنة 2012. أما فيما يخص التوازن الخارجي فإنه خاضع لتغيرات أسعار البترول العالمية حيث لازالت تمثل صادرات المحروقات أكبر من 97% من الصادرات الإجمالية، إلا أننا لاحظنا تحكم واضح في تسيير المديونية الخارجية بفضل التسديد المسبق للمديونية الخارجية.

- إن دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بينت بأنه متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحروقات. كما لاحظنا من خلال دراسة مدى التنوع الاقتصادي في الجزائر بأنه ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي إنتاج قطاع المحروقات، كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة مقارنة بالقطاع العام رغم المجهودات المبذولة من طرف الدول للتوجه نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص.

- قمنا بتقييم الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1989-2012) من خلال المربع السحري لكالور، وذلك بتقسيم فترة الدراسة إلى أربعة فترات حسب الظروف الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المطبقة، واستنتجنا بأن الفترة (2006-2012) كانت الفترة المثلى للأداء الاقتصادي في الجزائر، حيث خلالها تحسنت مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية الأربعة، ولكن تتبع مؤشرات سنة 2012 بينت لنا تراجع في الأداء الاقتصادي مقارنة بأداء الفترة (2006-2012).

- من خلال تتبع تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1989-2012)، وجدنا بأنها مرتبطة بتغيرات أسعار البترول، باعتبار المورد الرئيسي للميزانية هو الإيرادات البترولية، حيث لاحظنا تغير واضح في السياسة المالية بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وذلك بتطبيق الجزائر لسياسات مالية تقشفية للقضاء على عجز الموازنة، ثم بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 غيرت الجزائر من سياستها المالية حيث دخلت في سياسة مالية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو، وبذلك يمكن تقسيم السياسة

المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى فترتين: فترة (1989-1999) تميزت بسياسة مالية تقشفية، فترة (2000-2012) والتي تميزت بسياسة مالية توسعية.

- تميزت السياسة المالية التقشفية المعتمدة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي بتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وسحب جزئي لدعم الأسعار الذي كان يقدم للمستهلكين في بعض السلع الضرورية، بالإضافة إلى إصلاح النظام الضريبي ابتداء من سنة 1992، ولقد كانت لهذه السياسة آثار ايجابية منها تحسن أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، توازن الميزانية، التوازن الخارجي... الخ، باستثناء الآثار السلبية في الجانب الاجتماعي كارتفاع معدل البطالة وتفشي الفقر، وكذا الآثار السلبية التي خلفتها السياسة التقشفية على البنية التحتية وذلك بتوقف أغلب المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية خلال تلك الفترة.

- إن السياسة المالية التقشفية التي تميزت بها فترة الإصلاحات الاقتصادية كانت تهدف إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وذلك بقصد إعادة إطلاق النمو الاقتصادي في الفترة اللاحقة، وهذا ما حدث بالفعل، فتحسن الأوضاع المالية للجزائر بعد سنة 2000 أدى بالسلطات إلى إتباع برامج اقتصادية ضخمة لإنعاش الاقتصاد و دعم النمو الاقتصادي، حيث تضاعفت النفقات الحكومية خلال هذه الفترة كما منحت امتيازات و إعفاءات ضريبية قصد تشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للقيمة المضافة.

- إن التقييم الأولي لمختلف برامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو التي طبقت في الجزائر، بين بأنه كان لهذه البرامج أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث تحسن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق هذه البرامج، إلا أن دراسة القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي أثبتت بأن هذا النمو كان في القطاعات التابعة مباشرة لتمويل الحكومة كقطاع الأشغال العمومية وقطاع الطاقة والمياه، وقطاع الخدمات العامة أما قطاعي الصناعة والفلاحة فمعدلات نموها ضعيفة و غير مستقرة.

- أثبتت الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حسب النموذج الأول، وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز (الاستثمار) و الناتج المحلي الإجمالي، أما نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي، وبالتالي فهذه النفقات غير مؤثرة في النمو الاقتصادي. أما فيما يخص علاقة معدل الضريبة بالناتج المحلي الإجمالي فكانت علاقة عكسية متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

- أثبتت الدراسة القياسية لأثر نفقات البنية التحتية ونفقات الصحة والتعليم على النمو الاقتصادي حسب النموذج الثاني، وجود علاقة طردية بين النفقات المخصصة للبنية التحتية بتأخير سنة واحدة والناتج المحلي الإجمالي إلا أن التأثير ضعيف حيث زيادة هذه النفقات ب 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.0862%. أما نفقات الصحة والتعليم (المتعلقة برأس المال البشري) فكانت العلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك كون أثر هذه النفقات يمكن أن يكون على المدى الطويل بحيث لا يمكن إدراكه ببساطة.

توصيات البحث:

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها من هذا البحث، يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية، بتطبيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية، وتساهم في دعم وتشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال مرافقة كل المشاريع المدعومة من طرف الدول منذ إطلاقها إلى أن تصبح قادرة على تمويل نفسها.
 - ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي منه، باعتباره غير منتج خاصة في الأجل القصير، و لما له من آثار سلبية على الاقتصاد كونه يؤدي إلى حدوث تضخم، الذي يعيق بدوره النمو الاقتصادي.
 - يجب إصلاح النظام الضريبي والتوجه نحو الضرائب المباشرة، حيث لا تزال الضرائب غير المباشرة تمثل النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية، وبذلك يمكن تنويع الإيرادات خارج إيرادات المحروقات، وبالتالي ترتفع الحصيلة الضريبية مما يتيح تطبيق سياسة ضريبية ملائمة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات لأصحاب المشاريع الجديدة دون التأثير على الحصيلة الضريبية.
 - يجب تطبيق سياسة صارمة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، حيث بالرغم من معدلات الضرائب المرتفعة المطبقة إلا أن الحصيلة الضريبية تبقى متواضعة جدا، وهذا ما يعكسه معدل الضغط الضريبي المنخفض في الجزائر والذي لم يتعدى 17% خلال فترة (2003-2012) وهو ضعيف مقارنة بمعدل الضغط الضريبي النموذجي 25%. ورغم ذلك فهو غير مشجع للاستثمار لأنه ناتج عن ضعف التحصيل الضريبي لتفشي ظاهري التهرب والغش الضريبي.
 - يجب الاعتماد على نظام ضريبي عادل ومستقر، حيث أن التغيرات الكثيرة في القوانين الضريبية ومعدلاتها سيحدث عدم ثقة بين المستثمرين والدولة، وخاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فرغم الضغط الضريبي المنخفض في الجزائر مقارنة بمعدل الضغط الضريبي النموذجي إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية بقي متواضع جدا.
 - يجب الاهتمام أكثر بجانب رأس المال البشري، من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان وتوفير الصحة والتعليم كما وكيفا، لأنه ليس بالضرورة زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم سيؤدي إلى تحسين رأس المال البشري، إلا بالتوازي مع تحسين المناهج التعليمية و مواكبة التطورات العلمية سواء في مجال الصحة أو التعليم.
 - يجب الاهتمام أكثر بالبحث والتطوير لما له من أثر إيجابي على دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك من خلال تخصيص جزء معتبر من الإنفاق الحكومي لهذا المال، حيث لاحظنا عدم الاهتمام بمجال البحث والتطوير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي تولي اهتماما كبيرا بهذا المجال.
 - يجب العمل على مواصلة تحسين البنية التحتية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي المخصص لهذا المجال، وذلك لما له من أثر إيجابي على زيادة التشغيل والنمو في الأجل القصير، و دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتطوير القطاع الخاص.

- ضرورة القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الاستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها، لأننا لاحظنا تضخم كبير في نفقات هذه المشاريع نتيجة إعادة التقييم من فترة لأخرى، وكذا التأخر الحاصل في مدة الانجاز مما يزيد من تكاليف الانجاز. وبذلك كلما زادت تكاليف الانجاز كلما انخفضت إنتاجية هذه المشاريع.

آفاق الدراسة:

- يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بموضوعنا، و منها:
- دور الاستثمارات العمومية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة حالة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو".
 - دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي.
 - سياسات التحفيز الضريبي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.
 - أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (دراسة حالة الجزائر للفترة 1970-2014).
 - دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال الفترة (2001-2014).
 - نظريات النمو الداخلي ومدى ملائمتها لاقتصاديات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر).
 - التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وأثرها على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I-المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- احمد علي البشاري، السياسة الاقتصادية اليمينية- سياسة الإنفاق العام-، دار الطرقي، اليمن، 1990.
- 2- أسامة عبد الرحمان، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، 2000.
- 3- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية)، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة نشر.
- 4- إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية -نظريات، نماذج، استراتيجيات- دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 5- البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشرق، القاهرة، 1995.
- 6- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربية، القاهرة، 1977.
- 7- السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
- 8- السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991.
- 9- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 10- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- 11- المرسي السيد حجازي " النظم الضريبية " الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000.
- 12- المنجد في اللغة العربية، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001.
- 13- انطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
- 14- إباد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة " التحليل الاقتصادي الجزئي والكلية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- 15- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 16- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 17- جيمس جواريتيني، ترجمة " حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان"، الاقتصاد الكلي " الاختيار العام والخاص"، دار المريخ ، السعودية، 1999.
- 18- حامد عبد المجيد دراز و سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 19- حربي محمد عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1992.
- 20- حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 1997.
- 21- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد " التحليل الكلي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 22- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك " الأسس والمبادئ"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 23- حسين عبد الحميد، احمد رشوان، "التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2009.

- 24- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية " دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 25- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية المصرية، الطبعة الأولى، مصر، 1986.
- 26- خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، مدخل إلى علم الاقتصاد " التحليل الجزئي والكلّي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 27- خضير عباس المهري، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة المكتبات، الرياض، السعودية، 1981.
- 28- رشدي عبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل (B.O.T)، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 2006.
- 29- رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مطبوعات مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1987.
- 30- روبرت بارو، ترجمة: نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي " دراسة تجريبية عبر البلدان"، درا الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- 31- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول"، الكويت، 1994.
- 32- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الثاني"، الكويت، 1994.
- 33- سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشموي، النظم الضريبية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 34- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع " مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008.
- 35- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي " دراسة تحليلية تقييميه"، الإسكندرية، 2000.
- 36- سهير محمود معتوق، " النظريات والسياسات النقدية" - الدار المصرية اللبنانية- الطبعة الأولى. 1989.
- 37- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- 38- صبحي تادرس قريضة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، دون طبعة الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر.
- 39- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي - قواعد- نظم - نظريات- سياسات- مؤسسات نقدية، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة نشر.
- 40- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 41- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
- 42- عامر لطفي، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2002.
- 43- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية: ، 1986.
- 44- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية القاهرة، 1979.
- 45- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 46- عبد الكريم صادق بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
- 47- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 48- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كلي ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

- 49- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972.
- 50- عبد الهادي علي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثالثة، 2002.
- 51- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن .
- 52- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك " منهج نقدي ومصرفي"، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
- 53- علي خليفة الكوادي، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية " مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط"، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
- 54- عناية غازي حسين، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985.
- 55- غازي عناية، الاقتصاد الإسلامي " الزكاة و الضريبة " دراسة مقارنة ، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991.
- 56- فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي " مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981.
- 57- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2008.
- 58- فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006.
- 59- فوزت فرحات، المالية العامة، الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.
- 60- فون برادن، كريستوف فريديك، حرب الإبداع فن إدارة بالأفكار، ترجمة: إصدارات بميك، مصر، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميدك، 2000.
- 61- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
- 62- كلاوس روزه ، ترجمة عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، منشورات جامعة قايونس، تونس، الطبعة الأولى ، 1990.
- 63- كمال عليوش قريوع ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 64- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي (نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
- 65- محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن" الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 66- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003.
- 67- محمد باهر عتلم، المالية العامة أدائها الفنية و آثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، الطبعة الخامسة، 1998.
- 68- محمد دويدر، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
- 69- محمد رشيد الفيل، البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والمهجرة المعاكسة، عمان الأردن، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، 2000.
- 70- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
- 71- محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 72- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 73- محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.
- 74- محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنية، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002.
- 75- محمد مدحت العقاد، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.

- 76- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 77- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 78- محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2010.
- 79- محمود يونس، احمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، مصر 2007.
- 80- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 81- مراد فخري وعدنان الهندي، مبادئ الإدارة المالية واقتصادياتها. المطبعة الأردنية، عمان، 1980.
- 82- منير إسماعيل أبو شاور، امجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 83- ميشيل تودارو (ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 84- نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2006.
- 85- نوفل قاسم علي الشهوان، اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي "إقليميا ودوليا"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2007.
- 86- هادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، 1996.
- 87- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 88- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005.
- 89- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
- 90- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، " النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 150-191.
- 91- ولاس بيترسون (ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني)، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968.
- 92- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي " دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
- 93- يوجين أ. ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، سلسلة ملخصات شوم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2003.
- 94- يونس احمد البطريق، عبد العزيز علي السوداني، اقتصاديات النشاط الحكومي " تحليل قرارات الإنفاق العام"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.

ب- الأطروحات والرسائل:

- 1- أشرف العربي، التنمية البشرية في مصر: الوضع الحالي، أسبابه، انعكاساته، وإمكانية تطويره، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1997.
- 2- البشير عبد الكريم، محددات البطالة " دراسة قياسية " حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، 2003.
- 3- بن عناية حلول، اثر السياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد" دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) (1980-2007) مع إشارة خاصة لحالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، تخصص: طرق كمية، 2011/2010.
- 4- بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية) - دراسة قياسية للفترة (1970-2000)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 2004.
- 5- رواكسي خالد، اثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط دراسة قياسية للفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013.
- 6- صوابلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 7- ضيف احمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2005/2004.
- 8- عماد الدين احمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة معدة لاستكمال أسباب الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.
- 9- فرحي محمد، النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1999/1998.
- 10- محمد احمد عبد القادر صباحين، الضرائب و النمو الاقتصادي في الأردن " دراسة قياسية تحليلية (1970-1995)"، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 1989.
- 11- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2005.
- 12- مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد هاشم، قياس آثار السياسة المالية والنقدية على أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة " 1974-1997" واتجاهاتها المستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، قسم علم الاقتصاد، مصر، 2001.
- 13- موسى سعداوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 14- شين لزهري، أثر رأس المال البشري على النمو الداخلي" حالة الاقتصاد الجزائري 1970-2002"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

ج- بحوث ومقالات ومدخلات:

- 1- البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية " دراسة نظرية وقياسية"، الملتقى الدولي العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
- 2- أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، 2002.
- 3- إيمان محمد محمد سليم، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد " 4-6 ماي 1998"، جامعة القاهرة، دار المستقبل العربي، 2000، ص: 97.
- 4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط " حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- 5- برناردين اكيثوبي، ريتشارد همينغ، وغيرد شوارتز، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية، العدد 40، صندوق النقد الدولي، 2007.
- 6- بودخدخ كريم، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحصير لمرحلة ما بعد البترول"، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي " جيجل " .
- 7- بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول، مجلة بحوث إنسانية، العدد: 37، 2008.
- 8- حسن بن رfidان المهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار التمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، 2006.
- 9- زين العابدين بري، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 15، عدد 2، 2001.
- 10- عادل عوض، سامي عوض، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 1998.
- 11- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البلدة، 2021 ماي 2002.
- 12- عماد الدّين أحمد المصّبّح، رأس المال البشري في سورية، "قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري"، مقالة في مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004.
- 13- عمر الفاروق البزري، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا، التعاون الصناعي، العدد 86، أكتوبر 2001.
- 14- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 15- كمال رزيق، مسدور فارس، تقييم إصلاح النظام الجبائي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة أيام 11، 12 ماي 2003 .
- 16- محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا" منهج السببية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 51، 2010.

- 17- ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2 حزيران (يونيو) 2002، بيروت.
- 18- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، العدد: 02، 2003.

د- تقارير وقوانين وتشريعات:

- 1- المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.
- 2- المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.
- المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.
- 3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001.
- 4- المرسوم التشريعي رقم 93/ 12 المؤرخ في 05/10/1993.
- 5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 .
- 6- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين 10 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق لـ 24 مايو 2010، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

II- المراجع باللغات الاجنبية.

أ- الكتب:

- 1- Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et développement (Théories et politiques), Tome 2, Edition Office des Publications Universitaires, Alger, 1981.
- 2- Ande Chaineau, Lexique Economie Général, PUF , 1979.
- 3- Belmokadem Mustapha ,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994.
- 4- Ben Issad Hocine, Restructuration et réformes économiques (1979- 1993) ,O.P.U,1994.
- 5- David Begg, stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, macro économie, adaptation française "Bernard Bernier, Henri Louis Védie", 2e édition, dunod, Paris, 2002.
- 6- Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, L'investissement international, (Armond Colin / Masson, Paris, 1996).
- 7- Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.) Economics The Dryden Press, 1991.
- 8- Eatwell, J. Milgate, M. and Newman, P., "The New Palgrave: A Dictionary of Economics", Vol. 3, The Macmillan Press Limited, London , 1987.
- 9- Eric Bosserelle, Croissance et Fluctuation, Paris, Edition Dalloz, 1994.
- 10- Guellec Dominique Guellec Dominique et Ralle Pierre, les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte, paris, 1996.
- 11- Guendouzi brahime , relation économique international ,édition elmaarifa, Alger, 1998.
- 12- Hocine Benisaad, " L' ajustement structurel: l' experience du maghreb ", édition O.P.U, Algérie ,1999.

- 13- Jean Arrous, , les théories de la Croissance, Editions du seuil, Paris, 1999.
- 14- Jean Luc Gaffard, croissance et fluctuation, E.J.A, paris, 1997.
- 15- Jesse.v.Burkhead, The Balance Budget in Reading in Fiscal Policy, The American Economic Association Richard, INC, 1955.
- 16- Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algérienne sous Chadli, Algérie : éditions Rahma, 1993.
- 17- Marie Delaplace , Monnaie et Financement de l'économie ,édition DUNOD, Paris, 2003.
- 18- mute (Pierre- Alain), croissance et cycles : théories contemporaines, Economica, 1994.
- 19- René Teboule, Macroéconomie, Edition Foucher, France, 2006.
- 20-Robert. J. Barro, la croissance économique, traduit par Fabrice Mazerolle, ediscience international , paris, 1996.

ب- الأطروحات والرسائل.

- 1- Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique « essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie », Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger,2002-2003.

ج- بحوث ومقالات ومدخلات.

- 1- Andrianasy A. DJISTERA, Le rôle de capital humain dans la croissance : LE CAS DES ECONOMIES EMERGENTES D'ASIE.
- 2- Babiker, MTaxation and Labor Supply Decisions: The Implications of Human Capital Accumulation, The Arab Planning Institute, Working Paper API/WPS 0205, 2002.
- 3- Barro & Lee, International Data on Education Attainment: Updates and Implications Bartel, A.P. and N. Sicherman, 1998. Technological Change and the Skill Acquisition of Young Workers. Journal of Labour Economics,(2000), October 16(4).
- 4- Catherine GUIO- Anne, Marcus DEJARDIN, article Croissance endogène spatialisée et développement régional, OCDE,2004.
- 5- David. L. Brumbough, the level of taxes in the United States, (1941-1999), February 11, 2000.
- 6- De Medeiros, O.R. Barcelos, c.L. Explaining Public Expenditures in Education : An EMPIRICAL Analysis in Brazilian Municipalities,(2007,january 25).
- 7- Faruk ÜLGEN, Les théories de la croissance, Université Pierre Mendès France, 2005-2006.
- 8- Karine PELLIER, propriété intellectuelle et croissance économique en France : 1971-1945, Université Montpellier.
- 9- Kouider BOUTALEB, La Problématique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D : le cas de l'Algérie, colloque international sur Les politiques économiques en algerie : réalités et perspectives, Tlemcen 29/30 novembre 2004.
- 10- Solow, R. M. 'A contribution to the theory of economic growth', Quarterly Journal of Economics, vol. 70,1956.

د- تقارير وقوانين وتشريعات.

- 1- Algeria; statistical appendix IMF Country.
- 2- Banque mondiale, la transition vers une économie de marché, rapport 1993.
- 3- C.N.E.S " Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel " ,Alger,(1998).

III- المراجع الالكترونية

- 1- <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>
- 2- <http://www.nie-org/nle/econ-47.html-43k>.
- 3- www.premier-ministre.gov.dz
- 4- http://membres.lycos.fr/algo/download/plan_relance.doc.
- 7- <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm>
- 8- <http://www.ons.dz>

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور المديونية الخارجية ونسبتها إلى الدخل الوطني.

السنوات	المديونية الخارجية دولار	نسبة المديونية إلى الدخل الوطني
2011	6.07	3.35
2010	7.21	4.64
2009	7.37	5.28
2008	6.21	3.66
2007	6.10	4.55
2006	5.87	5.21
2005	17.06	17.54
2004	22.39	27.50
2003	23.74	36.34
2002	23.01	41.97
2001	22.73	42.50
2000	25.45	48.87
1999	28.18	60.80
1998	30.69	66.45
1997	30.90	67.24
1996	33.65	75.83
1995	33.05	83.52
1994	30.24	74.11
1993	26.27	54.52
1992	27.35	59.66
1991	28.49	65.50
1990	28.15	46.96
1989	27.25	50.70

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي: 20/01/2013 <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

الوحدة: مليون د.ج

الملحق رقم (02): تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية

السنوات	الزراعة	الغابات	الصيد	الصناعة والحرف اليدوية	البناء والاشغال العمومية	التجارة	الخدمات	المجموع	
2012	1421693.3	5208445.9	68283.5	728615.2	1411159.6	1095277.7	1651533.2	443556.7	12028585.0
2011	9931.4	4900049.4	68283.5	374773.4	178486.5	214215.8	96258.5	62538.6	5904537.1
2010	1183216.1	5242098.8	70701.2	663756.5	1262566.7	1003544.7	1446331.4	406324.8	11278540.2
2009	8037.7	4931701.2	70701.2	351276.0	171526.3	191468.4	87415.2	55489.0	5867390.4
2008	1015258.8	4180357.7	63312.0	616698.2	1194113.5	991426.4	1279478.9	358971.7	9699617.3
2007	8037.7	3851802.6	63312.0	326176.3	163985.4	176384.2	75451.2	41823.5	4706973.0
2006	1377.6	3109078.9	94767.1	577037.7	1000054.9	911311.3	1151623.6	318574.1	8093796.7
2005	1377.6	2847269.2	94767.1	314719.6	128971.6	166896.0	73876.7	35909.9	3663787.7
2004	727413.1	4997554.5	86719.5	519505.1	869988.6	863772.8	1003199.4	280262.6	9348415.6
2003	3582.9	4719481.9	86719.5	289532.8	115971.2	163446.4	67368.8	34504.8	5480608.3
2002	708072.5	4089308.6	92368.8	479814.9	732720.7	822406.6	863197.3	247602.2	8035491.6
2001	3166.4	3843139.4	92368.8	268747.4	139628.9	162147.6	57088.6	26672.1	4592959.2
2000	2654.5	3525770.2	64265.4	449493.3	610071.1	743533.6	728366.7	226224.6	7345467.5
1999	581615.8	3352878.4	58992.2	418294.9	505423.9	645028.9	668130.0	205771.1	4201149.5
1998	2826.3	3034544.4	58992.2	247610.9	102051.2	179770.3	38951.4	21889.7	3686636.4
1997	580505.6	2319823.6	49294.0	388193.4	458674.0	512569.9	607052.6	183559.5	5099672.6
1996	2560.1	2133380.0	49294.0	239513.0	103204.4	142551.4	39862.2	19688.6	2730053.7
1995	515281.7	1868889.6	44199.9	355370.6	401014.4	390551.2	552179.9	169482.6	4296969.9
1994	1245.1	1720322.9	44199.9	225978.4	96910.3	112509.0	37616.7	17575.7	2256358
1993	417225.2	1477033.6	39998.5	337556.2	369939.3	340983.3	509285.7	153889.6	3645911.4
1992	1310.4	1369019.7	39998.5	220149.1	91638.8	77350.3	33478.1	14734.3	1847679.2
1991	412119.5	1443928.1	38388.0	315230.5	320507.1	303693.5	476208.7	141882.9	3451958.3
1990	1628.5	1381337.8	38388.0	209001.3	62361.7	73164.9	29133.3	14035.8	1809051.3
1989	346171.4	1616314.7	42904.8	29749.6	292046.3	275929.7	436292.1	130448.6	3430857.2
	1551.6	1542882.1	42904.8	19554.5	93713.2	78773.4	27149.1	16109.6	2000638.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 20/01/2013 <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Production-nation-selon-activit-SJ.pdf>

الملحق رقم (03): تطور المتغيرات الاقتصادية المستعملة في الدراسة (النموذج الأول) الوحدة: مليون د.ج

	¹ PIB r	¹ ABFF n	¹ ABFF r	² L	² Gfon n	² Geq n	² T n	² IPC	³ IPP
1980	162500,00	54900,00	54900,00	3,1570	26789	17227	20362	100,00	100,00
1981	167375,00	63000,00	56656,80	3,2843	34205	23450	25760	114,66	111,20
1982	178087,00	71500,00	58243,19	3,4250	37996	34449	27990	121,75	122,76
1983	187703,71	80300,00	61213,59	3,5770	44391	40434	37141	129,09	131,18
1984	198215,11	89600,00	63417,28	3,7150	50272	41326	46968	139,66	141,29
1985	205549,06	94500,00	64875,88	3,8680	54660	45181	46992	154,33	145,66
1986	206371,26	103200,00	60788,70	4,2470	61154	40663	52656	173,32	169,77
1987	204926,66	96100,00	50758,57	4,1380	63761	40216	58215	186,42	189,33
1988	202877,39	91700,00	48119,12	4,3160	76200	43500	58100	197,36	190,57
1989	211804,00	114800,00	50380,72	4,4710	80200	44300	64500	215,75	227,86
1990	213498,43	149900,00	49524,24	4,5170	88800	47700	71100	254,33	302,68
1991	210936,45	218400,00	42244,18	4,5380	153800	58300	82700	320,19	516,99
1992	214733,31	283800,01	43131,31	4,5780	276131	144000	108864	421,63	657,99
1993	210223,91	314899,99	41751,11	5,0420	291417	185210	121469	508,17	754,23
1994	208331,90	423600,00	41959,86	5,1540	330403	235926	176174	655,53	1009,54
1995	216248,50	580000,02	43218,66	5,4360	473694	285923	241992	850,84	1342,01
1996	225114,69	639400,02	44731,31	5,6250	550596	174013	290603	1009,98	1429,42
1997	227590,95	638099,98	45089,16	5,7080	643555	201641	314013	1067,55	1415,20
1998	239198,09	728799,97	46577,10	5,7170	663855	211884	329828	1120,91	1564,72
1999	246852,44	789800,03	47834,69	5,7260	774695	186987	314767	1150,00	1651,10
2000	252283,19	852600,03	48982,72	6,1800	856193	321929	349502	1153,49	1740,61
2001	263919,81	965462,50	50207,29	6,2288	963633	357395	398238	1201,92	1922,95
2002	278699,32	1111309,30	54023,04	6,4116	1097716	452930	482896	1219,11	2057,10
2003	298765,67	1265164,50	56778,22	6,6841	1122761	516504	524925	1271,03	2228,26
2004	311612,60	1476902,60	61377,25	7,7984	1250894	638036	580411	1321,51	2406,27
2005	329997,74	1691640,30	66226,05	8,0440	1245132	806905	640472	1339,78	2554,34
2006	335607,70	1969457,90	70994,33	8,8688	1437870	1015144	720884	1370,79	2774,11
2007	347018,36	2462124,40	77951,77	8,5942	1674031	1434638	766750	1421,15	3158,52
2008	353958,73	3228343,20	85591,05	9,1460	2217775	1973278	965289	1490,14	3771,82
2009	359976,03	3811419,10	110990,34	9,4720	2300023	1946311	1146612	1575,72	3434,01
2010	372935,17	4350922,30	122089,37	9,7360	2659078	1807862	1297944	1637,38	3563,72
2011	382631,48	4620114,90	134298,31	9,5990	3797252	1934500	1448898	1711,42	3440,19
2012	395258,32	4978102,40	147728,14	9,8500	4935930	2233960	1984300	1864,18	3369,77

المصدر: 1- قاعدة بيانات البنك الدولي. <http://data.albankaldawli.org/country/algeria> 20/05/2014

2- الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

$$IPP-3 = \frac{ABFFn}{ABFFr} \times 100$$

الرقم القياسي للإنتاج محسوب بالطريقة التالية:

التعريف بالمتغيرات: PIBr: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ABFFn: التراكم الخام للأصول الثابتة الاسمي، ABFFr: التراكم الخام للأصول الثابتة الاسمي، Tn: الضرائب الاسمية، IPC: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، IPP: الرقم القياسي لأسعار الإنتاج.

الملحق رقم (04): تطور المتغيرات الاقتصادية المستعملة في الدراسة بالقيم الحقيقية (النموذج الأول) الوحدة: مليون د.ج

	PIB r	⁵ ABFF p r	L	¹ Gfon r	² Geq r	³ Tr	⁴ Tr/PIBr
1980	162500,00	37673,00	3,1570	26789,00	17227,00	20362,00	12,53
1981	167375,00	35568,67	3,2843	29831,68	21088,13	22466,42	13,42
1982	178087,00	30181,12	3,4250	31208,21	28062,07	22989,73	12,91
1983	187703,71	30390,29	3,5770	34387,64	30823,30	28771,40	15,33
1984	198215,11	34168,22	3,7150	35995,99	29249,06	33630,24	16,97
1985	205549,06	33857,76	3,8680	35417,61	31018,12	30449,04	14,81
1986	206371,26	36836,88	4,2470	35283,87	23951,82	30380,80	14,72
1987	204926,66	29517,35	4,1380	34202,88	21241,22	31227,87	15,24
1988	202877,39	25292,86	4,3160	38609,65	22826,26	29438,59	14,51
1989	211804,00	30938,96	4,4710	37172,65	19441,76	29895,71	14,12
1990	213498,43	33765,02	4,5170	34915,27	15759,22	27955,81	13,09
1991	210936,45	30967,37	4,5380	48033,98	11276,81	25828,41	12,24
1992	214733,31	21246,48	4,5780	65491,31	21884,83	25819,79	12,02
1993	210223,91	17194,94	5,0420	57346,36	24556,17	23903,22	11,37
1994	208331,90	18590,21	5,1540	50402,42	23369,65	26875,05	12,90
1995	216248,50	21913,08	5,4360	55673,69	21305,58	28441,54	13,15
1996	225114,69	32557,63	5,6250	54515,53	12173,68	28773,14	12,78
1997	227590,95	30840,93	5,7080	60283,36	14248,23	29414,36	12,92
1998	239198,09	33035,76	5,7170	59224,65	13541,34	29425,02	12,30
1999	246852,44	36509,69	5,7260	67364,78	11325,00	27371,04	11,09
2000	252283,19	30487,54	6,1800	74226,30	18495,18	30299,53	12,01
2001	263919,81	31621,52	6,2288	80174,47	18585,77	33133,49	12,55
2002	278699,32	32005,15	6,4116	90042,41	22017,89	39610,54	14,21
2003	298765,67	33598,52	6,6841	88334,74	23179,70	41299,18	13,82
2004	311612,60	34861,69	7,7984	94656,42	26515,56	43920,29	14,09
2005	329997,74	34636,48	8,0440	92935,56	31589,57	47804,27	14,49
2006	335607,70	34400,83	8,8688	104893,53	36593,50	52588,95	15,67
2007	347018,36	32530,56	8,5942	117794,11	45421,21	53952,78	15,55
2008	353958,73	33274,71	9,1460	148829,98	52316,34	64778,41	18,30
2009	359976,03	54312,84	9,4720	145966,48	56677,50	72767,50	20,21
2010	372935,17	71359,74	9,7360	162398,34	50729,63	79269,56	21,26
2011	382631,48	78065,95	9,5990	221877,27	56232,36	84660,57	22,13
2012	395258,32	81434,00	9,8500	264777,54	66294,14	106443,58	26,93

$$1- \text{نفقات التسيير الحقيقية: تم حسابها كما يلي: } Gfonr = \frac{Gfon}{IPC} \times n \times 100$$

$$2- \text{نفقات التجهيز الحقيقية: تم حسابها كما يلي: } Geqr = \frac{Geq}{IPP} \times n \times 100$$

$$3- \text{الضرائب الحقيقية: تم حسابها كما يلي: } Tr = \frac{Tn}{IPC} \times 100$$

$$4- \text{نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي: } Tr/PIBr = \frac{Tr}{PIBr} \times 100$$

$$5- \text{التراكم الخام للأصول الثابتة للقطاع الخاص: } ABFFP_r = ABFF_r - GE_r$$

الملحق رقم (05): نتائج تقدير دالة الإنتاج (النموذج الأول)

Dependent Variable: LOG(PIB_R)				
Method: Least Squares				
Date: 04/19/14 Time: 21:10				
Sample: 1989 2012				
Included observations: 24				
LOG(PIB_R)=C(1)+C(2)*LOG(ABFFP_R)+C(3)*LOG(L)+C(4)*LOG(GE_R) +C(5)*LOG(GF_R)+C(6)*LOG(T_PIB_R)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	8.668420	0.729936	11.87558	0.0000
C(2)	0.184080	0.065566	2.807567	0.0116
C(3)	0.557232	0.094747	5.881249	0.0000
C(4)	0.130526	0.059781	2.183412	0.0425
C(5)	0.035702	0.052015	0.686376	0.5012
C(6)	-0.316735	0.160357	-1.975187	0.0638
R-squared	0.976064	Mean dependent var		12.51524
Adjusted R-squared	0.969415	S.D. dependent var		0.228818
S.E. of regression	0.040017	Akaike info criterion		-3.386720
Sum squared resid	0.028824	Schwarz criterion		-3.092206
Log likelihood	46.64064	Hannan-Quinn criter.		-3.308585
F-statistic	146.8021	Durbin-Watson stat		0.897600
Prob(F-statistic)	0.000000			

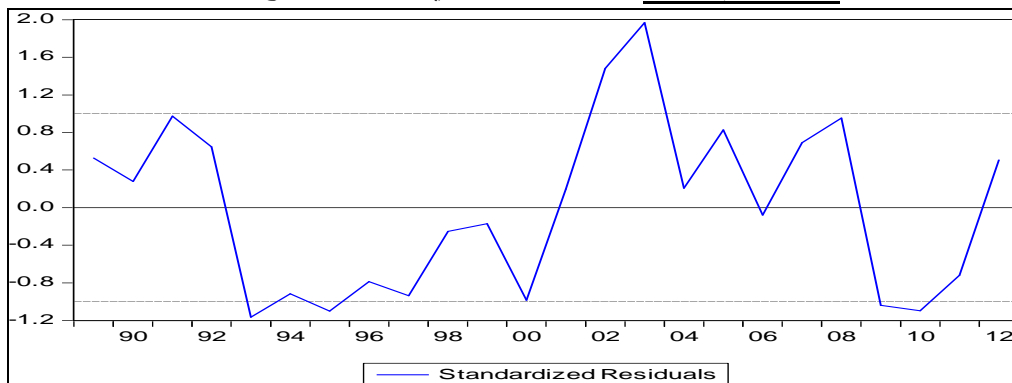
المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (06): نتائج تقدير دالة الإنتاج بعد إقصاء الثابت c(1) و GF_R

Dependent Variable: LOG(PIB_R)				
Method: Least Squares				
Date: 04/19/14 Time: 21:43				
Sample: 1989 2012				
Included observations: 24				
LOG(PIB_R)=C(1)+C(2)*LOG(ABFFP_R)+C(3)*LOG(L)+C(4)*LOG(GE_R) +C(6)*LOG(T_PIB_R)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	8.805248	0.692345	12.71800	0.0000
C(2)	0.193871	0.063098	3.072533	0.0063
C(3)	0.595930	0.075080	7.937297	0.0000
C(4)	0.139986	0.057355	2.440706	0.0246
C(6)	-0.318050	0.158098	-2.011727	0.0586
R-squared	0.975438	Mean dependent var		12.51524
Adjusted R-squared	0.970267	S.D. dependent var		0.228818
S.E. of regression	0.039456	Akaike info criterion		-3.444217
Sum squared resid	0.029579	Schwarz criterion		-3.198789
Log likelihood	46.33060	Hannan-Quinn criter.		-3.379105
F-statistic	188.6357	Durbin-Watson stat		1.008901
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (07): التمثيل البياني للبواقي المعيارية (النموذج الأول)



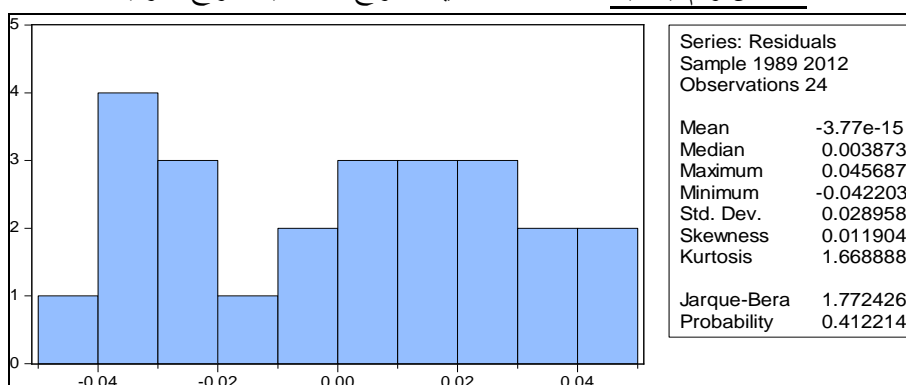
المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (08): نتائج تقدير دالة الإنتاج بعد تحسين النموذج (النموذج الأول)

Dependent Variable: LOG(PIB_R)				
Method: Least Squares				
Date: 04/19/14 Time: 21:50				
Sample: 1989 2012				
Included observations: 24				
LOG(PIB_R)=C(1)+C(2)*LOG(ABFFP_R)+C(3)*LOG(L)+C(4)*LOG(GE_R)				
+C(6)*LOG(T_PIB_R)+C(7)*M				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	8.624867	0.577325	14.93935	0.0000
C(2)	0.205719	0.052487	3.919436	0.0010
C(3)	0.573025	0.062725	9.135565	0.0000
C(4)	0.154420	0.047810	3.229868	0.0046
C(6)	-0.337731	0.131315	-2.571914	0.0192
C(7)	0.075569	0.024383	3.099257	0.0062
R-squared	0.983984	Mean dependent var		12.51524
Adjusted R-squared	0.979535	S.D. dependent var		0.228818
S.E. of regression	0.032733	Akaike info criterion		-3.788523
Sum squared resid	0.019287	Schwarz criterion		-3.494009
Log likelihood	51.46227	Hannan-Quinn criter.		-3.710388
F-statistic	221.1785	Durbin-Watson stat		1.240054
Prob(F-statistic)	0.000000			

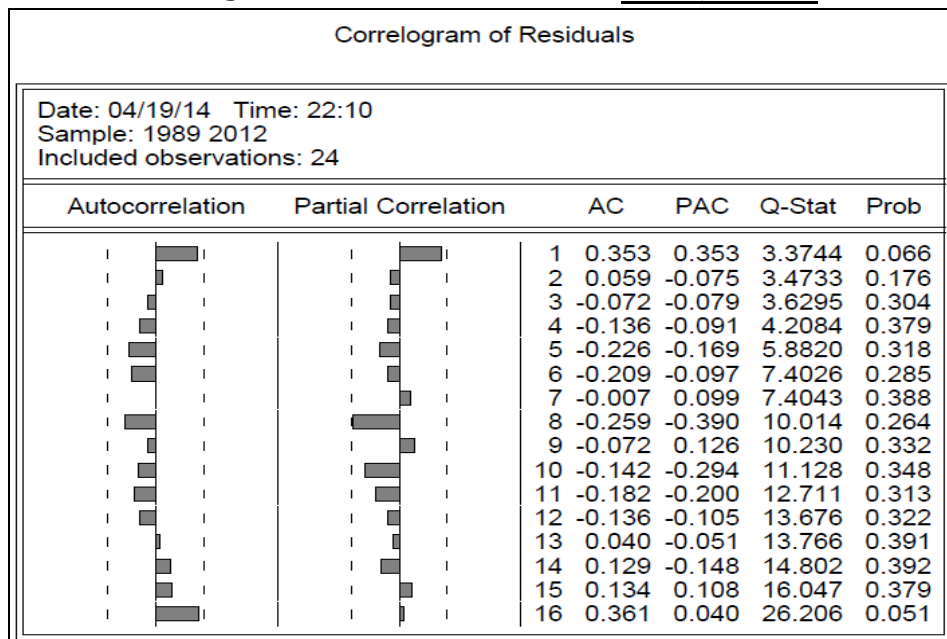
المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (09): طبيعة الأخطاء في النموذج المقدر (النموذج الأول)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (10): جدول الارتباط الذاتي للأخطاء (النموذج الأول)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق (11): الارتباط الذاتي للأخطاء حسب اختبار براتش-قودفري (النموذج الأول)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.630230	Prob. F(2,16)		0.2268
Obs*R-squared	4.062782	Prob. Chi-Square(2)		0.1312
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 04/19/14 Time: 22:15				
Sample: 1989 2012				
Included observations: 24				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.254127	0.605737	0.419533	0.6804
C(2)	-0.013557	0.052220	-0.259610	0.7985
C(3)	0.018827	0.063158	0.298094	0.7695
C(4)	-0.036494	0.056328	-0.647889	0.5262
C(6)	0.082988	0.144809	0.573085	0.5746
C(7)	-0.003081	0.023723	-0.129876	0.8983
RESID(-1)	0.477650	0.269395	1.773049	0.0953
RESID(-2)	0.014054	0.304528	0.046150	0.9638
R-squared	0.169283	Mean dependent var		-3.77E-15
Adjusted R-squared	-0.194156	S.D. dependent var		0.028958
S.E. of regression	0.031644	Akaike info criterion		-3.807322
Sum squared resid	0.016022	Schwarz criterion		-3.414637
Log likelihood	53.68786	Hannan-Quinn criter.		-3.703142
F-statistic	0.465780	Durbin-Watson stat		1.930057
Prob(F-statistic)	0.845178			

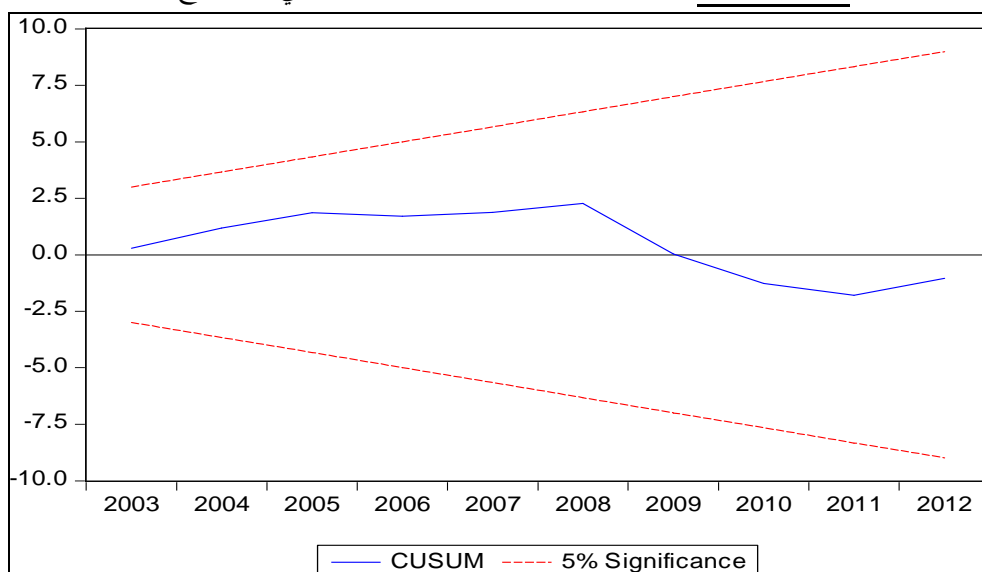
المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق (12): تباين الأخطاء حسب اختبار براش-باقن-قودفري (النموذج الأول)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.853060	Prob. F(5,18)	0.1531	
Obs*R-squared	8.155685	Prob. Chi-Square(5)	0.1479	
Scaled explained SS	1.534286	Prob. Chi-Square(5)	0.9091	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 04/19/14 Time: 22:22				
Sample: 1989 2012				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001901	0.001592	1.194012	0.2480
ABFFP_R	-1.02E-08	2.39E-08	-0.426104	0.6751
L	-0.000152	0.000178	-0.853722	0.4045
GE_R	5.14E-08	3.58E-08	1.437167	0.1678
T_PIB_R	-7.49E-05	0.000175	-0.427742	0.6739
M	-0.000598	0.000476	-1.258185	0.2244
R-squared	0.339820	Mean dependent var	0.000804	
Adjusted R-squared	0.156437	S.D. dependent var	0.000671	
S.E. of regression	0.000617	Akaike info criterion	-11.73230	
Sum squared resid	6.84E-06	Schwarz criterion	-11.43779	
Log likelihood	146.7877	Hannan-Quinn criter.	-11.65417	
F-statistic	1.853060	Durbin-Watson stat	2.745483	
Prob(F-statistic)	0.153117			

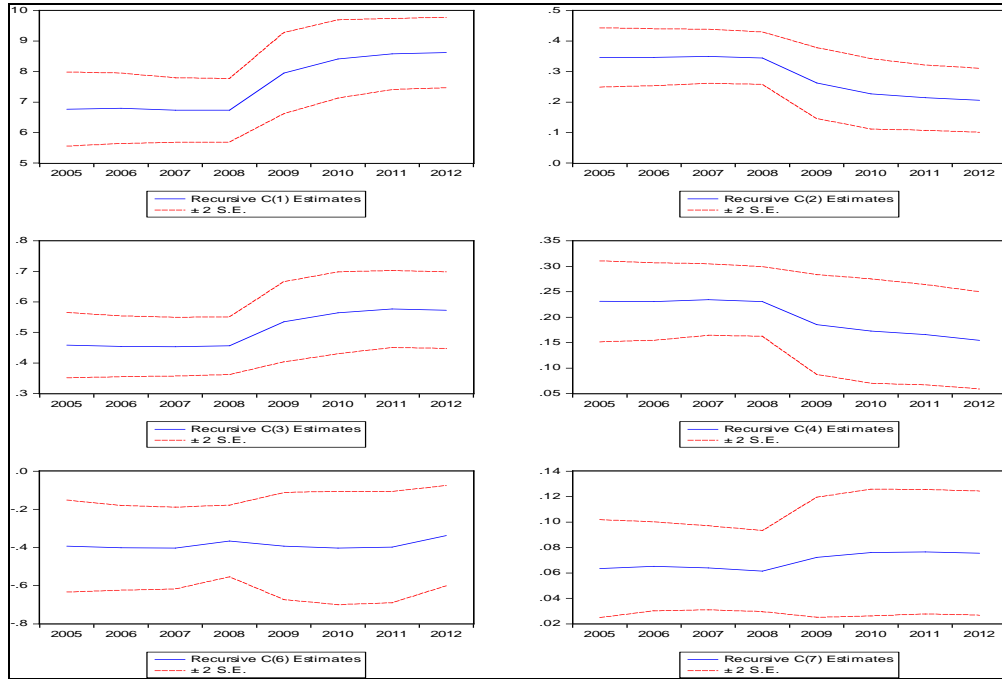
المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق (13): اختبار CUSUM لدراسة الاستقرار الكلي (النموذج الأول)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق (14): اختبار استقرار تقديرات معامل العودية (النموذج الأول)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (15): الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، البنية التحتية للفترة (1989-2012). الوحدة: 10^6 دج

	$(Ged + Gsan)_N^1$	$(G inf)_N^1$	IPC	IPP	$(Ged + san)_R^2$	$(G inf)_R^2$
1989	27661	11050	215,75	227,86	12820,86	4849,47
1990	33868,47	13585	254,33	302,68	13316,74	4488,24
1991	56378,57	17650	320,19	516,99	17607,85	3413,99
1992	73995,13	28590	421,63	657,99	17549,78	4345,05
1993	90340,58	30200	508,17	754,23	17777,63	4004,08
1994	113224,66	30260	655,53	1009,54	17272,23	2997,40
1995	129475,87	32000	850,84	1342,01	15217,42	2384,48
1996	160832,76	40700	1009,98	1429,42	15924,35	2847,31
1997	178912,84	46650	1067,55	1415,2	16759,20	3296,35
1998	191077,84	57580	1120,91	1564,72	17046,67	3679,89
1999	237373,56	55020	1150	1651,1	20641,18	3332,32
2000	217735,45	77395	1153,49	1740,61	18876,23	4446,43
2001	256767,91	127871	1201,92	1922,95	21363,14	6649,73
2002	278468,6	133043	1219,11	2057,1	22841,96	6467,50
2003	329296,82	153108	1271,03	2228,26	25907,87	6871,19
2004	331691,97	173969	1321,51	2406,27	25099,47	7229,82
2005	375265,39	294750	1339,78	2554,34	28009,48	11539,18
2006	395447,51	635381	1370,79	2774,11	28848,15	22903,96
2007	502997,53	750637	1421,15	3158,52	35393,70	23765,47
2008	623077,74	769184	1490,14	3771,82	41813,37	20392,91
2009	741886,15	919665	1575,72	3434,01	47082,36	26781,08
2010	1059910,26	1309554	1637,38	3563,72	64732,09	36746,83
2011	1138743,55	1346637	1711,42	3440,19	66537,94	39144,26
2012	1509345,1	1090026	1864,18	3369,77	80965,63	32347,19

المصدر: 1- قوانين المالية، والقوانين التكميلية، مستخرجة من الجريدة الرسمية.

2- من حساب الباحث حيث: $(Ged + Gsan)_R = \frac{(Ged + Gsan)_N}{IPC} \times 100$ و $(G inf)_R = \frac{(G inf)_N}{IPP} \times 100$

الملحق رقم (16): نتائج تقدير دالة الإنتاج (النموذج الثاني)

Dependent Variable: LOG(PIB_R)				
Method: Least Squares				
Date: 04/20/14 Time: 09:54				
Sample: 1989 2012				
Included observations: 24				
LOG(PIB_R)=C(1)+C(2)*LOG(ABFFP_R)+C(3)*LOG(L)+C(4)*LOG(GF_R) +C(5)*LOG(GE_R)+C(6)*LOG(GINF_R)+C(7)*LOG(GEDSAN_R)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	10.08375	0.481519	20.94153	0.0000
C(2)	0.065779	0.047023	1.398860	0.1798
C(3)	0.510294	0.096089	5.310639	0.0001
C(4)	0.077976	0.056954	1.369088	0.1888
C(5)	0.005792	0.031635	0.183094	0.8569
C(6)	0.072739	0.027383	2.656316	0.0166
C(7)	-0.076637	0.075552	-1.014358	0.3246
R-squared	0.979039	Mean dependent var		12.51524
Adjusted R-squared	0.971641	S.D. dependent var		0.228818
S.E. of regression	0.038534	Akaike info criterion		-3.436083
Sum squared resid	0.025242	Schwarz criterion		-3.092484
Log likelihood	48.23299	Hannan-Quinn criter.		-3.344926
F-statistic	132.3361	Durbin-Watson stat		1.184201
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (17): نتائج تقدير دالة الإنتاج (النموذج الثاني) بعد تحسينه

Dependent Variable: LOG(PIB_R)				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/14 Time: 23:17				
Sample (adjusted): 1990 2012				
Included observations: 23 after adjustments				
LOG(PIB_R)=C(1)+C(2)*LOG(ABFFP_R)+C(3)*LOG(L)+C(4)*LOG(GF_R) +C(6)*LOG(GINF_R(-1))+C(7)*LOG(GEDSAN_R(-1))				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	10.45809	0.365642	28.60199	0.0000
C(2)	0.070584	0.031820	2.218236	0.0404
C(3)	0.600487	0.078615	7.638346	0.0000
C(4)	0.141287	0.057006	2.478446	0.0240
C(6)	0.075779	0.023998	3.157760	0.0057
C(7)	-0.202098	0.079305	-2.548361	0.0208
R-squared	0.981419	Mean dependent var		12.52619
Adjusted R-squared	0.975954	S.D. dependent var		0.227442
S.E. of regression	0.035269	Akaike info criterion		-3.632180
Sum squared resid	0.021146	Schwarz criterion		-3.335964
Log likelihood	47.77007	Hannan-Quinn criter.		-3.557682
F-statistic	179.5835	Durbin-Watson stat		1.231092
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (18): البواقي المعيارية للنموذج الثاني



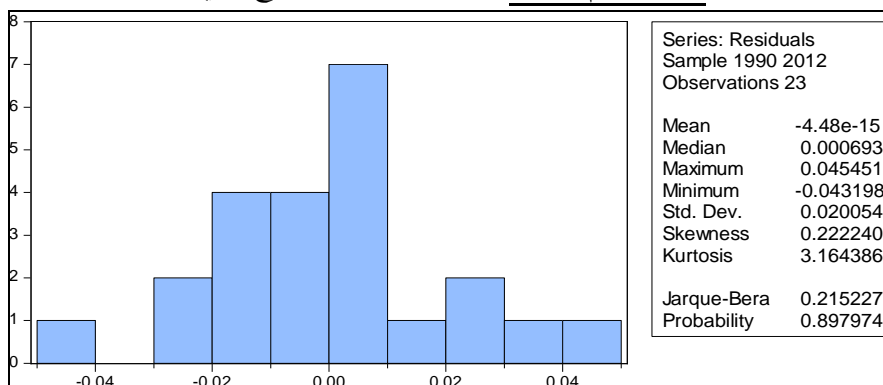
المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (19): نتائج تقدير دالة الإنتاج النهائية (النموذج الثاني)

Dependent Variable: LOG(PIB_R)				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/14 Time: 23:30				
Sample (adjusted): 1990 2012				
Included observations: 23 after adjustments				
LOG(PIB_R)=C(1)+C(2)*LOG(ABFFP_R)+C(3)*LOG(L)+C(4)*LOG(GF_R)				
+C(6)*LOG(GINF_R(-1))+C(7)*LOG(GEDSAN_R(-1))+C(8)*M				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	10.30738	0.245878	41.92069	0.0000
C(2)	0.074843	0.021235	3.524457	0.0028
C(3)	0.533865	0.054287	9.834142	0.0000
C(4)	0.148370	0.038039	3.900508	0.0013
C(6)	0.086226	0.016153	5.338060	0.0001
C(7)	-0.196683	0.052889	-3.718767	0.0019
C(8)	0.085615	0.018154	4.715960	0.0002
R-squared	0.992226	Mean dependent var	12.52619	
Adjusted R-squared	0.989310	S.D. dependent var	0.227442	
S.E. of regression	0.023515	Akaike info criterion	-4.416524	
Sum squared resid	0.008848	Schwarz criterion	-4.070939	
Log likelihood	57.79003	Hannan-Quinn criter.	-4.329610	
F-statistic	340.3401	Durbin-Watson stat	1.784768	
Prob(F-statistic)	0.000000			

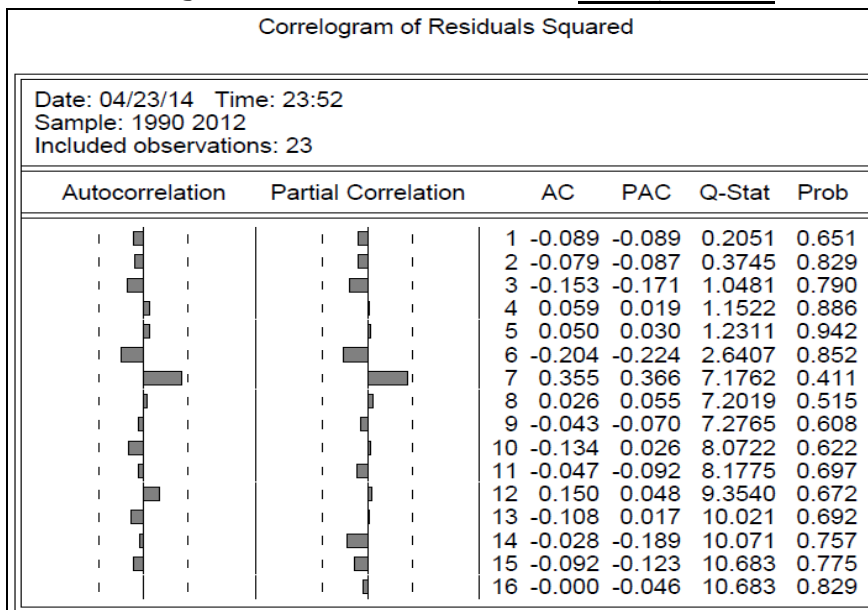
المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (20): طبيعة الأخطاء في النموذج الثاني



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (21): جدول الارتباط الذاتي للأخطاء (النموذج الثاني)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (22): الارتباط الذاتي للأخطاء حسب اختبار براتش-قودفري (النموذج الثاني)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.700937	Prob. F(2,14)	0.2181
Obs*R-squared	4.496247	Prob. Chi-Square(2)	0.1056
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Date: 04/23/14 Time: 23:59			
Sample: 1990 2012			
Included observations: 23			
Presample missing value lagged residuals set to zero.			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
C(1)	-0.100346	0.244148	-0.411006
C(2)	0.019531	0.023008	0.848908
C(3)	0.003562	0.052617	0.067702
C(4)	-0.004823	0.036869	-0.130802
C(6)	-0.008251	0.017256	-0.478171
C(7)	0.001585	0.051860	0.030560
C(8)	-0.006567	0.020569	-0.319272
RESID(-1)	0.154548	0.305609	0.505704
RESID(-2)	0.503902	0.276998	1.819156
R-squared	0.195489	Mean dependent var	-4.48E-15
Adjusted R-squared	-0.264232	S.D. dependent var	0.020054
S.E. of regression	0.022548	Akaike info criterion	-4.460132
Sum squared resid	0.007118	Schwarz criterion	-4.015808
Log likelihood	60.29152	Hannan-Quinn criter.	-4.348386
F-statistic	0.425234	Durbin-Watson stat	1.889253
Prob(F-statistic)	0.886938		

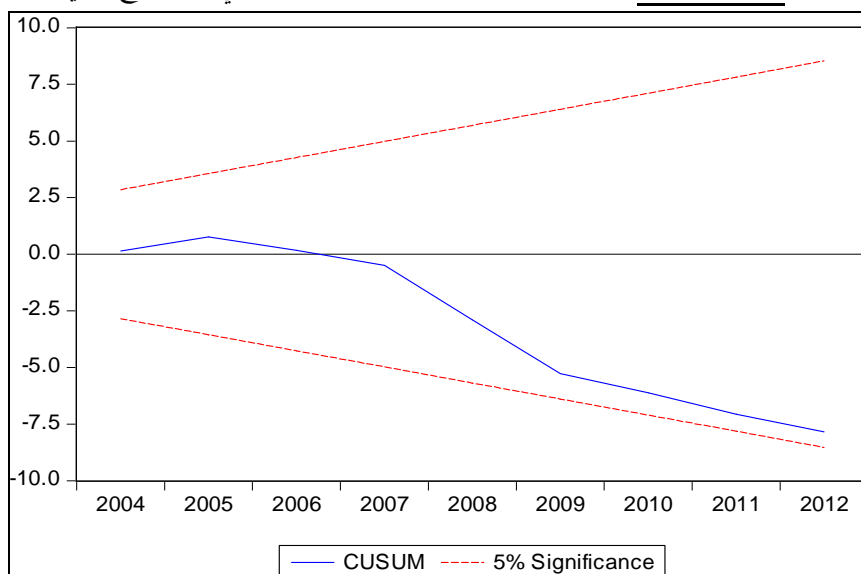
المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (23): تباين الأخطاء حسب اختبار براتش-باقن-قودفري (النموذج الثاني)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.685818	Prob. F(6,16)	0.6640	
Obs*R-squared	4.705112	Prob. Chi-Square(6)	0.5822	
Scaled explained SS	2.464104	Prob. Chi-Square(6)	0.8725	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 04/23/14 Time: 23:56				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000234	0.000828	0.282411	0.7812
ABFFP_R	2.22E-09	1.98E-08	0.111797	0.9124
L	1.21E-05	0.000149	0.081652	0.9359
GF_R	9.99E-09	1.52E-08	0.658035	0.5199
GINF_R(-1)	-5.12E-08	4.44E-08	-1.154075	0.2654
GEDSAN_R(-1)	-2.99E-09	5.68E-08	-0.052576	0.9587
M	-0.000612	0.000485	-1.261092	0.2254
R-squared	0.204570	Mean dependent var	0.000385	
Adjusted R-squared	-0.093716	S.D. dependent var	0.000579	
S.E. of regression	0.000605	Akaike info criterion	-11.73636	
Sum squared resid	5.86E-06	Schwarz criterion	-11.39077	
Log likelihood	141.9681	Hannan-Quinn criter.	-11.64944	
F-statistic	0.685818	Durbin-Watson stat	1.886071	
Prob(F-statistic)	0.663962			

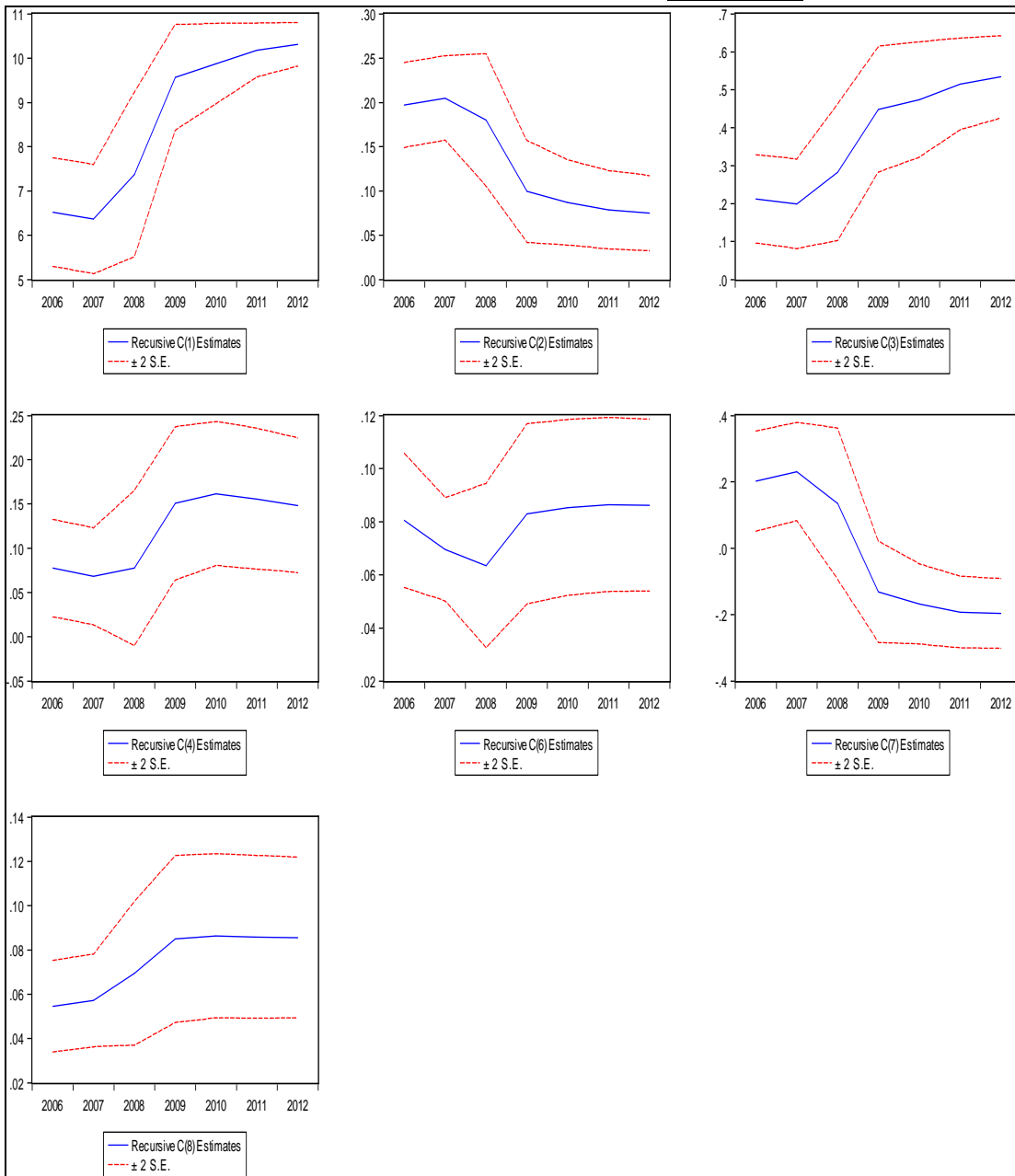
المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (24): اختبار CUSUM لدراسة الاستقرار الكلي (النموذج الثاني)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق (25): اختبار استقرار تقديرات معالم العودية (النموذج الثاني)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews